الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري ـ قسنطينة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم المكتبات

رقم التسجيل:........................

الرقم التسلسلي : ....

مجتمع المعلومات وأثره في المكتبات الجامعية: "مدينة قسنطينة نموذجا"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم المكتبات

إعداد الطالب:
مراد كريم

إشراف:
أ.د. عبد المالك بن السبتي

تاريخ المناقشة : **13 فيفري 2008**

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. حميد خروف	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة	رئيساً
أ.د. عبد المالك بن السبتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة	مشرفاً ومقرراً
د. ناجية قموح	أستاذة محاضرة	جامعة منتوري قسنطينة	عضواً
د. عز الدين بودربان	أستاذ محاضر	جامعة منتوري قسنطينة	عضواً
د. محمد شطاح	أستاذ محاضر	جامعة باجي مختار عنابة	عضواً
د. نصير بوعلي	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة	عضواً

فيفري 2008

Π

[وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً]

الإهداء

- ✓ إلى روح والدتي الطاهرة _ تغمّدها الله برحمته الواسعة _
- ✓ إلى والدي العزيز _ أطال الله في عمره _
- ✓ إلى رفيقة دربي الزوجة الفاضلة
- ✓ إلى ولديّ منصف وهشام
- ✓ إلى كل إخوتي وزملائي الذين شجعوني على إتمام هذا البحث
- ✓ إلى كل المهتمين بعلم المكتبات من أساتذة، وطلبة وباحثين.

أهدي هذا العمل.

مراد كريم

شكـــر وتقديـــر

يقتضي العرفان بالجميل أن أتقدم بخالص الشكر وأسمى آيات الامتنان إلى من سدد خطاي على طريق البحث أستاذي الدكتور عبد المالك بن السبتي الذي لولا توجيهاته السديدة ما كان لهذا البحث أن يخرج على صورته التي هو عليها، فجزاه الله خيرا وأدامه ذخرا للعلم ولأهله.

Liste des Abréviations / قائمة المختصرات

- **A.L.A** = American Library Association.
- **L.A** = Library Association.
- **I.F.L.A** = International Fédération of Library Associations.
- **A.F.L.I** **=** Arab Federation of Library and Information
- **A.B.A.D.A** = Association des Bibliothécaires, Archiviste et Documantalistes Algériens.
- **A.S.I.B.A.C** = Association des Spécialistes de L'information, des Bibliothécaires et Archivistes de Constantine.
- **D.S.B** = Diplôme Supérieur des Bibliothécaires.
- **N.T.I.C** = Nouvelles Technologies de L'Information et de la Communication
- **L.M.D** = Licence Master Doctorat
- **W.W.W** = World Wide Web
- **C.D** = Compact Disk
- **C.D–ROM** = Compact Disk Read Only Memory
- **CD-RW** = Compact Disk Rewritable
- **D.V.D** = Digital Versatile Disk
- **C.D.S./I.S.I.S =** Computarized Documentation System/Integrated Set for Information System.
- **F.T.P** **=** File Transfer Protocol
- **A.M.A** **=** American Marketing Association
- **I.D.R.C** = International Developpement Research Centre
- **I.S.O** = International Standarding Organization
- **A.F.N.O.R** = Association Française de Normalisation

فهرس المحتويـــات

المقدمـــة

القسم النظري

الفصل الأول: من المعلومات إلى مجتمع المعلومات

الفصل الثاني : المكتبات الجامعية بين طرق العمل التقليدية وتحديات مجتمع المعلومات

القسم التطبيقي

الفصل الرابع : المعالجة المنهجية للدراسة الميدانية

الفصل الخامس :مجتمع المعلومات من وجهة نظر القائمين

على المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة

الفصل السادس : واقع المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة

في ظل مجتمع المعلومات (تطبيقات تكنولوجيا المعلومات)

الفصل السابع : المهنة المكتبية وتحديات مجتمع المعلومات

في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة

المقـدّمـــــة

المقدمـــة

لعب التطور التكنولوجي دورا كبيرا في بناء الحضارة الإنسانية الحديثة، وكان له تأثير في كل التحولات الجذرية الحاصلة في شتى مجالات الحياة العصرية، كما أدت التكنولوجيات الجديدة إلى تغيير أنماط حياة المجتمعات من أنماط تقليدية إلى أنماط حديثة أثرت بدورها في السلوك العام للأفراد والمجتمعات، وهو ما جعل العصر الحديث يوصف بعصر المعلومات، وهو ترجمة لواقع لا يمكن لأحد تجاهله أو التغاضي عنه؛ إذ تتفق معظم الدراسات الحديثة التي أعدت حول التحولات الحاصلة في طبيعة المجتمعات العصرية أو المتقدمة على أن نسبة كبيرة من القوى العاملة في هذه المجتمعات تنشط في مجال صناعة المعلومات، وهو ما يعني أن المجتمع تحول من مجتمع زراعي فصناعي إلى مجتمع معلوماتي يرتكز أساسا على المعلوماتية. فإذا كانت الثورة الصناعية قد قللت من أهمية الجهد العضلي في الأعمال التي يؤديها الإنسان، فإن المعلومات بمفهومها الحديث قلصت من الأعمال الذهنية الروتينية، وذلك عن طريق استخدام التكنولوجيا استخداما شاملا في شتى مجالات الحياة، إذ أنّ إنتاج وإنشاء المعلومات على نطاق واسع لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة توفر تقنية متقدمة تتيح أساليب متطورة ودقيقة للسيطرة على المعلومات، ومعالجتها، واستثمارها بالطريقة المثلى من قِبَلِ المؤسسات التي تأخذ على عاتقها هذه المهمة الاستراتيجية، والتي من أبرزها المكتبات الجامعية التي تسهم في خدمة المجتمع والدولة ككل والارتقاء بالأمة حضاريا وتطوير الاقتصاد والتنمية المبنية على الاستثمار السليم المبني بدوره على أسس علمية سعيا لتحقيق الأمن والرفاهية لكل فئات المجتمع.

والأكيد أن مظاهر الثورة المعلوماتية ستبرز بصورة أكثر وضوحا حيث تواصل تكنولوجيا المعلومات تأثيرها المباشر على مختلف القطاعات الحيوية للحياة، ومنها ما يشهده مجال المكتبات والمعلومات من خلال الارتباط الشديد بالأخذ بأساليب التقنية الحديثة.

إن مجتمع المعلومات هو ذلك المجتمع الذي يرتكز أساسا على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث تصبح المعلومات مجالا للإستثمار نظرا للتزايد الكبير في حجم المعلومات والتراكم المعرفي الذي يميز العصر، وما صاحبه من تطورات كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال وظهور مصادر جديدة للمعلومات الإلكترونية والوسائط المتعددة وشبكة الإنترنت وهي جملة من الإنجازات زادت في أهمية المعلومات في حياة الإنسان والمجتمع وانعكست بصفة كبيرة على توجيه أنشطة المؤسسات في شتى مجالات الحياة وجعلتها تغير من أساليب عملها بما يتماشى مع طبيعة المهام المنوطة بها في ظل بيئة معلوماتية جديدة تقتضي مناهج عمل جديدة.

وتعد المكتبات الجامعية من أهم المؤسسات التي تسهم في إرساء مجتمع المعلومات في مختلف بلدان العالم وذلك بالنظر للدور الذي تلعبه في تجميع المعلومات ومعالجتها وتخزينها وتسخير أنجع الطرق وأحدث التكنولوجيات في استرجاعها تلبية للطلب المتزايد عليها في بيئة تتميز بالانفجار المعلوماتي والسرعة والدقة التي يستدعيها العمل في قطاع المعلومات والذي يستدعي بدوره طاقات بشرية مؤهلة ومكونة ضمن المناهج الحديثة المعتمدة لإعداد أخصائيي المعلومات.

والمكتبات الجامعية الجزائرية لا يمكنها أن تكون بمعزل عن التغيرات الحاصلة في العالم خاصة بعد الانطلاق في الإصلاحات الجديدة في قطاع التعليم العالي من خلال تطبيق نظام ل.م.د (L.M.D)، ليسانس ـ ماستر ـ دكتوراه الذي يقوم على تطوير نماذج جديدة للتكوين تعتمد على التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال كالتعليم عن بعد والاستعمال المكثف للإنترنت في البحث وذلك حسب ما ورد في ملف إصلاح التعليم العالي الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي[1]؛ وهذا من شأنه أن بزيد من أهمية المكتبة الجامعية في العملية التعليمية ويجعلها عنصرا محوريا في تفعيل وإنجاح الإصلاحات التي يشهدها قطاع التعليم العالي في الجزائر، ويرسخ كذلك أهمية ودور المكتبي وأخصائي المعلومات في السياق نفسه.

أ ـ أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من المنطلقات التالية:

ـ تطور التكنولوجيات الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات.

ـ ظهور مجتمع المعلومات.

ـ بروز العولمة وحتمية التعامل معهما.

ـ انعكاسات التطورات التكنولوجية على المكتبات الجامعية في وظائفها وخدماتها.

ـ إبراز التحديات التي تواجهها المكتبات الجامعية في ظل مجتمع المعلومات.

ـ واقع المكتبات الجامعية الجزائرية في البيئة المعلوماتية الجديدة.

ـ المكتبات الجامعية ودورها في إرساء مجتمع المعلومات في الجزائر.

ب ـ أسباب اختيار البحث

هناك جملة من الأسباب الموضوعية والذاتية أدت إلى اختيار موضوع البحث نوردها على النحو التالي:

[1] ـ ملف. إصلاح التعليم العالي. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. جانفي 2004. ص.15.

- أهمية وحداثة "مجتمع المعلومات" بوصفه موضوعا للبحث أصبح يشد اهتمام العلماء والباحثين في شتى أنحاء العالم.
- بروز مجتمع المعلومات كعنصر محوري يطرح في أغلبية الدراسات التي يتناولها علم المكتبات والمعلومات.
- إلقاء الضوء على واقع المكتبات الجامعية في الجزائر في ظل مجتمع المعلومات.
- التجربة الشخصية لمقدم هذا البحث، حيث تولى منصب محافظ للمكتبة المركزية الجامعية "د.أحمد عروة" لجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، وما لذلك من تأثير في معايشة الواقع الميداني بكل مل يحمله من إيجابيات وسلبيات.
- الأبحاث الشخصية السابقة والتي تناولت التكوين في علم المكتبات ومدى التلاؤم بينه وبين الممارسة الميدانية (الدبلوم العالي للمكتبيين) والمهنة المكتبية في مؤسسات التعليم العالي بمدينة قسنطينة (ماجستير في علم المكتبات).
- المشاركة في إثراء البحوث الجامعية في تخصص علم المكتبات والمعلومات بالجزائر.

ج ـ أهداف البحث

إن هذا البحث يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها في ما يأتي:

- التعريف بمجتمع المعلومات وما يتصل به من مفاهيم.
- إبراز أهمية المكتبات الجامعية بوصفها مؤسسات للمعلومات في مجتمع المعلومات.
- دراسة تأثير مجتمع المعلومات في المكتبات الجامعية.
- التعريف بالتحولات التي طرأت على المهنة المكتبية في ظل مجتمع المعلومات.
- واقع المكتبات الجامعية الجزائرية والتحديات التي تواجهها.
- البحث في كيفية النهوض بالمكتبات الجامعية في الجزائر.
- التحسيس بأهمية وضع نظام وطني للمعلومات.
- التأكيد على أهمية انتهاج سياسة وطنية للمعلومات.

د ـ إشكالية البحث

إن تسارع وتيرة التغيرات والتطورات التي تشهدها المكتبات الجامعية عبر العالم في ظل مجتمع المعلومات وما لذلك من ارتباط وثيق بتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وانطلاقا من الوضعية الحالية للمكتبات الجامعية الجزائرية فإن هذا البحث يطرح إشكالية الفجوة أو الهوة المعلوماتية التي تفصلنا عن مستوى المكتبات الجامعية المتطورة في العالم والبحث في الكيفيات الملائمة للتقليص منها كما يطرح جملة من المشكلات التي تعانيها مكتباتنا الجامعية فيما يخص تطبيقات تكنولوجيا المعلومات ووضعية المهنة المكتبية في الجزائر (تكوينا وممارسة وتشريعا).

ويطرح البحث جملة من التساؤلات نصوغها في ما يأتي:

- ما مدى تأثير مجتمع المعلومات على المكتبات الجامعية ؟
- ما هي نظرة العاملين في المكتبات الجامعية لمجتمع المعلومات؟
- ما مدى إسهام المكتبات الجامعية في إرساء مجتمع المعلومات؟
- ما طبيعة التحديات التي تواجهها المكتبات الجامعية الجزائرية في ظل مجتمع المعلومات؟
- ما هي العوائق التي تحول دون مساهمة المكتبات الجامعية الجزائرية في إرساء مجتمع المعلومات في الجزائر؟

هـ ـ فرضيات البحث

بني البحث على أربع فرضيات أساسية جاءت على النحو التالي:

الفرضية الأولى

إن مفهوم مجتمع المعلومات لم يتبلور بعد بصورة واضحة لدى القائمين على مكتباتنا الجامعية.

الفرضية الثانية

إن الوضعية السائدة حاليا في مجال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المكتبات الجامعية الجزائرية لا تؤهلها للتكيف مع متطلبات مجتمع المعلومات.

الفرضية الثالثة

إن وضعية المهنة المكتبية في الجزائر حاليا (تكوينا وممارسة وتشريعا) لا تستجيب لمواصفات "أخصائي المعلومات" وبالتالي فهي لا تتماشى مع متطلبات مجتمع المعلومات.

الفرضية الرابعة

في ظل غياب سياسة وطنية للمعلومات وتضافر جهود كل القطاعات الحيوية للبلاد في إطار نظام وطني للمعلومات، لا يمكن للمكتبات الجامعية في الجزائر التكيف مع متطلبات مجتمع المعلومات أو الإسهام في إرسائه.

و ـ الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: المكتبات الجامعية ودورها في البحث العلمي في ظل التقنيات الحديثة: وهي دراسة للدكتور نزار عيون السود[1] تناول فيها الباحث صورة المكتبة الجامعية عبر فترات طويلة من الزمن والتغيرات المختلفة التي طرأت عليها وصولاً إلى ما هي عليه الآن إضافة إلى أهدافها الكثيرة المتنوعة وقد ورد ذكرها في البحث، منتقلا بعد ذلك إلى المكتبة الجامعية وعصر المعلومات والأسباب التي دفعت المكتبات الجامعية إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات.

واللافت في هذه الدراسة كونها تؤكد على أن المكتبة الجامعية لا يمكنها، بل ولا يحق لها، أن تتخلف عن روح العصر ولا أن تنأى عن سماته وخصائصه، ولا بد لها من أن تتغير بتغير هذه السمات والخصائص، لأنها إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية والعلمية والثقافية والتربوية لكل المجتمع. واطلاعنا على هذه الدراسة أكد على وجود علاقة كبيرة وتوافق أكيد بينها وبين المنطلقات الأساسية لبحثنا هذا في اعتبار المكتبات الجامعية مجبرة على التكيف مع المتغيرات، خاصة ونحن اليوم نعيش عصر العولمة بكل إشكالياتها – وعصر الثورة المعلوماتية بكافة مستجداتها ومتطلباتها ونتائجها، مما جعل المكتبات عامةً، والمكتبات الجامعية خاصةً، تتطور وتتغير بتطور العصر وتتحول من مكتبات كلاسيكية تقليدية إلى مكتبات هجينة مختلطة (تجمع بين الشكل التقليدي والشكل الإلكتروني الحديث)، وإلى مكتبات إلكترونية، ورقمية. كما يدور الحديث الآن بين العلماء عن تسميات جديدة للمكتبة، كالمكتبة الافتراضية والمكتبة السيبرانية.

الدراسة الثانية: المكتبات في مجتمع المعلومات: وهو كتاب صدر للأستاذ الدكتور عبد اللطيف صوفي سنة 2003 [2] ويتكون من ثلاثة فصول تناولت المكتبات في مجتمع المعلومات مع تركيز الفصل الثالث على المكتبات الجامعية بين التقليد والتجديد والمعلومات الإلكترونية وكذلك

---

[1] ـ عيون السود، **نزار. المكتبات الجامعية ودورها في البحث العلمي في ظل التقنيات الحديثة**. [على الخط]. متاح على: (2006 /1/ 22) < http://www.arabcin.net/arabiaall/3.4-2002/16.html >

[2] ـ صوفي، عبد اللطيف. **المكتبات في مجتمع المعلومات**: عين مليلة: دار الهدى، 2003.

التحديات التي تواجه المكتبات الجامعية كتحدي الإنترنت والتكوين والخدمات إضافة إلى الوسائط المتعددة والدوريات الإلكترونية والأطروحات على الخط.

ويرى الدكتور صوفي أن استخدام التكنولوجيات المتطورة في المكتبات ومراكز المعلومات إنما يزيدها قوة وتأثيرا، وصلابة. وأن استخدام شبكة الإنترنت والأقراص المدمجة والوسائط المتعددة في المكتبات وغيرها من مصادر ووسائط المعلومات الإلكترونية، فضلا عن الفهارس الآلية وما إليها سيؤثر بوضوح على المهنة المكتبية ويضعها أمام تحديات كبيرة وهذا ما أكده الدكتور صوفي في الكتاب نفسه ص 179، حيث ذهب إلى أن صورة المكتبيين وبخاصة منهم العاملين في المكتبات الجامعية ستتغير بشكل كبير مما يستدعي مناقشات مستفيضة على حد قوله فيما يخص مستقبل المهنة المكتبية في ظل مجتمع المعلومات.

لقد ساعدنا هذا الطرح على التأكد من جدوى الأهمية التي أولاها بحثنا في الفصل الثالث للمهنة المكتبية وإلى ضرورة الاهتمام بالعاملين في المكتبات الجامعية الجزائرية في ظل التغيرات الحاصلة في العالم سواء من ناحية التكوين أو التكوين المتواصل مع أخذ الجانب التشريعي بعين الاعتبار.

الدراسة الثالثة: المكتبات في العصر الرقمي: أماكن جديدة ؟ مستعملين جدد ؟

(Les bibliothèques à l'ère du numérique: nouveaux lieux ? Nouveaux usagés **?)**

شكل موضوع المكتبات الجامعية في ظل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال المحور الأساسي الذي تم تناوله ضمن فعاليات الملتقى الذي نظم في شهر ماي 2005 بجامعة باريس الثامنة[1] حيث ركزت أغلبية المداخلات على المعطيات الجديدة التي ستواجهها المكتبات الجامعية في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة بل تساءلت حتى عن طبيعة ومميزات المستعملين أو الرواد الجدد انطلاقا من ميولاتهم القرائية خاصة فيما يتعلق بالأوعية الإلكترونية ووسائل القراءة أو حتى شكل المكتبة وتصميمها وكل ذلك من أجل التكيف مع مجتمع المعلومات. والحقيقة أن إدراج هذا الملتقى ضمن الدراسات السابقة إنما جاء ليؤكد على أهمية البحث وحداثته حتى في البلدان المتطورة التي تتمتع بمرتبة تكنولوجية ومعلوماتية مرموقة.

[1] - Les bibliothèques à l'ère du numérique : nouveaux lieux ? Nouveaux usages**?** Jeudi 12 Mai 2005 - Université Paris 8 [en ligne] disponible sur : <http://www.semioweb.msh-paris.fr/AAR/451/accueil.asp?id=451> (13/12/2005) .

الدراسة الرابعة: البيئة التكنولوجية في مجتمع المعلومات العربي المعاصر وتأثيرها في خدمات المكتبات، وهي دراسة للأستاذ الدكتور عامر قنديجلي بين فيها مدى تأثير البيئة التكنولوجية على المستفيدين من خدمات المكتبات بالنظر للتطور الهائل في خدمات المكتبات ومراكز الوثائق، في ظل ثورة المعلومات التي نعايشها اليوم، فقد تطورت مثل هذه الخدمات في ضوء استثمار التكنولوجيات المعاصرة في تخزين واسترجاع المعلومات. فهنالك عدد متزايد من التحولات في الوثائق والمصادر التقليدية إلى الشكل الإلكتروني، وتمكين المستفيدين من الوصول إلى معلوماتها بواسطة التكنولوجيات المتطورة، كالحواسيب والشبكات والإنترنت. حتى إنه يمكن الوصول إلى المعلومات من أي موقع يختاره ويكون المستفيدون فيه، عبر الحواسيب المنقولة، ومن دون الحاجة إلى التوجه نحو بناية المكتبة. والملفت للانتباه في هذه الدراسة هو إدراج الخدمات المكتبية ضمن الأولويات التي يجب على المكتبات أن تأخذ بها حتى تتمكن من الارتقاء والتجاوب مع مقتضيات مجتمع المعلومات وهذا ما يتأكد في تخصيص الفصل الثاني من بحثنا لتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في المكتبات الجامعية.

الدراسة الخامسة: دور المكتبات في مجتمع المعلومات، وهي عبارة عن بحث للأستاذ روس شيمون الأمين العام للاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات[1] قدم فيه تعريفا للمكتبة في القرن الواحد والعشرين على أساس أنها وسيلة وصول إلى المعلومات والأفكار والأعمال والاختراعات. ولعل أهم ما أثار انتباهنا في هذا التعريف هو الارتقاء بالمكتبة إلى أعلى الدرجات ضمن المؤسسات التعليمية والبحثية الأخرى، بل إنه تعدى هذا المستوى في المقارنة ووصل إلى حد عد المكتبة مكانا أو وسيلة للوصول إلى الأفكار والاختراعات فهي بذلك منارة كل المجتمع.

أما الجزء الأخير من هذا البحث فخصص للمكتبيين حيث تساءل الأستاذ شيمون عن ماهية أو نوع التكوين الذي يجب اعتماده بالنسبة للمكتبيين في مجتمع المعلومات دون أن يغفل الجانب التشريعي للمهنة المكتبية. وبالنظر إلى الأفكار المطروحة في هذه الدراسة يتبين أن هناك تقاربا كبيرا بينه وبين المحاور الأساسية لبحثنا هذا خاصة أنه تطرق في الأخير إلى وظائف وخدمات المكتبات في البيئة المعلوماتية الجديدة وضرورة تطوير التعاون فيما بينها خاصة في إنشاء الشبكات والفهارس المشتركـــة في حين وصف وضعية المكتبات أمام تحديات مجتمع المعلومات بالصدمة التكنولوجية (Le choc technologique) التي يجب أن تحسن التفاعل معها .

---

[1]- Ross Shimmon . Secretary General. I.F.L.A. P.O. Box 953122509 CH The Hague – Netherlands Trad. Françoise Félicité [En ligne] Disponible sur : < http://www.ifla.org/III/wsis_af.html > (11/03/05).

ز ـ تحديد مصطلحات البحث

مجتمع المعلومات

مجتمع المعلومات تسمية تطلق على المجتمع الذي يوظف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل نشاطاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. ولقد عرف المجتمع الحديث تسميات عديدة مثل المجتمع ما بعد الصناعي والمجتمع الاستهلاكي ومجتمع المعرفة، نظرا للتزايد الكبير في حجم المعلومات والتراكم المعرفي الذي ميز هذا العصر وما صاحبه من تطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وظهور شبكة الإنترنت، وهي عوامل زادت من أهمية المعلومات في حياة الفرد والمجتمع بل جعلت منها مجالا استثماريا ومعيارا لقياس مدى تطور اقتصاديات مختلف بلدان العالم.

الأثـــر

لكلمة الأثر في اللغة معان متعددة ومتباينة تباينا كبيرا. ولكن معناها الأقرب إلى ما نقصده في هذا البحث هو التغير الذي يحدثه شيء ما في شيء آخر. جاء في لسان العرب: "الأثر لغةً بقية الشيء، والجمع آثار وأثور. وخرجتُ في إثره وفي أثره أي بعده (...). والأثر، بالتحريك: ما بقي من رسم الشيء. والتأثيرُ إبقاء الأثر في الشيء. وأثَّر في الشيء: ترك فيه أثرا"[(1)]. وهذا هو المعنى الذي نقصده بكلمة الأثر في هذا البحث أي مجتمع المعلومات وأثره في المكتبات الجامعية.

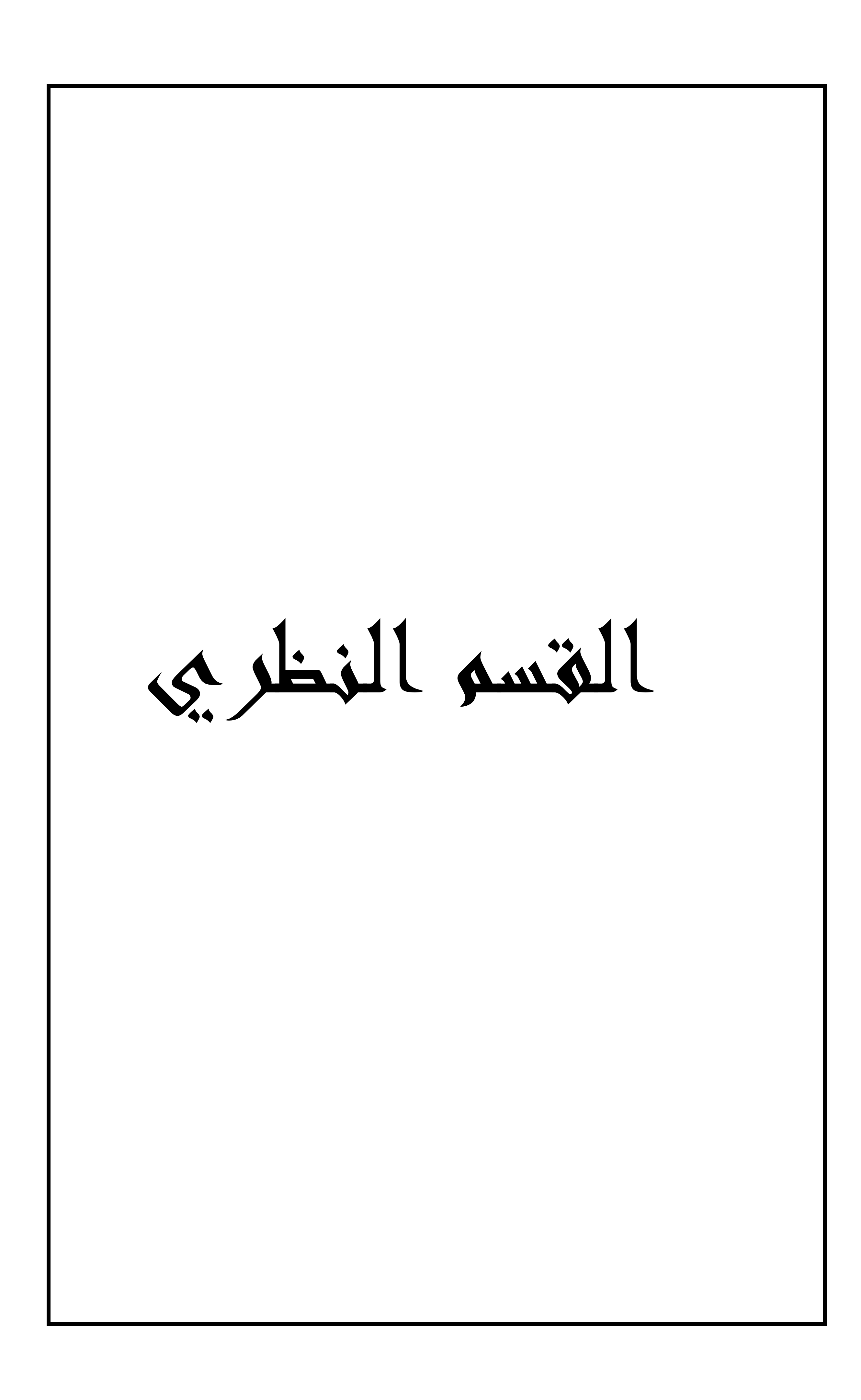
المكتبات الجامعية

المكتبات الجامعية من المؤسسات التابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وهي ملحقة إداريا بالجامعة وقد تكون مكتبة مركزية تجمع كل التخصصات العلمية المدرسة بالجامعة أو مكتبة متخصصة أي أنها تكون تابعة لكلية أو قسم أو لمعهد معين، وعلى العموم فإن هذا النوع من المكتبات موجه لخدمة المجتمع الجامعي بمختلف فئاته من طلبة وأساتذة وباحثين.

ومن خلال الرسالة الحيوية الذي أصبحت الجامعة تضطلع بها في كل ميادين الحياة وما لذلك من تأثير في التنمية الشاملة في مختلف البلدان يتزايد دور المكتبات الجامعية وتتطور مساهمتها في توفير المادة العلمية والمعلومات العلمية التي هي القاعدة الأساسية لكل الدراسات والبحوث.

---

[1] ـ ابن منظور. لسان العرب. بيروت: دار لسان العرب. [د. ت] مادة: أثر. ج. 1. ص. 21.



القسم النظري

الفصل الأول

من المعلومات إلى مجتمع المعلومات

1 المعلومات

1.1 تعريف المعلومات

لغويا المعلومات هي الحقائق والأفكار التي يتبادلها الناس في حياتهم اليومية، ويكون ذلك التبادل باستعمال وسائل الاتصال المختلفة، وهي مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة بطريقة منطقية، بحيث تعطي الأفكار والمفاهيم التي تمكن الإنسان من استغلالها والاستفادة منها في الوصول إلى المعرفة.

"لكي نبحث عن مفهوم المعلومات ونصل إلى رؤية واضحة حوله يجدر بنا قبل كل شيء تحديد معنى هذه الكلمة لغة واصطلاحا.

المعلومات هي إحدى المفردات المشتقة من المصدر (**ع ل م**) ويورد الدكتور حشمت قاسم شرحا لكثير من المعاني المشتقات ما يتصل بالعلم، أي إدراك طبيعة الأمور، والمعرفة أي القدرة على التمييز، والتعليم والتعلم والدراية والإحاطة، واليقين، والإتقان والوعي، والإرشاد والتوعية والإعلام والشهرة والتمييز، والتسيير، وتحديد المعالم إلى الآخر ذلك مما يناقض الجهل والغفلة.

المعلومات تعني عملية الاتصال أو ما يتم إيصاله أو تلقيه. فهي إيصال المعرفة، أي ما نتلقاه أو نحصل عليه عن طريق الإعلام، كالمعرفة التي يبثها آخرون أو يتم الحصول عليها بالبحث والدراسة أو التوجيه، والدراية بواقعة أو موقف معين، والحقائق أو المعطيات الجاهزة للبث.

أما بالنسبة للمفهوم الاصطلاحي فقد أشار المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات إلى أربعة مفاهيم للمعلومات على النحو الآتي:

- البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين أو لاستعمال محدد لأغراض اتخاذ القرارات، أي البيانات التي أصبح لها قيمة بعد تحليلها، أو تفسيرها، أو تجميعها في شكل ذي معنى، والتي يمكن تداولها وتسجيلها ونشرها وتوزيعها بصورة رسمية أو غير رسمية وفي أي شكل.
- المقومات الجوهرية في أي نظام للتحكم.
- المفهوم المتصل بالبيانات نتيجة لتجميعها وتناولها.
- بيانات مجهزة ومقيمة خاصة إذا تم استقاؤها من مجموعة من الوثائق أو الأشكال.[(1)]

المعلومات (Information)، ومفردها الذي يستخدم أحيانا باسم معلومة، تعرفها الموسوعة البريطانية بأنها الحقائق والأفكار التي يتبادلها الناس في حياتهم العامة. ويكون ذلك التبادل عادة عبر

---

[1] ـ عيسى العسافين، عيسى. **المعلومات وصناعة النشر: مع إشارة إلى الواقع السوري**. دمشق: دار الفكر، 2001. ص.27-28.

وسائل الاتصال المختلفة، وعبر مراكز ونظم المعلومات المختلفة في المجتمع. والإنسان الذي يحتاج إلى المعلومات ويستخدمها هو نفسه منتج لمعلومات أخرى وناقل لها عبر وسائل الاتصـــال المتاحـــة له.

وكلمة معلومات هي مشتقة من كلمة "يعلم؟" (Inform)، وهي أي المعلومات مشتقة من الكلمة الفرنسية واللاتينية التي تكتب بنفس الطريقة(Information).

وتعرف المعلومات أيضا بأنها عبارة عن بيانات (Data) تمت معالجتها بغرض تحقيق هدف معين، يقود إلى اتخاذ قرار. ومن الواضح أن هذا التعريف متأثر بعلاقة المعلومات بصناعة القرارات واتخاذها.

وفي تعريف آخر، فإن المعلومات هي توصيل الحقائق والمفاهيم إلى الأفراد من أجل زيادة معرفتهم. ومن هنا ارتبطت المعلومات بالمعرفة.

وفي تعريف آخر، فإن المعلومات هي توصيل الحقائق والمفاهيم إلى الأفراد من أجل زيادة معرفتهم. ومن هنا ارتبطت المعلومات بالمعرفة.

وفي تعريف ثالث يشير إلى أن المعلومات هي مجموعة من البيانات المنضمة والمنسقة بطريقة توليفية مناسبة، بحيث تعطي معنى خاص، وتركيبة متجانسة من الأفكار والمفاهيم، تمكن الإنسان من الاستفادة منها في الوصول إلى المعرفة واكتشافها.

من جانب آخر، وعلى أساس التعاريف السابقة، فإن البيانات هي المواد الخام، التي تعتمد عليها المعلومات، والتي تأخذ شكل أرقام أو رموز أو عبارات أو جمل، لا معنى لها إلا إذا ما تم معالجتها، وارتبطت مع بعضها بشكل منطقي مفهوم لتتحول إلى معلومة أو معلومات، ويكون ذلك عادة عن طريق البرمجيات والأساليب الفنية المستخدمة في الحواسيب عادة.

وعلى هذا الأساس فإن للمعلومات تعاريف متقاربة أخرى، نلخصها بالآتي:

- هي بيانات تمت معالجتها بواسطة نظام الحاسوب.
- هي بيانات جرت معالجتها فأخذت شكلا مفهوما، يقود إلى المعرفة.
- هي بيانات جرت معالجتها للاستخدام والمعرفة.
- هي مجموعة من البيانات تحتوي على معنى.(1)

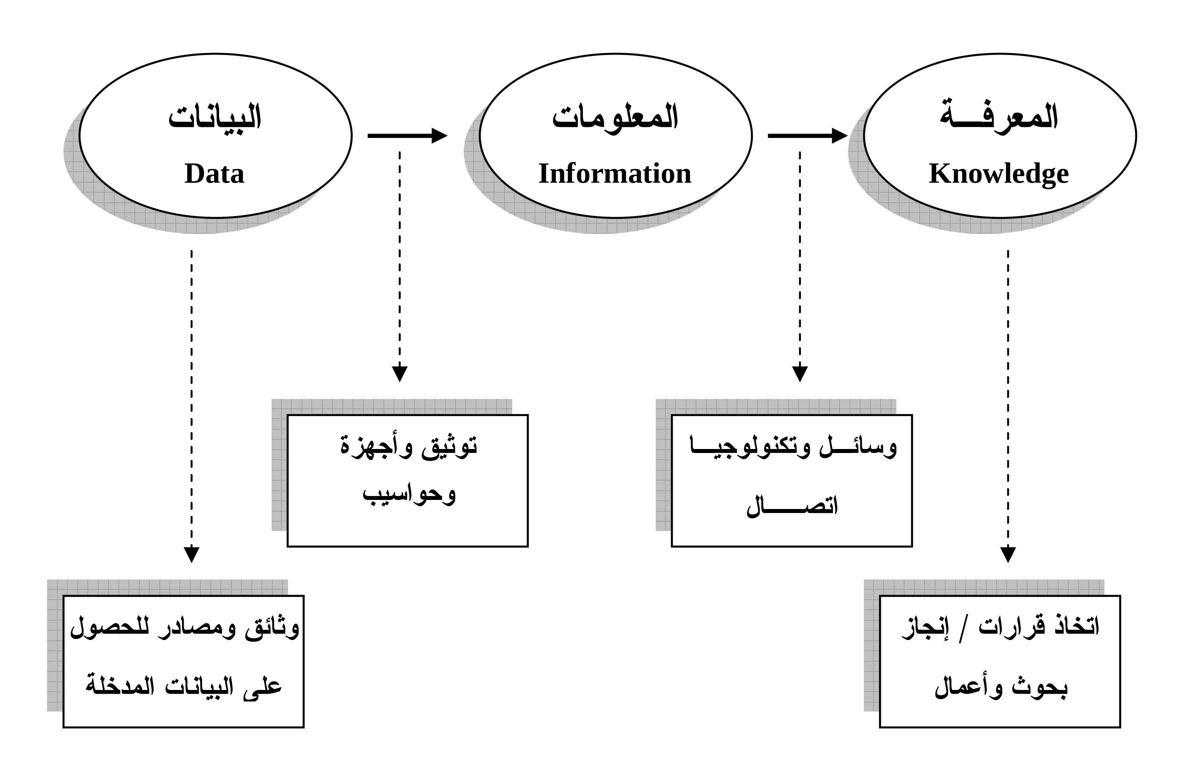
"إذن فإن مصطلح المعلومات هو مرتبط بمصطلح البيانات من جهة، وبمصطلح المعرفة من

---

[1] ـ قنديلجي، عامر إبراهيم، السامرائي، إيمان فاضل. **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**. عمان: مؤسسة الوراق للنشـــر والتوزيـــع، 2002. ص.29.

جهة أخرى. كذلك فإن المعرفة (Knowledge) هي الحصيلة النهائية لاستخدام واستثمار المعلومات من قبل الباحثين ومتخذي القرارات والطلبة والمستخدمين الآخرين، الذين يحولون المعلومات إلى معرفة، وعمل مثمر يخدمهم ويخدم مجتمعاتهم.

وإن علاقة المعلومات بالمعرفة، من جهة والبيانات، من جهة ثانية والتأثيرات الجانبية عليها يمكن أن نوضحها من خلال الشكل الآتي": [1]



الشكل يبين العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة

2.1 أهمية المعلومات

تتجلى أهمية المعلومات في العديد من المجالات الحياتية نذكر منها على الخصوص:

1.2.1 المعلومات واتخاذ القرارات

"المعلومات عنصر أساسي في أي نشاط بشري؛ فنحن بحاجة إلى معلومات لكي نعبد الله تعالى كما أمرنا ونتقيه حق تقاته، حيث يقول في كتابه العزيز: **[قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون]**(*) و**[إنما يخشى الله من عباده العلماء]**(**). كما أننا نحتاج إلى المعلومات لأغراض التعلم ولأغراض الترفيه ولأجل حل المشكلات أو اتخاذ القرارات. وربما تزداد أهمية هذا

[1] ـ قنديلجي، عامر إبراهيم، السامرائي، إيمان فاضل. المرجع السابق.ص .30ـ31.

المجال الأخير وضوحا إذا علمنا أن حياة الفرد الخاصة والعامة سلسلة متصلة من القرارات، وأن أي قرار بصرف النظر عن مجاله ومستواه عادة ما يمر بالمراحل التالية:

1. إدراك المشكلة أو التحقق منها.
2. تحديد أبعاد المشكلة.
3. تحديد المعلومات المناسبة وتجميع هذه المعلومات.
4. التعرف على البدائل المتاحة للتعامل مع المشكلة.
5. تقييم البدائل.
6. اختيار أفضل البدائل أو الحلول.
7. تنفيذ القرار.
8. مراجعة النتائج أو الأداء المترتب على تنفيذ القرار.

وأيًّا كان مجال القرار ومستواه فان المعلومات عادة ما تنطوي على الحد من اللبس أو الغموض. بل أن المعلومات هي ما يؤدي فعلا إلى الحد من اللبس أو الغموض ومن ثم ما يساعد في اتخاذ القرارات، وما يتوقعه المسؤول عن اتخاذ القرار فعلا من نظام المعلومات. إلا أن مدى ما يواجهه متخذ القرار من لبس أو غموض عادة ما يختلف من مكان لآخر ومن مجال لآخر ومن مستوى لآخر، ومن ثم فإن كمية المعلومات التي تدعو الحاجة إليها أو التي يتم الحصول عليها من نظام المعلومات لابد وأن تختلف أيضا. ولهذا فان المعلومات تعتبر كمية نسبية ومن الممكن قياسها كميا على أساس ما لها من أثر علة حالة متخذ القرار في لحظة بعينها.[(1)]

2.2.1 المعلومات والبحث العلمي

"والارتباط بين اتخاذ القرارات وحل المشكلات من جهة والبحث العلمي من جهة أخرى واضح لا لبس فيه؛ فعادة ما يكون الهدف من إجراء البحث العلمي هو الإجابة على سؤال معين أو المساهمة في حل مشكلة معينة. وكل ما هنالك من اختلاف أن المسؤول عن اتخاذ القرار لا يكون لديه عادة متسع من الوقت لإجراء التجارب أو الملاحظة وإنما يعتمد وبشكل أساسي ومباشر على ما يقدمه له مركز المعلومات. أما الباحث العلمي فلا هم له سوى إنتاج المعلومات باستخدام المناهج المعتمدة في مجال تخصصه. إلا أنه في ممارسته لنشاطه يحتاج أيضا للإفادة من المعلومات؛ فهو يحتاج إلى المعلومات ليتجنب تكرار جهود سابقة، كما يحتاج إلى المعلومات

---

[1] ـ حشمت، قاسم. **خدمات المعلومات**: مقوماتها وأشكالها.القاهرة. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1984. ص. 17ـ18.

للتخطيط لبحثه ولتحليل نتائجه ومقارنة هذه النتائج وتفسيرها. وبصرف النظر عن مجال التخصص فإن أي بحث عادة ما يمر بالمراحل التالية:

1. تحديد الأبعاد الموضوعية والجغرافية والزمنية والنوعية للمشكلة.
2. صياغة الفروض العلمية.
3. تحديد موقع البحث على خريطة الاهتمامات الموضوعية في المجال.
4. ربط البحث بالبحوث الأخرى الجارية في المجال.
5. تحديد الأسلوب المناسب لتجميع البيانات.
6. تحديد وتصميم الأداة المناسبة لجمع البيانات.
7. تصميم أو تعديل التجهيزات المختبرية.
8. تحديد الأساليب المناسبة لتحليل البيانات.
9. تحليل وتفسير النتائج.
10. المقارنة وربط النتائج المستخلصة بنتائج البحوث المناظرة في المجال للخروج بنتائج عامة وإبراز القضايا التي يمكن تتبعها في بحوث لاحقة.

وحاجة الباحثين إلى المعلومات في كل مرحلة من هذه المراحل واضحة لا لبس فيها، إلا أن هذه الاحتياجات والسبل الكفيلة بتلبيتها عادة ما تختلف من مرحلة إلى أخرى ومن مجال إلى آخر. وكما هو معروف فإن نتيجة جهود الباحثين دائما ما تنتهي بمعلومات جديدة".[1]

3.2.1 المعلومات والتنمية

"المعلومات أحد الموارد البشرية، وربما تكون أهمية هذا المورد أيضا في تحكمه في فعالية استغلال كل من الموارد الطبيعية والموارد البشرية؛ فبدون المعلومات لا نعرف كيف نستفيد من الموارد الزراعية والموارد المعدنية ومصادر الطاقة... الخ، كما أننا بدون المعلومات لا نعرف كيف نستفيد من طاقات رفاهية المجتمع، فلا توجيه ولا تعليم ولا تدريب بدون معلومات."[2]

3.1 علم المعلومات

"فعلم المعلومات (Information Science) يُعنى بتجميع ومعالجة مختلف أنواع المعلومات وتخزينها وبثها واسترجاعها. وارتبط هذا العلم بمفهوم الاستخدام الآلي والإلكتروني للمعلومات والتعامل معها، خزنا ومعالجة واسترجاعا.

---

[1] ـ حشمت، قاسم. المرجع السابق. ص.18ـ19.

[2] ـ حشمت، قاسم. المرجع نفسه. ص. 19.

كذلك نستطيع تعريف علم المعلومات بأنه العلم الذي يدرس خواص المعلومات وسلوكها والعوامل التي تحكم تدفقها، وكذلك وسائل تهيئتها وتجهيزها لتسهيل الإفادة منها واستخدامها إلى أقصى حد ممكن. وتشمل أنشطة تجهيز المعلومات هذه الآتي:

1. إنتاج المعلومات وتجميعها.
2. تنظيمها بمختلف وسائل التصنيف والتكشيف والاستخلاص.
3. خزنها بالوسائل المتاحة، وخاصة الوسائل الحديثة الإلكترونية والليزرية.
4. بثها واسترجاعها وتفسيرها واستخدامها.

وقد ظهر مصطلح علم المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية أولا، في الخمسينيات من القرن العشرين، وجاء كامتداد طبيعي لعلم المكتبات (Library Science) والتوثيق (Documentation) وارتبط بهما بشكل وثيق. إلا أنه، أي علم المعلومات كان قد برز بشكل واضح ورسمي في مطلع القرن المذكور، وعلى أثر انعقاد عدد من المؤتمرات والأنشطة العلمية التي حددت له تعريفه بأنه العلم الذي يبحث في ماهية المعلومات وحركتها، والجهات التي تتحكم في تدفقها ونقلها، وكذلك الوسائل التي تعالج بها، ومن ثم استخدامها على الوجه المناسب والمطلوب.

وعلم المعلومات، من جانب آخر، مرتبط بمجموعة من العلوم والمجالات ومتفاعل معها، مثل تكنولوجيا الحواسيب، وبحوث العمليات، والاتصالات، وعلم المكتبات، والرياضيات، واللغويات، والإدارة، وبعض المجالات والعلوم الأخرى.

وعلى هذا الأساس فإن علم المعلومات له مواصفات أساسية، هي:

أ. أنه علم يدرس ظاهرة المعلومات، من حيث التجهيز والخواص والتدفق والتنظيم أو إعادة التنظيم، بغرض الإتاحة والإفادة.

ب. لعلم المعلومات وجهان، الأول عملي تطبيقي، والثاني نظري أكاديمي. لأن علم المعلومات يدرس خواص المعرفة وكيانها وبثها من جهة، ويطور وسائل تنظيمها بغرض الإفادة منها، من جهة أخرى.

ج. لعلم المعلومات ارتباطات وتفاعلات وتداخلات موضوعية أساسية مع حقول وموضوعات متعددة.

ولابد لنا من التأكد أن علم المكتبات (Library Science) والذي أطلق عليه فيما بعد علم

التوثيق (Documentation) هو العلم الأكثر إسهاما وعطاء لعلم المعلومات. حيث قدم له أدوات ووسائل العمل المهنية الأساسية، بشكل متطور وحديث يتماشى مع التطورات والتكنولوجيات الحديثة المستخدمة في الخزن والمعالجة والاسترجاع".[1]

"علم المعلومات هو الحقل العلمي الذي يبحث في المعلومات منذ تولدها كبيانات في عالم المتغيرات، مرورا باستحصالها، ونقلها، ومعالجتها، والاستفادة منها في صناعة القرارات، وتحويل هذه القرارات إلى فعل يولد بيانات عن طريق أحداث التغيرات في البيئة المحيطة بنا. ولابد من توفر بيئات ملائمة لكي تحدث كل العمليات أعلاه. وأطلقنا على هذه البيئات تسمية "نظم المعلومات". ولكي تجري العمليات بيسر وسهولة وسرعة ودقة فإننا نحتاج إلى أدوات ومعدات اصطلحنا على تسميتها "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات". يقول روبرت تايلور في بحث نشره عام 1963 بعنوان (The Information Sciences) "إن (علم) المعلومات في إطاره النظري يتعامل مع دراسة عناصر عملية الاتصال مثل نظم المعلومات والأفراد. وإنه نقطة تقاطع عدد من العلوم مثل الرياضيات، والمنطق، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، وعلم اللغويات. أما في الإطار العملي، فأن علوم المعلومات، كحقل علمي، يهتم بتطوير نظم استرجاع المعلومات. وإنه يستند إلى عدد من التكنولوجيات، مثل الهندسة الكهربائية، والحاسوب، والعلوم الإدارية، والمكتبات، وبحوث العمليات.

وقد حل مصطلح علم المعلومات محل مصطلح "علوم المعلومات" في النتاج العلمي المنشور وفي التداول لأنه يأتي بصيغة المفرد فلا يختلط الأمر على الناس. حيث أن مصطلح "علم المعلومات" قد يعني لمن يسمعه مجموعة حقول وليس حقلا علميا واحدا فقط. وقد استخدم هذا المصطلح (علم المعلومات) للمرة الأولى أثناء انعقاد المؤتمر الدولي للمعلومات العلمية في واشنطن عام 1959، ووضع أول تعريف له خلال مؤتمري معهد جورجيا التكنولوجي عامي 1961، 1962 وتم تعريفه على أساس إنه:

"العلم الذي يبحث في خواص وسلوك المعلومات، والقوى التي تتحكم بانسياب المعلومات، وأساليب معالجة المعلومات لتحقيق أفضل تحصيل واستعمال. والمعالجة تشمل تنظيم المعلومات، وتوزيعها، وجمعها، والعثور عليها، وخزنها، واسترجاعها، وترجمتها، والاستفادة منها".[2]

---

[1] ـ قنديلجي، عامر إبراهيم، السامرائي، إيمان فاضل. **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002. ص.32ـ33.

[2] ـ الصباغ، عماد عبد الوهاب. **علم المعلومات**.عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1986. ص.46ـ47.

"علم المعلومات مصطلح يستخدم لوصف جذور ظاهرة المكتبات والمعلومات. وطرق البحث لمعالجة المعلومات التي قد نتجت عن تطبيق مجالات علمية مختلفة، مثل الرياضيات وعلم النفس في مشكلات المعلومات، ولأن هذا التطبيق قد ساعده وتزامن معه التطور الهائل للميكنة في مداولة المعلومات، فإنه غالبا ما تعرف ميكنة المعلومات بعلم المعلومات، ولكن دقة هذا الربط مسألة جدلية داخل هذا المجال وتعريف هذا المجال في الحقيقة كان ولا يزال الشغل الشاغل لعلماء المعلومات.

وفي مؤتمر 1962، 1963 بمعهد التكنولوجيا بولاية جورجيا الأمريكية عرف علم المعلومات بأنه العلم الذي يبحث في خصائص وسلوك المعلومات، والقوى التي تحكم انسياب المعلومات ووسائل معالجتها، وإتاحتها والإفادة القصوى منها. وتشمل المعالجات تنظيم المعلومات، وبثها وجمعها وتخزينها، واسترجاعها وتفسيرها واستخدامها والمجال مشتق من ـ أو مرتبط بالرياضيات، والمنطق، واللغويات، وعلم النفس، وتكنولوجيا الحاسبات، وبحوث العمليات، والفنون الخطية، والاتصالات، وعلم المكتبات، والإدارة، وبعض المجالات الأخرى.

ولعلم المعلومات خصائص العلم؛ فله جانبان، جانب العلوم البحتة الذي يبحث في الموضوع بصرف النظر عن تطبيق، وجانب العلوم التطبيقية الذي يعمل على تطوير الخدمات والمنتجات".[(1)]

2. مجتمع المعلومات

مجتمع المعلومات تسمية تطلق على المجتمع الذي يوظف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل نشاطاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

ولقد عرف المجتمع الحديث تسميات عديدة مثل المجتمع ما بعد الصناعي والمجتمع الاستهلاكي ومجتمع المعرفة نظرا للتزايد الكبير في حجم المعلومات والتراكم المعرفي الذي ميز هذا العصر وما صاحبه من تطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وظهور شبكة الإنترنت وهي عوامل زادت من أهمية المعلومات في حياة الفرد والمجتمع بل جعلت منها مجالا استثماريا ومعيارا لقياس مدى تطور اقتصاديات مختلف بلدان العالم.

"ويقصد بمجتمع المعلومات جميع الأنشطة والموارد والتدابير والممارسات المرتبطة بالمعلومات إنتاجا ونشرا وتنظيما واستثمارا. ويشمل إنتاج المعلومات أنشطة البحث على اختلاف مناهجها

[1] ـ محمود عفيفي، محمود. **دراسات في علم المعلومات**. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1994. ص.12.

وتنوع مجالاتها بالإضافة إلى الجهود والتطوير والابتكار على اختلاف مستوياتها كما يشمل أيضا الجهود الإبداعية والتأليف الموجه لخدمة الأهداف التعليمية والتثقيفية والتطبيقية.[1]

والملاحظ أن أغلبية التعريفات التي وردت بشان مجتمع المعلومات ترتكز في مجملها على ربط بناء هذا المجتمع على المزاوجة بين تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال المتطورة ويبقى القول أنه "ليس من السهل وضع تعريف محدد، واضح وشامل لمفهوم مجتمع المعلومات إذ لا يكفي توفير وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات بأنواعها وأشكالها في مجتمع ما ليحمل هذه التسمية، بل لابد فوق ذلك من أن يتوفر هذا المجتمع على درجة عالية من التكوين والتأهيل والوعي".[2]

لقد تعددت مفاهيم مجتمع المعلومات بناء على المنطلقات أو الأسس التي تقوم عليها مختلف التعريفات التي قدمت بشأنه ومدى ارتباطها ضمنيا بمصطلحات تحمل سمات مظاهر التطورات الحاصلة في مختلف مجالات الحياة وهكذا فإلى جانب مصطلح مجتمع المعلومات نجد مجتمع المعرفة ومجتمع الاتصالات ومجتمع ما بعد الصناعي... .

إنه و"بالرغم من رواج كثير من المصطلحات الفكرية في حياتنا، ومن بينها مجتمع المعلومات، فإنها لا تزال غير واضحة المعالم بشكل تام وغير متفق عليها، بل وتعاني من تعدد المفاهيم أحيانا. وبشكل عام فإن لمجتمع المعلومات صفات عامة أولية عديدة، في حين أن التمايزات تأتي من اختلاف الرؤى المستقبلية والمصالح السياسية والاقتصادية. وهكذا فإن ما يميز ـ مجتمع المعلومات ـ بشكل أساسي هو وجود المعلومات، المتوافر والمتوالد بشكل دائم وكبير جدا، وهو ما نسميه عادة بالانفجار المعلوماتي والتراكم المعرفي.

"ويرافق ذلك وجود إمكانيات واسعة لتنظيم هذه المعلومات والسيطرة عليها واستخدامها بواسطة تكنولوجيا المعلومات من جهة ووجود إمكانيات نشرها وتبادلها بحرية وسهولة وسرعة بواسطة شبكات اتصال عالمية متعددة ومفتوحة من جهة أخرى."[3]

---

[1] ـ الهوش، أبو بكر محمود. **التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات: نحو إستراتيجية عربية لمستقبل مجتمع المعلومات**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002. ص. 13.

[2] ـ صوفي، عبد اللطيف. **المكتبات في مجتمع المعلومات**. **عين مليلة**: دار الهدى، 2003. ص. 81.

[3] ـ عرفة، مازن. **مجتمع المعلومات**. مجلة المعرفة. ع.418. يوليو 1998. ص. 63.

"لقد تم تعريف مجتمع المعلومات كدائرة متحدة تهتم بالأوضاع العامة من روابط ومصادر متنوعة تتشكل من الشراكة ما بين المؤسسات والأفراد لرعاية اهتمامات المجتمع حول توفير وتبادل المعلومات أو المعرفة الهادفة إلى سرعة الوصول إلى المعلومات وزيادة المعرفة.

وإذا كان المجتمع الصناعي هو نتاج الثورة الصناعية التي ظهرت في القرن الثامن عشر فإن مجتمع المعلومات هو التعبير الفكري والثقافي عن روح المجتمع الحديث والقوى الفاعلة فيه، هذه القوى التي هي وليدة التطور التكنولوجي ووليدة التمدن الحضاري الذي شمل الكرة الأرضية كلها في هذه المرحلة."[1]

1.2 تعريف مجتمع المعلومات في قمة جنيف 2003

إنه من الضروري التطرق إلى مفهوم مجتمع المعلومات من وجهة نظر ممثلي الدول والحكومات وكل المشاركين من مفكرين وخبراء في القمة الأولى لمجتمع المعلومات التي انعقدت بجنيف سنة 2003 تحت شعار "بناء مجتمع المعلومات: تحد عالمي في الألفية الجديدة".

وكان المفهوم الذي اعتمدته القمة هو اعتبار مجتمع معلومات مجتمع جامع هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، ويتمكن فيه الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم للنهوض بتنميتهم المستدامة ولتحسين نوعية حياتهم، وذلك انطلاقا من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بالاحترام الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بأهداف التنمية وأنه مجتمع للجميع يسعى إلى ضمان استفادة الجميع من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التنوع الثقافي واحترامه والاعتراف بدور التعاون الدولي والإقليمي لبناء مجتمع معلومات جامع لأن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية جمعاء. وينبغي أن يقوم مجتمع المعلومات على أساس احترام هذه المفاهيم، وأن يشجع الحوار بين الثقافات والحضارات.

كما أن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها يمثل تحقيق فوائد في كل جوانب الحياة اليومية. وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنطوي على أهمية في العمليات والخدمات الحكومية والرعاية الصحية والمعلومات الصحية والتعليم والتدريب والعمل وتوفير فرص العمل والأعمال التجارية والزراعة والنقل وحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية والوقاية من

[1] _ عرفة، مازن. المرجع السابق. ص. 69.

الكوارث، والثقافة، واستئصال الفقر وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها.[1]

2.2 تعريف مجتمع المعلومات في قمة تونس 2005

"مجتمع معلومات" مجتمع عالمي جامع ذي توجه تنموي يضع البشر في صميم اهتمامه هذا المجتمع يتميز بسمات عديدة، لعل أبرزها أنه :

ـ يمكن الأفراد والمجتمعات والشعوب في كل مكان في العالم من إنشاء المعلومات والمعارف والنفاذ إليها والإفادة منها وتبادلها وتقاسمها والمشاركة فيها حتى يتسنى لهم تحقيق كامل إمكاناتهم في النهوض وتحسين نوعية الحياة وبلوغ أهداف ومقاصد التنمية المستدامة المتفق عليها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وأن يتمتع الأفراد في هذا الإطار بكافة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والترابط بينها وعدم قابليتها للتجزئة وفي مقدمتها حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات.

ـ يسخر إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة أهداف التنمية، لما لها من تأثير هائل على جميع مظاهر الحياة، وبما تحدثه من تحول في الأنشطة البشرية والتفاعل بين البشر، وذلك في إطار من الوعي بأنها أداة أو وسيلة جبارة تزيد الإنتاجية وتولد النمو الاقتصادي وتدعم خلق فرص العمل، فضلا عن قدرتها على تذليل العقبات التقليدية.

ـ يحقق التضامن والمشاركة والتعاون بين الحكومات وبعضها، أي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وبينها وبين أصحاب المصلحة الآخرين: القطاع الخاص والمجتمع المدني، أي داخل مجتمعات هذه البلدان، من أجل سد الفجوة الرقمية وتحقيق تنمية متناسقة وعادلة ومنصفة للجميع. وكذلك في إطار من احترام لمبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول، واحترام التعدد الثقافي واللغوي، والحفاظ على التراث والإرث الثقافي للشعوب، فضلا عن إتاحة فرص أفضل للنفاذ للمعلومات والإفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل هذه المجتمعات بصفة خاصة: للشباب، باعتبارهم في طليعة مبتكريها وأوائل الساعين لتطبيقها وهم القوى العاملة في المستقبل، وكذلك للمرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات لمهمشة والضعيفة والفقراء، لما يمكن أن يحققه ذلك من تهيئة بيئة تمكينية تتيح المساواة والعدل وتحقق مستويات أرفع من التنمية.[2]

---

[1] ـ القمة الثانية لمجتمع المعلومات. تونس. [على الخط]. متاح على :
(2006/01/05) < http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=fr&id=1161|0 >

[2] ـ مصطفى، حسام الدين. قمة تونس لمجتمع المعلومات وماذا بعد ؟[على الخط]. متاح على :
(2006/12/23)>http://www.cybrarians.info/journal/no7/open.htm <

3.2 تعريف جامعة الدول العربية لمجتمع المعلومات

هو تعريف صدر في ماي 2005 بالقاهرة ضمن تقرير عن الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب للاتصال والمعلومات ـ إدارة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات تحت عنوان "نحو تفعيل خطة عمل جنيف: رؤية إقليمية لدفع وتطوير مجتمع المعلومات في المنطقة العربية".

ويعرف مجتمع المعلومات في هذا التقرير "بأنه البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تطبق الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة بما في ذلك الإنترنت، وتعني بنشر هذه التكنولوجيات وتوزيعها توزيعا عادلا ليعم النفع على الأفراد في حياتهم الشخصية والمهنية. وتتنوع أمثلة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتختلف مجالاتها بحيث تشمل التعليم، والخدمات الاجتماعية والصحية، والبنوك والموارد التمويلية، وفاعلية الجهاز الحكومي، وغيرها، إذ أن مجتمع المعلومات يستغرق وقتا أقل في العثور على المعلومات التي يحتاج إليها ويتمتع بشكل عام بفاعلية وإنتاجية أفضل.

وتمتد منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضا إلى المهام اليومية الصغيرة؛ مثل البحث عن جداول القطارات، أو مستشفى تقدم خدمات، أو عنوان إحدى الجهات الحكومية المسئولة عن نشاط ما. كما يضيف كل من الإنترنت والبريد الإلكتروني وما لهما من انتشار في كل مكان إلى القدرة على تبادل المعلومات ونشرها بسرعة وبأسعار منخفضة."

وينشغل العالم اجمع بمشكلة الفجوة الرقمية وكيفية رأبها وتقام من أجل ذلك القمة العالمية لمجتمع المعلومات والتي تتبناها الأمم المتحدة والإتحاد الدولي للاتصالات على مرحلتين الأولى كانت في جنيف في ديسمبر 2003 والثانية في تونس الشقيقة. وقد أسفرت المرحلة الأولى للقمة بجنيف عن التوصل لإعلان مبادئ وخطة عمل للعالم لبناء مجتمع المعلومات وتعميم الاستفادة منه.

وإدراكا من الدول العربية لأهمية التحرك الفوري الذي يستهدف أن يتبوأ المجتمع العربي المكانة التي تليق به وبحضارته في عصر تكنولوجيا المعلومات، تم إقرار الإستراتيجية العربية في مجال المعلومات في قمة عمان عام 2001.[1]

4.2 التطور التاريخي لمفهوم مجتمع المعلومات

تناول العديد من المفكرين المهتمين بالدراسات المستقبلية موضوع التطور التاريخي لمفهوم

[1] ـ الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب للاتصال والمعلومات ـ **إدارة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات**. القاهرة: جامعة الدول العربية. ماي 2005. ص. 4.

مجتمع المعلومات والأسباب التي أدت إلى ظهوره كنمط اجتماعي جديد "وسنحاول طرح بعض القضايا والإشكاليات والتناقضات التي يثيرها هذا المفهوم. إلا أن البحث هنا لا يمكن أن يتم دون الرجوع إلى التشكل التاريخي، المعرفي والاجتماعي، والقصير نسبيا، للعناصر الأساسية لهذا المجتمع ضمن مفاهيم أخرى ظهرت في الثلاثين سنة الأخيرة في محاولاتها رسم صورة المستقبل القريب. فقد أعطت الدراسات المتعلقة بهذه المفاهيم دورا متميزا شيئا فشيئا للمعلومات والاتصالات في حياة المجتمعات في إطار التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يميزها.

هذا الدور المتزايد والمتناغم مع ثورة المعلومات وثورة الاتصالات هو الذي دفع في النهاية إلى تشكل مفهوم جديد ومستقل ومنفصل عن المفاهيم السابقة تحت تسمية "مجتمع المعلومات". وسوف نتحدث هنا عن بعض المفاهيم التي قدمها مفكرون متميزون كنماذج محددة لعبت الدور الأساسي والمهم في صياغة هذا المجتمع.

في نهاية الستينات تحدث الفرنسي ألان تورين (Alain Tourin) عن مجتمعات ما بعد صناعية، وكانت تعني له "المجتمعات التكنوقراطية" نسبة إلى السلطة التي تسيطر عليها، وبنفس الوقت "المجتمعات المبرمجة" بالنظر إلى طبيعة الإنتاج والتنظيم الاقتصادي فيه. ويبدو أن تورين قد أعطى في مجتمعه الجديد الأهمية الكبرى لطبقة التكنوقراط وذلك تحت تأثير الأحداث الطلابية في فرنسا عام 1968 وهو يرى انحصار الدور الفاعل التاريخي للطبقة العاملة وظهور شروط جديدة في الصراع الاجتماعي تحت تأثير التطورات التكنولوجيا الحديثة وتزايد تأثير وسيطرة طبقة التكنوقراط.

في حين يرى الأمريكيان دانييل بل (Daniel Bell) وألفين توفلر (Alvin Toffler) أن البلدان الغربية قد دخلت في مرحلة تاريخية متقدمة جديدة، وهي مرحلة المعرفة النظرية المنظمة والموجهة نحو التطبيقات التكنولوجية، وخاصة على مستوى تكنولوجيا المعلومات. يسمى الأول منهم هذه المرحلة التاريخية ب"المجتمع ما بعد الصناعي"، في حين يسميها الثاني ب"الموجة الثالثة".

وضمن نفس السياق يقدم عالم الاجتماع دانييل بل في كتابه "قدوم المجتمع ما بعد الصناعي" الذي نشر عام 1973 ثلاث مراحل تمر بها المجتمعات، وهي مرحلة ما قبل الصناعة ومرحلة الصناعة ومرحلة ما بعد الصناعة. والمجتمع ما بعد الصناعي الممثل للمرحلة الثالثة هو صورة من صور المجتمعات التكنوقراطية المبرمجة، إلا أنه أيضا مجتمع معلومات في شكل من أشكاله أو في وصف الجانب البارز فيه، يعتمد على مركزية وتشفير المعرفة باستخدام التكنولوجيا المعلوماتية الجديدة. ويرى بل أن العلماء والباحثين والاختصاصين المهنيين هم الذين يسيطرون على المجتمع ما بعد

الصناعي، حيث يعمل معظم الأفراد في المعلومات وليس في إنتاج السلع والبضائع، وذلك بدلا من سيطرة رجال الأعمال في المجتمع السابق، ويعني هذا انتقال السلطة من مؤسسات رجال الأعمال إلى المجتمع الذي يعتمد اقتصاده على الخدمات الصناعية من النمط التقليدي، ليتمحور الشكل الجديد من المجتمع حول الخدمات المتعلقة بخلق المعلومات وتوزيعها واستخدامها، والذي تصبح فيه المعرفة العلمية المورد والرأسمال الاستراتيجي للمجتمع.

وهناك بعض المفكرين يربطون ظهور مجتمع المعلومات بمدى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهذا ما ذهب إليه جوزيف بيلتون (J. Pelton) خبير الاتصالات وهو يتحدث عن "قرية إلكترونية عالمية"، تشكل فيها خدمات الاتصال العامل الأساسي والحيوي لتكوين "مجتمع المعلومات"، وإن بدرجات مختلفة، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.[1]

ويعتمد بيلتون في تحديد ذلك على إحصائيات عن عدد أجهزة الحواسب والتلفاز والراديو والهاتف والفاكس المنتشرة في هذه الدول وارتباطها بشبكات معلوماتية حديثة، وبالتالي سيطرة خدمات المعلومات والاتصالات فيها على النشاطات الاقتصادية للأفراد والمؤسسات بأنواعها المختلفة.

هذا التركيز الشديد على دور تكنولوجيا الاتصالات في "مجتمع المعلومات" أخذ يصبح حاسما لدى كثير من الباحثين، ومن بينهم علماء اجتماع ومفكرون وخبراء معلومات واتصالات، وذلك بالارتباط مع النتائج الحاسمة لتطور عالم الاتصالات في نشر المعلومات بأشكالها المختلفة في أي بقعة من العالم.[2]

5.2 معايير مجتمع المعلومات

يقوم مجتمع المعلومات على جملة من المعايير الأساسية ذكرها الدكتور عبد اللطيف الصوفي في كتابه "المكتبات في مجتمع المعلومات" على النحو التالي:[3]

المعيار التكنولوجي

ويعكس مدى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كل مكان داخل المدن والقرى والمؤسسات والمنازل والمدارس وما إليها ومدى استخدامها والتحكم فيها.

---

[1] ـ عرفة، مازن. **مجتمع المعلومات**. مجلة المعرفة. ع.418.يوليو 1998. ص.66.

[2] ـ عرفة، مازن. **مجتمع المعلومات**. المرجع السابق. ص. 67.

[3] ـ صوفي، عبد اللطيف. **المكتبات في مجتمع المعلومات**: عين مليلة. دار الهدى، 2003. ص. 81.

المعيار الاقتصادي

ويعكس مستوى الأفراد الاقتصادي، ودخلهم المادي، ومواردهم الاقتصادية، والموارد الاقتصادية للمعلومات التي ينتجها ومدى تطور الريف من الناحية الاقتصادية.

المعيار السياسي

ويعكس مدى ترسيخ الديمقراطية وتعزيزها وحرية التداول والتعبير واختيار المسؤولين والنضج السياسي للأفراد والمجتمع.

المعيار الثقافي

ويعبر عن المستوى العلمي المعرفي للأفراد وإدراكه لأهمية المعلومات كقيمة ثقافية.

المعيار الاجتماعي

وجود وعي داخل المجتمع بأهمية المعلومات ودورها في حياة المجتمع وسعي كل أفراده إلى استعمال الوسائط والمعلومات في حياتهم اليومية.

6.2 القمة الأولى لمجتمع المعلومات جنيف ـ سويسرا/ SUISSE – GENEVE 2003

انعقدت القمة العالمية الأولى لمجتمع المعلومات بالعاصمة السويسرية جنيف بمشاركة أكثر من 6000 مشارك و56 رئيس دولة لمناقشة العديد من القضايا التي أصبحت محل اهتمام دول العالم والتي برمجت ضمن أولويات هذه القمة مثل:

- أمن المعلومات وشبكة الإنترنيت.
- حقوق الملكية الفكرية.
- دعم وتمويل مجتمع المعلومات العالمي.
- البرمجيات.
- حرية الرأي والتعبير.
- دور وسائل الإعلام.

ولعل أكبر إنجاز قامت به القمة العالمية الأولى لمجتمع المعلومات وباتفاق كل المتتبعين والمهتمين يتمثل في إعلان المبادئ وخطة العمل كمرجعية وقاعدة لبناء مجتمع المعلومات الذي تصبو إليه كل دول العالم. مجتمع غايته الناس ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها بحيث يمكن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وفي تحسين نوعية حياتهم

وذلك انطلاقا من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بالاحترام الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

1.6.2 إعلان المبادئ

جاء إعلان المبادئ تحت شعار "بناء مجتمع المعلومات: تحد عالمي في الألفية الجديدة "وكان بمثابة إقرار وتعهد من طرف رؤساء الدول المشاركة (ممثلي الشعوب) بالالتزام بهذه المبادئ والتي نوجز أهم ما ورد فيها على النحو التالي:

الرؤية المشتركة لمجتمع المعلومات[1]

1. الإعلان الرسمي عن اجتماع ممثلي شعوب العالم في جنيف من 10 إلى 12 ديسمبر 2003 لعقد القمة العالمية الأولى لمجتمع المعلومات، ورغبتهم المشتركة والتزامهم لبناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها
2. تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بأهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية، وهي استئصال الفقر؛ وتعزيز المساواة.
3. التأكيد على عالمية كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية والترابط فيما بينها وعدم قابليتها للتجزئة.
4. لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير كما ورد في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وأن هذا الحق يشمل حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية. فالاتصال عملية اجتماعية أساسية، وحاجة إنسانية أساسية، وهو أساس كل تنظيم اجتماعي، وهو محور مجتمع المعلومات.
5. الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتحقيق المقتضيات العادلة والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي. للنهوض بمجتمع للمعلومات تحترم فيه كرامة البشر.
6. التعهد بدعم مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول.
7. الإقرار بأن العلوم لها دور مركزي في تطوير مجتمع المعلومات، فالكثير من العناصر المساهمة في بناء مجتمع المعلومات إنما هي حصيلة خطوات التقدم العلمي والتقني التي تحققت بفضل تبادل نتائج البحوث.

---

[1] ـ وثيقة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. جنييف .2003. النسخة العربية. [على الخط]. متاح على :
< http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=fr&id=1161|0 > (2005/02/23)

8. إن التعليم والمعرفة والمعلومات والاتصالات هي بؤرة تقدم البشرية ومساعيها ورفاهها. لذلك فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر تأثيراً هائلاً على جميع مظاهر الحياة تقريباً.
9. إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن تستخدم كأدوات وليس كغاية بحد ذاتها.. وبمقدورها أيضاً تعزيز الحوار بين الناس والأمم والحضارات.
10. إن منافع ثورة تكنولوجيا المعلومات ليست موزعة توزيعاً متساوياً في الوقت الحاضر سواء بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أو في داخل المجتمعات
11. إن الشباب هم القوى العاملة في المستقبل وأنهم في طليعة مبتكري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أوائل الساعين إلى تطبيقها، ولذلك يجب تمكينهم كدارسين ومطورين ومساهمين وأرباب مشاريع وصانعي قرارات..
12. تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر فرصاً هائلة للمرأة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مجتمع المعلومات وعنصراً فاعلاً رئيسياً فيه.
13. ولدى بناء مجتمع المعلومات يجب الاهتمام بالاحتياجات الخاصة لدى الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع.
14. ونحن مصممون تصميماً راسخاً على تمكين الفقراء، وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق النائية والريفية وفي المناطق الحضرية المهمشة، من النفاذ إلى المعلومات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لدعم جهودهم للخلاص من براثن الفقر.
15. تطوير مجتمع المعلومات، يجب توجيه اهتمام خاص إلى الأوضاع الخاصة للشعوب الأصلية والعمل على صون تراثهم وإرثهم الثقافي.
16. توجيه اهتمام خاص للاحتياجات التي تنفرد بها شعوب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة صعبة والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان والأراضي الخاضعة للاحتلال
17. **إن** بناء مجتمع معلومات جامع يتطلب أشكالاً جديدة من التضامن والشراكة والتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية سعيا إلى سد الفجوة الرقمية وتحقيق تنمية متناسقة وعادلة. ومنصفة للجميع.
18. إن إعلان مبادئ مجتمع المعلومات لا يجوز تفسيره بأنه يناقض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو أي قوانين وطنية.

مجتمع معلومات للجميع: مبادئ أساسية[1]

1. السعي من أجل ضمان استفادة الجميع من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التنوع الثقافي واحترامه؛ والاعتراف بدور التعاون الدولي والإقليمي لبناء مجتمع معلومات جامع.

*** دور الحكومات**

2. تضطلع الحكومات، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بدور هام وبمسؤولية كبيرة في تطوير مجتمع المعلومات،

1.2 البنية التحتية للمعلومات والاتصالات أساس ضروري لبناء مجتمع معلومات جامع.

2.2 إن توفر بنية تحتية متطورة من شبكات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، تكون مكيفة لمراعاة الظروف الإقليمية والوطنية والمحلية ويسهل النفاذ إليها بتكلفة معقولة.

3. ينبغي وضع وتنفيذ سياسات توفر مناخاً مواتياً من الاستقرار وتطوير المدارس والمكتبات ودور المحفوظات كوسيلة فعالة لضمان النفاذ الشامل إلى البنية التحتية والخدمات التي يوفرها مجتمع المعلومات.

4. إن قدرة الجميع على النفاذ إلى المعلومات والأفكار والمعارف والمساهمة فيها هي مسألة أساسية في مجتمع معلومات جامع.

5. ومن الممكن تدعيم تبادل المعارف وتعزيزها على الصعيد العالمي لأغراض التنمية بإزالة الحواجز أمام النفاذ المنصف إلى المعلومات.

6 . لنمو مجتمع المعلومات يجب توفير فرص العمل الجديدة، والابتكار، وتوفير فرص لمشاريع الأعمال وتقدم العلوم.

7 . ويمكن تعزيز النفاذ إلى المعلومات والمعارف من خلال الإمكانيات التي توفرها مختلف نماذج البرمجيات، بما فيها البرمجيات الخاضعة لحقوق الملكية، والمفتوحة المصدر، والمجانية، وذلك لزيادة المنافسة وتمكين المستعملين من النفاذ إليها.

8 . السعي إلى تعزيز النفاذ الشامل إلى المعارف العلمية على أساس تكافؤ الفرص أمام الجميع.

---

[1] ـ وثيقة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. جنييف .2003. النسخة العربية. [على الخط]. متاح على :
(2005/02/23) < http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=fr&id=1161|0 >

*** بنـــاء القدرات**[1]

1. ينبغي أن يتاح لكل شخص فرصة اكتساب المهارات والمعارف اللازمة لفهم مجتمع المعلومات.
2. تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص المعوقين والفئات المحرومة والضعيفة.
3. الاهتمام بالتعليم مدى الحياة والتعليم المستمر وتعليم البالغين وإعادة التدريب للعاملين.
4. ويتعين على مؤلفي المحتوى وناشريه ومنتجيه وكذلك على المدرسين والمدربين وأمناء المحفوظات وأمناء المكتبات والدارسين القيام بدور نشط في تعزيز مجتمع المعلومات، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.
5. تدعيم القدرة الوطنية في البحوث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. من خلال الشراكات، خاصة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.
6. إتاحة الفرصة للجميع للتمتع بالعضوية الكاملة في مجتمع المعلومات، والاندماج الإيجابي في اقتصاد المعرفة.

*** بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

1. تعزيز أمن المعلومات وأمن الشبكات وحماية الملكية الفكرية والمستهلك للمعلومات. ويتطلب الأمر إشاعة ثقافة عالمية للأمن السيبراني.
2. المساواة في الاستفادة الشاملة لجميع الأمم من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
3. وينبغي تناول مسألة مواجهة القرصنة والرسائل الاقتحامية والأمن السيبراني على المستويات الوطنية والدولية الملائمة.

*** البيئة التمكينية**

1. لا بد لمجتمع المعلومات من بيئة تمكينية على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة هامة رئيسية من أدوات الحُكم الرشيد.
2. إن سيادة القانون بوجود إطار تنظيمي أمر جوهري لبناء مجتمع معلومات غايته الناس. ويتعين على الحكومات العمل لتحقيق ذلك.

---

[1] ـ وثيقة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. جنييف .2003. النسخة العربية. [على الخط]. متاح على :
< http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=fr&id=1161|0 > (2005/02/23)

3. توفر بيئة دولية دينامية وتمكينية تدعم الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا والتعاون الدولي لبناء مجتمع المعلومات.
4. أهمية تطوير مجتمع المعلومات في تحقيق نمو اقتصادي واسع النطاق سواء في البلدان المتقدمة أو النامية.
5. حماية الملكية الفكرية عنصر هام من عناصر تشجيع الابتكار والإبداع في مجتمع المعلومات.
6. إن أفضل طريقة لدفع التنمية المستدامة في مجتمع المعلومات هي الإدماج الكامل للجهود والبرامج المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية.
7. توحيد المقاييس في شتى المجالات هو إحدى اللبنات الأساسية في بناء مجتمع المعلومات.
8. لقد تطورت الإنترنت لتصبح مرفقاً عالمياً متاحاً للعامة وينبغي أن تشكل إدارتها قضية مركزية في جدول أعمال مجتمع المعلومات. وينبغي أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية، وبمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ويجب أن تكفل توزيعاً منصفاً للموارد وأن تيسر النفاذ أمام الجميع وأن تكفل تشغيلاً مستقراً وآمناً للإنترنت مع مراعاة اعتبار تعدد اللغات.
9. معالجة القضايا المتعلقة بإدارة الإنترنت على الصعيد الدولي بطريقة منسقة. إننا نطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ فريق عمل معنياً بإدارة الإنترنت في عملية مفتوحة وجامعة تكفل إيجاد آلية للمشاركة الكاملة في إدارة الانترنت.[1]

*** تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فوائد في جميع جوانب الحياة**

10. ينبغي أن يكون الهدف من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها هو تحقيق فوائد في كل جوانب حياتنا اليومية.

*** التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي**[2]

1. التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية جمعاء. وينبغي أن يقوم مجتمع المعلومات على أساس احترام الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان.

[1] ـ وثيقة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. جنييف. 2003. النسخة العربية. [على الخط]. متاح على :
(2005/02/23) < http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=fr&id=1161|0 >

[2] ـ وثيقة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. جنييف .2003. النسخة العربية. [على الخط]. متاح على :
(2005/02/23) < http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=fr&id=1161|0 >

2. إعطاء أولوية عالية في بناء مجتمع معلومات جامع لإنشاء المحتوى بلغات وأنساق متعددة.

3. إن الحفاظ على التراث الثقافي هو عنصر حاسم في تكوين الهوية وفهم الأفراد لذاتهم وربط المجتمع بماضيه. وينبغي لمجتمع المعلومات أن يعمل على الاستفادة من التراث الثقافي والحفاظ عليه للمستقبل بكل الوسائل المناسبة، بما فيها الرقمنة.

*** وسائط الإعلام**

1. حرية الصحافة وحرية المعلومات وكذلك بمبادئ الاستقلال والتعددية والتنوع في وسائط الإعلام، وهي عناصر جوهرية في مجتمع المعلومات.

*** الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات**

2. ينبغي لمجتمع المعلومات أن يحترم السلم وأن يدافع عن القيم الأساسية مثل الحرية والمساواة والتضامن والتسامح والمسؤولية المشتركة واحترام الطبيعة.

3. أهمية الأخلاق لمجتمع المعلومات، الذي ينبغي أن يرعى العدالة وكرامة الإنسان وقيمته.

*** التعاون الدولي والإقليمي**

1. لا بد من تدعيم الجهود الوطنية، بإقامة تعاون دولي وإقليمي فعال بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

2. مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، من خلال التمويل وتوفير المساعدة المالية والتقنية.

3. إن الاختصاصات الرئيسية للاتحاد الدولي للاتصالات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي المساعدة على عبور الفجوة الرقمية والتعاون الدولي في مجال المعلومات.

*** نحو مجتمع معلومات للجميع يرتكز على تقاسم المعرفة**

1. بتعزيز التعاون أجل تنفيذ خطة العمل التي ستحقق رؤيتنا لمجتمع معلومات جامع يرتكز على المبادئ الرئيسية الواردة في هذا الإعلان.

2. تقييم ومتابعة التقدم المحرز في عبور الفجوة الرقمية، مع مراعاة مستويات التنمية المختلفة.

3. العمل معاً لبناء مجتمع معلومات جديد يقوم على تقاسم المعرفة ويرتكز على التضامن العالمي وعلى تحقيق فهم أفضل بين الشعوب والأمم.

6.2.2 خطة العمل

جاءت خطة العمل المعتمدة في القمة العالمية الأولى لمجتمع المعلومات التي انعقدت بجنيف سنة

2003 لتترجم الرؤية المشتركة الواردة في إعلان المبادئ وسعيا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا من خلال التركيز على النهوض باستعمال المنتجات والشبكات والخدمات والتطبيقات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساعدة البلدان على تجاوز الفجوة الرقمية وإرساء تعاون فعال بين الحكومات لتنفيذ خطة العمل التي تم تبنيها بالإجماع.

خطة العمل هذه تترجم الرؤية المشتركة والمبادئ التوجيهية الواردة في إعلان المبادئ إلى خطوط عمل ملموسة للتقدم في إحراز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، من خلال النهوض باستعمال المنتجات والشبكات والخدمات والتطبيقات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساعدة البلدان على تجاوز الفجوة الرقمية. وسيقوم مجتمع المعلومات المتوخى في إعلان المبادئ بتعاون وتضامن بين كل الحكومات.[1]

*** الغايات والأهداف والمقاصد**

1. من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان المبادئ، والتصدي للتحديات الجديدة لمجتمع المعلومات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. يتعين اغتنام الفرصة في للقمة العالمية القادمة لمجتمع المعلومات من أجل تحليل وتقييم التقدم المحرز نحو تقليص الفجوة الرقمية.
2. سيتم رسم مقاصد محددة لمجتمع المعلومات حسب الاقتضاء وطنيا ودوليا.
3. استناداً إلى الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، التي تقتضي التعاون الدولي، يستحسن التركيز على العناصر التالية:

- توصيل القرى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإقامة نقاط نفاذ مجتمعية؛
- توصيل الجامعات والكليات والمدارس الثانوية والابتدائية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- توصيل المراكز العلمية والبحثية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- توصيل المكتبات العامة والمراكز الثقافية والمتاحف ومكاتب البريد والأرشيفات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- توصيل المراكز الصحية والمستشفيات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

[1] ـ وثيقة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. جنييف .2003. النسخة العربية. [على الخط]. متاح على :
(2005/02/23) < http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=fr&id=1161|0 >

ـ توصيل جميع الإدارات الحكومية المحلية والمركزية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء مواقع على شبكة الويب وعناوين البريد الإلكتروني؛

ـ تكييف جميع المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات، مع مراعاة الظروف الوطنية؛

ـ تأمين نفاذ جميع سكان العالم إلى الخدمات التلفزيونية والإذاعية؛

ـ التشجيع على تطوير المحتوى وتهيئة الظروف التقنية اللازمة لتيسير وجود واستخدام كل لغات العالم في شبكة الإنترنت؛

ـ تأمين تمتع أكثر من نصف سكان العالم بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أماكن قريبة.

*** دور الحكومات[1]**

1. تعتبر المشاركة الفعالة من جانب الحكومات أمراً حيوياً في تنمية مجتمع المعلومات.
2. ينبغي أن تشجع جميع البلدان على صياغة استراتيجيات إلكترونية وطنية بحلول عام 2005، تشمل ما يلزم من بناء القدرات البشرية، وتأخذ في اعتبارها الظروف الوطنية المختلفة.
3. تشجيع كل بلد على إنشاء شراكة واحدة فعّالة على الأقل بين القطاعين العام والخاص أو شراكة بين قطاعات متعددة بحلول عام 2005 كنموذج يحتذى للأعمال المستقبلية.
4. تحديد الآليات اللازمة، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، من أجل استهلال وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات.

*** البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: أساس مكين لمجتمع المعلومات**

1. البنية التحتية عامل محوري للوصول إلى هدف الشمول الرقمي الذي يمكّن من تحقيق نفاذ الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفاذاً شاملاً ومستداماً في كل مكان.
2. ينبغي للحكومات أن تتخذ إجراءات في إطار السياسات الإنمائية الوطنية من أجل دعم بيئة تمكينية وتنافسية للاستثمار الضروري في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أجل إنشاء خدمات جديدة.
3. تشجيع تصميم وإنتاج معدات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليتمكن الجميع، بمن

[1] ـ وثيقة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. جنيف .2003. النسخة العربية. [على الخط]. متاح على :
< http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=fr&id=1161|0 > (2005/02/23)

فيهم كبار السن والمعوقون والأطفال، والأطفال المهمشون خاصة، وغير هؤلاء من المجموعات المحرومة والضعيفة، من النفاذ إليها بسهولة وبتكلفة معقولة، والنهوض بتنمية التكنولوجيات والتطبيقات والمحتوى بما يلبي احتياجاتهم، وذلك في ضوء مبدأ التصميمات العالمية وتعزيز ذلك باستخدام التكنولوجيات الداعمة.

4. التشجيع على استعمال القدرات اللاسلكية غير المستعملة، بما في ذلك القدرات الساتلية، في البلدان المتقدمة وخصوصاً في البلدان النامية، لتأمين النفاذ في المناطق النائية لإنشاء بنية تحتية للاتصالات.

5. تحقيق التوصيلية المثلى بين شبكات المعلومات الكبرى من خلال التشجيع على إنشاء وتنمية شبكات مركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقاط تبادل الإنترنت على الصعيد الإقليمي، لتخفيض تكاليف التوصيل البيني وتوسيع النفاذ إلى الشبكات.

*** النفاذ إلى المعلومات والمعرفة[1]**

1. تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للناس في أي مكان في العالم النفاذ إلى المعلومات والمعرفة نفاذاً يكاد يكون فورياً. وينبغي أن يستفيد الأفراد والمنظمات والمجتمعات من النفاذ إلى المعرفة والمعلومات.

2. تشجيع الحكومات لكي توفر قدراً وافياً من النفاذ إلى المعلومات الرسمية العامة عن طريق مختلف موارد الاتصال لا سيما الإنترنت، وتشجيعها على وضع تشريعات بشأن النفاذ إلى المعلومات والحفاظ على البيانات العامة ولا سيما في مجال التكنولوجيات الجديدة.

3. تشجيع أنشطة البحث والتطوير لتيسير قدرة الجميع على النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمن فيهم الفئات المحرومة والمهمشة والضعيفة.

تشجيع البحث والنهوض بتوعية جميع أصحاب المصلحة بالإمكانيات التي تتيحها مختلف نماذج البرمجيات، ووسائل إنشائها، بما في ذلك الوسائل المشمولة بحقوق الملكية والبرمجيات المفتوحة المصدر والمجانية، من أجل زيادة المنافسة وحرية الاختيار والقدرة على تحمل التكاليف، وتمكين جميع أصحاب المصلحة من تقييم الحلول التي تلبي احتياجاتهم على أفضل وجه.

4. تشجيع البحوث بشأن مجتمع المعلومات، بما في ذلك ما يتعلق بالأشكال المبتكرة للربط

---

[1] ـ وثيقة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. جنييف .2003. النسخة العربية. [على الخط]. متاح على :
(2005/02/23) < http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=fr&id=1161|0 >

الشبكي، وتطويع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأدوات والتطبيقات التي تيسّر النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع، وخصوصاً الجماعات الأقل حظاً.

5. دعم إنشاء خدمات المكتبات العامة الرقمية وخدمات الأرشيفات الرقمية المكيفة لمجتمع المعلومات، بما في ذلك عن طريق إعادة النظر في الاستراتيجيات والتشريعات الخاصة بالمكتبات الوطنية، وإيجاد تفهم عالمي للحاجة إلى "مكتبات مهجّنة"، وتعزيز التعاون بين المكتبات على الصعيد العالمي.
6. تشجيع مبادرات تيسير النفاذ، بما في ذلك النفاذ الحر وبتكلفة معقولة، إلى المجلات العلمية والكتب المفتوحة للنفاذ الحر، والأرشيفات المفتوحة للمعلومات العلمية.
7. دعم البحث والتطوير في تصميم الأدوات المفيدة لجميع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز الوعي بمختلف نماذج وتراخيص البرمجيات وتقييمها من أجل ضمان الاختيار الأمثل للبرمجيات الملائمة التي تسهم على أفضل نحو في تحقيق الأهداف الإنمائية في إطار الظروف المحلية.

*** بناء القدرات**[1]

1. ينبغي أن تتوفر لكل فرد المهارات اللازمة لتحقيق الاستفادة الكاملة من مجتمع المعلومات. ولذلك فمن الجوهري بناء القدرات ونشر المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساهم في تحقيق التعليم للجميع في جميع أنحاء العالم، من خلال تعليم وتدريب المدرسين وتوفير ظروف أفضل للتعليم مدى الحياة، لشمول من هم خارج العملية التعليمية الرسمية، وتحسين المهارات المهنية.
2. تطوير السياسات المحلية لضمان إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في التعليم والتدريب على جميع المستويات، بما في ذلك تطوير المناهج الدراسية، وتدريب المدرسين، وإدارة وتنظيم المؤسسات التعليمية، دعماً لمفهوم التعليم مدى الحياة.
3. وضع وتعزيز برامج محو الأمية، من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
4. تعزيز مهارات محو الأمية الإلكترونية للجميع، وذلك مثلاً من خلال تصميم وتنظيم دورات

---

[1] ـ وثيقة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. جنييف .2003. النسخة العربية. [على الخط]. متاح على :
(2005/02/23) < http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=fr&id=1161|0 >

لموظفي الإدارة العامة، مع الاستفادة من التسهيلات المتوافرة مثل المكتبات، والمراكز المجتمعية المحلية متعددة الأغراض، ونقاط النفاذ العمومية أو بإنشاء مراكز محلية للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة. وينبغي إعطاء اهتمام خاص للفئات المحرومة والضعيفة.

5. عندما يجري العمل التطوعي دون تضارب مع السياسات الوطنية والثقافات المحلية فإنه يمكن أن يمثل عنصراً قيماً في رفع مستوى القدرات البشرية لاستعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استعمالاً مثمراً وبناء مجتمع معلومات جامع بصورة أكبر. وينبغي تنشيط برامج المتطوعين لإتاحة بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وخصوصاً في البلدان النامية.

6. تصميم برامج لتدريب المستعملين على تطوير قدرات التعلم الذاتي والتنمية الذاتية.

*** بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

1. تشجيع التعاون بين الحكومات في الأمم المتحدة ومع جميع أصحاب المصلحة في المحافل الملائمة الأخرى من أجل تعزيز الثقة لدى المستعملين، وبناء الطمأنينة وحماية البيانات وسلامة الشبكات؛ والنظر في الأخطار الحالية والمحتملة التي تهدد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والتعامل مع القضايا الأخرى المتصلة بأمن المعلومات وأمن الشبكات.

2. ينبغي أن تعمل الحكومات، بالتعاون مع القطاع الخاص، على منع واكتشاف ومواجهة الجرائم السيبرانية وإساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق: وضع خطوط توجيهية تأخذ في الاعتبار الجهود الجارية في هذه المجالات؛ والنظر في تطبيق تشريعات تسمح بالتحقيق الفعال في حالات إساءة الاستعمال ومقاضاتها؛ وتشجيع الجهود الفعالة في مجال المساعدات المتبادلة، وتعزيز الدعم المؤسسي على المستوى الدولي لمنع مثل هذه الجرائم واكتشافها وإصلاح ما يترتب عليها؛ وتشجيع التعليم والنهوض بالوعي العام.

ينبغي للحكومات أن تعمل على قيام إطار سياسي وقانوني وتنظيمي يعزز مجتمع المعلومات ويتسم بالشفافية ويتيح المجال للمنافسة ومن الممكن التنبؤ به، يوفر حوافز مناسبة للاستثمار والتنمية المجتمعية في مجتمع المعلومات.

*** تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فوائد في جميع جوانب الحياة**[1]

1.يمكن أن تدعم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التنمية المستدامة في مجالات الإدارة العامة والأعمال التجارية والتعليم والتدريب والصحة والعمالة والبيئة والزراعة والعلم في إطار الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية. وينبغي أن يشمل ذلك إجراءات في القطاعات التالية:

*** الحكومة الإلكترونية**

1. تنفيذ استراتيجيات الحكومة الإلكترونية التي تركز على تطبيقات تهدف إلى الابتكار وتعزيز الشفافية في الإدارات العامة والعمليات الديمقراطية وتحسين الكفاءة وتعزيز العلاقة مع المواطنين.
2. استحداث مبادرات وخدمات وطنية للحكومة الإلكترونية على جميع المستويات، تتفق مع احتياجات المواطنين ودوائر الأعمال، من أجل تحقيق توزيع أكفأ للموارد والأصول العامة.
3. دعم مبادرات التعاون الدولي في ميدان الحكومة الإلكترونية من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة على جميع المستويات الحكومية.

*** الأعمال التجارية الإلكترونية**

1. تشجيع الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص على تعزيز فوائد التجارة الدولية واستعمال الأعمال التجارية الإلكترونية، والنهوض باستعمال نماذج الأعمال التجارية الإلكترونية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحوّل.

*** الصحة الإلكترونية**

1. تشجيع الجهود التعاونية للحكومات والمخططين والمهنيين في المجال الصحي وسائر الوكالات بمشاركة من المنظمات الدولية من أجل إقامة أنظمة للرعاية الصحية وأنظمة معلومات صحية لا تعاني من التأخير ويعتمد عليها ومن نوعية عالية وفي متناول الجميع، ومن أجل تعزيز التدريب الطبي المتواصل والتعليم والأبحاث الطبية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع احترام وحماية حقوق المواطنين في الخصوصية.
2. تيسير النفاذ إلى المعلومات الطبية المتوفرة على الصعيد العالمي وموارد المحتوى الملائمة على الصعيد المحلي، من أجل دعم بحوث الصحة العامة وبرامج الوقاية والنهوض بصحة المرأة وصحة

---

[1] ـ وثيقة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. جنييف .2003. النسخة العربية. [على الخط]. متاح على :
(2005/02/23) < http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=fr&id=1161|0 >

الرجل، مثل مسائل الصحة الجنسية والإنجابية والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والأمراض التي تستحوذ على اهتمام العالم مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل.

3. التحذير من الأمراض الـمُعْدية ورصد انتشارها والسيطرة عليها، من خلال تحسين أنظمة المعلومات المشتركة.

*** التوظيف الإلكتروني**

1. تشجيع صياغة أفضل الممارسات للعاملين وأرباب العمل الذين يعملون عن بُعد باستخدام الوسائل الإلكترونية، واستناد هذه الممارسات على المستوى الوطني إلى مبادئ العدالة والمساواة بين الجنسين، وبمراعاة جميع المعايير الدولية ذات الصلة.
2. تشجيع الطرق الجديدة لتنظيم العمل ونشاط شركات الأعمال بهدف زيادة الإنتاجية والنمو والرفاه من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد البشرية.
3. تشجيع العمل عن بعد لتمكين المواطنين لا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وبلدان الاقتصادات الصغيرة من العيش في وسط مجتمعاتهم ومن العمل في أي مكان وزيادة فرص عمل المرأة والمعوقين. وفي العاملة الماهرة.
4. تشجيع برامج التدخل المبكر في مجال العلوم والتكنولوجيا التي ينبغي أن تستهدف صغار الفتيات وذلك لزيادة عدد النساء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[1]

*** البيئة الإلكترونية**

1. تشجيع الحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيزها لاستغلالها كأداة للحماية البيئية والاستفادة المستدامة من الموارد الطبيعية.
2. تشجيع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على اتخاذ إجراءات وتنفيذ مشاريع وبرامج من أجل استدامة الإنتاج والاستهلاك والتخلص الآمن بيئياً من مخلفات معدات وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعادة تدويرها.
3. إقامة أنظمة رصد تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنبؤ بالكوارث الطبيعية

[1] ـ وثيقة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. جنييف .2003. النسخة العربية. [على الخط]. متاح على :
(2005/02/23) < http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=fr&id=1161|0>

والكوارث من صنع الإنسان ورصد آثارها، خاصة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وبلدان الاقتصاديات الصغيرة.

*** الزراعة الإلكترونية**

1. ضمان نشر المعلومات بانتظام عن الزراعة وتربية المواشي ومصائد الأسماك والغابات والأغذية، وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إتاحة النفاذ السريع إلى المعارف والمعلومات الشاملة والمحدّثة والتفصيلية ذات الصلة، لا سيما في المناطق الريفية.

*** العلم الإلكتروني**

1. تعزيز التوصيل بالإنترنت توصيلاً يعتمد عليه وبسرعة عالية وتكلفة معقولة أمام كل الجامعات ومعاهد البحوث دعماً لدورها الحيوي في إنتاج المعلومات والمعرفة وفي التعليم والتدريب، ودعم إقامة الشراكات ودعم التعاون والربط الشبكي بين هذه المؤسسات.
2. تشجيع النشر الإلكتروني والتسعير التمايزي ومبادرات النفاذ المفتوح لتوفير المعلومات العلمية بتكلفة معقولة وتيسير النفاذ إليها على أساس منصف في جميع البلدان.
3. تعزيز استعمال تكنولوجيا الاتصال بين النظراء لتقاسم المعارف العلمية والحصول على نسخ مسبقة ونسخ مكررة من كتابات المؤلفين العلميين الذين يتنازلون عن حقهم في الحصول على مدفوعات مالية.
4. تعزيز جمع البيانات الرقمية العلمية الأساسية ونشرها وحفظها على المدى الطويل بشكل منهجي وفعال في جميع البلدان، ومنها مثلاً بيانات السكان والأرصاد الجوية.
5. تعزيز وضع مبادئ ومعايير تتصل بالبيانات من أجل تيسير التعاون والاستعمال الفعال للمعلومات والبيانات العلمية المجمعة من أجل استخدامها في الأبحاث العلمية، حسب الاقتضاء.[1]

*** التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي**[2]

1. يعتبر التنوع الثقافي واللغوي عاملاً حافزاً على احترام الهوية الثقافية والتقاليد والأديان وهو في

---

[1] ـ وثيقة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. جنييف .2003. النسخة العربية. [على الخط]. متاح على :
< http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=fr&id=1161|0 > (2005/02/23)

[2] ـ وثيقة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. جنييف .2003. النسخة العربية. [على الخط]. متاح على :
< http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=fr&id=1161|0 > (2005/02/23)

الوقت نفسه عامل جوهري في تطوير مجتمع معلومات يقوم على أساس الحوار بين الثقافات وعلى التعاون الإقليمي والدولي. وهو عنصر هام في التنمية المستدامة.

2. وضع سياسات تدعم احترام التنوع الثقافي واللغوي والتراث الثقافي في داخل مجتمع المعلومات، والحفاظ على هذا التنوع والتراث وتعزيزهما وتطويرهما، كما جاء في وثائق الأمم المتحدة المعتمدة ذات الصلة، بما فيها إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي. ويتضمن هذا تشجيع الحكومات على وضع سياسات ثقافية تشجع على إنتاج المحتوى الثقافي والتعليمي والعلمي وتطوير صناعات ثقافية محلية تناسب السياق اللغوي والثقافي للمستعملين.

*** وسائط الإعلام**

1. تؤدي وسائط الإعلام بمختلف أشكالها وتنوع ملكيتها، بصفتها طرفاً فاعلاً، دوراً أساسياً في تطوير مجتمع المعلومات كما أنها تمثل مساهماً مهماً معترفاً به في حرية التعبير وتعددية المعلومات.
2. تشجيع وسائط الإعلام _ بما فيها الوسائط المطبوعة والإذاعة والوسائط الجديدة _ على مواصلة الدور الهام الذي تؤديه في مجتمع المعلومات.
3. تشجيع وضع تشريعات محلية تضمن استقلال وسائط الإعلام وتعدديتها.
4. اتخاذ تدابير ملائمة _ لا تتعارض مع حرية التعبير _ لمناهضة المحتوى غير القانوني والمسيء في محتوى وسائط الإعلام.
5. تشجيع الإعلاميين المحترفين في البلدان المتقدمة على إقامة شراكات وشبكات مع وسائط الإعلام في البلدان النامية، لا سيما في مجال التدريب.
6. تشجيع التوازن والتنوع في الموضوعات المعروضة عن النساء والرجال في وسائط الإعلام.
7. تقليل اختلالات التوازن الدولية التي تؤثر على وسائط الإعلام وخاصة في صدد البنية التحتية والموارد التقنية وتنمية المهارات البشرية، مع الاستفادة الكاملة من أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا الصدد.
8. تشجيع وسائط الإعلام التقليدية على سد الفجوة المعرفية وتسهيل تدفق المحتوى الثقافي وخاصة في المناطق الريفية.

*** الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات**[1]

1. ينبغي أن يخضع مجتمع المعلومات لقيم معترف بها عالمياً وأن يسعى إلى تحقيق الصالح العام وإلى تجنب إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

_ اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز احترام السلم والنهوض بالقيم الأساسية وهي الحرية والمساواة والتضامن والتسامح وتقاسم المسؤولية واحترام الطبيعة.

2. ينبغي أن تسعى جميع الأطراف الفاعلة في مجتمع المعلومات إلى تعزيز الصالح العام وحماية الخصوصية والبيانات الشخصية واتخاذ إجراءات مناسبة وتدابير وقائية يحددها القانون لمنع إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل التصرفات غير القانونية وغيرها من الأعمال القائمة على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من أشكال التعصب والكراهية والعنف وجميع أشكال الاعتداء على الأطفال، بما في ذلك اشتهاء الأطفال واستغلال الأطفال في مواد إباحية، والاتجار بالأشخاص واستغلالهم.

3. دعوة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وبخاصة الهيئات الأكاديمية، إلى مواصلة الأعمال البحثية بشأن الأبعاد الأخلاقية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

*** التعاون الدولي والإقليمي**

1. ينبغي أن ترفع الحكومات في البلدان النامية درجة الأولوية النسبية لمشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الطلبات المقدمة للحصول على التعاون الدولي والمساعدة الدولية بشأن مشاريع تنمية البنية التحتية من البلدان المتقدمة والمنظمات المالية الدولية.

2. دعوة المنظمات الدولية والإقليمية إلى إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج عملها ومساعدة جميع مستويات البلدان النامية على المشاركة في إعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية لدعم الوفاء بالأهداف الموضحة في إعلان المبادئ وفي خطة العمل هذه، آخذة في الاعتبار أهمية المبادرات الإقليمية.

*** جدول أعمال التضامن الرقمي**

1. التعاون الوطني والإقليمي والدولي الوثيق فيما بين جميع الدول للتغلب على الفجوة الرقمية.

---

[1] _ وثيقة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. جنيف .2003. النسخة العربية. [على الخط]. متاح على :
< http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=fr&id=1161|0 > (2005/02/23)

2. ينبغي للبلدان أن تنظر في إقامة آليات وطنية لتحقيق النفاذ الشامل في كل من المناطق الريفية والحضرية الفقيرة في الخدمات، وذلك في سبيل سد الفجوة الرقمية.

*** المتابعة والتقييم**

1. لمتابعة تحقيق الغايات والأهداف والمقاصد الواردة في خطة العمل هذه، ومع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة، ينبغي صياغة مخطط واقعي ودولي لتقييم الأداء وتحديد علامات القياس (النوعية والكمية) بواسطة المؤشرات الإحصائية المقارنة ونتائج البحوث.

*** تحضير المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات (تونس)[1]**

عملاً بقرار الجمعية العامة 56183، ومع مراعاة نتائج مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، سيعقد اجتماع تحضيري في النصف الأول من عام 2004 لاستعراض قضايا مجتمع المعلومات التي ينبغي أن تشكّل بؤرة تركيز لمرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات والاتفاق على هيكل العملية التحضيرية للمرحلة الثانية. وتبعاً لقرار هذه القمة بشأن مرحلتها في تونس، ينبغي أن تنظر المرحلة الثانية من القمة في جملة أمور منها:

1. صياغة وثائق نهائية ملائمة استناداً إلى نتائج مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات عملاً على دعم عملية بناء مجتمع معلومات عالمي، وتقليص الفجوة الرقمية وتحويلها إلى فرص رقمية.
2. متابعة وتنفيذ خطة عمل جنيف على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، كجزء من نهج متكامل ومنسق، مما يتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، على أن يكون ذلك من خلال جملة أمور منها الشراكات بين أصحاب المصلحة.

7.2 القمة العالمية الثانية لمجتمع المعلومات ـ تونس TUNIS 2005 ـ

جاءت الطبعة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقدة بتونس بين 16 و18 نوفمبر 2005 في ظرف عالمي سياسي واقتصادي وأمني متميز واستثنائي مما يزيد في كبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي لتحقيق مبادئ وأهداف مجتمع المعلومات ومحاربة الفقر في العالم ونشر السلم والعدالة والديمقراطية في ربوع المعمورة والتأكيد على الإلزام الدولي بالتقليص من الهوة الرقمية بين الشمال والجنوب.

---

[1] ـ وثيقة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. جنييف .2003. النسخة العربية. [على الخط]. متاح على :
(2005/02/23) < http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=fr&id=1161|0 >

حضرت القمة وفود تمثل 174 دولة وفاق عدد المشاركين 800 مندوب عن المنظمات الأممية والمؤسسات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

ولقد حاول المنظمون لهذه القمة العالمية الثانية لمجتمع المعلومات السعي لتجاوز مرحلة المبادئ وخطة العمل اللذان شكلا أهم محاور القمة الأولى المنعقدة بجنيف سنة 2003 وذلك من خلال تجسيد مشروع حقيقي وفعال لإرساء مجتمع المعلومات ووضع الآليات المناسبة لتنفيذ ذلك.

ولقد تركزت أشغال قمة تونس العالمية لمجتمع المعلومات على الموضوعات التالية:

_ مسألة الفجوة الرقمية.

_ استغلال الرصيد التكنولوجي والاتصالي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

_ تدويل إدارة الانترنيت.

_ صندوق التضامن الرقمي الدولي.[1]

وبرأي المتتبعين فإن قمة تونس عرفت نجاحا كبيرا وأعطت أملا في مستقبل واعد لمجتمع المعلومات وكان الاتحاد الدولي للاتصالات من السباقين إلى التأكيد على نجاح قمة تونس وكان في صدارة الجهات التي عبرت ذلك من خلال البيان الصحفي الذي أصدره يوم 2005/11/18 والمتاح على الموقع الإلكتروني الخاص بقمة تونس.

وجاء هذا البيان على النحو التالي: [2]

أجمعت الوفود الممثلة لـــ174 دولة والمشاركين من أكثر من 800 من كيانات المنظمات الأممية والمؤسسات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في قمة تونس بأنها حققت نجاحا باهرا. ويشير الاتحاد الدولي للاتصالات في بيان صحفي، صدر يوم 18 نوفمبر 2005، أن المرحلة الثانية من القمة العالمية حول مجتمع المعلومات قد شهدت مفاوضات مكثفة على امتداد أسبوع إذ تم عقد ثماني جلسات عامة و308 تظاهرة موازية نظمتها 264 منظمة و33 ندوة صحفية. وقد صادق قادة الدول في اختتام أشغال هذه القمة التي عكفت على تدارس مسألة الفجوة الرقمية واستغلال الرصيد التكنولوجي والاتصالي لحفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على وثيقتين حول "التزامات تونس" و"أجندا تونس لتكنولوجيا المعلومات".

---

[1] _ القمة العالمية لمجتمع المعلومات. تونس. [على الخط]. متاح على :

(2006/05/15) < http://www.smsitunis2005.tn/plateforme/detail.php?id=574 >

[2] _ القمة العالمية لمجتمع المعلومات. تونس. [على الخط]. متاح على :

(2006/05/15) < http://www.smsitunis2005.tn/plateforme/detail.php?id=574 >

وأكد السيد بوشيو أوتسومي في اختتام أشغال هذه التظاهرة أن القمة العالمية حول مجتمع المعلومات ليست قمة عادية باعتبار أنها انعقدت على مرحلتين الأولى في بلد متقدم وثانية في بلد في طريق النمو وتوخت مقاربة سمحت بمعالجة كل الإشكاليات التي يطرحها مجتمع المعلومات وأبرزت أهمية الحد من الفجوة الرقمية.

كما توفقت هذه القمة إلى وضع اتفاق عالمي حول المسائل الأساسية ولا سيما منها الاتفاق سلامة والتواصل لشبكة الأنترنات.

ومن العناصر الهامة التي أسفرت عنها وثيقة تونس إحداث منتدى جديد حول إدارة الأنترنات الذي ينتظر أن يدخل حيز التنفيذ خلال السداسي الأول من السنة القادمة حيث سيعقد اجتماعه الافتتاحي في أثينا بدعوة من الحكومة اليونانية. ومن شأن هذا المنتدى أن يساعد في إيجاد الحلول للصعوبات الناجمة عن الاستخدام السيئ لشبكة الأنترنات التي تشغل بال المستغلين العاديين.

ويشكل هذا القرار منعرجا في مجال تدويل إدارة الأنترنات إذ إن الدعم المطرد في مجال التصرف في موارد الأنترنات على المستويات الإقليمية والوطنية من شأنه أن يضمن حقوق كل بلد في التصرف في موارده الخاصة للشبكة مع إجراء تنسيق على الصعيد الدولي.

إن نتائج قمة تونس مدعوة إلى التأقلم مع تطور عالم تكنولوجيات الاتصال ذلك أنه على المستوى الوطني فان كل الدول مدعوة إلى وضع إستراتيجيات وثقافة رقمية تنصهر صلب مخططاتها الوطنية. وقد حدد آخر أجل لإرساء مثل هذه الخطط في أفق 2015. وينتظر أن يتم إجراء حصيلة شاملة لنتائج القمة من قبل الأمم المتحدة في عام 2015 كما ينتظر أن تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 17 ماي من كل سنة يوما عالميا لمجتمع المعلومات.

إن ما يمكن قوله حول القمة العالمية الأولى لمجتمع المعلومات التي انعقدت بجنيف من 10 إلى 12 ديسمبر سنة 2003 وبإجماع أغلبية المتتبعين هو كونها لم تفلح في إحداث إجماع حول القضايا المهمة التي انعقدت من أجلها مثل تضييق الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب والدفاع عن التعددية في المعلومات وترسيخ حقوق الإنسان إلا أنها استطاعت أن تحقق اتفاقا على إعلان مبادئ وخطة عمل لتحقيق مجتمع المعلومات وهذا في حد ذاته يشكل نجاحا لهذه القمة لأنها استطاعت وضع معالم وملامح مجتمع المعلومات وكيفية تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعميم

الاستفادة منها لكل شعوب العالم إضافة استئصال الفقر والجوع، وتطوير التعليم بكل مراحله للجميع كما أكدت القمة وبالإجماع على عالمية حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية والحكم الراشد.[1]

1.7.2 قراءة في القمة العالمية الثانية لمجتمع المعلومات ـ تونس 2005

رغم المبادئ النبيلة التي تبناها قادة شعوب العالم في قمة جنيف لمجتمع المعلومات سنة 2003 ورغم كل ما قيل عن قمة تونس 2005 بين مؤيد ومعارض يبقى الوصول إلى تحقيق مجتمع المعلومات بمبادئه وقيمه ومعاييره أكبر تحد أمام البشرية في بداية الألفية الثالثة لأن مجتمع المعلومات يلعب دورا كبيرا في تفعيل دور الإنسان أو المواطن العادي في التنمية البشرية باعتباره عنصرا للإبداع والتفاعل والاتصال وكذلك لكونه رأس المال الحقيقي الذي يجب الاستثمار فيه سعيا إلى تحقيق حياة أفضل على هذه الأرض وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطور العلوم لتحقيق تنمية أفضل وترسيخ قيم وحسن الجوار بين الأمم.

3 مظاهر مجتمع المعلومات

1.3 الحكومة الإلكترونية

الحكومة الالكترونية من حيث مفهومها، هي البيئة التي تتحقق فيها خدمات المواطنين واستعلاماتهم وتتحقق فيها الأنشطة الحكومية للدائرة المعنية من دوائر الحكومة بذاتها أو فيما بين الدوائر المختلفة باستخدام شبكات المعلومات والاتصال عن بعد.

وإذا كانت بعض المفاهيم للحكومة الالكترونية تقوم على أساس تجميع الخدمات في موضع واحد، فان مفاهيم أخرى تناقض هذه الفكرة، إذ لا يرى البعض حاجة لانتهاج مسلك التجميع، بل يمكن أن يتحقق الإنجاز أفضل إن تم إنشاء أكثر من مركز للعمل الحكومي الالكتروني، وهذا من جديد يعيد التساؤل حول النظامين المركزي واللامركزي وأيهما أفضل في الواقع التطبيقي.

في محاولة لتصور محتوى الحكومة الالكترونية، يمكن الدخول إلى أحد مواقع الحكومات الإلكترونية الغربية التي أعلنت عن إنجاز العمل على بناء الحكومة الالكترونية، أو لا تزال تطور نشاطها لبلوغ هذا الهدف، ومثال ذلك موقع الحكومة الالكترونية الأمريكية الفدرالي

---

[1] ـ القمة العالمية لمجتمع المعلومات. تونس. [على الخط]. متاح على :

< http://www.smsitunis2005.tn/plateforme/detail.php?id=574 > (2006/05/15)

www.firstgov.gov إذ يجد الزائر موقعا بسيطا من حيث مظهره، يوفر مدخل على السلطات الثلاث في الدولة، التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومن خلالها تتوفر مداخل على كافة المؤسسات والهيئات التي تتبع كل سلطة، وتتوفر أيضا مداخل على هيئات ومنظمات الحكومات المحلية التشريعية والتنفيذية والقضائية. وبكل سهولة تجد أن ثمة خدمات متكاملة تتم إلكترونيا في حقل الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والأحوال الشخصية وشؤون الهجرة وفي حقل الضرائب والأعمال والاستثمار و... الخ

وثمة وسائل للدفع على الخط لدى الجهات المتعين الوفاء لها بالرسوم أو بمبالغ معينة لقاء خدمات، وهي وسائل دفع متبادلة وتفاعلية، كما تتيح الحصول على أي نموذج ورقي حكومي بصورة رقمية على الخط وتعبئته رقميا وإعادة إرساله، وتوفر إمكانية البحث عبر محرك بحث عملاق يوصل للنتائج المطلوبة حتى في حالات الخطأ الناجم عن التهجئة أو غيره، إضافة إلى دليل مفهرس لغير الراغبين باستعمال تقنية البحث.[1]

1.1.3 متطلبات الحكومة الإلكترونية

ثمة متطلبات عديدة لبناء الحكومة الإلكترونية، تقنية وتنظيمية وإدارية وقانونية وبشرية، لكننا نركز تاليا على أهم المتطلبات التي أشار إليها الكثير من الخبراء في هذا المجال، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. توفر بنية تحتية مناسبة.
2. وجود الأنظمة والتشريعات المناسبة.
3. إعادة النظر في طريقة سير المعاملات الحكومية.
4. توفير القدر الكافي من أمن المعلومات.
5. ميكنة أعمال الوزارات والهيئات والإدارات المحلية.
6. بناء القدرات والطاقات البشرية.

2.1.3 أهداف الحكومة الإلكترونية

إن الحكومة الالكترونية وفق للتصور الشامل يتعين أن تكون وسيلة بناء اقتصاد قوي وتساهم في حل مشكلات اقتصادية، وتكون وسيلة خدمة اجتماعية تساهم في بناء مجتمع قوي،

---

[1] ـ عرب، يونس. **الحكومة الالكترونية ـ مفهومها ونطاقها وعناصرها.** [على الخط]. متاح على : http://www.arablaw.org/E-Government1.htm < (2007/01/22)

ووسيلة تفاعل بأداء أعلى وكلفة اقل وهي أيضا وسيلة أداء لتجاوز كل مظاهر التأخير والبطء الذي قد يسجل في الجهاز الحكومي. ولا نبالغ إن قلنا أنها خير وسيلة للرقابة لما تتمتع به النظم التقنية من إمكانيات التحليل والمراجعة آليا وبشكل مؤتمت للأنشطة التي تتم على الموقع، فإذا نظر إليها من هذه الأبعاد حققت غرضها، وبغير ذلك ربما تكون وسيلة إعاقة إن لم يخطط لبنائها بالشكل المناسب وضمن رؤية واضحة. وفيما يلي عرض لأبرز الأهداف المرجوة من تطبيق الحكومة الإلكترونية:

1. تحسين مستوى الخدمة.
2. التقليل من التعقيدات الإدارية.
3. تحقيق أقصى درجات الرضى لدى العملاء.
4. تقديم خدمات جديدة لم تكن ممكنة من قبل.
5. ربط القطاع العام والخاص معا تحت مظلة واحدة.
6. تخفيض التكاليف وضغط الإنفاق الحكومي.

2.3 التعليم الإلكتروني

إن التقدم العلمي الذي يشهده هذا العصر خصوصاً في المجال الإلكتروني، وما تبعه من تنمية معلوماتية قد أثر على كافة مناحي الحياة، وغيّر كثيراً من أنماط الحياة وأساليبها، ولم يكن قطاع التعليم استثناءً من ذلك، إذ تأثرت العملية التعليمية بالتقنية شيئاً فشيئاً وصولاً إلى ما اصطلح عليه بالتعليم الإلكتروني، الذي أصبح حتمية يتم من خلالها استشراف المستقبل.

1.2.3 تعريف التعليم الإلكتروني

التعليم الإلكتروني هو طريقة التعليم والتعلم باستخدام الوسائط الإلكترونية في عملية نقل وإيصال المعلومات بين المعلم والمتعلم مثل الحواسيب والشبكات.

والوسائط مثل الصوت والصورة، والرسومات، والمكتبات الإلكترونية، والإنترنت وغيرها. وقد يكون هذا الاستخدام بسيطاً كاستخدام هذه الوسائل الإلكترونية في عرض ومناقشة المعلومات داخل القاعات، وقد يتعداه إلى ما يسمى بالفصول الافتراضية التي تتم فيها العملية التعليمية من خلال تقنيات الشبكـــات والفيديـــو وغيرها، وهـــو ما يعرف اصطلاحاً بالتعليم عن بُعد.[1]

---

[1] _ حماد عثمان، عادل. **التعليم الإلكتروني: ماهيته، أهدافه ومميزاته.** [على الخط]. متاح على :
<http://www.al_jazirah.com.sa/digimag/05032006/netc4.htm> (2007/01/15)

فالتعليم الإلكتروني هو شكل من أشكال التعليم عن بعد, ويمكن تعريفه بأنه طريقة للتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة كالحاسب والشبكات والوسائط المتعددة وبوابات الإنترنت من أجل إيصال المعلومات للمتعلمين بأسرع وقت وأقل تكلفة وبصورة تمكن من إدارة العملية التعليمية وضبطها وقياس وتقييم أداء المتعلمين.

وفي مؤسسات التعليم العالي كالجامعات تشتمل خطوات التحول نحو التعليم الالكتروني للمقرر على خطوات إعداد المحتوى التعليمي وتحديد خطة المحاضرات وتحديد مجموعات الطلاب المتلقية للتعليم الالكتروني وإدارة العملية التعليمية وتقويم الطلاب وإعداد التقارير والإحصائيات. ومن أهم مميزات التعليم الإلكتروني:

- تجاوز قيود المكان والزمان في العملية التعليمية.
- توسيع فرص القبول في التعليم العالي وتجاوز عقبات محدودية الأماكن.
- تمكين مؤسسات التعليم العالي من تحقيق التوزيع الأمثل لمواردها المحدودة.
- سهولة الوصول إلى المعلم حتى خارج أوقات العمل الرسمية.

2.2.3 أهداف التعليم الإلكتروني

يحقق التعليم الإلكتروني أهدافا مهمة لمختلف المنظومات التعليمية أهمها:

- توفير مصادر متعددة ومتباينة للمعلومات تتيح فرص المقارنة والمناقشة والتحليل والتقييم.
- إعادة هندسة العملية التعليمية بتحديد دور الُمعلم والُمتعلم والمؤسسة التعليمية.
- استخدام وسائط التعليم الإلكتروني في ربط وتفاعل المنظومة التعليمية الُمعلم، والُمتعلم، والمؤسسة التعليمية، والبيت، والمجتمع، والبيئة.
- تبادل الخبرات التربوية من خلال وسائط التعليم الإلكتروني.
- تنمية مهارات وقدرات الطلاب وبناء شخصياتهم لإعداد جيل قادر على التواصل مع الآخرين وعلى التفاعل مع متغيرات العصر من خلال الوسائل التقنية الحديثة.
- نشر الثقافة التقنية بما يساعد في خلق مجتمع إلكتروني قادر على مواكبة مستجدات العصر.

ويشار إلى أن تحقيق ذلك يتطلب التهيئة لذلك من خلال ما يلي على سبيل المثال:

- توفير البنى التحتية اللازمة، المتمثلة في الشبكات والأجهزة والبرمجيات.
- توعية المنظومة التعليمية (الُمعلم، والُمتعلم، والمؤسسة التعليمية، والبيت، والمجتمع، والبيئة)، بأهمية وكيفية وفعالية التعليم الإلكتروني، لخلق التفاعل بين هذه المنظومة.

ـ تدريب (المُعلم، المتُعلم) بما يمكن تسهيل استخدام هذه التقنية.

مميزات وفوائد التعليم الإلكتروني.

ـ سرعة تطوير المناهج والبرامج بما يواكب متطلبات العصر.

ـ تقليل تكلفة تطوير المناهج والبرامج.

ـ سهولة وصول المادة العلمية (المناهج، والمراجع) إلى الطلاب سواء في المدن الكبيرة أو في الأرياف، أو حتى في المناطق البعيدة جغرافيا عن المؤسسات التعليمية.

ـ سعة أفق ومدارك الطلاب من خلال تنوع مصادر المعلومات.[1]

3.3 الصحة الإلكترونية

تشكل رسالة الدكتور حسين عبد الرزاق الجزائري المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية (إقليم شرق المتوسط) إلى المؤتمر العربي الأول لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالات الطبية والسريرية والتعليمية التي انعقدت في القاهرة، مصر، 12-14 مارس 2003 طرحا علميا وأكاديميا لتطبيقات الصحة الالكترونية ومما جاء في هذه الرسالة:

على مدى السنوات الثمان الماضية واصل المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية تنفيذه لبرنامج طموح خاص بإدارة المعلومات الصحية يهدف إلى إرساء أسس علمية وعملية على المستوى الإقليمي ويسعى في الوقت نفسه للتأكيد على المبادئ التالية:

ـ إن قطاع الرعاية الصحية والطبية هو قطاع معتمد أساساً على المعلومات؛

ـ إن المعلومات هي أساس اتخاذ القرار والتخطيط والتقييم والمتابعة، وأن استخدام معلومات محدثة وشاملة وذات موثوقية عالية هو أحد المتطلبات المسبقة لتنمية القطاع الصحي واستمراريته؛

ـ إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي جزء لا يتجزأ من إدارة المعلومات الصحية، ومن الضروري المحافظة على توازن طبيعي بين التكنولوجيا والمعلومات بحيث تكون التكنولوجيا عنصراً مساعداً لتحقيق أهداف إدارة المعلومات؛

ـ إن إدارة المعلومات الصحية هي جزء لا يتجزأ من المنظومة الوطنية للرعاية الصحية، وأن قطاع إدارة المعلومات هو أحد البرامج الأفقية التي تلزم كل القطاعات الصحية وعلى المستوى الوطني وبلا استثناء.

---

[1] ـ القمة العالمية لمجتمع المعلومات. تونس. [على الخط]. متاح على :
< http://www.smsitunis2005.tn/plateforme/detail.php?id=574 > (2006/05/15)

من خلال هذه المنطلقات فقد قام المكتب الإقليمي بعدد من المبادرات التي تهدف إلى دعم جهود الدول الأعضاء لبناء نُظُم وطنية للمعلومات الصحية بما في ذلك:

- تطوير النُظُم وأساليب العمل؛
- تدريب الكوادر والقوى البشرية العاملة في هذا المجال؛
- دعم مشروعات الصحة الإلكترونية على المستوى الإقليمي والوطني؛
- تطوير المواصفات والمقاييس والمعايير الخاصة بالصحة الإلكترونية؛
- تقييم الاحتياجات وتوفير المشورة التقنية؛
- دعم البنى التحتية الخاصة بالصحة الإلكترونية، ولاسيَّما ما يتعلق منها بالمعدات والتجهيزات والبرمجيات والربط بالشبكة الدولية للمعلومات ـ الإنترنت.

لقد تغيَّر وبشكل جوهري خلال السنوات القليلة الماضية تنظيم وإدارة وإيتاء الخدمات الصحية. كما تغيَّر في الوقت نفسه فهمنا للصحة ومحدِّداتها، وأصبح معتمداً اعتماداً كاملاً على المعطيات والبيِّانات. هذا التغيُّر رافقه تطوُّر هائل في نُظُم إدارة المعلومات الصحية والإمكانات التكنولوجية المواكبة لذلك. وعليه، فإن التوقعات والطلب على المعلومات قد ازدادا بشكل لم يسبق له مثيل. من هنا فإن العديد من الدول قد بدأت بوضع استراتيجيات من أجل تطوير قدرتها على إدارة المعلومات. وبدأت هذه الدول بالاستثمار الفعلي في مجال تطوير إدارة نُظُم المعلومات الصحية منطلقةً من مبدأ أن المعلومات الموثوقة حول محدِّدات الصحة وأسباب المرض والمؤشرات والاتجاهات الصحية هي المُرْتَكَز الأساسي لتطوير برامج وسياسات صحية فعَّالة.

وفي ختام هذه الكلمة أَوَدُّ أن أؤكد على بعض التوجُّهات التي آمل أن تلقى وقتاً كافياً للنقاش والوصول إلى توصيات وخطة عمل بشأنها، وهي:

- أن تترجم أهمية المعلومات والمعرفة في اتخاذ القرار والتخطيط والتقييم من مجرد شعار ومَطَامح إلى خطوات عملية نستطيع من خلالها بناء تلك الأهمية في عملية اتخاذ القرار والتخطيط لها.
- أن تلقى عملية تعليم وتدريب طلبة الكليات الطبية والعلوم الصحية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما تستحقه من اهتمام من قِبَل مؤسسات التعليم الطبي، ليس فقط كأدوات عمل بل أيضاً كأدوات للتعلُّم والتعليم.
- أن تتم الاستفادة من التجارب الوطنية في إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالات

الصحية بشكل يضمن عدم تكرار الأخطاء وعدم الازدواجية وعدم اختيار الحلول الأغلى كلفةً والأكثر تعقيداً لأنها ليست بالضرورة هي الأفضل.

- السعي نحو إدخال مواصفات ومعايير وقوانين وأنظمة وتشريعات وسياسات واستراتيجيات وطنية تساهم بشكل مباشر في استيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودمجها ضمن القطاع الصحي.
- أن تعمل وزارة الصحة العامة ووزارة أو هيئة الاتصالات والمعلومات في بلدان الإقليم يداً بيد من أجل توصيل خدمات الإنترنت بشكل مجاني أو بأسعار مخفَّضة جداً إلى كافة المستشفيات، والمراكز الصحية، والمكتبات الطبية وكليات العلوم الصحية لكي يتسنَّى للعاملين في هذه المؤسسات الاستفادة من موارد المعلومات الإلكترونية التي تتيحها منظمة الصحة العالمية والمؤسسات الأكاديمية والناشرون المتحالفون معها.[1]

الصحة الإلكترونية تصف كيفية الاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات الرقمية والإنترنت في الأغراض الصحية، وتهتم باستخدام أحدث أساليب تقنية المعلومات المبنية على أسس طبية وإدارية لتخزين واسترجاع وإدارة المعلومات في القطاع الصحي لتحقيق أهداف عدة منها زيادة الجودة في تقديم الرعاية الصحية واختصار الوقت والتكلفة لتقديمها .

والصحة الإلكترونية من المفاهيم الحديثة وإذا أردت التفصيل في المفهوم فدعني أقول بأن المعلوماتية الصحية علم تقني اجتماعي علمي متطور يعتمد على تقنية المعلومات والاتصالات ويتميز ببحثه عن الكيفية المثلى لجمع وتخزين واسترجاع وتحليل وإدارة المعلومات في المجالات الصحية المختلفة. إضافة إلى ذلك فالمعلوماتية الصحية، علم يستخدم أحدث أساليب تقنية المعلوماتية المبنية على أسس طبية وإدارية تطبيقية متطورة لتقديم المعلومة الصحيحة في الوقت المناسب وللشخص المناسب لإيجاد الحلول المناسبة واتخاذ القرارات الصائبة متلازمة مع تقديم الجودة الصحية الفائقة للارتقاء بالخدمة الصحية للمجتمع وأستطيع أن أقول أيضاً بأن لنا السبق في المنطقة وتطبيقات الصحة الإلكترونية الكثيرة والتي نذكر منها:

[1] ــ حسين، عبد الرزاق. المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية إقليم شرق الأوسط. على الخط متاح على:
<http://62.193.78.3/his/ehealth/meetings-RDMessage0303.htm> (2004/04/12)

1.3.3 الاستشاريات الطبية للمرضى (Patient Tele-consultations)

من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتوفرة في المستشفى والتي من بينها وسائط الاتصال الفضائي لأخذ الرأي الطبي وإعطاء الوصف العلاجي للمرضى سواء بين ومع مستشفيات المناطق والمستشفى التخصصي أو بين المستشفى التخصصي والمراكز الطبية العالمية.

(International Patient Tele-consultations)

قدم وما زال يقدم مركز الطب الاتصالي الاستشارات الطبية مع المراكز الدولية العالمية لأخذ الرأي الطبي الثاني للحالات المرضية المستعصية. حيث كانت هذه الحالات في السابق يتم تسفيرها إلى الخارج طلباً للعلاج.[1]

أصبح الآن بالإمكان مناقشة كافة التقارير وصور الأشعة وشرائح الأنسجة المخبرية للمريض وأخذ الرأي الطبي الثاني له عبر الاتصال الفضائي مع أي مركز طبي في العالم وذلك لتفادي مشقة السفر وما يسببه من أتعاب للمريض.

2.3.3 طب الأشعة عن بعد (Teleradiology)

تتم قراءة صور الأشعة للمرضى سواء محلياً بين المستشفى التخصصي ومستشفيات المناطق في المملكة العربية السعودية أو بين المستشفى التخصصي والمراكز العالمية، حيث يقوم المختصون بقراءة صور الأشعة وكتابة تقارير بشأنها. كما أن مركز الصحة الإلكترونية في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بالرياض لديه تعاون يومي مع مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بجدة وأرامكو السعودية في إرسال صور الأشعة وقراءتها في الرياض وإرسال التقارير عبر شبكة الألياف البصرية.

3.3.3 طب علم الأمراض عن بعد (Telepathology)

يقدم مركز الطب الاتصالي خدمة مناقشة شرائح التشخيص والتحاليل المخبرية للمرضى بين المستشفى التخصصي في الرياض ومستشفيات المناطق أو بين المستشفى التخصصي في الرياض وجدة والمراكز والمستشفيات الطبية العالمية والوصول لوضع علاج مناسب للمريض وتشخيص أدق.[2]

---

[1] ـ برنامج الصحة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية. [على الخط]. متاح على :

(2007/02/03) < >http://www.kfshlivecme.org/index.php?id=55&childof=18&lang=ar

[2] ـ برنامج الصحة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية. [على الخط]. متاح على :

(2007/02/03) < >http://www.kfshlivecme.org/index.php?id=55&childof=18&lang=ar

4.3 النشر الإلكتروني

النشر الإلكتروني تقنية جديدة لنقل المعرفة عبر قنوات الاتصال الحديثة كشبكات المعلومات المختلفة والإنترنيت (Internet) أو عبر الوسائط المتعددة (Multimédia) ذات الكثافة التخزينية العالية.

ويعرف النشر الإلكتروني بأنه "عملية إصدار عمل مكتوب بالوسائل الإلكترونية (وخاصة الحاسب) سواء مباشرة أو من خلال شبكات الاتصالات، أو هو مجموعة من العمليات بمساعدة الحاسب يتـــم عن طريقها إيجاد وتجميع وتشكيـــل واختزان وتحديث المحتوى المعلوماتي مـــن أجل بثه".[1]

ويتميز النشر الإلكتروني بكون جميع مراحله تتم بواسطة الحاسبات والوسائط الإلكترونية بدءا من عملية الجمع والتخزين ثم إنتاج النسخة الأصلية إلكترونيا إلى أن نصل إلى مرحلة النسخ والتوزيع على الوسائط الإلكترونية كالأقراص الليزرية أو البث من خلال شبكات المعلومات ".[2]

ويمكن كذلك أن نعرف النشر الإلكتروني من خلال طرق البث التي يعتمد عليها:

ـ النشر الإلكتروني على الخط (En ligne) والذي يتم من خلال شبكات المعلومات والأنترنت.

ـ النشر الإلكتروني خارج الخط (Hors ligne) ويمثل أوعية المعلومات الإلكترونية كالأقراص من نوع (CD-ROM, DVD-ROM).

1.4.3 بدايات النشر الإلكتروني

في منتصف الستينات من القرن الماضي أدى تطور المعلومات والاتصالات إلى بروز أنواع جديدة من النشر تعتمد على الأساليب الإلكترونية وتواصل ذلك التطور بسرعة فائقة خاصة في بداية الألفية الثالثة.

وفي الستينيات تشكلت في الولايات المتحدة الأمريكية أولى قواعد المعلومات وكانت تنتج الأشكال الأولى من الأوعية الإلكترونية للمعلومات ويمكن اعتبار ذلك أول شكل من النشر الإلكتروني وإن لم تكن شروط نقله وتبادله متطورة مثل ما هي عليه الآن.

وعرف إنشاء قواعد وبنوك المعلومات تطورا ملحوظا في فرنسا ابتداء من سنة 1978 حيث

---

[1] ـ كامل شاهين، شريف. **مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات ومراكز التوثيق**. القاهرة : الدار المصرية اللبنانية. [د. ت] ص. 25.

[2] ـ عيسى العسافين، عيسى. **المعلومات وصناعة النشر مع إشارة خاصة إلى الواقع السوري**. دمشق : دار الفكر. 2001. ص. 301.

ظهرت بعض القواعد في مجال الإعلام العلمي والتقني ثم في سنة 1979 في مجال الإعلام القانوني وهي في مجملها قواعد معلومات ذات اتصال عن بعد كما تواصل تطور قواعد المعلومات في فرنسا تماشيا مع التطورات الحاصلة في شبكات المعلومات والاتصال.

في نفس الفترة (الستينيات) سجل ظهور أولى قواعد وبنوك المعلومات النصية في كل من بريطانيا، إيطاليا، بلجيكا وكانت تلك المرحلة قد شهدت كذلك ظهور ما يعرف بالقراءة بواسطة الحاسوب (Lecture assistée par ordinateur) أو القراءة التفاعلية (Lecture Interactive) والتحليل المتعدد الأبعاد (Analyse multidimensionnelle).[1]

وكانت تلك المرحلة مقدمة لظهور النشر الإلكتروني الذي بدأ يتجلى في مختلف أشكـــال بث المعلومات المستعملة في أمريكا وأوروبا حيث ظهرت النصوص الرقمية والنشر على الخـــط (En ligne) واستعمال شبكات المعلومات والأنترنت في بث المعلومات بالإضافة إلى البث خارج الخط (Hors ligne) الذي يعتمد على الأوعية المحمولة كالأقرراص المرنة والأقراص الضوئية وأقراص (DVD) كوسائل بث وتوزيع للمعلومات .

فالتكامل بين بث المعلومات على الخط (En ligne) وخارج الخط (Hors ligne) أدى إلى ظهور أنماط جديدة من النشر حيث أصبح ممكن نقل محتويات على أوعية متنقلة ليتم بعد ذلك بثها أو إدخالها في شبكة الأنترنت وبهذا ظهرت الأشكال الأولى من الكتب الإلكترونية.

ويرى الدكتور أبو بكر محمود الهوش أن النشر الإلكتروني لم يزد عن عشرين سنة عمرا أي أنه لم يتم طفولته والحقيقة أنه في مرحلة الجنين من التطور.[2]

والحقيقة أن النشر الإلكتروني لا زال محدودا في الظرف الحالي وأن مستواه لم يرقى بعد إلى الدرجة المطلوبة ويمكن ربط ذلك بكونه تقنية جديدة تحتاج إلى مزيد من الوقت حتى تفرض نفسها مستقبلا.

2.4.3 أنواع النشر الإلكتروني

1.2.4.3 النشر بالصورة (Image)

يعتمد النشر بالصورة على إعادة إخراج محتوى الوثيقة في شكله الأصلي على شاشة

---

[1] _ Alain, Vuillemin. L'édition électronique. [En ligne]. Disponible sur :
< http : // www.uottawa.ca/academic/arts/astrolable/articles/art0026.htm > (le 02/04/2004)

[2] _ الهوش، أبو بكر محمود. **تقنية المعلومات ومكتبة المستقبل**. الإسكندرية مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية. 1996. ص. 154.

الحاسوب وتتم هذه العملية باستعمال آلات التصوير الرقمية (La photographie numérisée) أو جهاز السكانير (Scanner) وتساعد هذه الطريقة على الحصول على المحتويات المصورة بالشكل الذي طبعت عليه كما تستعمل كذلك في المكتبات التي لها رصيد من المخطوطات وفي مراكز التوثيق والأرشيف حينما يتعلق الأمر بوثائق ذات أهمية علمية أو تاريخية.

وفي السنوات الأخيرة عرفت هذه الطريقة انتشارا كبيرا حيث أن العديد من المكتبات الوطنية والجامعية في شتى أنحاء العالم قامت بتصوير أرصدتها كاملة وأصبحت بذلك في متناول القراء من خلال شبكة الأنترنت.

وفي سنة 1995 شرعت المكتبة الوطنية الفرنسية في إعداد رصيد وثائقي رقمي يتكون من 300.000 كتاب و10.000 ساعة تسجيل (سمعية بصرية) متوفرة على الإنترنت على موقع (GALLICA) وذلك بالاعتماد على النشر بالصورة، كما تسعى المكتبة الوطنية الفرنسية إلى تحقيق مشروع كبير يتمثل في إنشاء مكتبة غير مادية (Immatérielle) عالمية سميت بمكتبة (Bibliotheca universalis) وسيتم إنجازها بالتعاون بين المكتبة الوطنية الفرنسية والمكتبة الوطنية اليابانية (National Del Library) ويهدف هذا المشروع إلى تجميع أرصدة مجموعة من المكتبات (مكتبة الكونغرس الأمريكية، المكتبة البريطانية (British library)، المكتبة الألمانيا الوطنية (Deutsche Bibliothek) المكتبة الوطنية الكندية (National Library of Canada) والمكتبة الوطنية الإيطالية (Discothéca di stato Italia).[1]

ويعد هذا العمل من أكبر المشاريع العالمية المشتركة في مجال النشر الإلكتروني وسيسمح بإنشاء فضاء دون حدود للمطالعة والقراءة عبر العالم.

2.2.4.3 النصوص الفائقة (Les Hypertextes)

تعد النصوص الفائقة أحدث أنواع الكتابة الإلكترونية وتتميز بارتباطها بنصوص أخرى من خلال الروابط المتاحة داخل النص نفسه. والملاحظ أن هناك ارتفاع متواصل في نسبة النصوص الفائقة كنوع من النشر الإلكتروني في شبكة الإنترنت. "فالنص الفائق هو نص إلكتروني نتعامل معه من خلال الحاسب، سواء عند الإنشاء أو التعديل أو الإضافة أو عند الاسترجاع والتصفح، أي أنه لا غنى له عن الحاسب، ويتكون من عدة عقد أي مجموعات من المعلومات (النصوص الفرعية).

---

[1] - Alain, Vuillemin. L'edition electronique. [En ligne]. Disponible sur :
< http : // www.uottawa.ca/academic/arts/astrolable/articles/art0026.htm > (le 02/04/2004)

ويتم الربط بين النصوص الفرعية بما يسمى بالواصلات أو الروابط للدلالة على العلاقات المنطقية التي تربط بين تلك المجموعات الفرعية أو العقد. "وتتم مطالعة النصوص الفائقة عن طريق تصفح النص عبر شاشة الحاسوب صفحة ـ صفحة بكل حرية مثل مطالعة كتاب مطبوع لكن الفرق يكمن في سرعة التصفح وعدم وجود نسق معين يلزم القارئ باتباعه فهو نص غير تتابعي.

وقد يكون النص الفائق مرفق بالصورة والصوت أو جملة من وسائل الإيضاح وبهذا فهو يشكل قاعدة بيانات متفاعلة تتكون من مجموعة عقد (وثائق أو صور أو أصوات) مع وصلات متبادلة بين تلك العقد.[1]

3.2.4.3 الوسائط المتعددة والوسائط الفائقة

ـ **الوسائط المتعددة** (Multimédia): الوسائط المتعددة تسمية تستعمل للدلالة على تعدد الوسائط أو توفر مجموعة وسائط مندمجة في شكل موحد أي أنها الوسيلة التي تمكننا من الحصول على معلومات عن طريق وسائط متعددة داخل التطبيق الواحد.

ويعرفها أحمد حميض (1995) بأنها الوسائط التي توفر مشاهدة لقطات الفيديو والصور الحية، وسماع صوت بجودة عالية على الحاسب باستخدام الأقراص المدمجة. وهي تتميز بحماس الزبائن لها، لاحتوائها على برامج تناسب كل الأذواق والأعمار.

أما أحمد الكسيبي (1995) فيعرف الوسائط المتعددة بأنها مجموعة مركبة من النصوص والرسوم والصوت والرسوم المتحركة في عرض واحد، فدائرة المعارف متعددة الوسائط لا تحتوي على صور ثابتة فقط، بل إنها تشتغل على صور متحركة ولقطات وفيديو وأصوات.

ـ **الوسائط الفائقة** (Hypermédia): تمثل الوسائط الفائقة مجموعة النظم التي تتكون من قاعدة بيانات واحدة تجمع بين النصوص والصور والصور الثابتة والمتحركة (الفيلمية) والأصوات.

ويرى العديد من الأخصائيين أن الوسائط الفائقة ما هي في الحقيقة إلا امتداد وتطور للنصوص الفائقة وفي هذا الإطار يعرف إليس (Elis) (1995) الوسائط الفائقة "بالنظم التي تتكامل فيها النصوص والبيانات والصور في قاعدة بيانات واحدة، دون التعديل في القاعدة التحتية للنصوص الفائقة."[2]

---

[1] ـ كامل شاهين، شريف. **مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات ومراكز التوثيق**. المرجع السابق. ص. 36.

[2] ـ كامل شاهين، شريف. المرجع نفسه. ص. 82 ـ83.

كما يعرف ماكنايت (Mc Night) (1991) الوسائط الفائقة لكونها تستعمل للدلالة على النظم التي تدمج مجموعة متنوعة من وسائط المعلومات معا لكنه يعتبر أن مصطلح النصوص الفائقة هو الأصل.

يلاحظ مما سبق أن مفهوم الوسائط (Media) مرتبط بصفتين أو خاصيتين أساسيتين هما:

_ **الخاصية الأولى**: التعددية (Multi) أي وجود عدة وسائط تشترك أو تندمج فيما بينها.

_ **الخاصية الثانية**: الفائقة (Hyper) أي الوسائط ذات السعة الكبيرة والوسائل المتعددة أو المتنوعة.

والحقيقة أنه يوجد تشابه كبير في المفاهيم بين المصطلحين وسائط متعددة ووسائط فائقة (Multimédia et Hypermédia) بل يقر البعض بوجود ترادف كامل بينهما.

3.4.3 النشر الإلكتروني كمصدر لتزويد المكتبات

شهدت السنوات الأخيرة تطورا متسارعا للنشر الإلكتروني حيث أصبحت دور النشر خاصة في البلدان المتطورة (أمريكا، أوروبا واليابان) تعمد إلى استعمال الوسائط الإلكترونية خاصة بالنسبة للأعمال الموسوعية الكبيرة والتي أصبحت تعرف رواجا كبيرا لكونها أقل تكلفة بالمقارنة مع أسعارها في شكلها المطبوع كما أن ربح الوقت واختصار المسافة بين القارئ والمعلومات التي يريدها من أهم مميزات هذا النوع الجديد من النشر.

فالكتاب المطبوع ورغم احتفاظه بمكانة ريادية في العالم كوسيلة للقراءة إلا أن الاتجاه نحو الكتاب الإلكتروني بدأ يشق طريقه في مختلف أرجاء العالم لما يتميز به من قدرة تخزين جد مرتفعة وإيجاد المعلومات باستخدام الكلمات المفتاحية وسهولة التصفح كما أنه سهل الاتصال والتعامل بين المؤلف والناشر وكذلك الأمر بين الناشر والقارئ.

كما انتقلت الدوريات من مرحلة النشر التقليدي إلى النشر الإلكتروني حيث أصبحت مخزنة في مراصد معلومات متوفرة عبر شبكة الإنترنت ولعل طبيعة الدورية تتميز عادة لحداثة محتوياتها لكونها تحتوي على نتائج، أبحاث علمية ودراسات حديثة خلافا للكتاب الذي يبقى يأخذ مدة أطول قبل النشر حتى يكتمل تأليفه وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم الصحف والمجلات أصبحت تعتمد على تقنية النشر الإلكتروني أو كما يسميها البعض بالنشر المكتبي سواء على مواقع ويب خاصة بها أو على الأقراص المدمجة (CD-ROM).[1]

[1] ـ كامل شاهين، شريف. المرجع السابق. ص. 81.

4.4.3 مزايا النشر الإلكتروني

يوفر النشر الإلكتروني جملة من المزايا والفوائد للمستعملين أو القراء في المكتبات ومراكز المعلومات نذكر منها على الخصوص:

ـ توفير الوقت وذلك من خلال اختصار جهد الباحث لأن النشر الإلكتروني يغنيه عن القراءة الكاملة للمحتوى ويمكنه من الحصول على المقاطع أو المحتويات التي يريدها مباشرة.

ـ إمكانية التعديل في المحتوى سواء بالإضافة أو الحذف لأن النشر الإلكتروني يمكن المؤلف من التعديل في محتوى نصه دون عناء أو جهد أو أي إشكاليات أخرى.

ـ السعة الكبيرة في تخزين المعلومات التي تتميز بها الوسائط الإلكترونية حيث أن قرص مدمج واحد بإمكانه تخزين محتوى مكتبة بكاملها وقد نجد موسوعات علمية مخزنة مع كل ما تحتويه من وسائل الإيضاح كالجداول والرسومات البيانية والصور الثابتة والمتحركة (صورة وصوتا).

ـ يتيح النشر الإلكتروني للباحثين إمكانية الإطلاع على محتويات المكتبات ومراكز المعلومات والأرشيف التي تقدم أرصدتها على شكل إلكتروني حيث أصبح بإمكان القارئ استعمال حاسوبه الشخصي في مكتبه أو في بيته للوصول إلى المعلومات التي يريدها.

ـ يوفر النشر الإلكتروني فرصة لمطالعة الصحف والمجلات التي تصدر في مختلف بلدان العالم عبر الأنترنت وفور صدورها.

ـ سهولة الرجوع إلى المصادر البيبليوغرافية المستخدمة من طرف المؤلفين لأن النص الإلكتروني يتوفر على حواشي يمكن للقارئ وبمجرد النقر عليها بمؤشر جهاز الكمبيوتر الحصول على المصدر البيبليوغرافي المستخدم وتصفحه ثم العودة إلى النص الذي هو بصدد مطالعته.

5.4.3 عوائق النشر الإلكتروني

صادف ظهور وتطور النشر الإلكتروني جملة من العوائق والمشكلات منها:

ـ حقوق الملكية الفكرية من أكبر وأخطر المشاكل المترتبة عن اتساع رقعة النشر الإلكتروني حيث أن أغلبية التشريعات المطبقة في مختلف الأقطار لم تستطع بعد ضمان حماية لحقوق المؤلفين أمام القرصنة والنسخ الغير قانوني لمؤلفات دون علم أصحابها.

ـ ارتفاع تكلفة اقتناء الأجهزة اللازمة للاستفادة من خدمات النشر الإلكتروني كالحواسيب ومختلف الوسائط الإلكترونية الحديثة إضافة إلى رسومات الاشتراك في الأنترنت وسائر شبكات

المعلومات الأخرى خاصة بالنسبة للفرد الواحد أما إذا تعلق الأمر بمؤسسة فقد يصبح عبئ التكاليف أقل تأثيرا.

ـ مشكلة اللغة بدورها من عوائق النشر الإلكتروني إذ أن نسبة كبيرة من قواعد المعلومات على الخط المباشر أو أقراص الليزر تكون بلغة لا يتقنها الباحث أو المستعمل وقد يزيد الأمر تعقيدا في حالة عدم توفر ترجمة للمحتوى المقروء إلى لغة القارئ.

ـ خطر الفيروسات التي يقوم قراصنة المواقع بإدخالها حيث أن الولوج إلى الحاسبات الحاملة للبيانات والمعلومات أمرا ممكنا حتى في البلدان الأكثر تطورا في العالم.

ـ خطر تخريب البيانات المتوفرة داخل مواقع الناشرين من طرف القراصنة (Hackers) المتسللين إلى برامج الكومبيوتر وهي اعتداءات أصبحت تشكل خطرا كبيرا على النشر الإلكتروني وحماية محتويات الأوعية الحاملة للمعلومات.

5.3 المكتبات الرقمية

المكتبات الرقمية هي تلك المكتبات التي يتكون رصيدها من المصادر الإلكترونية الرقمية أي تلك المكتبات التي تتوفر على معلومات رقمية مختزنة وتتوفر على مداخل أو نقاط وصول إلى تلك المعلومات من خلال شبكات المعلومات المختلفة أو عبر شبكة الأنترنت العالمية وتوجد العديد من التسميات للدلالة على هذا النوع الجديد من المكتبات.

ويعمد العديد من المتخصصين في علم المكتبات والمعلومات إلى استعمال مصطلحات مرتبطة بتقنيات المعلومات والاتصال والإعلام الآلي لوصفها أو لتسميتها وهي:

ـ المكتبة الإلكترونية: وهي تسمية تربط المكتبة بمفهوم الإلكترونيك.

ـ المكتبة الافتراضية: تسمية تربط المكتبة بمفهوم العالم الافتراضي (Monde Virtuel).

ـ مكتبة المستقبل: مكتبة مرتبطة بالتطورات التكنولوجية المستقبلية.

ـ مكتبة بدون جدران: وهي مكتبة بدون حدود (Library without walls).

ـ المكتبة المهيبرة أو المهجنة (Hybrid Library): المكتبة التي تحتوي على مصادر معلومات ورقية ولا ورقية أي تجمع بينهما.

ولقد ظهرت المكتبة الرقمية في ضل التطورات التكنولوجية الحديثة والنمو السريع في إنتاج مصادر المعلومات الإلكترونية أو ما يمكن تسميته بالنشر الإلكتروني فأصبحت هذه المكتبات بمثابة واجهات للتخاطب متعددة الأشكال للوصول إلى مصادر المعلومات وذلك باستعمال الحواسيب

وبالاستفادة من الطرق السريعة للمعلومات (Les autoroutes de l'information) التي توفرها شبكات المعلومات المختلفة وشبكة الأنترنت العالمية.

وتمكّن المكتبات الرقمية المستفيدين من الحصول على كم هائل من المعلومات عبر أوعية إلكترونية متنوعة وذات قدرة فائقة في حمل بيانات ومعلومات مختلفة تجمع بين النص والصورة والصوت وهذا ما لم يكن متوفرا في شتى أنواع المكتبات التي سبقت المكتبة الرقمية.

إن ما يعرف اليوم بعصر المعلومات هو عصر يتميز بتحقق تطور كبير في تقنيات المعلومات، فبعد ما كانت الجهود مركزة على تطوير صناعة ونشر الكتاب المطبوع عبر العالم لكونه المصدر الأساسي لتزويد مختلف المؤسسات التوثيقية جاء عصر انفجار المعلومات فبدأ التفكير في كيفيات وسبل السيطرة على هذا الكم الهائل من الإنتاج الفكري وإمكانية تنظيمه وتخزينه وتوظيفه بالكيفية الملائمة، فتطورت تقنية المعلومات وظهرت المصغرات الفيلمية والمواد السمعية البصرية كما ظهرت حديثا المختزنات الإلكترونية (الأقراص المرنة، الأقراص الضوئية بمختلف أشكالها) كما أن تطور تقنيات الاتصالات ساهم في إنشاء شبكات المعلومات المحلية والإقليمية والعالمية وأدى التفاعل فيما بينها إلى إحداث أكبر ثورة معلوماتية في تاريخ البشرية متمثلة في شبكة الأنترنت الأمر الذي سهل مواجهة ظاهرة، انفجار المعلومات حيث وفرت هذه الشروط والعوامل مجتمعة إمكانية متابعة المعلومات والتحكم في الإنتاج الفكري العالمي الذي أصبح مستحيلا بالأنظمة التقليدية السابقة.

"وفي خضم هذه التغيرات تبنت العديد من المكتبات توظيف تقنيات المعلومات الجديدة والاتجاه من الشكل التقليدي إلى ما يعرف الآن بالمكتبات الافتراضية "وبدأ من الآن التساؤل عن سياسات الاقتناء التي ستنتهجها المكتبات مع ظهور الوثائق الإلكترونية".[1]

1.5.3 مراحل إنشاء المكتبة الرقمية

إن التحول من نمط المكتبة الورقية التقليدية إلى المكتبة اللاورقية الرقمية يمر بثلاثة مراحل أساسية:

المرحلة الأولى

وتبدأ هذه المرحلة بتزويد المكتبة بالحواسيب وما يتصل بها من تجهيزات الإعلام الآلي وإنشاء

---

1 _ Anne_Marie, Moulis. **Les bibliothèques**. Toulouse. Editions Milan. 1996. p .55.

قاعدة معلومات محلية (Base de données locale) خاصة بالمكتبة مع وضع أو اقتناء برنامج تسيير ومعالجة للمعلومات وكذلك الأمر بالنسبة للوظائف الأساسية للمكتبة كالتزويد والفهرسة والتكشيف وخدمات الإعارة. وأخيرا إنشاء الفهرس الإلكتروني للاتصال المباشر مع مصادر المعلومات داخل المكتبة كخطوة أولى وخارج المكتبة كخطوة ثانية.

المرحلة الثانية

ترتكز المرحلة الثانية على تكثيف وتنويع مصادر المعلومات الإلكترونية كالمصغرات الفيلمية والمواد السمعية البصرية إضافة إلى المختزنات الإلكترونية متمثلة في الأقراص بمختلف أنواعها.

المرحلة الثالثة

وفي هذه المرحلة يتم التركيز على ربط المكتبة بمؤسسات توثيقية أخرى وهو ما يمكنها من الارتباط بقواعد معلومات محلية، وطنية ودولية ومن ثمة الشروع في تقديم خدمات المكتبة الرقمية المتميزة من خلال تنويع منافذ الاتصال مع مختلف شبكات ونظم المعلومات.

2.5.3 خصائص ومميزات المكتبة الرقمية

تتميز المكتبة الرقمية بجملة من الخصائص أهمها:

- إمكانية تخزين المعلومات ومعالجتها وبثها إلكترونيا.
- تقديم خدمات متميزة للمستعملين من خلال قنوات إلكترونية.
- توفير أوعية المعلومات الإلكترونية ذات الدقة والفاعلية من حيث تنظيم المعلومات وتخزينها وتحديثها.
- اختصار المسافات والوقت وذلك بتوفير إمكانية الحصول على المعلومات عن بعد.
- توفر المكتبة الافتراضية برمجيات خاصة بمعالجة النصوص والترجمة الآلية.
- توفير معلومات حديثة نظرا لما يوفره النشر الإلكتروني من مزايا كنظام النص المترابط والوسائط المتعددة (Multimédia).
- إمكانية الحصول على المعلومات دون التقيد بالتواجد بالمكتبة حيث أنه بإمكان الباحث أن يحصل على ذلك سواء كان في بيته أو مكتبه أو في أي مكان آخر .

6.3 الأرشيف الإلكتروني

الأرشيف حارس أمين على ممتلكات الأمم، وليس لدى الأمم أغلى من تاريخها الموجود في الوثائق والمستندات التي توثق الأحداث والمواقف، لتحفظه في خزائن تعتبر جسراً للتواصل بين الأجيال.

الأرشيف يحفظ ذاكرة الحضارة وبهذه الذاكرة تتعرف الأجيال الجديدة إلى حضارة الأجداد. ومواد الارشيفات المكتوبة أو المصورة ذاكرة اجتماعية وتراث بشري يزود المجتمع بالمعلومات التي وفقها تؤخذ القرارات وتتفاعل الأحداث التي تؤدي إلى التطور وبموجبها يتصرف الساسة. والأرشيف يؤدي خدمات جليلة تهم كبار رجال الدولة ويعتبر حارسا مخلصا على الوثائق الخاصة بملكية وحقوق الدولة.

ومع الاهتمام بالتاريخ ووثائقه وتزايد الرغبة في الحفاظ على الوثائق شهدت عملية الأرشفة تطوراً ملحوظاً في العقود الأخيرة اعتمد على الاستفادة من التقنيات الحديثة التي وصلت الى حد الأرشفة الالكترونية. ولأن الدول العربية ذات تاريخ عريق وتضم بين حدودها عشرات الملايين من الوثائق المهمة، فالاهتمام بالأرشفة يعتبر استراتيجية ضرورية لا بد من انتهاجها حفاظاً على هذا الإرث، وكذلك لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات.

4 تسويق المعلومات

1.4 تعريف التسويق

"هو عبارة عن جميع أوجه النشاط التي تعمل على انتقال السلع والخدمات من مراكز إنتاجها إلى مستهلكيها كما يعرف بأنه عملية تقديم السلع والخدمات المناسبة للأشخاص المناسبين في الوقت المناسب وبالسعر المناسب."[1]

كما عرفته الجمعية الأمريكية للتسويق (American Marketing Association) بأنه أداء أنشطة الأعمال التي تعنى بإيصال السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك أو المستعمل.[2]

2.4 مفهوم تسويق المعلومات

يقوم مفهوم تسويق المعلومات (Information Marketing) على دراسة حاجات المستفيدين ورغباتهم، ثم إنتاج السلع (فهارس، ببليوغرافيات، كشافات، قواعد، بيانات، إلخ) والخدمات التي تؤدي إلى إشباع تلك الحاجات والرغبات، إضافة إلى عملية تسعير هذه السلع وتوزيعها وترويجها وإيصالها إلى المستفيدين.

ولقد عرفت جمعية المكتبات الأمريكية (A.L.A) تسويق المعلومات بأنه : مجموعة من

---

1 ـ الشرمان، زياد محمد ؛ عبد الغفور، عبد السلام. **مبادئ التسويق**. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2001. ص.13.

2 ـ سويدان، نظام موسى ؛ حداد، شفيق إبراهيم. **التسويق مفاهيم معاصرة**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003. ص.29.

الأنشطة الهادفة إلى تعزيز التبادل والبناء السريع والاستجابة بين موردي خدمات المكتبات والمعلومات والمستفيدين أو المستخدمين الفعليين والمتوقعين لهذه الخدمات. وهذه الأنشطة تعنى بإنتاج هذه الخدمات وتكلفتها وطرق توصيلها وطرق تحسينها.(1)

ـ تسويق المعلومات: مجموعة من الأنشطة والأعمال المتكاملة التي تقوم بها إدارة متخصصة في المكتبة أو مركز المعلومات، وتسعى من خلالها إلى توفير السلع، أو الخدمات، أو الأفكار للمستفيدين الحاليين المتوقعين بالكمية والمواصفات والجودة المناسبة والمطلوبة، وفي الوقت والمكان المناسبين، وبأقل تكلفة ممكنة، وبأسهل الطرق، وذلك بالتعاون مع الدوائر الأخرى في المكتبة أو مركز المعلومات.

وتسويق المعلومات يعني أيضا تقديم المعلومات الصحيحة للشخص المناسب، في الوقت المناسب، وبالسعر المناسب، بهدف تلبية احتياجات المستفيد ورغباته.(2)

"ويعرف (King) التسويق في مجال المعلومات بأنه تقديم المعلومات الصحيحة للشخص المناسب في الوقت المناسب وبالسعر المناسب بهدف تلبية أو إشباع حاجات المستفيد ورغباته.

وفي مجال المكتبات المتخصصة يعرف (Rasab) التسويق بأنه مدخل تخطيطي للتعريف بالخدمات وخدمة مستفيدين معينين بطريقة تؤدي إلى تعزيز خدمات المعلومات في المكتبة المتخصصة. ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط، فإن التخطيط لخدمات جديدة أو تحسين تلك الخدمات التي تقدمها المكتبات المتخصصة وإعلام المستفيدين بها يعتبر عملية لتلك الخدمات.

أما في مجال إدارة المكتبات ومراكز المعلومات فيقدم همشري التعريف التالي الشامل للتسويق بأنه "مجموعة الأنشطة والأعمال المتكاملة التي تقوم بها إدارة متخصصة في المكتبة أو مركز المعلومات، تسعى من خلالها إلى توفير السلع، أو الخدمات، أو الأفكار للمستفيدين الحاليين والمتوقعين بالكمية والمواصفات والجودة المناسبة والمطلوبة وبما يتماشى مع أذواقهم، وفي الوقت والمكان المناسبين، وبأقل تكلفة ممكنة، وبأسهل الطرق المتاحة، وذلك بالتعاون مع الدوائر الأخرى في المكتبة أو مركز المعلومات".(3)

ويتضمن هذا التعريف دراسة المستفيد (الجمهور) ورغباته وطلباته، وبعده تخطيط إنتاج

---

[1] ـ The ALA. Glossary of Library and information science. Chicago : ALA.,1983. p.140.

[2] ـ King , Riahde .The Marketing Approach to special libraries in industry .Science and Technology library .vol. 6.n.1.19851986ـ.

[3] ـ عليان، ربحي مصطفى ؛ السامرائي، إيمان فاضل. **تسويق المعلومات**.عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2004. ص. 23ـ24.

السلعة أو الخدمة أو الفكرة التي تطابق هذه الرغبات والطلبات، وتحديد المقابل المادي (السعر) أو المعنوي للسلعة أو الخدمة أو الفكرة المنتجة، وترويجها وتوزيعها إيصالها إلى المستفيد المقصود. وبهذا، يهدف التسويق إلى إشباع حاجات المستفيد النهائي ورغباته وطلباته الحالية والمستقبلية، وإيجاد مركز تنافسي للمكتبة أو مركز المعلومات في السوق ويساعدهما عل البقاء والاستمرار والتطور في النماء في بيئة دائمة التغير والتقلب، وفي ضوء انخفاض مستمر في الميزانيات والموارد المالية.

ولإعطاء مزيد من التوضيح لمفهوم التسويق في المكتبات ومراكز المعلومات يورد همشري النقاط التالية:

1. التسويق نشاط إداري اقتصادي ومخطط له بذات الوقت، ينطوي على عملية تبادل بين طرفين هما:
   أ ـ المكتبة أو مركز المعلومات (المنتج).
   ب ـ المستفيد النهائي (المستهلك للسلعة أو الخدمة أو الفكرة).
2. المستفيد هو الهدف الرئيسي للنشاط التسويقي، لأن تلبية حاجاته ورغباته تعد محور عملية التسويق.
3. التسويق عملية شاملة ومستمرة تبدأ قبل إنتاج السلعة أو الخدمة وذلك بدراسة حاجات المستفيدين ورغباتهم.
4. يعتمد المركز التنافسي للمكتبات ومراكز المعلومات حاليا على مدى نجاح نشاط التسويق في أداء مهماته المختلفة التي تتخلص في المزيج التسويقي.
5. التسويق ليس بيعا وترويجا ودعاية وإعلانا وعلاقات عامة، ولكنها جميعا عناصر مهمة لمفهومه الشامل، كما أنه علم له أسسه ومبادئه وقواعده.[1]

3.4 خصائص المعلومات الجيدة للتسويق وأنواعها

لكي تكون المعلومات مفيدة وقابلة للتسويق يجب أن تمتاز بما يلي:

ـ الدقة: أن تكون صحيحة وخالية من الأخطاء.

ـ التوقيت: أن تقدم للمستفيد أو أن تسترجع في الوقت المناسب.

ـ الصلاحية: أي ملائمة لحاجات المستفيد ومتطلباته.

[1] ـ عليان، ربحي مصطفى ؛ السامرائي، إيمان فاضل. المرجع السابق. ص. 22.

ـ الشمولية: قادرة على تأمين كل الاحتياجات للمستفيد وتغطي مختلف جوانب الموضع دون نقصان.

ـ الوضوح: أي بعيدة عن الغموض واللبس والخلط مع موضوعات أخرى.

ـ سهلة الوصول: يمكن الوصول إليها بسهولة ودون تعقيدات.

ـ الموضوعية: بعيدة عن التحيز لجهة أو نظام معين.

ـ قابلة للتحقق: قابلة للمراجعة والفحص والتحقق من صحتها ودقتها.(1)

4.4 أنواع المعلومات التي يمكن تسويقها

ـ **المعلومات التخطيطية**: التي نحتاجها عند التخطيط للأعمال والمشروعات المختلفة.

ـ **المعلومات الإنجازية**: التي نحتاجها، لإنجاز عمل معين أو لاتخاذ قرارات معينة.

ـ **المعلومات التعليمية والأكاديمية**: وهي التي يحتاجها طلبة المدارس والمعاهد والكليات والجامعات في التخصصات المختلفة وللأغراض العلمية والتعليمية والأكاديمية المختلفة. وتدعم هذه المعلومات المناهج الدراسية المقررة.

ـ **المعلومات البحثية**: ويحتاجها الباحثون بمختلف مستوياتهم وتخصصاتهم واتجاهاتهم البحثية في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

ـ **المعلومات الإنمائية**: وهي المعلومات التي يحتاجها الفرد لتنمية قدراته في التخصص أو المهنة أو الوظيفة وتطويرها من خلال التعرف على الجديد في المجال.

ـ **المعلومات الترفيهية**: وهي التي يحتاجها الفرد للتسلية والترفيه والترويح عن النفس سواء كانت مقروءة أم مسموعة أم مرئية.(2)

5.4 التسويق في المؤسسات المعلوماتية

تعد المكتبات من أقدم المؤسسات الثقافية التي عرفها الإنسان ومن أهم أهدافها تهيئة مصادر المعلومات ثم جمعها وتنظيمها وتخزينها من أجل تقديمها إلى المستفيدين بأسهل وأسرع الطرق. وهذا يؤكد بأن الخدمات والتي تتمثل بتقديم المعلومات تعد من أبرز واجبات وأهداف هذه المؤسسة، وكانت المكتبات قديما أو الأسلوب التقليدي هو أن تقوم بتهيئة مصادر المعلومات

[1] ـ عليان، ربحي مصطفى ؛ السامرائي، إيمان فاضل. المرجع السابق. ص.25.

[2] ـ عليان، ربحي مصطفى ؛ السامرائي، إيمان فاضل. المرجع نفسه. ص.26.

وبالذات التقليدية (الورقية المطبوعة) داخل جدران المكتبة للمستفيدين الذين يأتون إلى بناية المكتبة ويأخذوا ما يحتاجونه دون مقابل مادي.

لهذا فإن فكرة التسويق التي ارتبطت بالسلع والأرباح المادية كانت بعيدة كل البعد عن المكتبات التي كانت تقدم الخدمات المختلفة ولكافة المستفيدين أو الجمهور بدون مقابل مالي ولا تقصد من وراء ذلك أي ربح مادي.[1]

إلا أن هذا المفهوم قد تغير تدريجيا بسبب تغير ما يلي:

1 ـ تغير مفهوم المعلومات والنظر إليها والتعامل معها كسلعة.

2 ـ تأثير تكنولوجيا المعلومات.

3 ـ اتساع حاجات ورغبات المستفيدين بحيث أصبحت المعلومات الموجودة داخل جدران المكتبة لا تفي بالمطلوب.

4 ـ الاعتماد على التمويل الذاتي المحدود للمكتبات مع اتساع حاجات المستفيدين.

6.4 تسويق المعلومات في بيئة المكتبات:

يمكن أن نعرف الخدمات التي تقوم عليها فكرة تسويق المعلومات في هذه البيئة بالآتي:

1 ـ أعمال نقوم بها وتؤدي من أجل الغير.

2 ـ احترام ـ اهتمام ـ تقدير.

3 ـ عمل إيجابي من أجل المساعدة وتقديم العون.

4 ـ القيمة لما يقدم من عمل.

5 ـ أعمال تؤدي أو تقدم للأشخاص باستخدام شيء ما.

والمؤسسات المعلوماتية ومن ضمنها المكتبات ومراكز المعلومات تعد من أهم المؤسسات الخدمية وهذه صفة مهمة من صفات وأهداف أي مكتبة بل هي إحدى مواطن القوة. وحاليا أصبحت شهرة وقوة المكتبات تقاس بقوة وفاعلية خدماتها.

الملاحظ أن أغلب المكتبين لا يزالون يخجلون أو يترددون في إطلاق مصطلح العمل (Customer) على زبائنهم ويفضلون (User) (المستفيد) على أساس أن المستفيد يأخذ خدمته مجانا (Free)، أما العميل فالكلمة مرتبطة بالدفع (Payment). إن المصطلحات (Patron/client/user) من المصطلحات التي ارتبطت بالفلسفة القديمة.

---

[1] ـ عليان، ربحي مصطفى ؛ السامرائي، إيمان فاضل. المرجع السابق. ص.55.

والتقليدية للمكتبات التي تؤكد أنها تدعم الجمهور وتقدم له العون والمساعدة. وهذا المفهوم عندما كانت المكتبات مدعومة ماديا من قبل الحكومات. أما الآن فإن المكتبات كباقي المؤسسات قد تحولت إلى الاعتماد على التمويل الذاتي مع الحاجة إلى تقديم خدمات متطورة ومتقدمة بمصادر مالية محددة.(1)

7.4 خصوصيات تسويق المعلومات في بيئة المكتبات

إنه إجراء لتبادل (أشياء) وهذه الأشياء عبارة عن قيم (Values) وهذه القيم المعلوماتية يتم تبادلها ما بين المنتج (المكتبة وما تمثله) والمستهلك المستفيد. إنها علاقة عميقة مبنية على التفاهم والتقارب الذهني والفكري والعلمي ما بين المكتبة والسوق (المجتمع الذي تخدمه).

إن الإجراء التسويقي يتكون من سلسلة متعاقبة من الفعاليات التي تبدأ بتحليل وتجزئة السوق وتمر بتحديد احتياجات السوق المستهدفة وتنتهي بالاتصالات ما بين المكتبة والمجتمع المستهدف.

إن دور التسويق مهم جدا في بيئة المكتبات لأنه يعمل على تعزيز موقعها في المجتمع في حالة نجاحها على تحقيق رغبات المستفيدين وحيث تقوم المكتبة بالتركيز وتضع لها أهم هدف وهو المستهلك وليس المؤسسة أو المكتبة ذاتها.فالمكتبة عندما تمارس أعمالها من التزويد وبناء المجموعات والفهرسة عليها أن توجه هذه الأعمال ليس لمصلحة المكتبة كمؤسسة وإنما لخدمة مصالح المستفيدين والمجتمع المحلي الذي تخدمه وهناك عناصر مهمة يجب أن تهتم بها المكتبة لنجاح التسويق خاصة فيما يتعلق بتصميم الخدمات، تسعير الخدمات وكذلك الاتصالات.(2)

5. النظام الوطني للمعلومات

يتكون نظام المعلومات من مجموعة من النظم الفرعية المتصلة بإنتاج المعلومات، ونشر المعلومات، والتعريف بمصادر المعلومات وتجميع مصادر المعلومات وتنظيم هذه المصادر، ويمثل كل جانب من هذه الجوانب أحد النظم الفرعية Sub-System التي ينطوي عليها نظام المعلومات، كما يمكن أن ينقسم كل نظام فرعي إلى عدد من النظم الأصغر وهكذا حتى نصل إلى أدق الأنشطة والعمليات وكما تتفرع نظم المعلومات إلى مجموعة من النظم الفرعية، فإنها تتدرج أيضا في مستوياتها؛ فهناك نظام المعلومات الخاص بكل مؤسسة، ونظام المعلومات الخاص بكل مجال

---

[1] ـ عليان، ربحي مصطفى ؛ السامرائي، إيمان فاضل. المرجع السابق. ص.66.

[2] ـ عليان، ربحي مصطفى ؛ السامرائي، إيمان فاضل. المرجع نفسه. ص.67.

موضوعي، ونظام المعلومات الخاص بكل مهنة...الخ. هذا بالإضافة إلى نظام المعلومات الخاص بكل دولة ويسمى بالنظام القومي للمعلومات، فضلا عن نظام المعلومات الخاص بكل إقليم جغرافي، وكل هذه النظم تنضوي تحت ما يسمى بالنظام الدولي للمعلومات لأن المعرفة البشرية ينبغي أن تكون ملكا للجميع ولابد من وجود قنوات تكفل التعريف بها على المستوى العالمي وإتاحتها لكل من يحتاج إليها دون التقيد بالحدود الجغرافية. إلا أننا حين نصل إلى المستوى العالمي لتنظيم تدفق المعلومات نواجه موقفا أبعد ما يكون عن التوازن، كما أشرنا عند الحديث عن فجوة المعلومات؛ فأحوج المجتمعات للإفادة من ثروة المعلومات هي أقل المجتمعات قدرة على تحقيق الإفادة الفعالة من هذه الثروة وعلى ذلك فإن وجود نظام دولي للمعلومات لا يعني بالضرورة تحقيق التوازن في تدفق المعلومات، وإنما يتوقف الأمر على قدرة كل مجتمع على الإفادة من قنوات هذا النظام واستيعاب المعلومات، ومن هنا كان الاهتمام بدعم ما يسمى بالبنيات الأساسية Infrastructure للمعلومات على المستوى الوطني أولا. مع الاهتمام بوجه خاص باكتساب المجتمع القدرة على التعامل الفعال مع خدمات المعلومات بكل أشكالها.[1]

ويؤكد ذلك ارتباط نظم المعلومات بكل مستوياتها بنظم التعليم؛ فالتعليم أحد المقومات الأساسية للإفادة من ثروة المعلومات، كما انه بقدر ما تكون الجهود الرامية إلى اكتساب المجتمع القدرة على التعامل الفعال مع خدمات المعلومات جزءا لا يتجزأ من نظام التعليم على اختلاف مستوياته تكون فعالية النتائج المحققة.[2]

وهكذا يتضح لنا من هذا العرض أن النظام الوطني للمعلومات ليس جهازا أو مؤسسة، وإنما شبكة من الأجهزة والمؤسسات التي تعمل على أساس من التنسيق والتكامل على تحقيق هدف موحد وهو ضمان تدفق المعلومات في المجتمع، وأن هذا النظام لكي يحقق أهدافه لابد وأن يرتبط ارتباطا وثيقا ببعض النظم الأخرى في المجتمع وخاصة نظام التعليم والنظام الاقتصادي والإداري، فالتأثير المتبادل هو أساس العلاقة بين هذه النظم جميعا.

ويبنى النظام الوطني على أربعة عناصر أساسية هي:

1. تقييم الاحتياجات في مختلف القطاعات المتصلة بالمعلومات.
2. تحديد الإطار العام لسياسة المعلومات الوطنية والأهداف العامة والأولويات.

---

[1] _ حشمت، قاسم. **خدمات المعلومات: مقوماتها وأشكالها**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1984. ص.75-76.

[2] _ حشمت، قاسم .**خدمات المعلومات: مقوماتها وأشكالها**. المرجع السابق. ص. 76.

3. تسخير الوسائل اللازمة والمقصود هنا الموارد الاقتصادية والبشرية.
4. الاستراتيجيات وخطط العمل وفق احتياجات كل قطاع.

والهدف من النظام الوطني للمعلومات هو تنظيم النشاطات المعلوماتية وإدارتها لخدمة الأهداف والمصالح الوطنية. لهذا يجب تنسيق الجهود بين كل الشركاء في تصميم ووضع النظام الوطني للمعلومات وإدراج تصور واحد لسياسة معلومات وطنية تتماشى مع القدرات والمؤهلات البشرية والمادية للبلاد لأن الهدف من وضع إطار للسياسة الوطنية للمعلومات هو تركيز الجهود الوطنية نحو تحقيق الأهداف والطموحات العامة التي يمكنها استيعاب التغيرات الكبيرة فيما يتعلق بالأهداف والأولويات لهذا فإنه من المناسب تطوير مجموعة من الخطط والاستراتيجيات المعلوماتية في مختلف القطاعات لكنها تصب كلها في الإطار الوطني الشامل.

6 السياسة الوطنية للمعلومات ودورها في إرساء مجتمع المعلومات

1.6 تعريف السياسة الوطنية للمعلومات

يقصد بالسياسة الوطنية للمعلومات مجموعة القواعد والمبادئ العامة التي تنظم وتوجه تدفق المعلومات بما يخدم الأهداف العامة للتنمية.

لقد أدى التطور المذهل في جميع الميادين العلمية والتقنية ,وما صاحبها من تطورات تقنية حديثة، إلى زيادة هائلة في حجم المعلومات المنشورة، وكان لذلك التضخم انعكاساته المباشرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة مما أدى إلى إنشاء مؤسسات متخصصة في جمع المعلومات وتوثيقها تخزينها واسترجاعها ومن ثم توصيلها إلى طالبيها من باحثين ودارسين وصانعي قرارات وعلماء وغيرهم بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب أيضا.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وضع برنامج وخطة وكأي نشاط؛ فان تنظيم تدفق المعلومات يمثل أهم ضمانات استثماره لصالح المجتمع. ويحتاج تنظيم تدفق المعلومات على النحو المناسب وعلى المستوى الوطني؛ إلى اتخاذ التدابير اللازمة، وفي مقدمة هذه التدابير السياسة الوطنية للمعلومات وما يتفرع عنها من استراتيجيات ودارسين وصانعي قرارات وعلماء وغيرهم بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب أيضا.

2.6 عناصر السياسة الوطنية للمعلومات

قد يرى الكثير من مخططي السياسات المعلوماتية تعدد وتشعب وشمولية هذه العناصر إلا أنه

يمكن التركيز على الأطر الآتية:

ـ هيكلية التخطيط والتنسيق والتعاون ووضع السياسات والأشراف على عملية التنفيذ على المستوى الوطني.

ـ تحديد الأسس التنظيمية والقانونية التي تعمل فيها مرافق المعلومات المختلفة، ومن خلالها تحدد فيه المسؤوليات لضمان تكامل الخدمات المعلوماتية المقدمة لقطاع المستفيدين.

ـ العمل على توفير البيئة الملائمة لإدارة مرافق المعلومات وبشكل فعال وتعتمد هذه البيئة في نجاحها على مدى توفر العناصر الآتية على سبيل المثال لا الحصر: التشريعات، التمويل، استقطاب الخبرات استخدام التقنيات... الخ.

ـ مرافق المعلومات والتي تشمل جميع المؤسسات التي تعمل على إتاحة وتيسير سبل الاستفادة المثلى من المعلومات، كالمكتبات، مراكز المعلومات، دور التوثيق، المراكز التخصصية... ويجب التعامل مع هذه المرافق على أنها تشكل فيما بينها منظومة معلوماتية متكاملة.[1]

"وتؤكد عناصر سياسة المعلومات الوطنية علي قيمة المعلومات، وعلى الإطار القانوني والتنظيمي لترويجها وإدارتها، بما في ذلك دور الحكومة في هذا المجال. وتتناول هذه العناصر أيضا السياسة المتعلقة بالبنية التحتية للمعلومات وتكنولوجيا المعلومات بهدف تطويرها وتعتبر الجوانب الثقافية والعامل الإنساني عناصر هامة في سياسة المعلومات الوطنية، بالإضافة إلى أهمية التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال الحيوي. ويعتبر الإطار العام لسياسة المعلومات الوطنية مركز المعلومات الوطني كقاعدة أساسية للآلية الوطنية لتنسيق أنظمة المعلومات والخدمات المتعلقة بها. لذلك، فان الإطار العام لسياسة المعلومات الوطنية يدعم كل النشاطات الهادفة إلى:

ـ تحديد، واستخدام، وتعزيز المعايير المشتركة التي تشتمل على التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات،

ـ تجميع مصادر المعلومات بهدف استغلالها من اجل المساعدة في عملية صنع القرار وشموليته،

ـ إزالة الحواجز التي تمنع تبادل المعلومات مع احترام حقوق ومسؤوليات الأفراد والمؤسسات التي تؤكد خصوصية المعلومات ووحدتها.

---

[1] ـ الجبري، خالد بن عبد الرحمن. **السياسة الوطنية للمعلومات بين الطموحات والتحديات مجلة المعلوماتية**. [على الخط]. متاح على:
<http://www.informatics.gov.sa/magazine/modules.php?name=Sections&op=viewarticle&artid=69>
(2007/02/03)

ـ تشجيع الأسلوب التشاركي ضمن آلية تنسيقية جيدة تتناول القضايا الاجتماعية، والقطاعية، والتنظيمية.

ـ تشجيع الجهود الرامية لإنشاء بنية تحتية للاتصالات المعلوماتية والتي تعتبر حاجة ملحة من أجل الربط بين المعلومات وتبادلها."[1]

3.6 أهداف السياسة الوطنية للمعلومات

تهدف السياسة الوطنية للمعلومات إلى :

ـ التأكيد على أهمية المعلومات واعتبارها مورداً وطنياً.

ـ الاستغلال الأمثل والفعال للموارد المعلوماتية للمساهمة في التنمية الوطنية.

ـ توظيف وتنظيم الجهود الوطنية لرفع مستوى الفعالية للمرافق المعلوماتية.

ـ إتاحة الوصول إلى مصادر المعلومات سواء الداخلية منها أو الخارجية.

ـ توحيد الجهود وتنسيق التعاون بين جميع مرافق المعلومات الوطنية.

ـ تقنيين وتنظيم تدفق المعلومات من البلد وإليه.

ـ إصدار التشريعات واللوائح الخاصة بتنظيم الخدمات المعلوماتية واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الالتزام بها وتطبيقها.

ـ ربط المؤسسات من أجل تبادل المعلومات من خلال تطبيق المعايير والتقنيات الموحدة.

ـ أهمية التأكيد على ضمان دعم الدولة المستمر لمكونات نظام المعلومات الوطني.

ـ إعداد وتنفيذ برامج متوسطة المدى الهدف منها تطوير النظام الوطني للمعلومات.

7. الفجوة المعلوماتية وتأثيرها على تطور مجتمع المعلومات في العالم العربي

1.7 تعريف الفجوة المعلوماتية

"إن المشكلة الأساسية التي يجب أن نهتم بها فيما يتعلق بالمعلومات هي سوء توزيعها، أو توزيعها على نحو غير مناسب ففي حين يتسم بعض سكان العالم بزيادة المعلومات، يوجد فقر شديد في المعلومات لدى سكان آخرين. ولا يقتصر سوء توزيع المعلومات فيما بين أقاليم العالم أو دولة فقط، وإنما يوجد أيضا داخل كل دولة، حيث يمكن أن نلاحظ فجوات عديدة في حجم

---

[1] ــ المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا. الأردن. **السياسات والاستراتيجيات الوطنية للمعلومات** [على الخط]. متاح على:
(2007/01/12) >http://www.nis.gov.jo/st/brief.html<

المعلومات المستخدمة ونوعيتها من جانب الأفراد داخل المجتمع الواحد، ولذلك يجب إيجاد الوسائل الكفيلة بسد هذه الفجوات، ولن يتم ذلك من خلال استلاب المعلومات ممن لديهم الكثير منها وإعطائها لمن لا يملكونها، لأن ذلك ليس ضروريا في توزيع المعلومات، وإنما من خلال البحث عن الطرق التي تتيح لجميع أفراد المجتمع الاقتراب من المخازن الشاسعة المتاحة للمعلومات والاستفادة منها."[1]

"ويعرف الدكتور عبد اللطيف صوفي في كتابه "المكتبات في مجتمع المعلومات" الفجوة الرقمية بتعبير موجز فيعتبرها المسافة المعلوماتية التي تفصل بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية أي بين دول الشمال والجنوب وتعد الفجوة المعلوماتية إحدى المشكلات الكبرى التي يعاينها عالمنا المعاصر."[2]

وما يزيد من خطورة الفجوة المعلوماتية أو الرقمية كما يسميها البعض الآخر هو ازدياد توسعها في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية لدول الجنوب.

"والفجوة التي نتحدث عنها واسعة بين قلة من العالم المتقدم 20% من سكان العالم وبين كثرة من العالم النامي 80% من سكانه وإذا كان من المفترض أن تقدم تقنيات المعلومات والاتصال المتطورة تحسينات سريعة على شروط الحياة في الدول النامية، فإن الملاحظ أنها وسعت الهوة في مستويات الحياة بين الطرفين."[3]

2.7 مظاهر الفجوة المعلوماتية

أصبح للمعلومات دورا هاما في مختلف الدول والمجتمعات المتطورة حيث أصبحت المعلومات من المجالات الحيوية للاستثمار والتشغيل.

"ويشير مصطلح تفجر المعلومات إلى تحول المعلومات إلى صناعة تتسع أسواقها باستمرار، وتتخذ مشكلة تفجر المعلومات مظاهر عديدة منها النمو الهائل في حجم الإنتاج الفكري، وتشتت هذا الإنتاج، وتنوع مصادر المعلومات وتعدد أشكالها.

وظهر مجتمع المعلومات نتيجة المزاوجة بين تكنولوجيا الحاسب الإلكتروني والاتصالات

---

[1] _ مكاوي، عماد حسن. **تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات**. القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ،1997.ص.34-35.

[2] _ صوفي، عبد اللطيف. **المكتبات في مجتمع المعلومات**. عين مليلة : دار الهدى ، 2003. ص.83.

[3] _ صوفي، عبد اللطيف. المرجع نفسه. ص. 84.

الحديثة. والمشكلة الرئيسية الخاصة بالمعلومات هي سوء توزيعها سواء على المستوى الدولي أو المستوى الوطني. ويهيمن عدد قليل من الدول النامية والدول الصناعية في مجال إنتاج المعلومات ونشرها، كما نفتقد الدول النامية للطاقة البشرية المؤهلة للتعامل مع تكنولوجيا الاتصالات الحديثة ووسائل تخزين المعلومات وسهولة استرجاعها مما يضاعف من فجوة المعرفة بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية.

وتتجمع خيوط تكنولوجيا المعلومات في أيدي عدد قليل من الدول، تلك الدول التي تتحكم في صناعة المعلومات وتشغيلها واختزانها واسترجاعها وتمتلك القنوات التي تمر عبرها هذه المعلومات، وليس بالأمر الغريب حيث تمازجت السلطة مع المعرفة في كل الأزمان بصورة وثيقة، فالذين يملكون نواصي المعرفة هم الذين يمسكون بزمام السلطة، وهكذا نرى أن التكنولوجيا الجديدة تزيد من تركيز السلطة في أقل عدد من الأيدي، وينطبق ذلك على المستوى الوطني كما ينطبق على المستوى الدولي _ ففي داخل كل دولة، وخاصة في الدول النامية، نلاحظ أن السلطة تزداد تركيزا في أيدي الحكومات التي تحكم قبضتها على وسائل النقل ووسائل الاتصال، وما يمر بها من مواد إعلامية، كما نلاحظ وجود اختلال كبير _ على المستوى الدولي _ بين إمكانيات الاتصال ووسائل إنتاج المعلومات، وكذلك قنوات بثها ونشرها فيما بين دول العالم المختلفة، وينطبق هذا على مجال الراديو والتلفزيون وغيرها من وسائل الاتصال الجماهيري، كما ينطبق على بنوك المعلومات، وعلى الهاتف، وعلى الاتصالات الأرضية والفضائية."[1]

"وتزداد الهوة بين إمكانيات الدول النامية والدول الصناعية في مجال إنتاج المعلومات ونشرها، ويكفي أن نذكر أن نسبة 80% من المرجعية البيبلوغرافية التي توجد في بنوك المعلومات، والتي يبلغ عددها 55 مليونا، يرجع مصدرها إلى دولة واحدة دون غيرها هي الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن ناحية أخرى تفتقد الدول النامية إلى القوى البشرية المدربة القادرة علة التعامل مع تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، كما أن الاعتمادات المخصصة للبحوث لا تزال في حدها الأدنى، ففي حين يعيش ثلاثة أرباع سكان العالم في الدول النامية إلا أن الاعتمادات المخصصة للبحوث في تلك الدول لا تتجاوز نسبة 3% من مجمل الاستثمارات العالمية المخصصة للبحوث.

[1] _ مكاوي، عماد حسن. **تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1997. ص.27.

ويدل ذلك على مدى تركيز السلطة والهيمنة في الدول الصناعية المتقدمة، بل وفي عدد قليل من هذه الدول نتيجة لسيطرتها على المعلومات، وعلى وسائل إنتاجها ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها، ويتم ذلك بسرعة هائلة وعلى نطاق شاسع مما أدى إلى وجود قلة منتجة وكثرة مستهلكة، صفوة مسيطرة وأغلبية مقهورة، جماعة تزداد غنى وسيطرة، وجماعات تزداد فقرا وتبعية."[1]

3.7 الفجوة المعلوماتية في العالم العربي

على الرغم من النمو الكبير الذي يشهده مجال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في العالم العربي والذي يقدره الخبراء ما بين 10 و 15 مليار دولار إلا أنه لا يزال هناك الكثير من الفرص الضائعة التي لم تدخل بعد إلى قائمة اهتمام رجال الأعمال العرب لأسباب من أهمها افتقار هم للخبرة وقلة وعي عملائهم بأهميتها وقضايا حقوق الملكية وضعف البنية التحتية. ويرى مراقبون أن الأبواب التي فتحها المستثمرون العرب في هذا العالم لا تزال بحاجة إلى تطوير وخبرات كبيرة لتنتقل من مرحلة التجريب والوجاهة إلى الاحتراف والتنافس.

في ظل العولمة الكونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحول العالم إلى قرية صغيرة، ويبدو كأنه في سباق محموم من الزمن، بعد أن أصبحت التكنولوجيا أهم رموز الحضارة الحديثة في الألفية الثالثة. وهو الأمر الذي دفع دول العالم المتقدم إلى تكثيف الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة باعتبارها من أهم عوامل التقدم.. وإذا كان هذا هو الحال في العالم، فإن الدول العربية لا تزال تخطو خطوات بطيئة في تنمية استثمارات المعلومات والاتصالات والتي لا تتعدى أكثر من 15 مليار دولار على مستوى الدول العربية، وهي استثمارات ضئيلة للغاية لا تتناسب مع حجم الدول العربية وثرواتها، ولا يتوقف معوقات الاستثمار عند هذا الحد فإن الأمية التي تمثل 60% من نسبة السكان في بعض الدول العربية تعد من أهم معوقات الاستثمار، ترى هل تنهض الدول العربية من غفوتها الطويلة وتضع إستراتيجية واضحة المعالم للاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟ وهل تتحقق الأحلام من خلال قفزة نوعية من خلال منظومة عربية موحدة **!؟**.[2]

---

[1] ـ مكاوي، عماد حسن. المرجع السابق. ص.36.

[2] ـ الهواري، يسرى. **فجوة التقنية مستمرة عربيا**. [على الخط]. متاح على:

<http://www.al-majalla.com/ListNew.asp?NewsID=889&MenuID=11&&Ordering=4> (2007/03/01)

"في دراسة حديثة للمنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية، أعدها د.محمد محمود العلوجي الأستاذ المساعد بقسم العلوم المالية بكلية الاقتصاد بجامعة اليرموك، أكدت أنه على الرغم من تزايد الإنفاق في الوطن العربي على نظم تكنولوجيا المعلومات لتحقيق ميزة تنافسية في أسواقها، فإن العائد عن ذلك أقل كثيرا من حجم الإنفاق، على الرغم مما تشكله تكنولوجيا المعلومات من أهمية كبرى كأحد أهم أعمدة منظمات الأعمال الحديثة. وعلى الرغم من اندفاع كثير من منظمات الأعمال العربية والمؤسسات العامة والخاصة نحو الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات فإن ذلك يفتقر إلى البيانات الدقيقة حول حجم الاستثمار على الرغم من ضخامته، ولا توجد أيضا تقديرات يعتمد عليها لحجم العوائد الاقتصادية والمنافع الإستراتيجية القابلة للتحقيق من الاستثمارات. وهناك العديد من العقبات والمشكلات التي تواجه الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات في الوطن العربي منها أن هذا الاستثمار يتطلب رأسمالا كبيرا لا يقدر عليه العديد من منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، ومن معوقات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات أن هناك فجوة كبيرة في الوطن العربي بين طموحات المنظمات وبين تأهيل الموظفين تقنيا، أي أن هناك عدم وعي بأهمية هذه الاستثمارات لدى القائمين عليها وعدم توافر المهارات التي يستلزمها هذا الاستثمار.

"ومن جانبه أكد د.شريف كامل شاهين أستاذ علم المعلومات بجامعة القاهرة أن العالم الآن يشهد ثورة كبيرة وتغييرا جذريا أحدثته المعلومات والمعرفة، وأدى ذلك إلى أن تصبح المعلومات سلعة المجتمعات التي تحرص على مواكبة تطورات الساحة العالمية في مجال تخزين واسترجاع المعلومات، ولكن الواضح الآن أن هذا التمييز الذي هو سمة الدول المتقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات، أصبح دليلا قويا وواضحا تستند إليه الدول المتقدمة للتفرقة الرقمية بين المجتمعات. ويقول د.شاهين أنه قبل البحث في الاستثمار وفي هذا المجال يجب أن نعرف أن البنية التحتية لهذه الاستثمارات هي التي يجب أن تهتم بها الحكومات في العالم العربي، فكثير من الدول العربية حتى الآن لا تملك الإمكانات التي تؤهلها لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، وأيضا التضامن العربي ووضع الاستراتيجيات المشتركة كأساس مهم لجذب هذه الاستثمارات. وللحكومات دور مهم جدا فهي التي تقوم بوضع وتنفيذ الاستراتيجيات الالكترونية الوطنية الشاملة والمستدامة والتي

تستشرف آفاق المستقبل، وعلى القطاع الخاص أيضا أن يقوم بتطوير ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار التنمية المستدامة."[1]

8. تقريرالمنتدى الاقتصادي العالمي 2007 بدافوس في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال[2]

أصدر المنتدى العالمي الاقتصادي بدافوس تقريره السنوي الشامل حول استخدامات تكنولوجيات الإعلام والاتصال. وقد كشف التقرير الذي يقوم بإعداده خبراء وأخصائيون دوليون عن تصدر الدانمارك قائمة الدول الأكثر تقدما واستخداما وتداولا لتكنولوجيات الإعلام والاتصال لتأتي السويد في المرتبة الثانية، أما الجزائر، فقد احتلت الرتبة 80 من مجموع 122 دولة.

التقرير الذي صدر تحت عنوان "تقرير تكنولوجيات الإعلام الشامل" وظف العديد من المؤشرات التي بينت جوانب القوة والضعف بالنسبة لكل دولة في مجال استخدام ونشر تكنولوجيات الإعلام والاتصال ونسب نمو هذا القطاع الاقتصادي الحيوي، كما استخدموا مؤشرات خاصة للتأكد على درجة التطور والتأخر على المستويات الفردية والجماعية، فضلا عن السياسات المستخدمة من قبل الحكومات ودرجة الأولية ونوعية الخدمات المقدمة. في ذات السياق تبقى الجزائر تحتل المراتب المتدنية، فقد صنف المنتدى الجزائر في الرتبة الـــ 80 بعيدا عن أغلب الدول العربية، إذ أنه باستثناء الهاتف النقال لا تزال الجزائر بعيدة عن المستويات العالمية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال حتى مقارنة بعدد من الدول العربية والإفريقية سواء تعلق الأمر بشبكة الأنترنت أو الهاتف الثابت. ولكن أساس التقييم تم بناء على وضعية سياسات الضبط وانتشار تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مختلف المؤسسات والدوائر الرسمية. وقد صنف نيجيريا مثلا في المرتبة 88 وهي من أكبر الدول الإفريقية، لكن دولا إفريقية أخرى حسنت من مستواها، فقد احتلت جنوب إفريقيا المرتبة 47 بينما جاءت جزر موريس في الرتبة 51 وبوتسوانا في المرتبة 67 مع تسجيل تحسن في رتب هذه الدول. وتبقى الجزائر كعدد من الدول الإفريقية تعاني من تأخر في الهياكل القاعدية والبنى التحتية فقد جاءت متأخرة عن تونس التي جاءت في المرتبة 35 والمغرب في المرتبة 76 بينما جاءت مصر في المرتبة 77. وذات الأمر ينطبق على منطقة الشرق الأوسط التي تعرف ديناميكية سريعة، إذ احتلت الإمارات العربية المرتبة 29 فيما جاءت الكويت في المرتبة 54.

---

[1] ـ الهواري، يسرى. **فجوة التقنية مستمرة عربيا**. [على الخط]. متاح على:

(2007/03/01)http://www.al-majalla.com/ListNew.asp?NewsID=889&MenuID=11&&Ordering=4>

[2] ـ يومية الخبر. ع. 4976 يوم 2007/04/01 .ص.11.

وتعكس وضعية الجزائر الاضطرابات والنقائض التي تعتري محيط الضبط والرقابة والتنظيم لسوق الاتصالات بما في ذلك سوق النقال الذي عرف في الآونة الأخيرة اضطرابات واختلالات.

وتظل الجزائر في انتظار رؤية واضحة وسياسة أوضح في هذا المجال الحيوي رغم أن عملية تحريره سائرة. ويكشف التقرير الدولي عن تراجع الولايات المتحدة في الترتيب العالمي لسنة 2006 و2007 حيث تراجعت إلى الصف السابع بعد أن كانت تحتل الرتبة الأولى. ويفيد التقرير الصادر في جنيف أن الدانمارك حسنت من موقعها من بين 122 دولة وحكومة مصنفة في الترتيب العالمي نظرا لتسجيلها أفضل المؤشرات فيما يتعلق بمناخ الضبط ونسبة الكثافة ونوعية استخدام وسائل الاتصالات، مما يدعم تطور الخدمات المقدمة من قبل الدول الاسكندينافية على وجه العموم. وقد ساهم في صيغة التقرير أحد أبرز معاهد الدراسات الدولية المتخصصة وتمويل إشهاري لمجمع سيسكو. واستفادت الدول الاسكندينافية من عدة مؤشرات إيجابية من بينها توسيع نطاق استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال وترسيخ مسار تحرير السوق وضمان ليبراليته وتفعيل شبكة الضبط وتنظيم القطاعات حسب ما أشارت إليه الخبيرة الاقتصادية لشبكة المنافسة الشاملة بالمنتدى العالمي الاقتصادي وهو ذات الموقف الذي أبداه رئيس المنتدى السيد كلاوس شواب.

الفصــل الثانــي

المكتبات الجـامعية بين طرق العمل التقليدية وتحديات مجتمع المعلومات

1 المكتبات الجامعية

1.1 تعريف المكتبات الجامعية

تعد المكتبات الجامعية من أهم مؤسسات التعليم العالي ومع التطورات الحاصلة في المناهج التعليمية ازدادت هذه الأهمية حيث أن احتياجات المستعملين والرواد من مختلف المستويات أصبحت أكثر تنوعا وتعقيدا مما يجعل المكتبات الجامعية ملزمة بتوفير كل الطاقات البشرية والمادية لتقديم خدمات ذات نوعية إضافة إلى رصد الإنتاج الفكري في مختلف التخصصات العلمية والتقنية.

وتعرف المكتبات الجامعية بأنها "المكتبات التابعة للجامعة أو الملحقة بها أو تكون تابعة لمدرسة عليا أو لمعهد عال وهذا النوع من المكتبات موجه لخدمة التعليم العالي والبحث العلمي.

ويتكون رواد المكتبات الجامعية من مختلف فئات المجتمع الجامعي الذي يتكون أساسا من الطلبة الدارسين من مختلف المستويات والأساتذة والباحثين "وتعتبر المكتبة الجامعية هي الشريان الرئيسي الذي يغذي برامج وأهداف وأغراض الجامعة سواء في عملية التدريس أو في البحوث العلمية".[1]

وتتمثل مهمتها الأساسية في خدمة البحث العلمي والتعليم الجامعي بكل مستوياته وذلك ضمن المناهج والمقررات والبرامج المسطرة في هذا المستوى من التعليم" وغرس تنمية القدرة على الحصول على المعلومات وهو ما يسمى بالتعليم الذاتي، لهذا فمن الضروري أن تتنوع أوعيتها فتشمل أوعية المعلومات المقروءة والمسموعة والمرئية وتنظم بطريقة فنية سليمة، ويقوم عليها مجموعة من المكتبيين المؤهلين تأهيلا عاليا حتى تتمكن من تقديم خدماتها لروادها من الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة بكفاءة اقتدار".[2]

والحقيقة أن المكتبات الجامعية هي مؤسسات تساهم وتشارك الجامعات كمؤسسات تختص في خدمة التعليم الجامعي والبحث العلمي خدمة للمجتمع والدولة ككل، والارتقاء بالأمة حضاريا وتنمية الإنسانية وتطوير الاقتصاد. والتنمية المبنية على الاستثمار السليم المبني على أسس علمية.

---

[1] ـ حسن، سعيد أحمد. **المكتبات وأثرها الثقافي، الاجتماعي، التعليمي**. القاهرة: دار الفكر العربي، 1991. ص.24.

[2] ـ ذياب، حامد الشافعي. **إدارة المكتبات الجامعية: أسسها النظرية وتطبيقاتها العلمية**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1994. ص.69.

ومن خلال الدور الحيوي الذي أصبحت تلعبه الجامعة في كل ميادين الحياة والتنمية في مختلف البلدان يتزايد دور المكتبات الجامعية وتتطور مساهمتها في توفير المادة العلمية والمعلومات العلمية التي هي القاعدة الأساسية لكل الدراسات والبحوث التي تقام في الجامعات وهو ما جعل المكتبات الجامعية هي أكثر أنواع المكتبات انتشارا في العالم وتأخذ حيزا كبيرا من اهتمامات الدارسين والباحثين في علم المكتبات والمعلومات.

وكما تم ذكره من قبل فقد حظي هذا النوع من المكتبات بالعديد من التعاريف نذكر منها:

ـ "المكتبات الجامعية هي تلك المكتبة أو مجموعة المكتبات التي تنشأ وتمول وتدار من قبل الجامعات وذلك لتقديم المعلومات والخدمات المكتبية المختلفة لمجتمع الجامعة المكون من الطلبة والمدرسين والإداريين العاملين في الجامعة وكذلك المجتمع المحلي."(1)

ـ "المكتبات الجامعية هي مكتبات تكوين وبحث".(2)

ـ وعرفها المعجم الموسوعي للمصطلحات المكتبية والمعلومات بأنها "مكتبة أو مجموعة أو نظام من المكتبات تنشئه وتدعمه وتديره جامعة لمقابلة الاحتياجات المعلوماتية للطلبة وهيئة التدريس، كما تساند برامج التدريس والأبحاث والخدمات".(3)

وعليه فان المكتبة الجامعية هي تلك المكتبة التي تهتم بالبحث العلمي من خلال تقديم مختلف مصادر المعلومات التي تخدم روادها المتمثلين في الطلبة والأساتذة والباحثين وتكون هذه المكتبات تابعة للجامعة أو الكلية أو المعهد.

ويعتبر الدكتور عبد اللطيف صوفي المكتبات الجامعية" القلب النابض للجامعة وعقلها المفكر وسبيلها نحو تطوير البحث العلمي وقد وضعت تكنولوجيا الإعلام والاتصال هذه المكتبات على طريق مجتمع المعلومات"(4) وأصبح لزاما عليها مواكبة ثورة المعلومات واتجاهاتها الحديثة والمتجددة باستمرار فضلا عن ولوج عالم الأوعية الرقمية والنشر الإلكتروني والحواسيب وتأمين الدخول الحر للمعلومات دون عوائق.

---

[1] ـ عليان، ربحي مصطفى؛ النجداوي، أمين. **مقدمة في علم المكتبات والمعلومات**.عمان: دار الفكر، 2001، ص42.

[2] _ Renoult Daniel. **Les bibliothèques dans l'université.** Paris .Cercle de la librairie. 1994. p.52.

[3] ـ الشامي، أحمد محمد؛ السيد، حسب الله. **المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات**. الرياض: دار المريخ للنشر،1988، ص.164.

[4] ـ صوفي، عبد اللطيف.**المكتبات في مجتمع المعلومات**.عين مليلة: دار الهدى.2003. ص.149.

2.1 أنواع المكتبات الجامعية

حين نتحدث عن المكتبات الجامعية فالحديث بالضرورة يتعرض لشبكات تضم أعداد من المكتبات العاملة على خدمة الوسط الجامعي بكل مكوناته من أساتذة، طلبة، باحثين.

فقد أصبح من النادر الاعتماد في أي جامعة على الخدمة المكتبية لمكتبة واحدة خصوصا إذا كانت جامعة متعددة التخصصات وبالتالي توزع مهام الخدمة على عدد من المكتبات الفرعية المرتبطة إداريا وماليا بالمكتبة المركزية للجامعة تتكون في هيئتها العامة من:

1.2.1 المكتبات الجامعية المركزية

وهي أكبر وأهم أنواع المكتبات الجامعية و"تسمى أيضا المكتبة الرئيسية وعادة ما يكون موقعها في وسط الجامعة وليس في أطرافها والغرض من ذلك هو تسهيل وصول الرواد إليها من جميع أقسام الكليات دون عناء وعلى الرغم من وجود مكتبة بكل كلية من كليات الجامعة، فان وجود مكتبة مركزية يعد أساسا للتنظيم السليم للخدمات المكتبية للجامعة".[1]

تقوم المكتبة المركزية بعمليات التنسيق والتكامل بين المكتبات الأخرى كمكتبات الكليات ومكتبات الأقسام ،كما تقوم بتوفير أساليب وإجراءات التعاون بين هذه المكتبات وقد تحتوي على مواد مكتبية لا يمكن توفيرها في المكتبات الأخرى التابعة لها.

2.2.1 مكتبات الكليات

هي مكتبات يتناسب رصيدها مع التخصصات العلمية للكليات وتقوم بخدمة المناهج التعليمية التي تدرس بها وتأتي في المستوى الثاني بعد المكتبة المركزية أما من الناحية الإدارية فهي عادة ما تكون تابعة للمكتبة المركزية.

3.2.1 مكتبات المعاهد أو الأقسام

هي مكتبات تابعة للأقسام أو المعاهد التابعة للكليات وعادة ما توفر مواد البحث للطلبة ولأعضاء هيئة التدريس بالقسم، حتى تكون هذه المواد تحت أيديهم باستمرار دون تكليفهم مشقة الذهاب للمكتبة المركزية. ومكتبات الأقسام هي أكثر دقة وتخصصا من المكتبة المركزية ومكتبة الكلية.

---

[1] ـ العلي، أحمد عبد الله. **مدخل إلى علم المكتبات والمعلومات**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2001، ص.68.

3.1 وظائف المكتبات الجامعية

يكاد يتفق معظم المهتمين بدراسة المكتبات الجامعية في تحديد وظائفها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وإذا طالعنا ما كتب في هذا الموضوع، نلاحظ للوهلة الأولى الاتفاق والتلاقي في تحديد وظائف المكتبة الجامعية.

يحدد الدكتور أحمد بدر والدكتور محمد فتحي عبد الهادي في كتاب "المكتبات الجامعية: دراسات في المكتبات الأكاديمية والشاملة" وظائف المكتبات الجامعية[1] على النحو التالي:

1.3.1 بناء وتنمية المجموعات

وتتمثل في توفير مصادر المعلومات التي تمكن المستعملين من المجتمع الجامعي بكل فئاته من الاستفادة من المعلومات التي هي أصل ومصدر كل عمل أو بحث يقومون بإعداده.

ويتم توفير مصادر المعلومات عن طريق التزويد والتسجيل واختيار الأوعية المختلفة المكونة لرصد المكتبة.

2.3.1 تنظيم ومعالجة الرصيد

وتبنى هذه الوظيفة على معالجة الرصيد المكتبي وتنظيمه حسب التقانين العلمية المعمول بها دوليا وتشمل مختلف العمليات التقنية كالفهرسة والتصنيف، التكشيف والاستخلاص.

3.3.1 تقديم الخدمات المكتبية

وتتمثل هذه الوظيفة في مجمل الخدمات المقدمة للمستعملين كالإعارة والتصوير وخدمات المراجع واسترجاع المعلومات، بالإضافة إلى الإرشاد المكتبي ومساعدة رواد المكتبة في الحصول على المواد المكتبية والمعلومات التي يريدون الوصول إليها.

4.3.1 التعاون المكتبي

ويتمثل في تبادل المعلومات العلمية بين مختلف المكتبات الجامعية داخل الوطن وخارجه وذلك بالإسهام والاشتراك في تكوين شبكات المعلومات والتبادل عبر مختلف الوسائل التكنولوجية المتاحة.

5.3.1 تكوين المستفيدين

وهي عملية يقوم بها المكتبيون وأخصائيو المعلومات لتمكين الرواد من حسن استعمال

---

[1] ـ **بدر**، أحمد؛ محمد فتحي، عبد الهادي. **المكتبات الجامعية: دراسات في المكتبات الأكاديمية والشاملة**. القاهرة: مكتبة غريب، 1987. ص.24-25.

المكتبة وذلك بتقديم كل المعلومات الخاصة بالبحث واستعمال الفهارس والبحث عن مصادر المعلومات.

ويلخص الدكتور حامد الشافعي دياب في كتابه "إدارة المكتبات الجامعية: أسسها النظرية وتطبيقاتها العملية" وظائف المكتبة الجامعية في وظيفتين أساسيتين[1] تتمثل الأولى في الوظيفة التعليمية والمقصود بها تكوين وتخريج طلاب وأساتذة أكفاء ليساهموا في تنمية المجتمع وتطوير البلاد في مجالات الحياة المختلفة. أما الوظيفة الثانية فهي المساهمة في تطوير البحث بالمساهمة في إعداد الإطارات العلمية المتخصصة في البحث العلمي خاصة في مرحلة الدراسات العليا التي تحتاج إلى وسائل وإمكانيات علمية وتقنية متميزة.

إنه من خلال الوظائف المختلفة للمكتبة الجامعية وكما يحددها المختصون والمهتمون بهذا الموضوع، يمكن القول بأن للمكتبة الجامعية دورا أساسيا وفعالا في تحقيق أهداف الجامعية ككل، ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف في معزل عن وظائف المكتبة المتمثلة أساسا في المشاركة في عملية التعليم وذلك بتوفير الأوعية ومصادر المعلومات وتقديم الخدمات المكتبية المختلفة، وتنمية البحث العلمي خدمة للتنمية الشاملة للمجتمع والبلاد.

4.1 الإدارة العلمية في المكتبات الجامعية

تمثل الإدارة العلمية في المكتبات الجامعية الأساليب والمناهج التي تستخدم في التسيير لتحقيق أهداف المكتبة وذلك بتوظيف الإمكانات البشرية والمادية المتاحة في إنجاز الأعمال المكتبية وتسيير مختلف المصالح الإدارية والتقنية بما يضمن الفعالية والمردودية في العمل وهو ما تهدف كل طرق ومناهج التسيير إلى تحقيقه.

ويحدد الدكتور أحمد بدر والدكتور محمد فتحي عبد الهادي في كتابهما "المكتبات الجامعية: دراسات في المكتبات الأكاديمية والشاملة" عناصر الإدارة العلمية[2] في النقاط التالية:

1.4.1 التخطيط

ويتمثل في تحديد الاحتياجات العامة للمؤسسة الأم وهي الجامعة وما تصبوا إلى تحقيقه من

---

[1] ـ ذياب، حامد الشافعي. **إدارة المكتبات الجامعية : أسسها النظرية وتطبيقاتها العملية**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1994. ص.23.

2 – بدر، أحمد؛ محمد فتحي، عبد الهادي. **المكتبات الجامعية: دراسات في المكتبات الأكاديمية والشاملة**. القاهرة: مكتبة غريب، 1987. ص.82-.83

الأهداف في ظرف زمني معين وعلى ضوء احتياجات الجامعة تحدد المكتبة طريقة العمل والخطة التي تنتهجها لتحقيق تلك الأهداف أو الاحتياجات، فعلى سبيل المثال تحدد الجامعة عدد الطلبة الجدد الذين سيلتحقون في الدخول الجامعي الجديد بمختلف الأقسام والتخصصات وبناء على هذه المعلومات يتم التخطيط للسياسة المنتهجة في تزويد المكتبة واقتناء الكتب للمكتبة المركزية ولمكتبات الأقسام حسب الإحصائيات الخاصة بالتسجيلات الجديدة ويتضمن التخطيط حصر وتحديد الحاجة للمعلومات بالنسبة للمستفيدين.

2.4.1 التنظيم

وهو تقسيم الأعمال والوظائف بين مختلف المصالح الإدارية والتقنية للمكتبة مع تحديد المسؤوليات داخل كل الوحدات بهدف إيجاد هيكل ذي فاعلية وكفاءة ليتم إنجاز الأنشطة وتحقيق أهداف العمل على أحسن وجه، وتتميز المكتبات الجامعية عن غيرها من المؤسسات، لأنها تجمع وتنسق جهود مجموعة عمال تختلف تخصصاتهم ومستوياتهم ومهامهم مما يستدعي وضع طريقة للتنسيق بين هذه الفئات من العاملين وتكوين سلسلة من المهام لتحديد أهداف المكتبة.

3.4.1 التوظيف

ويتمثل في اختيار الموظفين الأكفاء من المتخصصين في التوثيق والمكتبات والمعلومات بما يتماشى مع طبيعة الأعمال المنجزة في المكتبة الجامعية والخدمات المقدمة للمستعملين ويستحسن أن تكون هناك قوانين واضحة تحدد المؤهلات والخبرات المطلوبة لكل مترشح أو طالب للتوظيف في المكتبات الجامعية.

4.4.1 التوجيه

ويتمثل في القرارات الإدارية والأوامر الرسمية التي تحدد إطار العمل في المكتبة وتشمل التسيير والتوجيه الآني للعمل في المكتبة وكذلك التصورات المستقبلية لرسم خطوات العمل ومراحله، والتوجيه من أسس إدارة العمل المكتبي خاصة في المكتبات الجامعية لأنها تعمل ضمن مخططات مبنية على المعطيات الحالية والتصورات المستقبلية لحاجيات المستفيدين من الخدمات.

5.4.1 إعداد التقارير والمتابعة

إن إعداد تقارير عن سير العمل بالمكتبات الجامعية يساعد الهيئات المشرفة كإدارة الجامعة أو الوزارة على متابعة نشاط المكتبة والإطلاع على ما تم تحقيقه، بالإضافة إلى المشاكل والعوائق التي

تحول دون تحقيق بعض أهداف أو وظائف المكتبة كضعف الميزانية المخصصة سنويا أو نقص العمال من مختلف الفئات.

6.4.1 صلاحيات المكتبات الجامعية

إن التبعية الإدارية للمكتبة الجامعية تتجلى في طبيعة العلاقات بين الجهاز الإداري للمكتبة الجامعية والجهاز الإداري للجامعة التي تتبعها المكتبة.

ولتكون التبعية الإدارية وما يحددها من قوانين وضوابط في خدمة المكتبة والجامعة ككل ينبغي أن تكون النظم والقرارات والقوانين بتحديد وظائف وصلاحيات محافظ المكتبة أو مديرها سواء تعلق الأمر بالتسيير، الموظفين، الميزانية أو سائر المهام الإدارية الأخرى.

ويلاحظ أن الجامعات في الدول المتقدمة اقتنعت منذ مدة بضرورة وضع الصلاحيات الكاملة التي تسمح لمحافظ المكتبة بتسيير المكتبة وتنفيذ برنامجها بكل نجاح "وجملة القول أن العلاقة بين إدارة الجامعة ومكتبتها تحددها الصلاحيات المخولة لمدير المكتبة الجامعية.
فهذه الصلاحيات تبين إلى أي مدى تستطيع إدارة المكتبة الجامعية التحرك في تطوير وتنفيذ البرامج والمشروعات المطلوبة للمكتبة".[1]

وتتمثل الصلاحيات المخولة لمحافظ المكتبة[2] عادة في:

ـ **الصلاحيات الإدارية** وتشمل اختيار الموظفين وتعيينهم وإثباتهم وعقابهم وأي إجراء إداري يتطلبه العمل في المكتبة.

ـ **الصلاحيات الفنية** وتختص بإجراءات العمل في المكتبة كاختيار وتحديد نظام الفهرسة والتصنيف ووضع نظم الإعادة.

ـ **الصلاحيات المالية** وتتعلق بصلاحيات الصرف في الأمور المستعجلة التي تحتاج المكتبة إلى إنجازها دون الرجوع إلى الإدارة المركزية بالجامعة.

إن تمكين إدارة المكتبة من هذه الصلاحيات لا يعتبر دعوة إلى تخليصها نهائيا من إشراف الإدارة المركزية للجامعة، لأنها وببساطة واحدة من المصالح والأقسام التابعة للجامعة كإدارات الأقسام والكليات، لكن إعطاؤها نوعا من الاستقلالية في اتخاذ القرارات والإجراءات السريعة والضرورية التي يستدعيها العمل المكتبي إنما تدخل ضمن تطوير المكتبة الجامعية.

---

1 – ذياب، حامد الشافعي. **إدارة المكتبات الجامعية: أسسها النظرية وتطبيقاتها العملية**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1994. ص.142.

2 – ذياب، حامد الشافعي. المرجع نفسه. ص.142.

2 خدمات المكتبات الجامعية

تسعى المكتبات ومراكز المعلومات على اختلاف أنواعها إلى تكوين رصيد متوازن من مصادر المعلومات وتيسير وصول المستفيدين إلى هذه المصادر بأسرع وقت وأقل جهد ممكنين ولا يمكن أن تحصل الاستفادة القصوى من هذا الرصيد من المعلومات دون وجود ما يطلق عليه في مجال العلوم المكتبية "الخدمات المكتبية".

وقد نشأ هذا المفهوم وتطور مع تطور المكتبات وذلك من خلال مراحل انتقالها من كونها مجرد مخازن لأوعية المعلومات التقليدية التي تهتم بجمع التراث والمحافظة عليه إلى كونها مقرا يستقبل الرواد والمستفيدين ويقدم لهم الخدمة المكتبية الحديثة وبطرق عصرية.

1.2 تعريف الخدمات المكتبية

الخدمات المكتبية هي تلك العمليات والوظائف والتسهيلات التي تقوم بها المكتبات لتوفير المعلومات للمستفيدين وفقا لاحتياجاتهم بطريقة منظمة وسريعة ومن ثم فهي الوسيط بين ما ينشر في العالم من معلومات وبين المستفيد النهائي منها.

وقد أثار مصطلح الخدمة المكتبية جدلا بين أوساط الكتاب والباحثين في مجال المكتبات والمعلومات حيث ظهرت عدة مصطلحات تدل على نفس الخدمة، إذ نجد أن الكثير من المكتبيين يشيرون إلى أن هذا المصطلح هو مرادف للخدمة المرجعية، في حين يمكن النظر إلى الخدمة المرجعية على أنها جزء لا يتجزأ من الخدمات المكتبية.

ويعرف أحمد الشامي وسيد حسب الله الخدمة المكتبية في المعجم الموسوعي للمصطلحات المكتبات والمعلومات بأنها "مصطلح عام يشير إلى جميع الأنشطة المزاولة والبرامج التي تقدمها المكتبات لمقابلة الحاجة إلى المعلومات وهي بمفردها تشمل على مدى واسع وسلسلة عريضة من الخدمة مثل:الخدمات العامة وخدمات المعلومات وخدمات الإعارة التي تقوم بها مكتبة بالذات طبقا لأهدافها".[1]

وهي بذلك تصبح أعم وأشمل من أن تكون خدمة مرجعية فقط فهي بالإضافة إلى ذلك تشمل العديد من الخدمات بدءًا من توفير مصادر المعلومات وتقديمها للمستفيدين وإرشادهم إلى الاستفادة من خدماتها.

---

[1] ـ الشامي، أحمد محمد، السيد، حسب الله. **المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات**. الرياض: دار المريخ، 1988، ص.663.

2.2 أهداف الخدمات المكتبية

تعد صياغة أهداف الخدمات المكتبية من العناصر الضرورية التي يجب الإشارة إليها وتحديدها عند صياغة السياسة العامة لأي مكتبة أو مركز معلومات، حيث تضع مخطط كما توجه الجهود المقدمة في كل قسم ومن بينها إدارة أو قسم الخدمات المكتبية أو ما يطلق عليه حاليا خدمات المعلومات.

وتختلف أهداف الخدمات المكتبية باختلاف نوع المكتبة وطبيعة المستفيدين ومستوياتهم العلمية والتخصصية وبصفة عامة يمكن إدراج أهداف الخدمات المكتبية في النقاط التالية:

- مساعدة الرواد والمستفيدين في الإفادة من المصادر والخدمات المتوفرة في المكتبة.
- الرد على الأسئلة واستفسارات الرواد السريعة.
- المساعدة في استخدام الأدوات الببليوغرافية المتوافرة والتي قد يصعب على كثير من الرواد معرفتها والتعامل معها.
- استقبال الرواد وإكسابهم المهارات الأساسية لاستخدام المكتبة لتحقيق التعامل الفعال مع مواد المكتبة.
- تدريب المستفيدين على استخدام المكتبة.
- المساهمة في عملية بناء مجموعة متوازنة ومتطورة والإسهام في تقييم مجموعات المكتبية.[1]

3.2 عناصر ومقومات الخدمات المكتبية

تختلف الخدمات المكتبية من مكتبة لأخرى متأثرة بعوامل متعددة أهمها: [2]

1.3.2 مجتمع المستفيدين: حيث يختلف من مكتبة إلى أخرى من حيث ثقافاتهم ومستواهم العلمي ومتوسط أعمارهم، وبالتالي فان الخدمة المكتبية يجب أن تتلاءم وتتناسب مع كل فئة من فئات المجتمع المستفيد، فمجتمع المكتبة المدرسية مثلا الذي يضم الطلبة والمدرسين وأعضاء الهيئة الإدارية يختلف عن مجتمع المكتبة العامة الذي يتألف من جميع فئات المجتمع.

2.3.2 حجم المكتبة: يشكل حجم المكتبة من ناحية البناء والمساحة والمجموعات المكتبية والعمليات والخدمات وعدد المستفيدين من تلك الخدمات عنصرا مهما في تحديد

---

[1] ـ بنت إبراهيم الدبيان، موضي. **قياسات أداء خدمات المكتبات ومعايير تقييمها**. المعلوماتية، ع 12. الرياض: مركز المصادر التربوية بوزارة التربية والتعليم، 2005، ص 22.

[2] ـ النوايسه، غالب عوض. **خدمات المستفيدين من المكتبات ومراكز المعلومات**. عمان: دار صفاء، 2000، ص29-28.

الخدمات التي تقدمها فكلما كان حجم المكتبة كبيرا دعت الحاجة إلى تقديم خدمات مكتبية أكثر.

3.3.2 أهداف المكتبة: لكل مكتبة أهداف معينة ولا يمكن تحقيقها إلا من خلال العمليات والنشاطات والبرامج التي يتم أدائها والمتمثلة في الخدمة التي تقدمها.

4.3.2 نوع المكتبة: من خلال التقسيم النوعي للمكتبات يتضح أن هناك أنواع عديدة من المكتبات كالمكتبات المدرسية والعامة والجامعية والمتخصصة وغيرها.

وبالتالي فان الخدمات المكتبية تختلف من مكتبة لأخرى، ويعود ذلك الاختلاف إلى أهدافها وحجم مجموعاتها وعدد المستفيدين وإمكاناتها المتوفرة.

5.3.2 العاملون في المكتبة: من حيث مؤهلاتهم وثقافاتهم وعددهم فكلما كان عدد العاملين في المكتبة كبيرا إلى حد ما ويتمتعون بمؤهلات عالية ولديهم رغبة في العمل كلما دعت الحاجة إلى تقديم خدمات مكتبية أكثر وعلى درجة من التقدم.

6.3.2 ميزانية المكتبة: حيث تعتبر عاملا أساسيا لنجاح الخدمة المكتبية فكلما كانت الميزانية كبيرة كلما كانت الحاجة إلى خدمات مكتبية متعددة ومتطورة.

7.3.2 عوامل أخرى: وتتمثل في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافة الدينية واللغوية والسياسة والجغرافية وتطور الاتصالات فهذه العوامل لها تأثير كبير في تقديم الخدمات المكتبية في البلد الذي تخصه.

4.2 أنواع خدمات المكتبات والمعلومات

يقسم معظم المتخصصين في علم المكتبات والمعلومات خدمات المكتبات والمعلومات إلى خدمات غير مباشرة تتمثل في الخدمات الفنية التي تضم خدمات التزويد، الاقتناء، خدمة الفهرسة، التصنيف والتكشيف والاستخلاص وخدمات مباشرة موجهة للقراء والمتمثلة في خدمات الإعارة والخدمات المرجعية والخدمات الإعلامية وغيرها.

1.4.2 الخدمات المكتبية غير المباشرة

يقصد بها الخدمات الفنية وكل ما يتعلق بالإجراءات والعمليات الفنية التي يقوم بها المكتبيون ويستفيد الرواد من نتائجها النهائية وتعتبر كتمهيد للخدمات المباشرة وتشمل الخدمات الفنية الاختيار والتزويد والفهرسة والتصنيف بالإضافة إلى صيانة مصادر المعلومات.

1.1.4.2 التزويد: تتضمن هذه الخدمات سلسلة واسعة من العمليات والإجراءات الفنية ولهذا تعتبر من أهم الخدمات الفنية للمكتبات ومراكز المعلومات، ذلك لان نجاحها في تقديم خدماتها المختلفة يتوقف بالدرجة الأولى على مدى نجاحها في تقديم خدمات التزويد، كذلك لكون نشاطات المكتبة والخدمات الوثائقية تدور بوضوح حول مجموعاتها.(1)

أما هذه السلسلة من العمليات فتشمل:

- دراسة مجتمع المستفيدين من حيث خصائصهم وحاجاتهم للمعلومات.
- بناء سياسة مناسبة للتزويد بناءا على نتائج الدراسة.
- القيام بعمليتي تقييم المواد والمصادر المطلوبة بطرق مختلفة ثم اختيار المناسب منها
- تجليد هذه المصادر وصيانتها وإجراء عمليات التعشيب والاستبعاد اللازمة لها.(2)

يجب أن تحدد المكتبة أو مركز المعلومات سياسة واضحة ومكتوبة للاختيار تمكنها من توفير مصادر المعلومات المناسبة للقراء والباحثين خاصة بعد انتشار هذا الكم الهائل من الإنتاج الفكري بمختلف الأشكال واللغات ويجب أن تكون سياسات الاقتناء قائمة على مساهمة الجمهور لتكون أكثر فعالية وأن تكون المصادر الوثائقية المقتناة مرتبطة باحتياجات مستعمليها.(3)

ويمكن اختيار مصادر المعلومات مباشرة عن طريق فحصها وتقييمها بطريقة مباشرة عندما تقدم من المؤلف أو عن طريق معارض الكتب أو من كتالوجات الناشرين، ببليوغرافيات.

وعندما تصل المواد والمصادر المطلوبة إلى قسم التزويد يتم تدقيقها ومتابعة أمورها المالية وتسجيلها في السجلات الخاصة بالقسم وتجليدها إذا لزم الأمر ثم تحولها بذلك إلى قسم الفهرسة والتصنيف.

2.1.4.2 الصيانة والتجليد: ويرتبط بخدمة المحافظة على المقتنيات وصيانتها، أي العناية بالكتب التالفة وترميم المواد المكتبية.

والتجليد "هو عملية تجميع وإحكام الصفحات المطبوعة أو المخطوطة في غلاف مصنوع من الورق المقوى والمغطى بالجلد أو البلاستيك أو القماش.

---

[1] ـ عليان، ربحي مصطفى؛ النجداوي، أمين. **مقدمة في علم المكتبات والمعلومات**، عمان: دار الفكر . 2001. ص.204.

[2] _ Gasseyre, Jean Pierre ; Gaillard, Catherine. **Les Bibliothèques universitaires :** que sais je? Paris: presse universitaires de France, 1992, p.40.

[3] _ Calange, Bertrand. **Les politiques d’acquisition**. Paris **:** cercle de la librairie, 1994, p..9.

يتم تجليد المواد المكتبية كالكتب والدوريات وغيرها لحمايتها من كثرة أو سوء الاستعمال والحفاظ عليها". أما المخطوطات على سبيل المثال تخضع لمعالجة (تجليد) خاصة، ويمكن أن تقرر المكتبة تصوير المحتوى على شكل ميكروفيلم أو ميكروفيش أو شكل الكتروني وحفظ الأصل. فالتجليد يجعل المواد المكتبية سهلة الحمل والحركة وبالتالي يسهل استخدامها وتنظيمها.

3.1.4.2 الفهرسة والتصنيف

تعتبر خدمة الفهرسة والتصنيف من أهم الخدمات الفنية ذلك لأن نتائجها النهائية عبارة عن وسائل أو أدوات للبحث (فهارس) للسيطرة على هذا الكم الهائل من مصادر المعلومات التي تقتنيها المكتبات من خلال وصفه وتحليله وتقديمه بصورة منظمة للدارسين في مختلف المجالات.

4.1.4.2 التكشيف والاستخلاص

وتتمثل في إعداد مختلف الكشافات (كشافات المؤلفين/كشافات العناوين/كشافات المواضيع) وكذلك إعداد مستخلصات لمختلف أوعية المعلومات وهي وسائل بحث تساعد على الوصول إلى المعلومات بأقل جهد وأسرع وقت.

2.4.2 الخدمات المكتبية المباشرة

يقصد بها كافة الأعمال والخدمات المكتبية التي لها علاقة مباشرة مع القارئ ويعتمد في تقديمها على الخدمات غير المباشرة وتساهم هذه الخدمات في توطيد العلاقة بين المكتبي والمستفيد. والجدير بالذكر إن عملية الفصل بين الخدمات الفنية والعامة لم تعد سهلة هذه الأيام، إذ أصبحت الخدمات المكتبية والمعلوماتية متداخلة ومترابطة مع بعضها البعض، فالتكشيف على سبيل المثال عملية فنية في حد ذاتها ولكن عندما تقدم الكشافات للمستفيد ويتم تدريبه عليها واسترجاع المعلومات منها تصبح الخدمة عامة ومباشرة، ويمكن حصر الخدمات المباشرة فيما يلي:

1.2.4.2 خدمة الإعارة

الإعارة هي مجموعة من الخدمات والإجراءات يمكن للمكتبة الجامعية من خلالها إتاحة الفرصة لروادها لاستخدام بعض المواد المكتبية سواء داخل المكتبة أو خارجها وفقا لضوابط معينة تكفل المحافظة عليها وإعادتها في الوقت المناسب.

وهي خدمة مكتبية بالغة الأهمية، إذ تعتبر إحدى القنوات الرئيسية لتوسيع مجال استخدام مصادر المعلومات وهي أقرب الخدمات للمستفيد إذ تمكنه من إعارة عدد محدد من الوثائق وذلك خلال فترة زمنية محددة.

وخدمات الإعارة نوعان، إعارة داخلية وأخرى خارجية. وهناك نوع آخر هو الإعارة بين المكتبات الجامعية أما الإعارة الداخلية فيتم من خلالها إعارة مواد المكتبة داخليا وإرجاعها بعد الإطلاع عليها في المكتبة وعادة ما يطبق هذا النوع من الإعارة على الموسوعات والكتب النادرة، والدوريات التي لا يمكن إعارتها خارج المكتبة. أما الإعارة الخارجية فتتمثل في السماح للمستفيدين بأخذ المواد المكتبية لفترة محددة وفق شروط يحددها النظام الداخلي للمكتبة. كما تتم الإعارة أيضا بين المكتبات لكن يجب الإشارة لكون هذه الأخيرة لا تقدمها كل المكتبات ويفيد هذا النوع من الإعارة في مساعدة الباحثين في الحصول على الوثائق التي تعجز المكتبة عن تلبيتها وتتوفر ذات الوقت في مكتبات أخرى ويطبق عادة في المكتبات الجامعية.

ليس هذا فحسب بل توفر خدمة الإعارة في بعض المكتبات نظام حجز أوعية المعلومات لبعض المستفيدين الذين هم بحاجة قوية لها.ويوجد حاليا أنظمة عديدة للإعارة تتراوح مابين التقليدية جدا كنظام السجل والمتقدمة جدا كالإعارة الآلية عن طريق الحاسوب.

"كل هذا وغيره بهدف تقديم خدمة مكتبية متطورة تكفل توفير أوعية المعلومات المطلوبة والسماح للرواد باستخدامها، هكذا نجد أن توفير خدمة الإعارة في المكتبات يعد إحدى السمات المميزة لهوية المكتبات الحديثة وهي كذلك معيار جيد لقياس مدى فعالية المكتبات ومراكز المعلومات في تقديم خدماتها وتحقيق أهدافها."[1]

2.2.4.2 خدمة المراجع

"يقصد بالخدمات المرجعية كل ما يبذله العاملون بالمكتبات ومرافق المعلومات من جهد وكل ما توفره هذه المرافق من أدوات وإمكانات من شانها الارتفاع بمستوى فعالية الإفادة من مصادر المعلومات أينما وجدت وتشمل هذه الخدمات استقبال القراء، والرد على استفساراتهم وإكسابهم المهارات الأساسية اللازمة لتحقيق التعامل الفعال مع مواد المكتبة."[2]

وتعتبر من الخدمات الهامة جدا التي تؤديها المكتبة الجامعية لطلابها وباحثيها وروادها، ولكل مكتبة ولا شك قدراتها النسبية على تقديم الخدمات الإرشادية.

ولا بد لأخصائي المعلومات المسؤول عن خدمة المراجع أن يكون متمتعا بالقدرة على

---

[1] ـ عليان، ربحي مصطفى؛ النجداوي، أمين. **مقدمة في علم المكتبات والمعلومات**. عمان: دار الفكر .2001. ص.207.

[2] ـ حشمت، قاسم. **المكتبة والبحث**.القاهرة: دار غريب، 1993. ص.198.

التعامل والاتصال الفعال مع القراء، وأن يكون ذا ثقافة عالية تمكنه من مساعدة أكبر عدد من الرواد في مختلف التخصصات، كما ينبغي أن يكون مدركا لأهداف المؤسسة الأم المكتبة فضلا عن أهمية تمكنه من مناهج البحث وأساليبه وأدواته، كما ينبغي أن يسهم في بناء المجموعات المكتبية عن طريق اقتراح الأوعية المناسبة.

وتشمل الخدمة المرجعية ما يلي: [1]

- مساعدة القارئ على التعرف على أماكن الكتب ومصادر المعلومات.
- إرشاد القارئ لكيفية استخدام فهارس المكتبة وطرق البحث في الكشاف.
- توجيه القارئ إلى مرجع معين يحتوي على معلومات محددة.
- الإجابة عن أسئلة الرواد المتعلقة بحقائق معينة.

3.2.4.2 خدمة الإحاطة الجارية

تعرف على أنها إتاحة الفرصة للباحثين في ملاحقة الإنتاج الفكري المتصل بمجالات اهتماماتهم وغالبا ما ترتبط هذه الخدمات بالمكتبات الجامعية ووحدات المعلومات المتخصصة، وتهدف بالدرجة الأولى إلى تعريف الباحثين بكل جديد في مجال تخصصهم وتمكينهم من التماشي مع ما وصل إليه العصر من تكنولوجيا وثورة المعلومات والتعمق في البحوث بالاستفادة من الآخرين هذه النقاط من شأنها أو توفر وقت وجهد الباحث وتساهم في تطوير البحث العلمي.[2] ويأتي هذا النوع من الخدمات من حاجة الباحثين إلى ملاحقة آخر التطورات الجارية في مجال الاهتمام والتخصص وخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا.

تتضمن خدمات الإحاطة الجارية للنشطات التالية:

- استعراض الوثائق والمصادر التي تصل المكتبة وتصفّحها.
- اختيار المواد التي تتناسب مع احتياجات المستفيدين.
- إشعار المستفيدين وإعلامهم بالمواد التي تهمهم بالطرق المناسبة.

وهنالك أساليب مختلفة لتقديم خدمات الإحاطة الجارية وإعلام المستفيدين عن المعلومات.[3]

- نشرة المعلومات أو النشرة الإعلامية وصحيفة المكتبة، وتعتبر هذه المطبوعات من أكثر الطرق

---

[1] _ Mingam, Michel. **La fonction de bibliothécaire spécialiste dans les bibliothèques universitaires anglo-saxonnes.** BBF, vol 26, n°3, 1981, p.139.

[2] _ عليان، ربحي مصطفى ؛ النجداوي، أمين. **مقدمة في علم المكتبات والمعلومات**. عمان: دار الفكر .2001. ص.215.

[3] _ عليان، ربحي مصطفى ؛ النجداوي، أمين. المرجع نفسه. ص.215.

فعالية ويمكن أن تصدر بأشكال وفترات متباعدة:يومية، أسبوعية، شهرية....

ـ نشرة الإضافات الجديدة وهي نشرة دورية تصدرها المكتبات وتضم قائمة بالمصادر الحديثة.

ـ الاتصال الهاتفي والزيارات الشخصية للباحثين وبالرغم من صعوبات هذا الأسلوب إلا أنه يوطد العلاقة بين المستفيدين ومكتباهم.

ـ لوحة الإعلانات والعرض ويجب أن تكون في مكان مناسب ليستطيع الجميع الاطلاع عليها.

ـ تنظيم معارض للكتب والوثائق المختلفة بغرض البيع أو الإعلام فقط ويجب ان تضم هذه المعارض آخر ما صدر في المجال لتكون ذات فائدة.

ـ الاشتراك في شبكات المعلومات مثل الإنترنت وتوفير فرصة استخدامها للمستفيدين.

وقد تطورت أشكال هذه الخدمة مع تطور أساليب تنظيم المعلومات وبثها حيث أصبحت تتخذ شكل الكشافات التحليلية لمحتويات الدوريات ونشرات المستخلصات والبث الانتقائي للمعلومات المعتمد على النظم الالكترونية لاسترجاع المعلومات وهو شكل متطور من أشكال خدمة الإحاطة الجارية وهذه الأخيرة ما هي إلا شكل من أشكال البث السريع للمعلومات والتوجيه الذي يكفل تعريف المستفيد بالوثائق المتصلة باهتمامه دون غيرها.

4.2.4.2 خدمة البث الانتقائي للمعلومات

خدمة البث الانتقائي للمعلومات نمط يتسم بالحرص على مطابقة المعلومات المقدمة لاحتياجات كل باحث بعينه، وتهدف لإبقائه متماشيا مع آخر التطورات في مجال تخصصه واهتماماته الموضوعية.

ويقدم هذا النمط من المعلومات غالبا لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمعاهد المتخصصة والشركات والمؤسسات الخاصة التي توجد بها مكتبة أو مركز معلومات.

يتطلب إنجاز هذه الخدمة إجراء مسح شامل للباحثين وتحديد اهتمامات كل باحث بشكل منفرد وتصميم استمارة تتضمن معلومات بهذا الخصوص ومن ثم مقارنة هذه الاستمارة بكل جديد يصل إلى المكتبة.(1)

أما ما يميز خدمة البث الانتقائي للمعلومات عن خدمات الإحاطة الجارية فهو ضرورة استخدام الحاسوب لتقديمها وذلك بسبب انفجار المعلومات وصعوبة السيطرة عليه دون

---

[1] ـ السالم، محمد سالم. **نظرة على إشكالية المصطلحات في المعلوماتية.** المعلوماتية، ع11- الرياض. مركز المصادر التربوية بوزارة التربية والتعليم، 2005، ص23.

الاستفادة من إمكانيات الحاسوب في مجال تخزين واسترجاع وبث المعلومات.[1]

والمكتبة العاجزة عن توفير هذه الخدمات لا يمكنها أن تلعب دورا في دعم البحث العلمي ولا في إرساء سياسة المعلومات إذ لا يكفي أن تقدم المكتبة الخدمات التقليدية مثل الإعارة والخدمات المرجعية الخاصة بوجود مصادر معينة أو الرد البسيط المباشر على الاستفسارات، بل يجب أن تتعداها إلى الخدمات الحديثة التي فرضها الانفجار الهائل للمعلومات ودخول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالم المكتبات مع استخدام الحاسوب.

5.2.4.2 الخدمات الببليوغرافية

تتضمن إعداد القوائم الببليوغرافية الشاملة والموضوعية والكشافات والمستخلصات، بالإضافة إلى إعداد الفهارس وهي من الأدوات المرجعية التي لا يجب أن تخلو منها المكتبة الجامعية ذلك لزيادة فعالية الخدمات واستخدام مصادر المعلومات ذاتها.

وهذه الخدمة هدفها الأساسي تسهيل وصول الرواد والمستفيدين للمعلومات المطلوبة بكل يسر وسهولة وفعالية لذلك عدت من الخدمات المهمة والضرورية التي تأكدت أهميتها في الوقت الحالي بحكم الانفجار المعرفي الذي شمل جميع أوجه النشاطات الفكرية.

6.2.4.2 تدريب المستفيدين

هو إمداد الفرد بالمهارات الأساسية لاستخدام الكتب والمكتبات استخداما وظيفيا يساعده على الحصول على أية معلومة يطلبها: ومن أساليب التدريب نذكر:

- عن طريق نشر كتيبات تشرح كيفية استعمال المكتبة.
- توصيل التعليمات للقراء من خلال لوحات الإعلان.
- شرح لرواد المكتبة أثناء استعمالهم الفهارس أو المراجع.
- تعويد الطالب على حسن استعمال موارد المكتبة.

ولهذا فخدمة تكوين المستفيدين مهمة جدا حيث لا بد على المكتبات أن تكوّن مستفيديها وفقا لبرامج ومناهج حديثة، حيث تكونهم في مجال وسائلها وتجهيزاتها حتى تتمكن من حسن استغلال المكتبة وبالتالي الحصول على المعلومات المطلوبة في حالة توفرها. ونظرا لتطور التكنولوجيات الحديثة استوجب على المكتبة تكوين مستفيديها في هذه التكنولوجيات ووسائلها.

[1] ـ عليان، ربحي مصطفى ؛ النجداوي، أمين. **مقدمة في علم المكتبات والمعلومات**. عمان: دار الفكر .2001. ص .216.

7.2.4.2 خدمة الإنترنت والبحث في قواعد المعلومات

نتيجة لثورة التكنولوجية الحديثة التي أفرزها العقل البشري ظهر ما يسمى بالإنترنت، التي جعلت العالم كقرية صغيرة يمكن التجول فيها من خلال التعامل مع طرفية للحاسب الآلي مرتبطة بشبكة الإنترنت العالمية متحديا بذلك عامل الزمان والمكان، وليحقق لنفسه الحرية التامة في الحصول على المعلومات من مصادرها الأولية والثانوية من دون المرور بإجراءات روتينية في سبيل الحصول على المعلومة أينما كانت في الوقت المناسب لذا تعد المكتبة التي توفر خدمة الاتصال بالإنترنت والاشتراك في بعض أو كل قواعد المعلومات المتاحة على الشبكة مسايرة للتوجه الحديث نحو استخدام التكنولوجيا المعلوماتية الحديثة التي أصبحت إحدى العناصر المهمة المميزة لشخصية المكتبة الحديثة أو ما يطلق عليها المكتبة الالكترونية.

8.2.4.2 خدمات المراجع الالكترونية

وهي خدمات عن بعد قصد عدم إلزام الباحثين بالحضور إلى المكتبة لطرح أسئلتهم وهنا يتم استخدام البريد الالكتروني، وبرامج الحاسوب.(1)

9.2.4.2 الخدمات الإضافية

تتضمن هذه الخدمات أنشطة متنوعة تتعلق بالتزامات المكتبة نذكر منها الترجمة وخدمات التطوير والطباعة.

أ ـ خدمة الترجمة: تتضمن التعريف بالترجمات الضرورية وإتاحتها للمستفيدين أو بيان الوصول إليها أو القيام بالترجمة وقد عرفها د. حسن محمد عبد الشافي بأنها تيسير الاستفادة من هذه المواد بإزالة الحواجز اللغوية التي قد تحد الاستفادة الكاملة منها نتيجة لعدم إلمام المستفيدين بهذه اللغات.

فخدمة الترجمة من الخدمات الضرورية التي تخصص لها المكتبات الجامعية قسم من بين أقسامها من أجل العمل على ترجمة الوثائق المهمة والمنشورة بلغات أجنبية يتعذر على المستفيد فهمها ويجد صعوبة في حسن الإفادة منها.

ب ـ خدمة التصوير والنسخ: من الخدمات المهمة التي يجب على المكتبة توفيرها لروادها خدمة التصوير والاستنساخ لمواد المكتبة، تلك التي لا يمكن إعارتها خارج المكتبة كالدوريات

---

[1] ـ صوفي، عبد اللطيف. **المراجع الرقمية والخدمات المرجعية في المكتبات الجامعية**.عين مليلة: دار الهدى. 2004. ص .74.

والمراجع والرسائل الجامعية والمخطوطات فالواجب أن تقدم المكتبة هذه الخدمة والأجهزة الخاصة للقيام بهذه المهمة، ويمكن أن يكون تقديمها بالمجان أو بمبالغ رمزية وذلك لاستمرار فعاليتها، ليس ذلك فحسب بل على المكتبة توفير الطابعات الكافية التي تلحق بأجهزة الحاسب الآلي المتصلة بقواعد البيانات أو الإنترنت وذلك لطباعة المعلومات التي يحصلون عليها من هذه الوسائل.

3 تكنولوجيا المعلومات في المكتبات الجامعية

1.3 تعريف تكنولوجيا المعلومات

1.1.3 التكنولوجيا

إن كلمة تكنولوجيا هي تعريب كلمة Technologie وهي مشتقة من الكلمة اليونانية techno وتعني فنا ومهارة، أما الجزء الثاني من الكلمة logos والتي تعني علما أو دراسة. وتعرف بأنها مختلف أنواع الوسائل التي تستخدم لإنتاج المستلزمات الضرورية لراحة الإنسان واستمرارية وجوده. أو هي التنظيم أو الاستخدام الفعال والمؤثر لمعرفة الإنسان وخبرته من خلال وسائل ذات كفاءة تطبيقية عالية.[1]

2.1.3 المعلومات

هي الحقائق والأفكار التي يتبادلها الناس في حياتهم العامة، ويكون ذلك التبادل عادة عبر وسائل الاتصال المختلفة، وعبر مراكز ونظم المعلومات المختلفة في المجتمع. وهي مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة بطريقة توليفية مناسبة، بحيث تعطي معنًى خاصا وتركيبةً متجانسة من الأفكار والمفاهيم تمكن الإنسان من الاستفادة منها في الوصول إلى المعرفة واكتشافها.[2]

3.1.3 تكنولوجيا المعلومات

إن التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات أتاحت لأعداد غفيرة من البشر أن يشاركوا في المعرفة دون الحاجة لأن يكونوا في نفس المكان، حيث هناك ثلاث قوى رئيسية تشكل أساس الثورة التكنولوجية هي: توسع قوة الحاسبات، ازدياد سرعة التشغيل والاندماج بين الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال.[3]

---

1 ـ قنديلجي، عامر إبراهيم؛ السامرائي، إيمان فاضل. **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002. ص.35.

2 ـ قنديلجي، عامر إبراهيم؛ السامرائي، إيمان فاضل. المرجع نفسه. ص.29.

3 ـ **قضايا وتحديات تواجه الإمارات العربية المتحدة في ظل العولمة** .[على الخط] . متاح على :
(2006/12/22) <http:///www.uae.gov.ae/mop.research/res22.html>

ويتضح المفهوم العلمي لتكنولوجيا المعلومات أكثر عندما يقصد به استخدام ما أنتجته التكنلوجيا الحديثة في عمليات معالجة وحفظ واسترجاع وبث ونشر المعلومات بدلا من الوسائل التقليدية.

ومنه فتكنولوجيا المعلومات والاتصال هي مختلف أنواع الاكتشافات والمستجدات والاختراعات التي تعاملت وتتعامل مع شتى أنواع المعلومات، من حيث جمعها وتحليلها وتنظيمها وخزنها واسترجاعها في الوقت المناسب والطريقة المناسبة والمتاحة.

وهي الاستخدام والاستثمار المفيد والأمثل لمختلف أنواع المعارف، والبحث عن أفضل الوسائل والسبل التي تسهل الحصول على المعلومات التي تقودنا إلى المعرفة، وكذلك جعل هذه المعلومات متاحة للمستفيدين منها، وتبادلها وإيصالها بالسرعة المطلوبة والفاعلية والدقة اللتان تتطلبها أعمال وواجبات الإنسان المعاصر.[1]

لقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطورا جذريا في جميع المستويات؛ فالأولى ـ تكنولوجيا المعلومات ـ عملت على تزويد المؤسسات المعلوماتية بالتجهيزات الإلكترونية من حواسيب وملحقاتها وكذلك بالبرمجيات المتطورة، مما أدى إلى تحكم أكثر في المعلومات من حيث التجميع والمعالجة والتخزين. أما الثانية ـ تكنولوجيا الاتصال ـ فقد مكنت من استغلال منتجات تكنولوجيا المعلومات من خلال تحويلها إلى المستفيدين أينما وجدوا وقد وظفت لهذا الغرض أدوات اتصالية جد متطورة منها ما هو خاص بالإرسال، ومنها ما يتعلق بالاستقبال.[2]

ومن خلال ما سبق نستنتج أن مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصال يشير إلى مدى واسع من المواد والقدرات التي تستخدم لخلق وخزن وبث المعلومات. ومكوناتها الأساسية هي: الحواسيب، الإنترنت، شبكات المعلومات، الأقراص الضوئية، المصغرات الفلمية، الرقمنة وتكنولوجيا الاتصالات. والطرق التي تلتقي بها هذه المكونات تخلق الفرص للأفراد ليصبحوا منتجين ومؤثرين وناجحين بوجه عام.

"المقصود بتكنولوجيا المعلومات، كما نفهمها، "هي مجموعات المجالات المعرفية، من علمية وتقنية وهندسية، وإنسانية واجتماعية، والإجراءات الإدارية والتقنيات المختلفة المستخدمة، والجهود البشرية المبذولة في جميع المعلومات المختلفة وتخزينها ومعالجتها ونقلها، وبثها

---

1 ـ بن السبتي، عبد المالك. **محاضرات في تكنولوجيا المعلومات**. قسنطينة: مطبعة جامعة منتوري، 2004. ص.08.

2 ـ الصباغ، عماد عبد الوهاب. **علم المعلومات**. عمان: مكتبة دار الثقافة، 1998. ص.175.

واسترجاعها، وما ينشأ عن هذا كله من تفاعلات بين هذه التقنيات والمعارف من جهة والإنسان المتعامل معها، (مستقبلاً كان أم مخدماً ومرشداً) بكافة حواسه وإدراكاته من جهة أخرى.[1]

"وهكذا، فمفهوم تكنولوجيا المعلومات يشتمل على تطبيق التكنولوجيا في تناول المعلومات من حيث إنتاجها وحيازتها وتخزينها ومعالجتها واسترجاعها وعرضها وتوزيعها بالطرق الآلية، ويتطلب هذا كذلك وسائل اتصالات متفوقة فالتكنولوجيا ليست مجرد أساليب وآلات وعمليات وأدوات وبرامج ومعدات يمكن شراؤها أو مبادلتها ويسهل على من تصل إليه أن يستوعبها بسرعة. إنها أيضاً موقف نفسي وتعبير عن موهبة خلاقة وقدرة على تنظيم المعرفة بحيث يمكن الانتفاع بها. وهي تشتمل في مفهومها الكامل على الطرق التي يصنع بها الإنسان ما يريده، إذ يحدد احتياجاته من المعرفة ويهيئ أدواته للتغلب على جوانب قصوره.[2]

2.3 تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المكتبات الجامعية

1.2.3 الحاسوب

يعرف الحاسوب بأنه وسيلة إلكترونية صممت لاستقبال المجاميع الكبيرة من البيانات بشكل آلي، ومن ثم تخزينها ومعالجتها وتحويلها إلى شكل نتائج ومعلومات مفيدة وقابلة للاستخدام .بموجب مجموعة من التعليمات التي يطلق عليها اسم البرمجيات. ويتألف الحاسوب من قسمين أساسيين يكمل كل منهما الآخر هما المكونات المادية Hardware والمكونات البرمجية Software.[3]

وكلمة Computer كلمة إنجليزية اشتقت من الفعل to compute .بمعنى يحسب ويعد، فالكمبيوتر لا يفكر ولا يدرك وهو ينفذ أوامر الإنسان فقط.

وقد تم اختراع أول حاسوب في جامعة هارفارد سنة 1944 واستخدم لتخزين البيانات إلكترونيا وكانت هذه الأجهزة كبيرة الحجم وثقيلة الوزن.[4]

1.1.2.3 أنواع الحواسيب

ـ الحواسيب الكبرى: من نوع CRAY, IBM, BULL

---

1 ـ عيون السود، نزار. **واقع وآفاق استخدام المعلومات في جامعة دمشق ومكتباتها** "الندوة العربية الثانية للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات" القاهرة:1-4 نوفمبر/تشرين الثاني 1997. ص.3.

2 ـ يونس، عبد الرزاق. "**تكنولوجيا المعلومات وأثرها في التعاون العربي والدولي في مجال المعلومات**" اجتماع مسؤولي وخبراء المعلومات في الدول العربية."المنظمة العربية للعلوم الإدارية". عمان: 2-12/5/ 1986.

3 ـ قنديلجي، عامر إبراهيم؛ السامرائي، إيمان فاضل. **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002. ص.120.

4 ـ بدر، أحمد. **المدخل إلى علم المعلومات والمكتبات**. الرياض: دار المريخ، 1985. ص.301.

ـ الحواسيب المتوسطة: لها أبعاد وسيطة يمكن أن تشغل قاعدة من الحجم العادي، ويتطلب تشغيلها مختصين في الإعلام الآلي

ـ الحواسيب الميكروية: هي حواسيب ذات أبعاد صغيرة، يحكم تشغيلها وحدة مركزية صغيرة، تجهز بلوحة مفاتيح تشتمل على ملامس رقمية، وملامس للأحرف وملامس وظيفية مبرمجة. وتكون بمثابة أداة للاتصال ما بين المستعمل والحاسوب. وأصبحت حاليا مجهزة بنظام الفأرة؛ وهو عبارة عن نظام تحكم عن بعد، وهذه الحواسيب لها خاصية إمكانية استخدامها من غير المختصين في الإعلام الآلي.[1]

كما ظهرت حديثا عدة أنواع من الحواسيب المحمولة (Micro portable) ذات الأحجام الصغيرة وتستعمل في حالات شتى، في المكتب، أثناء السفر وغير ذلك من الحالات.

2.1.2.3 استخدامات الحاسوب في المكتبات الجامعية

استخدم الحاسوب منذ أكثر من عشرين سنة في ضبط الأعمال الروتينية بالمكتبة وأدائها بكفاءة وسرعة بالغة عن طريق الاستعانة بالتسجيلات المقروءة آليا، وذلك في عمليات التزويد، التسجيل، البيبليوغرافيا، الفهارس، الإعارة، الحسابات والميزانية.[2]

ويمكن إبراز أهم أعماله في:

ـ اقتناء المعطيات الموجهة للمعالجة وذلك بواسطة الذاكرات المختلفة.

ـ الاحتفاظ بالمعلومات بالذاكرة في انتظار معالجتها أو إعادة استعمالها.

ـ معالجة المعطيات بواسطة نظام التشغيل التطبيقي المناسب.

ـ الحصول على النتائج من خلال الشاشة والطابعات أو الذاكرات الثانوية.[3]

والشكل التالي يبين أهم مراحل تطور استخدام الحاسبات الآلية في المكتبات:

ـ **عقد الخمسينات:** بداية استخدام الحواسيب في مراكز البحوث والجامعات أولا، ثم امتد إلى المؤسسات التجارية والصناعية.

ـ **عقد الستينات:** زيادة اعتماد الحواسيب في المؤسسات، وظهور الحاجة إلى المطاريف (Terminals) وتحويل الإشارات القياسية التناظرية (Analog) إلى إشارات رقمية (Digital) عن طريق المودم (Modem).

---

[1] ــ بن السبتي، عبد المالك. **محاضرات في تكنولوجيا المعلومات**. قسنطينة: مطبعة جامعة منتوري، 2004. ص.26.

[2] ــ بدر، أحمد. **المدخل إلى علم المعلومات والمكتبات**. الرياض: دار المريخ، 1985. ص. 203.

[3] ــ بن السبتي، عبد المالك. **محاضرات في تكنولوجيا المعلومات**. قسنطينة: مطبعة جامعة منتوري، 2004. ص. 23.

- **عقد السبعينات:** ظهرت خدمات البريد الإلكتروني (E-mail) وخدمات التليتكست الفيديوتكست والمؤتمرات عن بعد (Teleconference).
- **عقد الثمانينات:** تطور الحواسيـــب المصغرة (micro computer) والحواسيب الشخصية (Personal computer) والأقراص المكتنزة (compact disc) وبداية الأقراص المتعددة الوسائط (Multimédia).
- عقد التسعينات: انتشار استخدام الإنترنت (Internet) خاصة بعد إضافة خدمات الشبكة العنكبوتية العالمي (.www).[1]

2.2.3 الإنترنت

هي مجموعة ضخمة من شبكات الاتصال المرتبطة ببعضها البعض، وهذه المجموعة تنمو ذاتيا بقدر ما يضاف إليها من شبكات وحاسبات.[2]

كما تعرف بأنها مجموعة من شبكات الحواسيب على اختلاف أنواعها وأحجامها، وشبكات الاتصالات ترتبط فيما بينها لتقدم العديد من الخدمات والمعلومات بين الأفراد والجماعات، تعتمد نظم تراسل عالية وبرمجيات لتشكل لغة تخاطب واحدة تفهمها جميع الشبكات والحواسيب المتصلة بالإنترنت، تساعد على نقل وتبادل المعلومات.[3]

وتخدم الإنترنت أكثر من 200 مليون مستخدم وتنمو بشكل سريع للغاية، يصل إلى نسبة 100% سنويا. وقد بدأت فكرة الإنترنت أصلا كفكرة حكومية عسكرية سنة 1969 في وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون، وامتدت إلى قطاع التعليم والأبحاث ثم التجارة حتى أصبحت في متناول الأفراد. وأهم عناصرها الرئيسية: الشبكة العنكبوتية العالمية (www)، نقل الملفات (FTP)، البريد الإلكتروني (E-mail) ومجموعات الأخبار (Usenet).[4]

وينظر للأنترنت على أنها مصدر هائل للمعلومات العلمية والترويحية، تكفل لملايين البشر في شتى أنحاء العالم فرصة التواصل. وهي أول منتدى عالمي وأول مكتبة عالمية، تمكن الباحث من

---

[1] ـ قنديلجي، عامر إبراهيم؛ السامرائي، إيمان فاضل. **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002. ص.112.

[2] ـ حشمت، قاسم. **الإنترنت ومستقبل خدمات المعلومات**. دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات. ع.2.، 1996. ص.44.

[3] ـ السعفي، حسن محمد؛ غنيم، مها أحمد. **شبكة الإنترنت العالمية واستخداماتها في المكتبات ومراكز المعلومات**. تكنولوجيا المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل. مرجع سابق. ص. 416

[4] ـ كليب، جميل فيصل. **مدى إفادة الباحثين من الإنترنت في مجال البحث العلمي**. [على الخط]. متاح على:
(2006/11/15) /arabic/5 nadwah/ pivot-1/ internet- usefulness2. html>http:// www.arabcin.net<

تداول كم هائل ومتنوع من المعلومات بالنص والصورة والبيانات والصوت وحتى الفيديو، من مصادر منتشرة في كل أنحاء العالم وبسرعة مذهلة. لذا يطلق عليها لقب الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، حيث صممت على أساس لا مركزي، فهي تغطي كامل مساحة الكوكب الأرضي من قطبه الشمالي إلى قطبه الجنوبي، وتمتد خيوط اتصالاتها عبر عشرات الأقمار الاصطناعية.

1.2.2.3 استخدامات الإنترنت في المكتبات الجامعية

تعتبر الإنترنت مكتبة رقمية أو إلكترونية عالمية ضخمة دائمة النمو وتضم مكتبات فرعية كثيرة، وتتمثل أهم خدماتها المكتبية في:

- البحث البيبليوغرافي: وجدت الشروط الخاصة به في الإنترنت منذ وجودها، بحيث أصبح بالإمكان إلتقاط المعلومات البيبليوغرافية وغيرها بواسطتها من بنوك المعلومات والمكتبات الموصولة بالبحث المباشر في جميع أنحاء العالم.
- الدخول المباشر إلى المكتبات: تتيح الإنترنت فرص الوصول إلى البيبليوغرافيات لملايين الكتب وتمكن من تدقيق المعلومات البيبليوغرافية وتحصيلها وفحص العناوين الجديدة
- الدخول إلى بنوك المعلومات البيبليوغرافية: الخاصة بمقالات الدوريات العامة، الرسائل الجامعية، المنشورات الحكومية، الجمعيات العلمية وبعض بنوك المعلومات البيبليوغرافية المتخصصة
- استخدام الاتصال عن بعد في الاقتناء: يستخدم هذا الاتصال من قبل المكتبات لطلب المواد من الباعة حيث تنقل معلومات عن توفر الكتب لكن هذه العملية لا تتم إلا بعد وجود تعاون بين الباعة والمسؤولين.
- التطوير المهني: تتيح الإنترنت إمكانية المشاركة في فعاليات التطوير المهني إذ يمكن الإتفاق على عقد مؤتمرات والمشاركة فيها، كما يمكن الإعداد لدورات التدريب وغيرها.
- فهارس المكتبات على الخط: تزيد الإنترنت من كفاءة عملية استعارة الكتب داخل المكتبة الواحدة أو بين المكتبات المختلفة بشكل كبير وذلك من خلال الدخول المتزايد على الفهارس (on-line).
- قوائم المناقشة: تخص إمكانية الوصول إلى مختلف الأشخاص عبر الإنترنت، وهي كفيلة بإيصالك إلى الأساتذة المختصين في مختلف الميادين وإمكانية طرح الأسئلة.
- المجلات والنشرات الإلكترونية: هناك المئات من المجلات والنشرات الإلكترونية على الإنترنت،

وهي مختلفة التخصص وهي تقدم آخر المعلومات حول استخدام التكنولوجيا في المكتبات.[1]

3.2.3 شبكات المعلومات

لقد أصبحت شبكات المعلومات ضرورة لا يمكن التغاضي عنها بين مختلف أنواع مراكز المعلومات، وتكون إما منظومة على مستوى مؤسسة واحدة في مبنى أو عدة مباني متقاربة، وفي هذه الحالة تكون شبكة محلية، أو أن تكون على شكل حواسيب موزعة في مناطق جغرافية متباعدة أو واسعة الانتشار أو شبكات إقليمية.[2]

ولا بد للشبكة من مركزان أو أكثر للمعلومات، ويكون بين هذه المراكز علاقات متداخلة عن طريق وسائل الاتصال المختلفة، ولكل مركز مستفيدون تقدم لهم الخدمة في الوقت المناسب وبالسرعة المطلوبة. وهذا من خلال التفاعل بين أكثر من وحدة أو مصدر.

ويذكر الشامي وحسب الله في معجمهما الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات تعريفا جامعا للشبكة بأنها عبارة عن مؤسستان أو أكثر تشتركان معا في نمط لتبادل المعلومات عن طريق وصلات للاتصال، لتحقق هدفا مشتركا، فقد تكون مجموعة من نقط اتصال أو حلقات مترابطة ترابطا بينيا.[3]

إن الشبكات هي ربط لمحطات في مواقع مختلفة من خلال وسط يسمح للمشاركين بإرسال واستلام البيانات والمعلومات، وأسلاك الهاتف والكابل هي أوساط شائعة للاتصالات وتراسل البيانات (Data communication) هي نقل البيانات والمعلومات من خلال وسائل الاتصالات.[4]

وتوجد عدة أنواع من الشبكات مثل:

- الشبكات المحلية.
- الشبكات الجهوية.
- الشبكات الوطنية.
- الشبكات الدولية.

---

[1] ـ ظافر أبو القاسم، بديري. **دور المكتبات في مواجهة الأنترنت. تكنولوجيا المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل**. المؤتمر العربي الثامن للمعلومات. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1999.ص.393.

[2] ـ قنديلجي، عامر إبراهيم؛ السامرائي، إيمان فاضل. **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002. ص.395.

[3] ـ محمود محمود، عفيفي. **التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات**. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1994. ص.30.

[4] ـ الصباغ، عماد عبد الوهاب،. مرجع سابق. ص.176.

1.3.2.3 استخدامات شبكات المعلومات في المكتبات الجامعية

يقصد بالشبكة المعلوماتية في المكتبات ومراكز المعلومات مجموعة من مراكز ومؤسسات المعلومات المتجانسة أو غير المتجانسة، تتفق فيما بينها على تشاطر المصادر مستخدمة في ذلك الحواسيب ووسائل الاتصال الحديثة. فهي إذن مشروعات تعاونية توفر فرصا لكافة المشاركين فيها للحصول على المعلومات عن طريق التوزيع أو البث من خلال وسائل الاتصال عن بعد.[1]

وتتعاون الشبكات في مجالات عديدة أهمها:

- الاقتناء والتزويد التعاوني والمركزي؛ أي اقتناء وشراء مصادر المعلومات بمختلف أنواعها.
- توثيق المعلومات المدخلة في أنظمة المعلومات المحوسبة كعمل الكشافات والمستخلصات الخاصة بمقالات الدوريات والتصنيف والفهرسة التعاونية والفهارس الموحدة.
- خدمة الإحاطة الجارية والبث الانتقائي للمعلومات.
- الدخول إلى شبكة الإنترنت واستثمار مواردها المتعددة.

4.2.3 البرمجيات

البرمجيات (Logiciels) هي نظام متناسق من التعليمات والأوامر المصممة من طرف أخصائي في البرمجة وهدفها توجيه المكونات المادية للحاسوب بطريقة معينة قصد الحصول على نمط محدد لاستعمال الحاسوب وفق خصوصيات المجال الذي ستستعمل فيه البرمجية.

ولقد عرفت البرمجيات تطورا هائلا من حيث استعمالها في كل مجالات والأنشطة الإنسانية وهذا نظرا لما توفره من مزايا وتسهيلات في استعمال الحواسيب وجعلها أكثر فعالية وأحسن مردودية بالنسبة للمؤسسة أو الهيئة التي تقتني هذه البرمجيات.

وبمقارنة البرمجيات مع المعدات التي تتكون من مواد فيزيائية كالمعدن والبلاستيك فإن البرمجيات تبنى من المعرفة والتخطيط والفحص ويسمى الشخص الذي يصنع البرنامج "المبرمج" ويستخدم المبرمجون معرفتهم بكيفية عمل الحاسوب من أجل وضع مجموعة من التعليمات التي تنجز وظائف مفيدة، وتدخل هذه التعليمات إلى الحاسوب ويتم فحصها وتعديلها مراراً حتى تعطي النتائج الصحيحة المطلوبة.

---

[1] ـ قنديلجي، عامر إبراهيم؛ السامرائي، إيمان فاضل. **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002. ص.411.

1.4.2.3 أنواع البرمجيات

من ناحية الشكل أو كيفية الحصول عليها (المصدر) يمكننا تحديد أنواع البرمجيات في نوعين أساسيين هما:

أ- **البرمجيات الاحتكارية:** وهي البرمجيات التي يشترط في تطبيقها التقيد برخصة الاستغلال واحترام الشروط التي تمليها الجهة المالكة للبرمجية.

ب - **البرمجيات الحرة:** وهي البرمجيات المتاحة للجميع ويمكن الاستفادة منها دون شروط أو قيود كما يمكن تعديلها وفق الحاجة.

أما من ناحية الاستعمالات فيمكن القول أن هناك نوعان من البرمجيات:

أ- **برمجيات النظم** (System software) مثل برمجيات تشغيل الحواسيب وبرمجيات الترجمة والخدمات...

ب - **البرمجيات التطبيقية** (Software Applications) مثل البرامج الخاصة بمعالجة النص (Microsoft office word) وتصميم الجداول (Microsoft Office Excel)...

2.4.2.3 هندسة البرمجيات

هي فرع من فروع المعلوماتية تهدف إلى تطوير مجموعة أسس وقواعد تؤدي إلى تحسين طرق تصميم وتطوير البرمجيات على جميع المستويات؛ وذلك بطريقة تلبي احتياجات المستخدمين. هندسة البرمجيات لا تهتم بكتابة البرنامج نفسه أي بكتابة شفرته، بل تحاول تحسين عملية تطوير، وصنع البرنامج ابتداء من المواصفات التي تستلزمها وانتهاء عند مشكلة صيانة البرنامج أو توسيعه. وهي تقوم على دراسة احتياجات المستخدم وتصميم البرنامج المناسب لها قبل كتابة شيفرته، والأخذ بعين الاعتبار العديد من الجوانب كالقدرة على تطوير البرنامج بسهولة لاحقا، أو السرعة، أو إمكانية إضافة ملحقات له بشكل ديناميكي يمكن من توظيف البرمجية بطريقة تحقق الأهداف المرجوة من تصميمها وفق خصوصيات المؤسسة المستعملة لها.

5.2.3 الأقراص المكتنزة (Compact Disc) وأقراص (CD-ROM)

1.5.2.3 التعريف بالأقراص المكتنزة

الأقراص المكتنـــزة، ومنها المخصصة لقراءة الذاكرة فقط، والتي تسمى (CD-ROM) وتعني

(Compact Disc Read Only Memory) عبارة عن أسطوانات بشكل أقراص مسطحة مستديرة، تشبه الاسطوانات الموسيقية الغنائية القديمة بالحجم الصغير، لكنها فضية اللون تعكس اللون البنفسجي، لا يزيد حجم أو محيط القرص الواحد منها على (13) سنتيمتر أي على أقل من خمسة بوصات، وتعتمد على تكنولوجية أشعة الليزر في تخزين المعلومات عليها وكذلك في استرجاع المعلومات المخزنة، ويكون تخزين المعلومات بشكل مكثف ومضغوط جدا (Compact) بحيث سيستوعب القرص الواحد حوالي (650) مليون رمز (650 MB) ويعادل هذا الكم من المعلومات أكثر من ربع مليون صفحة مطبوعة (330000 صفحة) بالحجم القياسي للورق (A4). وتقرأ المعلومات المسجلة والمخزونة على الأقراص بواسطة جهاز حاسوب مصغر/مايكروي يرتبط به جهاز قارئ الأقراص (CD-ROM Drive) فضلا عن ملحقات جهاز الحاسب كالشاشة الطرفية وجهاز طبع المعلومات.

ويسمى القرص الضوئي الليزري (Optical Laser Disc) أما تعبير القرص المكتتر (Compact Disc). ومن أشهر أنواعه وأكثره شيوعا في مراكز ومؤسسات المعلومات قرص (Compact Disc Read Only). (Memory / CD-ROM) ويشار إليه باللغة العربية بالقرص المضغوط، أو القرص المتراص، أو القرص المدمج. وهو عبارة عن قرص دائري من البلاستك حجمه أو قياسه (12) سنتيمتر، مثقوب من الوسط، وتحمي القرص البلاستيكي وتغطيه طبقة رقيقة جدا من الألمنيوم، وطبقة أخرى رقيقة جدا من الزجاج الفيلمي الشفاف، من أجل حماية المعلومات بعد تسجيلها على القرص، بواسطة تقنية الليزر.

في عام 1980 أنتجت شركتان عالميتان (سوني وفيليبس - Sony et Philips) القرص الصوتي (CD)، والذي يطلق عليه اسم (CD-Audio) أحيانا. ثم قامت هاتان الشركتان بوضع معايير موحدة لهذا النوع من الأقراص الصوتية، لغرض استخدامها.[1]

وفي عام 1985، وعلى أثر النجاح الذي صادفه القرص المكتتر الصوتي (CD) اتفقت الشركتان المشار إليهما سابقا على أول هيئة قياسية لتسجيل البيانات من الحاسوب على قرص اقرأ ما في الذاكرة (Compact Disc Read Only/CD-ROM) والذي اشتهر لاحقا باسم (CD-ROM). حيث كان توجه الشركات الإلكترونية المنتجة لهذه الأقراص، الرغبة في جعل الحواسيب الشخصية

[1] _ قنديلجي، عامر إبراهيم؛ السامرائي، إيمان فاضل. **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002. ص.361.

بالذات سلعة استهلاكية تصلح للخزن والتعامل مع كميات كبيرة من المعلومات، وبأشكال متعددة، وخاصة مثل هذا الوسيط التخزيني الجديد الذي يفي بأغراض عدة، بعد أن أصبحت الأقراص الصلبة (Hard Discs) والأقراص المرنة (Floppy Discs) الممغنطة عاجزة عن تحقيق مثل هذا الهدف. وكذا دخل القرص الجديد (CD-ROM) الأسواق التجارية في عام 1985. وبدأت الشركات بإنتاج أوسع لأجهزة قراءة وتشغيل سواقات الأقراص (CD-ROM Drive) في عام 1987، ثم توالى إنتاج السواقات رباعية السرعة (أي أربعة أضعاف السرعة الماضية)، التي تصل سرعة نقل البيانات فيها إلى 200 كيلوبايت في الثانية الواحدة، ثم سواقات سداسية السرعة، تصل سرعة نقل البيانات فيها إلى 900 كيلوبايت في الثانية، وسواقات ثمانية وعشرية واثنا عشرية السرعة (1200-1800 كيلوبايت في الثانية) في السنوات التي تلت ذلك.

ثم ظهرت الأقراص والوسائط متعددة الأغراض (Multimedia) وأقراص للتسجيل والكتابة عليها، وكذلك لإعادة الكتابة والتسجيل عليها اسم (CD-RW) والذي هو مختصر للاسم (Compact Disk Rewritable) وهي أقراص متوافقة (Compatible) مع أقراص (CD-ROM).

ولابد من التأكيد أولا بأن تعبير الوسائط أو الأقراص المتعددة الأغراض هو نوع واحد من أنواع الأقراص المكتنزة، وتحديدا الأقراص المعروفة باسم اقرأ ما في الذاكرة فقط (CD-ROM). ويمكننا تعريف الأقراص المكتنزة، بأنواعها المختلفة، بأنها عبارة عن وسيلة تقنية مستحدثة ومتطورة، تعمل بتقنية الليزر، لاختزان كميات هائلة من البيانات والمعلومات المقروءة والمسموعة والمرئية.[1]

2.5.2.3 أنواع الأقراص المكتنزة : على أساس ما تقدم يمكننا تحديد أنواعها كالآتي:

1. الأقراص الموسيقية الغنائية (Compact Disc/CD).
2. الأقراص المكتنزة التسجيلية/الفديوية (CD-V).
3. أقراص اقرأ ما في الذاكرة (Compact Disc Read Only Memory/CD-ROM).
4. أقراص الكتابة والقراءة (CD-RW).
5. أقراص الوسائط المتعددة (Multimedia).
6. الأقراص الرقمية متعددة الوظائف (Digital Versatile/DVD Disk).[2]

---

[1] - قنديلجي، عامر إبراهيم؛ السامرائي، إيمان فاضل. **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002. ص.ص.362-363.

[2] - قنديلجي، عامر إبراهيم؛ السامرائي، إيمان فاضل. المرجع نفسه.ص.364.

3.5.2.3 استخدامات الأقراص في المكتبات الجامعية

تستخدم الأقراص المدمجة عموما في العديد من التطبيقات في المكتبات ومراكز المعلومات، ففي التزويد توجد الأقراص المدمجة التي تحمل قوائم تساعد في عمليات الإختيار، وتستخدم كوسيط من وسائط الفهرسة المنقولة، كما يمكن أن تستخدم في اختزان الفهارس المتاحة للجمهور بالمكتبات، ويمكن أن تستخدم في حفظ بعض المواد النادرة مثل المخطوطات.

وعموما فإن أهم نوعين من أنواع الأقراص المكتنزة التي تتعامل معها المكتبات ومراكز المعلومات في الوقت الحاضر، هي أقراص اقرأ ما في الذاكرة (CD-ROM) التي تحتوي على معلومات مقروءة، ثم الأقراص أو الوسائط متعددة الأغراض (Multimedia) مع بعضها في المجال أو الموضوع الواحد.

4.5.2.3 البرمجيات الوثائقية و استخداماها في المكتبات الجامعية

هناك عدد غير قليل من النظم والبرامجيات التوثيقية الجاهزة التي يمكن الحصول عليها واعتمادها في المؤسسات والمراكز، اعتمادا على أنواع التطبيقات والتي تحتاجها مثل هذه المراكز. ومن الممكن تقديم عرض موجز لثلاثة من هذه البرامجيات التي اشتهرت في تطبيقاها في العديد من المؤسسات، ومنها مراكز البحوث والمكتبات ومراكز الوثائق والأرشيف ومراكز المعلومات الأخرى، وهي:

1. نظام التوثيق الإلكتروني المعروف باسم (CDS/ISIS) وخاصة طبعاته الأخيرة الصادرة تحت بيئة الوندوز (Windows)، حيث أن هذا النظام هو مجاني، صادر عن منظمة اليونسكو، وتم، ويتم بشكل منتظم، تعريبه عن طريق مركز التوثيق والمعلومات في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

2. نظام (MINISIS) وخاصة طبعة الحواسيب المصغرة المايكروية (SMA) والذي تم إعداده من قبل المركز الدولي لبحوث التنمية (IDRC) في كندا، والذي تم تعريبه عن طريق مركز التوثيق والمعلومات في الأمانة العام لجامعة الدول العربية، وانتقل تطويره ومتابعة نشره إلى شركة عالمية جديدة مؤخرا.

3. نظام أفق (Horizon) التجاري الصادر عن شركة (Epixtech) فالحزمتان الأولى والثانية (MINISIS, CDS/ISIS) أعدتا لخزن واسترجاع البيانات النصية صممتا خصيصا لإدارة ومعالجة

قواعد البيانات الببليوغرافية في مجال التوثيق والمعلومات، وقد جاءت هاتان الحزمتان كجزء من جهود المنظمات الدولية في جعل تقنية الحواسيب أمرا متاحا للمكتبات ومراكز الوثائق والمعلومات في مختلف دول العالم، وخاصة الدول النامية منها، وتنفيذا لخططها التنموية الرامية إلى ربط العالم معلوماتيا من خلال التوحيد القياسي والتكامل في الأدوات والوسائل والنظم الخاصة بالتوثيق اليدوي والآلي.[1]

ومن أهم الأعمال أو العمليات التي تستخدم فيها البرمجيات الوثائقية في المكتبات:

ـ الجرد: ويتمثل في عد و إحصاء كل الأوعية المشكلة لرصيد المكتبة.

ـ التزويد: وهو عملية اقتناء الأوعية ويسمى كذلك بناء المجموعات.

ـ الفهرسة.

ـ التصنيف.

ـ التكشيف والاستخلاص على الخط المباشر.

ـ الإعارة والإعارة المتبادلة والإعارة عن بعد.

ـ خدمات حجز الكتب والمطبوعات، ومتابعتها.

6.2.3 المصغرات الفيلمية

تترجم كلمة (Microfilm) بالعربية عادة إلى المصغرات الفيلمية. وهي عبارة عن أفلام صغيرة قد تكون من خامات هاليدات الفضة أو خامات أخرى غير تقليدية، تصلح لمختلف أشكال الميكروفيلم.

كما تعرف بأنها عبارة عن صورة مصغرة جدا على فيلم مصنوع من مادة البلاستيك أو السليلوز وتكون إما ملفوفة أو مسطحة وتعتمد في قراءتها والإطلاع عليها على نفاذ الضوء من خلالها ولذلك فهي شفافة.[2]

1.6.2.3 استخدامات المصغرات الفيلمية في المكتبات الجامعية

ـ الحفاظ على الوثائق من التلف نتيجة للاستهلاك السريع والتقادم بفعل عوامل الطبيعة.

ـ يمكن استبدال المطبوعات بالمصغرات الفلمية توفير حوالي 98% من المساحة المخصصة للحفظ.

ـ حفظ المخطوطات والكتب النادرة ومجموعات الدوريات العلمية القديمة.

---

[1] ـ قنديلجي، عامر إبراهيم؛ السامرائي، إيمان فاضل. المرجع السابق. ص.181.

[2] ـ محمود محمود، عفيفي. **التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات**. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1994. ص.68.

ـ سهولة عمليات التزويد وخاصة في المواد التي يصعب الحصول عليها كالمطبوعات الحكومية والتقارير الفنية وغيرها.

ـ سرعة وسهولة استرجاع المعلومات بعمل تصنيف وفهرسة للوثائق وتصميم نظام معلومات مناسب لنوع المعلومات التي تتضمنها.

ـ تكامل المعلومات إذ تصبح ثابتة في ملفاتها.

ـ سهولة نقل المصغرات الفلمية من مكان لآخر بأقل التكاليف.

ـ ضمان سرية البيانات وحمايتها من التزوير.[1]

وتحرص معظم المكتبات ومراكز المعلومات الحديثة على جعل هذه التكنولوجيا المتطورة ضمن أنشطتها لتزيد من فاعلية الأداء والخدمة في مجال المعلومات.

7.2.3 الرقمنة

تطور تكنولوجي ذو تداعيات كبيرة ليس لأنها فرضت نمطا استثنائيا لاستغلال ونقل وتخزين جميع أنواع المعلومات المتوفرة، ولكن بالخصوص لأنها مكنت تقارب وتزاوج القطاعات التكنولوجية الكبرى للإعلام والاتصال، وهي قطاعات كانت إلى عهد قريب مستقلة ومهنها مختلفة وأسواقها محروسة والفاعلون فيها متنافسون.

فبفضل الرقمنة إذن بدأت هذه الفضاءات تتداخل فتحولت المبدلات الاتصالية إلى أجهزة معلوماتية، ووزعت الخدمات السمعية ـ البصرية بتفاعلية كبيرة واقتربت أجهزة التلفزة من أجهزة الحاسوب ووصل الهاتف إلى عالم الصورة... إلى غير ذلك.

والرقمنة هي عملية الترميز على شكل بيتات من 0 و1 لكل المعلومات والإشارات المزمع إرسالها عبر الشبكة، بمعنى أن كل الإشارات (من صوت وصورة وغيرها) تتحول إلى رموز من عددي 0 و1 يمكن للشبكة أن تقضمها كوحدات في البث وتستقبلها كرسالة أصلية عند الوصول.[2]

وهي تلك المعلومات التي يتم تحويلها إلى الرقمية من الأوعية التقليدية (الكتب الورقية، الميكروفيلم، الميكروفيش أو أي وسيط آخر) بصرف النظر عن وسيلة التحويل سواء كانت

---

[1] ـ محمد الهادي، محمد. **إدارة الأعمال المكتبية المعاصرة: الأصول العلمية وتطبيقات المعلومات وتكنولوجياتها**. الرياض: دار المريخ، 1982. ص. 291.

[2] ـ البجاوي، يحيى. **عشر حقائق عن الواقع الإعلامي السائد.** [على الخط] . متاح على : < http:// www.doc @yahoo.net.ma/IMG/doc/yah/doc.html > (2006/06/26)

بالتصوير أو المسح الضوئي (Scanning) أو بإعادة الإدخال إلى شكل يمكن من خلاله قراءته والتعاطي معها والإفادة منها.

ويمكن تعريفها أيضا بأنها: هي تحويل البيانات إلى شكل رقمي وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني، وفي سياق نظم المعلومات عادة ما تشير الرقمنة إلى تحويل النصوص المطبوعة أو الصورة إلى إشارات ثنائية باستخدام نوع ما من أجهزة المسح الضوئي التي تسمح بعرض نتيجة ذلك على شاشة الحاسب.[1]

1.7.2.3 مزايا استخدامات الرقمنة في المكتبات الجامعية

يساعد تطبيق الرقمنة في المكتبات الجامعية على تحقيق العديد من المزايا والإيجابيات أهمها:

- المساعدة في الحفاظ على الوثائق النادرة.
- إظهار تفاصيل لا يمكن رؤيتها مباشرة على الوثيقة الأصلية (الورقية).
- سهولة الاسترجاع وفقاً لموضوع الوثيقة.
- التوفير في أماكن التخزين.
- الإقلال في استعمال واستهلاك الورق.
- المساهمة في إرساء مجتمع المعلومات.
- الإفادة من استعمال الحاسبات في استرجاع المعلومات وتصفحها.
- إمكانية تقاسم المعلومات (العمل المشترك).
- سهولة تحديث المعلومات.
- إمكانية إتاحة المعلومات بصورة دائمة وعلى مدار الساعة.
- إمكانية إتاحة أشكال جديدة من المعلومات قد لا يمكن تخزينها وبثها من خلال القنوات التقليدية.
- الوصول إلى المعلومات الرقمية بسرعة بالغة من أي مكان..
- تبادل المعلومات مع المؤسسات التوثيقية المختلفة.
- المساهمة في إرساء مجتمع المعلومات.

---

[1] ـ فراج، عبد الرحمان. **مفاهيم أساسية في المكتبات الرقمية**. مجلة المعلوماتية. ع.1. السعودية: التربوية بوزارة التربية والتعليم، أفريل 2005. ص.38.

وكثيرة هي المشكلات التي تواجه المكتبات التقليدية، والتي يمكن تجاوزها من خلال إنشاء المكتبات الرقمية؛ وذلك مثل أزمة التكلفة التي تؤثر الآن في شراء المقتنيات وتقديم الخدمات، والتكلفة المتزايدة لإنشاء المكتبات أو لحفظ المقتنيات، والتناقص المتزايد لمساحات المكتبات أمام تزايد أعداد المستفيدين، والمسافات المكانية التي تفصل المستفيدين أينما كانوا عن المكتبات.

4 تكنلوجيا الاتصال في المكتبات الجامعية

1.4 تعريف التكنولوجيا

تعرف التكنولوجيا بأنها مختلف أنواع الوسائل التي تستخدم لإنتاج المستلزمات الضرورية لراحة الإنسان واستمرارية وجوده. أو هي التنظيم أو الاستخدام الفعال والمؤثر لمعرفة الإنسان وخبرته من خلال وسائل ذات كفاءة تطبيقية عالي.(1)

1.1.4 تعريف الاتصال

هناك صعوبات أساسية للوصول إلى تعريف شامل للاتصال وذلك لتنوع مجالاته، ويوجد تعريفات متعددة، فيعرف دومنيك فولتن الاتصال بأنه أحد أبرز رموز القرن العشرين، وهدفه الأمثل الذي هو تقريب الناس والقيم والثقافات، يعوض عن مساوئ وسلبيات عصرنا، وهو أحد محصلات حركة التحرر، وقد رافق تطوره المعارك من أجل الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية.

ويرى الدّكتور حامد ربيع أن الاتصال في أوسع معانيه يعني عملية نقل الأفكار والمعلومات من جهة إلى أخرى، وعند القيام بعملية الاتصال فإن هذا يعني أننا نحاول أن نخلق شيئا مشتركا بين شخصين على الأقل، والاتصال لذلك هو نقل رسالة من شخص إلى آخر من خلال رموز معينة، والهدف من نقل المفاهيم التي تتضمنها الرسالة هو إحداث تغيير في خصائص ومعالم الإدراك للطاقة التي يتولد فيها النشاط وبمعنى أبسط فإن كلمة الاتصال في أوسع معانيها تعني نقل المفاهيم بقصد الإقناع وهي عملية أساسها خلق الترابط في الحركة.

ويرى توفيق مرعى: "الاتصال بأنه مركب من العمليات المعقدة والمتواترة والتي تتفاعل في مجال موقف منشط يتضمن مصدرا أو شخصا ينقل إشارة أو رسالة من خلال قناة أوسط إلى المكان المقصود أو المستقبل.

---

[1] ـ قنديلجي، عامر إبراهيم؛ السامرائي، إيمان فاضل. **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002. ص.35.

وتأسيسا على ذلك فإن الاتصال هو مجموعة التقنيات التي خرقت خلال قرن شروط الاتصال المباشر التقليدية لتستبدله بحكم الاتصال عن بعد، وهو عملية نقل المعلومات والاتجاهات ومشاركة في الأفكار عن طريق الإرسال والاستقبال بكفاءة معينة، في مجال واسع تتبادل فيه الحقائق والآراء في وسط اجتماعي معين.[1]

2.1.4 وسائل الاتصال

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تطورا تكنولوجيا في مجالات الاتصال أدى إلى تغيرات جذرية في أنماط الحياة وأثر على الهياكل التي قامت عليها مكونات الاقتصاد والسياسة والاجتماع، وقبل التطرق إلى تطور وسائل الاتصال الحديثة لا بد من الإشارة إلى الترابط القائم بين المعلومات الإلكترونية وأجهزة الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية.

لقد ظهرت في السنوات الأخيرة ابتكارات عديدة طورت صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية، واكتسبت من خلالها وسائل الاتصال أهمية كبيرة خاصة الوسائل الإلكترونية التي تعتبر قناة أساسية للمعلومات، ولعل أبرز مظاهر التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات ذلك الاندماج بين ثورة المعلومات وثورة الاتصالات، ويتمثل هذا الاندماج في استخدام الحاسب الإلكتروني في تخزين واسترجاع المعلومات بسرعة كبيرة واستخدام الأقمار الصناعية في نقل الأخبار والبيانات والصور عبر العالم.[2]

3.1.4 أنواع وسائل الاتصال[3]

يمكن تقسيم وسائل الاتصال إلى ثلاثة أنواع أساسية هي :

ـ وسائل اتصال أرضية (السلكية واللاسلكية) وتشمل:

ـ **الكوابل المحورية:** يشتمل على عدد من الأسلاك المعزولة عن بعضها بعوازل خاصة، وتتميز بسعة نطاق ذبذبتها وسرعتها الجيدة والعالية[4]. وتشكل الكابلات المحورية جزءا من شبكة الهاتف، كما تستخدم أيضا في نظم البث المرئي السلكي لإيصال الفيديو الملون وغيره من الخدمات إلى المنازل المشتركة.

---

[1] ـ عباس، محمد. **الإعلام والاتصال في عصر العولمة** . [على الخط] . متاح على :
<http://aswat-elchamal.com/ar/?p=98&c=4&a=1299> (2006/05/22)

[2] ـ قنديلجي، عامر إبراهيم؛ السامرائي، إيمان فاضل. **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002. ص.213.

[3] ـ قنديلجي، عامر إبراهيم؛ السامرائي، إيمان فاضل. المرجع نفسه.ص.117.

ـ **الموجات الدقيقة أو الميكروويف** (Microwave): وهي وسيلة لا سلكية تستخدم ما هو معروف باسم موجات الأثير القصيرة في تناقل المعلومات، بإمكانه نقل كميات هائلة من المعلومات وتمثل الميكروويف طريقة متطورة مجدية لنقل مختلف أنواع المعلومات بدون تشويش ولمسافات متباعدة.

1.3.1.4 الهاتف

يعد الهاتف من أقدم وأهم وسائل الاتصال الصوتي، ويقدم الهاتف غالبا النقل الفوري للمعلومات سواء كانت صوتية (Voice) أو بيانية (Data) أو مرئية (Télévision) أو مثيلة (صور طبق الأصل) (Fax mail) والهاتف أداة ملائمة للمكتبيين لنقل واستقبال المعلومات بتكاليف منخفضة نسبيا مثل الأسئلة المرجعية، والاستعلام والمعلومات الإدارية وطلبات تجديد الإعارة، كذلك ربط أكثر من شخصية بواسطة مكالمة هاتفية.

2.3.1.4 التلكس

هو جهاز للكتابة عن بعد يتكون من آلة كاتبة كهربائية أو إلكترونية مع ملامس وظيفية، ومن جهاز إرسال واستقبال، وهذه ترتبط بدورها بجهاز للإرسال عن بعد، كالخطوط الهاتفية. وتستخدم الآلة الكاتبة هنا على أساس كونها نهايات اتصالية وليس عبارة عن آلات كتابية عادية عند الإرسال وبناء على طلب لينتقل في الوقت نفسه إلى المستقبل. بينما عند المرسل أيضا صورة مطبوعة من هذا النص. ويتميز التلكس بقدرته على إرسال جميع أنواع الأخبار واستقباله.

3.3.1.4 الفاكس

الفاكس يعني بث المثيلات الرقمية للنسخ الورقية عبر الخطوط الهاتفية وهو نقل صورة ورقية بوثيقة معينة من مصدرها الأصلي إلى جهة أخرى. تعتبر هذه الوسيلة الوحيدة بجانب البريد العادي لنقل صورة وثيقة أو رسالة أيا كانت لغتها أو شكلها وبجميع تفاصيلها.

4.3.1.4 الألياف الزجاجية (البصرية)

تنقل موجات ضوئية تمثل نبضات كهربائية بكفاءة عالية وتتميز بسرعتها الفائقة كما أن لديها قدرة هائلة في نقل المعلومات بشكل جيد. وتتميز بطول عمرها كما أن لديها قدرة على حفظ سرية البيانات إلا أن تكلفتها عالية.

5.3.1.4 الأقمار الصناعية

وهي عبارة عن محطة صغيرة في جسم متحرك وعائم في الفضاء، تعمل بواسطة الموجات الدقيقة وتقوم باستقبال وإعادة إرسال تلك الموجات الدقيقة التي تحمل معلومات من وإلى الأرض عبر المحطات الموزعة ويتم استقبال الموجات عن طريق هوائيات مثبتة على سطح القمر الصناعي.[1]

6.3.1.4 وسائل الاتصال الرقمية (Digital communication)

وهي وسائل تناقل المعلومات عبر الحواسيب والخطوط الهاتفية المرتبطة بها ومن مميزاتها أنها خالية من التشويش والتداخل ولا بد من الإشارة إلى الترابط القائم بين المعلومات الإلكترونية وأجهزة الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية.

لقد ظهرت في السنوات الأخيرة ابتكارات عديدة طورت صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية، واكتسبت من خلالها وسائل الاتصال أهمية كبيرة خاصة الوسائل الإلكترونية التي تعتبر قناة أساسية للمعلومات، ولعل أبرز مظاهر التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات ذلك الاندماج بين ثورة المعلومات وثورة الاتصالات، ويتمثل هذا الاندماج في استخدام الحاسب الإلكتروني في تخزين واسترجاع المعلومات بسرعة كبيرة واستخدام الأقمار الصناعية في نقل الأخبار والبيانات والصور عبر العالم.

5 الخدمات المكتبية في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لقد أحرزت النظم الآلية تقدما ملحوظا في السيطرة على عمليات الإعارة والتسجيل، وتعتبر عملية الإقتناء والتزويد جزءا من النشاط المكتبي المتميز حيث توفر تكنولوجيا المعلومات الكثير من الأعمال الكتابية والروتينية والتركيب البيبليوغرافي للتسجيلات.[2] وتستخدم التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات في المكتبات في المجالات التالية:

- الفهرس الآلي.
- البحث في قواعد المعلومات.
- الإعارة الآلية.

---

[1] ـ قنديلجي، عامر إبراهيم؛ السامرائي، إيمان فاضل. **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002.ص229.

[2] ـ بدر، أحمد. **المدخل إلى علم المعلومات والمكتبات**. الرياض: دار المريخ، 1985 . ص. 282.

ـ البحث في الفهارس الإلكترونية.

ـ الاقتناء والتزويد.

ـ التكشيف والاستخلاص.

ـ البث الانتقائي للمعلومات.

ـ الإعارة الخارجية عبر شبكات المعلومات.

ـ الإحصاءات.

وتستخدم التكنولوجيا الحديثة للمعلومات في المكتبات قصد تطوير الخدمات المكتبية التي توفرها للمستفيدين، والمقصود بالخدمات الفنية في المكتبة كل ما يتعلق بطلب واستلام وتهيئة وإعداد الكتب والمواد المكتبية الأخرى ووضعها في خدمة القارئ، وبعبارة أخرى فإن هذه الخدمات تتعلق بكافة الإجراءات المطلوبة لاقتناء الكتب والمواد المكتبية الأخرى وتهيئتها وفق متطلبات عمل المكتبة والقيام بكافة الأعمال الضرورية الأخرى قبل وصول الكتاب إلى رفوف المكتبة ومخازنها.

1.5 الاقتناء والتزويد

يغطي مصطلح التزويد في المكتبات مجموعة إجراءات فنية وإدارية للحصول على أوعية المعلومات عن طريق الشراء والإهداء والتبادل والإيداع. كما يغطي أيضا اختيار الأوعية ووضع سياسة الاختيار وتقويم المجموعات واستبعاد المتقادم منها والتجليد وتسجيل الدوريات.

وهي عملية تحتاج إلى تظافر جميع جهود المكتبيين وجميع المهتمين بشؤون المكتبة من موظفين ورواد، كما تتطلب معرفة جيدة بما تحتاجه المكتبة، بما يتناسب مع أهدافها ووظائفها وحاجات روادها.(1)

فتحت تطبيقات تكنولوجيا المعلومات آفاقا جديدة أمام المكتبات وطورت مستوى نوعية وكمية الخدمات المقدمة للمستفيدين. إذ تسمح ميكنة الإجراءات بتقديم خدمات جديدة ومحسنة لرواد المكتبة. وتمكن الموظفين من التخلص من الأعمال الروتينية. ويمكن أن يساعد الحاسب في إنجاز الإجراءات التالية:

ـ إعداد أمر شراء نسخ إضافية من عنوان وقع اقتناؤه من قبل.

[1] ـ إسماعيل، حسن صالح عبد الله؛ الورغي، إبراهيم أمين. **الإجراءات الفنية في المكتبات ومراكز المعلومات: التزويد، الفهرسة، التصنيف.** عمان: مؤسسة الوراق، 1999. ص. 90.

ـ البحث والتدقيق بعد إدخال البيانات البيبليوغرافية حول المادة المرغوب اقتناؤها في قاعدة النظام.

ـ إعداد الطلبات وذلك بتحويل البيانات البيبليوغرافية بعد تدقيقها يدويا أو آليا لشكل مقروء آليا.

ـ المتابعة في فترات زمنية محددة للإجابة على طلبات المكتبة.

ـ ضبط الحسابات المالية.

ـ طباعة التقارير الإحصائية بتقديم البيانات حول مختلف نشاطات القسم.(1)

2.5 الفهرسة

هي عملية جمع محتويات المكتبة ضمن بيانات شاملة تمكن القارئ من التعرف على المؤلفات المطلوبة، وعلى مكان وجودها فوق الرفوف، وتعتبر هذه البيانات ذات أهمية بالغة بالنسبة للمكتبة. وتهدف عملية الفهرسة المكتبية إلى إعداد سجل كامل بمقتنيات المكتبة الثقافية، بغية تسهيل مهمة القارئ والباحث في إيجاد الكتاب أو الموضوع الذي يريد الإطلاع عليه.(2)

وهي عملية إعداد أوعية المعلومات التي تحتويها المكتبة إعدادا فنيا لتكون في متناول القارئ بأيسر جهد وفي أقل وقت ممكن. والفهرسة من العمليات المهمة والمعقدة وتحتاج إلى المكتبي المؤهل، ويتولى القيام بها المفهرس الذي يقوم بفحص أوعية المعلومات وإعدادها للقراء وينشأ عن هذه العملية فهارس خاصة بمحتويات المكتبة ترشد القارئ أو الباحث لمكان وجود الوعاء. ويعد الفهرس مفتاح خزائن أوعية المعلومات ودليلها ولا يمكن لأي مكتبة كبيرة أو صغيرة أن تقدم خدماتها بكفاية وفعالية دون أن يكون لها هذا الفهرس الممثل لمجموعاتها.

وتتيح الفهرسة الآلية عدة مزايا وإيجابيات أهمها:

ـ الحقول واضحة وشاملة وسهلة التصحيح والمراجعة.

ـ إراحة المستفيد وتجنب مشقة نقل البيانات بإعطائه شيئا مكتوبا جاهزا.

ـ السرعة الفائقة في الحصول على المعلومات عن الكتب.

ـ اختزان كميات ضخمة من البيانات البيبليوغرافية في حيز محدود.

---

1 ـ صوفي، عبد اللطيف. **مدخل إلى علوم المكتبات والمعلومات** عين مليلة. دار الهدى. 2003. ص. 235.

2 ـ صوفي، عبد اللطيف،. المرجع نفسه. ص. 169.

ـ إمكانية البحث متوفرة آليا.[1]

3.5 التصنيف

التصنيف لغة هو تمييز الأشياء عن بعضها البعض، واصطلاحا هو تجميع الأشياء وفق تشابهها واختلافها، حيث تقسم إلى مجموعات تضم كل مجموعة أشياء تشترك في خاصية واحدة على الأقل.[2]

والتصنيف هو علم تقسيم المعرفة إلى أبواب وفصول وأنواع وأجناس، في محاولة لبيان العلاقة التي تربط كلا منها بالآخر، موضحا مكان كل علم بالنسبة للعلوم الأخرى في بناء المعرفة ككل. ويعني بذلك ترتيب العلوم في مجموعات متميزة بتسلسل وفقا لنظام معين.[3]

كما يعرف التصنيف بأنه العلم الذي يبحث في كيفيات أو مناهج ترتيب الموضوعات العلمية وتوزيعها حسب خصائص محددة بناء على الأصول والفروع المترتبة عنها.[4]

إن لفظة تصنيف في اصطلاح علم المكتبات تعني ترتيب المواد بحيث تكون جميع الكتب ذات الموضوع الواحد في مكان واحد على الرف. "وتصنيف الكتب هو تمييزها بعضها عن بعض بحسب موضوعاتها وذلك وفق منهج تصنيف معين حيث ترتب الكتب وفق هذا المنهج لتسهيل الحصول عليها"[5].

ويهدف التصنيف إلى:

ـ ترتيب أوعية المعلومات لتسهيل عملية البحث.

ـ مساعدة القراء على الوصول إلى أوعية المعلومات حسب موضوعاتها.

ـ مساعدة القائمين على المكتبة على متابعة وتقييم مجموعات المكتبة.

ـ فصل موضوعات المعرفة عن بعضها البعض فلكل موضوع رمز معين.

ـ الربط بين الفهارس المختلفة وأوعية المعلومات المرتبة.

ـ الاستعانة بأرقام التصنيف في تنظيم عملية الإعارة.

---

[1] ـ إسماعيل، حسن صالح عبد الله؛ الورغي، إبراهيم أمين. **الإجراءات الفنية في المكتبات ومراكز المعلومات: التزويد، الفهرسة، التصنيف.** عمان: مؤسسة الوراق، 1999. ص.109.

[2] ـ إسماعيل، حسن صالح عبد الله؛ الورغي، إبراهيم أمين. المرجع نفسه. ص.290.

[3] ـ صوفي، عبد اللطيف. **مدخل إلى علوم المكتبات والمعلومات.** عين مليلة. دار الهدى. 2003. ص. 203.

[4] ـ شاهر ذيب، أبو شريخ. **دراسات في علوم المكتبات.** عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000. ص.235.

[5] ـ أبو زيد، أحمد البدوي. **فن تصنيف الكتاب.** القاهرة: دار الفكر العربي، 1993. ص.9.

ولقد أصبحت المكتبة عامة والمكتبات الجامعية خاصة تطبق التصنيف الآلي نظرا لما له من مميزات نوجزها على النحو التالي:

- يستخدم أرقاما فقط للدلالة على المواضيع الأصلية والفرعية للأوعية المكتبية.
- المرونة في الاستعمال والتدرج في الأقسام من العام إلى الخاص.
- السرعة والدقة في تحديد الموضوع.
- الإحاطة بكل العناصر الموضوعية للأوعية المكتبية.
- كفاءة نظام الاسترجاع وتميزه بالدقة والسرعة.

4.5 خدمة التكشيف والاستخلاص

التكشيف هو التحليل من أجل إعداد المداخل ومفاتيح الوصول إلى محتوى الوثائق. لقد كان التكشيف منذ أكثر من خمسين سنة يتم لتحليل محتويات دورية بعينها أو تحليل مجموعة دوريات، لكن انفجار المعرفة أظهر صعوبة الضبط البيبليوغرافي اليدوي ومن ثم أصبحت خدمات التكشيف تؤدى آليا لتوفير وقت المستفيد إلى جانب السرعة والدقة في الخدمة[1]. فعندما نزود الحاسب بكامل النص أو على الأقل بعنوان ومستخلص المؤلف فإنه يقوم باستخدام طرق مختلفة لتحديد المفردات الدالة.

أما الاستخلاص فهو التحليل من أجل تقديم أهم ما تشمل عليه الوثائق من رسائل وأفكار ومعلومات. وقد بدأ الاهتمام بالاستخلاص الآلي في مطلع الخمسينات. ويتطلب تحويل الوثيقة إلى شكل مقروء آليا، مع وضع معايير لتقدير أهمية الجمل أو معرفة الأهمية النسبية للجمل التي يشتمل عليها، ويترتب طبع الجمل التي تتمتع بأعلى درجات الأهمية باعتبارها تشمل على أعلى نسبة من الكلمات الدالة.[2]

5.5 الخدمة المرجعية

وهي عملية تشمل التعريف بمكان كتاب أو مادة معينة بالمكتبة أو التعريف بمعلومات علمية محددة في مرجع معين. وهدف هذه الخدمة مساعدة المستفيدين على اختلاف مستوياتهم في

---

[1] ــ **الإجراءات الفنية في المكتبات ومراكز المعلومات: التزويد، الفهرسة، التصنيف**. عمان: مؤسسة الوراق، 1999.ص. 291.

[2] ــ نارمان إسماعيل، متولي. **الاتجاهات الحديثة في إدارة وتنمية مقتنيات المكتبات ومراكز المعلومات**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2002. ص. 49.

الحصول على الإنتاج الفكري أو المعلومات التي يريدونها عن طريق الإرشاد والتوضيح والإعلام. وتعرف الخدمة المرجعية بأنها ذلك النوع من عمل المكتبي الذي يهتم اهتماما مباشرا بمساعدة المستفيدين في الحصول على المعلومات واستخدام مقتنيات المكتبة سواء للدراسة أو البحث.(1)

وتتجلى وظائف الخدمة المرجعية في قسم المراجع في المكتبة في:

ـ الإجابة عن الأسئلة والاستفسارات التي يتوجه بها المستفيد للحصول على معلومات.

ـ إرشاد القراء إلى المعلومات التي تمس موضوع البحث أو الدراسة.

ـ تقييم الخدمات التي قدمت للقراء ومجالات تحسينها.

وقد أدى استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمة المرجعية إلى تحسين هذه الخدمة إضافة إلى توفير الوقت والجهد والتكلفة لذلك عين نظام الاتصال الآلي المباشر للمكتبات الاستفادة من مصادر المعلومات المتوفرة في المكتبات أو مراكز المعلومات الأخرى. إلى جانب الاستفادة من المواد الثقافية المنشورة حديثا والتي لم تغطيها خدمات التكشيف والاستخلاص المطبوعة وعلى الرغم من المتطلبات والمستلزمات التي رافقت عملية استخدام الحاسب الإلكتروني في أقسام المراجع نجد بعض الخصائص التي تميزت بها هذه العملية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

ـ تقليل اعتماد المراجع على المصادر المطبوعة والتي كان البحث فيها يكلف الوقت الكثير.

ـ تشجيع المستفيدين على طلب المساعدة فلقد كان بعض المستفيدين يترددون في طلب المساعدة من اختصاصي المراجع لأسباب سيكولوجية عندما كانت الخدمة تقدم بالشكل التقليدي وأخذوا لا يترددون الآن في طلب مثل هذه الخدمة بشكلها الآلي.

6.5 الإعارة

هي واحدة من أهم مرتكزات الخدمات المكتبية وهي المعيار الحقيقي لما تقدمه المكتبة من خدمات للقراء والباحثين والدارسين، ويمكن تحديد نشاط المكتبة وتأثيرها في المجتمع بما يقاس من عدد الكتب والمواد المكتبية الأخرى التي أعارتها المكتبة في فترة زمنية معينة. فيمكن أن نعرف الإعارة كونها عملية تسجيل وإخراج المواد المكتبية لاستخدامها خارج جدران المكتبة ولفترة

---

1 ـ بدر، أحمد؛ محمد فتحي، عبد الهادي. **المكتبات الجامعية: تنظيمها، إدارتها وخدماتها ودورها في تطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي.** القاهرة: دار غريب: 2001. ص.230.

زمنية محدودة.[1]

وهي عملية إخراج الكتب وإعادتها إلى الرفوف وذلك عن طريق اقتران اسم الكتاب المعار باسم المستعير، ضمن أبسط الطرق وأكثرها فاعلية.[2]

ومن أهم مزايا استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإعارة:

ـ إعداد قوائم آلية بالكتب المعارة لشخص ما مع بيان تواريخ إعادتها.

ـ معالجة جميع المعلومات والإحصاءات عن الخدمة وعن كل جزء من أجزاء الإعارة.

ـ معالجة إرجاع الكتب المحجوزة بكل يسر.

ـ الربط ما بين المستعير والمادة المعارة مع تثبيت تاريخ الإعارة بشكل دقيق.

ـ إعداد إشعار بالكتب المتأخرة.

ـ كشف المستعير الذي لا يكون مضبوط المواعيد عند منضدة الإعارة.

ـ السيطرة على المواد المعارة والمعدة للحجز.

ـ الإعداد السريع واليومي لكل ما يتعلق بأعمال الإعارة.

ـ تحديث ملف الإعارة.[3]

7.5 الترجمة

تعرف الترجمة العلمية بأنها ترجمة البحوث والأعمال العلمية المتخصصة أيا كان مجالها ونظرا للتنوع اللغوي الكبير للإنتاج الفكري الذي يصدر بأكثر من 50 لغة في شتى أنحاء العالم أصبحت الترجمة أحد اهتمامات المكتبات ومراكز المعلومات هي تسعى في هذا المجال إلى تلبية احتياجات المستفيدين وذلك من خلال:

ـ الحصول على ترجمات جاهزة سواء عن طريق الشراء أو التبادل أو الإعارة.

ـ ترجمة المواد حسب الطلب.

ـ ترجمة مقالات مختارة حسب أهميتها.

ـ متابعة كل ما يصدر من المواد المترجمة لاقتناء ما يهم منها.[4]

---

[1] ـ العناوسة، محمد علي. **الإعارة في المكتبات: منهج وتطبيق نظام**. ط.1. عمان: دار الضياء للنشر، 1998. ص. 49.

[2] ـ صوفي، عبد اللطيف. **المكتبات في مجتمع المعلومات**. عين مليلة. دار الهدى. 2003. ص. 242.

[3] ـ العناوسة، محمد علي. **الإعارة في المكتبات: منهج وتطبيق نظام**. ط.1. عمان: دار الضياء للنشر، 1998. ص. 184.

[4] ـ النوايسه، غالب عوض. **خدمات المستفيدين من المكتبات ومراكز المعلومات**. عمان: دار صفاء، 2000، ص .260.

8.5 الترجمة الآلية

خدمة الترجمة تؤدي إلى تيسير الاستفادة من المواد بإزالة الحواجز اللغوية التي قد تحد أو تعوق الاستفادة الكاملة منها نتيجة لعدم إلمام بعض المستفيدين بهذه اللغات. وباعتبار الترجمة من أهم الصعوبات التي يواجهها الباحث أثناء بحثه خاصة بعد ظهور الإنتاج الفكري وتعدد لغاته بتعدد المؤلفين من مختلف بلدان العالم كما أنه أصبحت معظم الكتب والمعلومات تصدر باللغة الإنجليزية مما أصبح يشكل عائقا في وجه الباحثين الذين يعانون ضعفا في مجال اللغة عند القيام بإعداد بحوثهم لتمكن الباحثين من الحصول على أهم المعلومات الحديثة ليستعينوا بها في مجال إعداد البحوث باستخدام الحاسبات الإلكترونية من أجل توفير إمكانية الترجمة الفورية وبالرغم من بعض النقائص التي يمكن تسجيلها حول الترجمة الآلية إلا أن هناك بعض المواقع التي تتيح عملية الترجمة بحيث تسمح هذه المواقع بالترجمة الفورية للنصوص في لغات متعددة. وتزداد أهمية وفعالية هذه الخدمة في المجموعات النصية المتجانسة التي تنتمي إلى تخصص واحد.

9.5 خدمة الإحاطة الجارية

يعرفها المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات بأنها خدمة تزود المستفيدين بأحدث المعلومات أو المواد المطلوبة والمرتبطة بموضوع ذو أهمية خاصة بهم. وهذه الخدمة تهتم بجميع التقارير والبحوث العلمية وخاصة الدوريات لأنها متعددة وسريعة الصدور، ومن ثم إحاطة الباحث بكل ما هو جديد.[1]

وهي تعريف الباحث وإحاطته بالمعلومات الحديثة في مجال علمه أو مهنته خصوصا بالنسبة للمشكلات أو أساليب البحث أو الفروض والنظريات الجديدة؛ أي أن الإحاطة الجارية تتعلق بالمعلومات المنشورة حديثا ثم اختيار المواد الملائمة لاحتياجات الباحثين والمتخصصين ثم إرسال بيانات عنها بمختلف وسائل الاتصال. الإحاطة الجارية تستقصي المستفيد من أجل توصيل المادة المعنية عليه بحيث تكمن أهمية هذه الخدمة كون الباحثين يحتاجون دوما إلى التجديد من المعلومات وإحاطتهم علما بما يتوفر داخل مكتبتهم من جديد في مجال تخصصهم وتفيدهم في أبحاثهم ودراساتهم وتوفر لهم الجهد في البحث عن الجديد وبالتالي المساهمة في إعداد البحوث العلمية وتطويرها، وتوجد عدة طرق:

---

[1] ـ النوايسه، غالب عوض. المرجع نفسه. ص. 29.

- الاتصالات التليفونية بالأفراد.
- توفير الأعداد الحديثة من الدوريات.
- إعداد نشرة إحاطة جارية توزع على فترات منتظمة.
- تسجيل بيانات مختارة وإرسالها إلى الأفراد.
- استنساخ قوائم ومحتويات الدوريات وتوزيعها.
- إصدار تقارير المطبوعات بأسماء المستفيدين ويتم توزيع هذه التقارير حسب أسمائهم.
- أن يتم إرسال قائمة إلى مجموعة من المستفيدين في مكان أو قسم واحد على أن تذكر أسماؤهم جميعا على القائمة. ومن التقارير التي يطلب من النظام الآلي للمكتبة تقرير خاص بكل المواد الجديدة التي وصلت للمكتبة خلال تاريخ محدد.

10.5 البث الانتقائي للمعلومات

البث الانتقائي للمعلومات شكل متطور من أشكال خدمات الإحاطة الجارية. والمقصود بالانتقاء هنا هو التوجيه الذي يكفل تعريف المستفيد بالوثائق المتصلة باهتماماته دون غيرها ويهتم بصفة أساسية بتوجيه المعلومات الحديثة على اختلاف مصادرها.[1]

وقد ارتبط مصطلح البث الانتقائي للمعلومات باستخدام الحاسبات الإلكترونية في اختزان البيانات الورقية واسترجاعها حيث تتيح النظم الإلكترونية مرونة في الاسترجاع لا تكفلها النظم اليدوية هذا ومن الممكن تقديم خدمات البث الانتقائي على أساس فردي لكل باحث على حدة أو على أساس جماعي لمجموعات الباحثين العاملين في مشروعات بحوث مشتركة. وسواء كانت هذه الخدمة تقدم على أساس فردي أو على أساس جماعي فإنها عادة ما تبدأ بتحديد الاهتمامات الموضوعية لكل مستفيد أو لكل مجموعة من المستفيدين وتسمى سمات المستفيد حيث يتم التعبير عن هذه الاهتمامات بمجموعة من المصطلحات وتحديد علاقة هذه المصطلحات ببعضها البعض والخروج بصيغة تعبر عن السمات الموضوعية إذ تتم مضاهاة هذه السمات الموضوعية للمستفيد بالسمات الموضوعية لمفردات الإنتاج الفكري الحديث.[2]

11.5 خدمة التصوير والاستنساخ

خدمة أساسية في المكتبات الجامعية كونها تعمل على تلبية احتياجات أكثر المستفيدين من

---

[1] ـ حشمت، قاسم. **المكتبة والبحث**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1993 . ص. 216.

[2] ـ حشمت، قاسم. المرجع نفسه. ص. 216.

الوثائق وتيسير الإفادة منها ببقائها الدائم وعدم إعارتها خاصة الوثائق التي يصعب تركها في متناول المستفيد لقلة نسخها أو لضخامة حجمها، وهي نوعان:

- التصوير على الورق حيث يكون بنفس الحجم أو بتصغير بسيط.
- التصوير المصغر ويكون على شكل ميكروفيلم أو ميكروفيش.

6 دوافع استخدام تكنلوجيا المعلومات في المكتبات الجامعية

توجد أسباب عديدة لاستخدام تكنلوجيا المعلومات في المكتبات الجامعية ولعل أهمها:

1. الزيادة الهائلة في حجم الإنتاج الفكري، حيث أن هذا الإنتاج ينمو ويتضاعف سنوياً بنسبة تعادل 10% وسطياً.
2. تغير طبيعة الحاجة إلى المعلومات نتيجة التقدم العلمي والاجتماعي، ونتيجة تداخل الاختصاصات العلمية وتكاملها، الأمر الذي أدى إلى التركيز على المعلومة أكثر من التركيز على الكتاب.
3. تعاظم أهمية مصادر المعلومات، الأمر الذي دفع بكل مؤسسة أو مركز علمي إلى إنشاء مكتبته الخاصة وتزويدها بالأبحاث والمعلومات التي تساهم في تطوير إنتاجها ومردودها.
4. التخفيف من أعباء الأعمال اليدوية الروتينية وتطوير إنتاجية العمل بأقل عدد من العاملين.
5. تطوير الخدمات المكتبية والمعلوماتية، والاستفادة من خدمات الاستخلاص والتكشيف الآلية، وخاصة في مجال الدوريات العلمية ومستخلصاتها ومصادر المعلومات غير التقليدية.
6. الاستفادة من خدمات بنوك المعلومات وقواعد بياناتها، والوصول إلى المعلومات واسترجاعها وبثها ونسخها بسهولة وسرعة.
7. المساهمة في إقامة شبكات ونظم آلية معلوماتية تعاونية بين المكتبات والجامعات ومراكز البحث العلمي.
8. توفير النفقات وتقديم خدمات أفضل بتكاليف أقل، والاستعاضة عن شراء أوعية المعلومات المرجعية التقليدية الغالية الثمن، كالموسوعات والدوريات والكشافات والمستخلصات بالأقراص الليزرية (CD-ROM).
9. إيجاد حل لمشكلة ضيق المكان، وهي المشكلة التي تعاني منها جميع المكتبات الضخمة، مهما كانت مساحتها كبيرة.

10. مواكبة تطور مجتمع المعلومات والثورة المعلوماتية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في تطوير البحث العلمي.

يتضح مما تقدم أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في المكتبات العامة والجامعية منها خاصة قد أصبح حاجة حيوية ملحة وضرورة أكيدة من حاجات وضرورات البحث العلمي والخدمة المكتبية والمعلوماتية الحديثة للدارسين والباحثين وفي حديثنا عن استخدام تكنولوجيا المعلومات في الجامعات والمكتبات لا بد من التأكيد على مسألة في غاية الأهمية، وهي أن تكنولوجيا المعلومات ليست معادلة رياضية تساوي (الحواسيب ومكوناقا+البرمجيات+أوعية المعلومات الإلكترونية+ التقنيات المعلوماتية الحديثة المختلفة).[1]

7 المكتبات الجـــامعية وتحديات مجتمع المعلومات

تواجه المكتبات الجامعية في ظل مجتمع المعلومات جملة من التحديات تتمثل في:

- تنوع أشكال مصادر المعلومات التقليدية، والسمعية البصريةـــ والإلكترونية وما إليها.
- توفر البدائل المنافسة لها كالإنترنت مثلا.
- تنوع احتياجات المستفيدين ومطالبهم وعمق تخصصاهم، كما وكيفا.
- ارتفاع تكاليف توفير مصادر المعلومات.
- الانتشار الواسع للدوريات الإلكترونية وصعوبة اختيار ما يتلاءم مع حاجات المستفيدين، وإمكانات المكتبة، مع توسع النشر الإلكتروني بعامة، والمعلومات المشبكة التي تصب في صميم حاجات الباحثين وتقدم بحوثهم العلمية.
- ملكية مصادر المعلومات أو إتاحة الوصول إليها عبر اتفاقيات الترخيص وما في حكمها.
- إنشاء المكتبات الرقمية (Digital Library) أو ما يسمى أيضا بالمكتبات الإلكترونية (Electronic Library) أو المكتبات الافتراضية (Virtual Library) ، وما يتصل بها من معالجة وتزويد وتوفير المعلومات وما إليها.
- مواكبة الوسائط المتعددة ذات الأهمية البالغة اليوم في التعليم والتعليم العالي، بل هي من أهم الوسائل استخداما في نقل المعلومات حتى أصبح عصرنا الحاضر يسمى بعصر الوسائط

[1] ـ عيون السود، نزار. **واقع وآفاق استخدام المعلومات في جامعة دمشق ومكتباها** "الندوة العربية الثانية للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. القاهرة: 1-4 نوفمبر/تشرين الثاني 1997. ص.55.

المتعددة (Multi Media)، وهذه الوسائط أصبح لها علماؤها، وخبراؤها، ومكتبيوها.

ـ الأطروحات الجامعية الإلكترونية وما يتصل بها من تخزين واسترجاع وحقوق مؤلفين وإدخال في الشبكة، ووضعها بصورة ملائمة تحت التصرف.[1]

[1] ــ عبد اللطيف، صوفي. **المكتبات في مجتمع المعلومات**. عين مليلة. دار الهدى. 2003. ص. 96.

الفصـــل الثالـــث

من المكتبي إلى أخصائي المعلومات:
تطـــوّر مهنـــة

1 التعريف بالمهنة المكتبية

شهدت المهنة المكتبية تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة وذلك بالنظر إلى الاستخدام المكثف للتكنولوجيا الحديثة في العمل المكتبي وتزايد الطلب على المعلومات في مختلف المجالات الدراسية والعلمية إضافة إلى المجالات الاقتصادية التنموية... لكن الوصول إلى المفاهيم الحديثة للعمل المكتبي مر بعدة مراحل.

يرتبط تعريف المهنة المكتبية ارتباطا وثيقا بطبيعة المهام المسندة إلى المكتبي وبنوع المؤسسة التوثيقية التي يعمل بها فنسمي مكتبي كل من ينشط في مكتبة سواء كانت مكتبة عامة، مدرسية أو جامعية ونستعمل تسمية وثائقي لكل من يعمل في مركز للتوثيق وتسمية أرشيفي لمن كان يعمل في مركز للأرشيف.

والحقيقة أنه ورغم اختلاف هذه التسميات وارتباطها بنوع المؤسسة التي يتواجد بها المكتبي يمكن الربط بينها من خلال مبادئ العمل المكتبي والأسس التي يقوم عليها والأهداف التي يحققها.

وإذا اعتمدنا على المهام المحورية التي يقوم بها المكتبي والمتمثلة في بناء المجموعات وما يتبعها من إجراءات الاقتناء والتزويد إضافة إلى تحليل المعلومات وما يبقى عليه من عمليات تقنية (فهرسة، تصنيف، تكشيف واستخلاص) وأخيرا خدمات المعلومات التي تبنى على الخدمة المرجعية والإحاطة الجارية والبث الانتقائي للمعلومات وخدمات الإعارة يمكننا تعريف المهنة المكتبية بأنها الوظيفة التي تهتم برصد الإنتاج الفكري ومعالجته وحفظه ووضع وسائل استرجاعه خدمة للمستعملين من مختلف الأصناف والمستويات.

"إن الوصول إلى المعلومات بطريقة سهلة وفعالة له أهمية متزايدة وكبيرة لجميع قطاعات المجتمع، ومتخصصوا المعلومات سوف يكونون مطلوبين بصورة كبيرة في هذا المجتمع، وأن أهميتهم سوف تزداد ومكانتهم سوف تكون بازدياد"[1] وهذا ما يدل على الأهمية المتزايدة للمهنة المكتبية ولدورها في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

عرفت المهنة المكتبية تطورا كبيرا، فلقد تغيرت مهام المكتبي وتطورت تزامنا مع تطور وتنوع وسائل عمله وهذا الترابط بين الوسيلة والعمل في حد ذاته جعل مهنة المكتبي تأخذ أبعادا جديدة حتى في التسمية ذاتها فأصبحنا نتعامل مع المكتبي والوثائقي والأرشيفي إلى أن وصلنا إلى أخصائي

---

[1] - الهوش، أبو بكر محمود. **تقنية المعلومات ومكتبة المستقبل**. الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1996. ص. 220.

المعلومات وهي أحدث تسمية للعاملين في مختلف المؤسسات التوثيقية في جميع المستويات وفي جميع التخصصات العلمية كانعكاس لتكنولوجيا المعلومات وتطور الأوعية المكتبية وظهور شبكات وأنظمة الإعلام الحديثة وبناء على هذا التطور التسلسلي والمرحلي للمهنة المكتبية والتسميات المختلفة في المكتبات ومراكز التوثيق والأرشيف والبحث نتطرق إلى المهنة المكتبية وما يتصل بها من مفاهيم.

1.1 المكتـــبي

هو القائم على الكتب، حافظ الكتب، الأمين، الحارس، المكتبي وهي تسميات نسبت لكل من كان يعمل بالمكتبة، ومهنة المكتبي من المهن القديمة التي عرفها الإنسان وقام بها عبر مختلف العصور ولقد كان القائم على الكتب يحظى باحترام كبير في الوسط الذي يعيش فيه خاصة وأن المكتبة كانت تعتبر مكان إنعاش الروح عند فراعنة مصر، كما أولى اليونانيون اهتماما واحتراما كبيرين للرجل الذي يحفظ الكتب ويشرف على المكتبة كما أن لظهور الإسلام دور كبير في تطوير مفهوم المهنة المكتبية ولقد استعملت تسمية البيت للدلالة على المكتبة مثل بيت الحكمة في بغداد ودار الحكمة في مصر ولقد تلازم تطور مهنة المكتبي مع مختلف التطورات التي عرفتها المكتبة والقائم على المكتبة وحارس المكتبة وأمين المكتبة.

كما يسمون في التقليد البريطاني حتى اليوم القائم بأمر الكتاب في المتحف البريطاني الحارس (Keeper) للدلالة على مهمته في الحفاظ على الكتاب.[1]

في الوقت الحالي أصبح المكتبي يعرف باسم أمين المكتبة وهو مصطلح مترجم إلى العربية من المصطلح الإنجليزي (Librarian) والفرنسي (Bibliothécaire) ولقد أضيفت كلمة أمين مكتبة للدلالة على المهام التي يقوم بها المكتبي "ولكن استخدامات كلمة أمين في اللغة العربية ارتبط بأمين المخازن وأمين المحفوظات إلخ... والمعنى أنه الكاتب المسؤول عن السجلات... وهذا المعنى هو أبعد ما يكون عن وظيفة المسؤول عن خدمة الكتب والمعلومات العلمية بالمكتبة ومراكز المعلومات، إذ أن عمله ليس كتابيا أو روتينيا، ولكنه يتصل بالمحتوى الفكري والعلمي والفني للمطبوعات بالدرجة الأولى".[2]

---

[1] ـ بدر، أحمد . **المدخل إلى علم المعلومات والمكتبات**. الرياض: دار المريخ، 1985، ص.73.

[2] ـ بدر، أحمد. المرجع نفسه. ص.75.

لقد تغيرت الصورة التقليدية التي عرفت بها مهنة المكتبي و لم يعد أمين المكتبة مجرد حارس على محتويات المكتبة أو وسيطا بين الكتاب والقارئ بل أصبح المكتبي يعالج الإنتاج الفكري وينظمه ويضع أنجع الوسائل لحفظه واسترجاعه عند الحاجة.

لقد تطورت مهنة المكتبي بصفة واضحة وأصبحت مهام المكتبي تقوم على أسس علمية وتقنية "وهو أخصائي في المعلومات على درجة من التأهيل العلمي والتدريب العملي يسمح له بإرشاد الأستاذ الجامعي والمعلم المدرسي والطالب والجمهور العام على اختلاف مستوياته التعليمية والثقافية، أي أن هذا الأمين مستشار المعلومات ضمن فرق البحوث والدراسة".[(1)]

2.1 الوثائـــقي

يعرف أخصائي الوثائق بأنه الشخص القائم على حفظ الوثائق وتنظيمها اعتمادا على عمليات إدارية وفنية يهدف من خلالها إلى تيسير استرجاع الوثيقة عند الحاجة واستعمالها لغرض ما. كما يعتبر الوثائقي الخبير الذي يدرس الوثيقة ويحقق في جوهرها ليقرر صلاحيتها للاستعمال لأن ليس كل ما يكتب يعتبر وثيقة، لهذا فإن العمل الذي يقوم به الوثائقي يخضع لخطة مرسومة وهادفة فهو يقوم بفهرسة الوثيقة وتصنيفها ليقوم بعد ذلك بتخزينها أو حفظها لتصبح مادة صالحة للاستعمال من أجل تحقيق غرض إداري أو علمي في الوقت الحاضر.

"إن الهدف من عمل الوثائقي هو تيسير استعمال المعلومات التي توجد في الوثيقة التي أصبحت وعاء يحمل معلومات ذات قيمة علمية مثل الدوريات والنشرات والتقارير والمواصفات وبراءات الاختراع وما كان مماثلا لها من المدونات الخطية".[(2)]

وهناك من يفرق بين عمل المكتبي وعمل الوثائقي من خلال مقاييس وأهداف العمل الذي يقومان به وفي هذا الإطار ينظر البعض من المتخصصين إلى الوثائقي بأنه ضابط المعلومات حيث يقوم بتجميعها وضبطها وهو يختلف في هذا المقام عن المكتبي الذي يهتم بأساليب تداول سجلات المعرفة وتوفيرها للمستعملين والأكيد هو أن عمل الوثائقي يدخل ضمن الخدمات العلمية التي تعالج المعلومات وتضعها في متناول المستعمل وهو في هذا الدور يلتقي مع جميع العاملين في ميدان المكتبات ويتقاسم معهم نفس الوسائل التي تؤدي جميعا إلى خدمة من يبحث عن المعلومات سواء كان شخصا أو هيئة.

---

[1] _ **بدر**، أحمد. المرجع السابق. ص.76.

[2] _ الشامي، أحمد محمد. **المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات**. الرياض : دار المريخ، 1988. ص.383.

"وبالحقيقة ومهما تضاربت الآراء حول المهنة التي يقوم بها الوثائقي ومدى ارتباطها بعلم المكتبات؟ أم انفصالها عنه ؟ فهي تؤكد أن التوثيق ما هو إلا جانب من علم المكتبات، إلا أن له خاصيته وطبيعته ودراساته الخاصة حيث تنطبق عليه أكثر من النظم المكتبية هذه الطبيعة التي يجب أن يدركها الوثائقي ويعمل في ضوئها".(1)

3.1 الأرشيفي

الأرشيفي هو المتخصص في مهنة الأرشيف وهو عادة ما يقوم بحفظ مختلف الوثائق الحافظة للمعلومات قصد الإفادة العلمية منها أو للقيمة التاريخية التي تميز تلك المحفوظات وتنتشر مهنة الأرشيفي على الخصوص في الإدارات التي تستعمل الوثائق في ظرف معين لتعود إليها في مرحلة زمنية لاحقة وهو ما يستدعي وجود أخصائي في الأرشيف يقوم بهذا العمل المعقد الذي يحتاج إلى التنظيم والدقة، كما نجد الأرشيفي يعمل في المتاحف التي تحوي وثائق ذات قيمة تاريخية وثقافية مرتبطة بتاريخ الوطن وتمثل ذاكرة الأمة.

"ويعرف الأرشيفي كذلك بأنه الشخص المسؤول الذي يعمل في أحد الأنشطة أو أكثر من أنشطة الأرشيف مثل الفرز والتنظيم، الإضافة والقيد، الحفظ والصيانة، الترتيب والوصف، تقديم الخدمات المرجعية للباحثين والمعارض ونشر الوثائق".(2)

كما توجد بعض التعريفات على أساس المهام التي يقوم بها الأرشيفي ومن بين هذه التعريفات أنه "القيم على السجلات والوثائق وهو الذي يوفرها للباحثين عند الطلب كما يشرف على تقويمها والتخلص منها وحفظها وصيانتها وترتيبها ووصفها وخدمات المعلومات والمعارض وكذلك نشرها".(3)

لقد تطور مفهوم العمل الأرشيفي بدوره حيث أصبح من مهام الأرشيفيين وضع وسائل البحث العلمية في خدمة المستعملين في مراكز أرشيف متخصصة وباستعمال الوسائل والمعدات التكنولوجية الحديثة للمعالجة والتخزين والاسترجاع لخدمة البحث العلمي، والتاريخي، لهذا أصبح الأرشيفي يعرف بمستشار البحث وعمله متنوع وثري، حيث لا يقتصر على المجال الإداري فقط،

[1] - طباع، عبد الله أنيس. **علم الإعلام: الوثائق والمحفوظات**. بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 1986. ص.58.

[2] - طباع، عبد الله أنيس. المرجع السابق. ص58.

[3] - الشامي، أحمد محمد. **المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات**. الرياض: دار المريخ، 1988. ص.86.

بل تطور إلى حد كبير فهو أصبح يتعامل مع الباحث والمؤرخ ويعمل بأساليب ومناهج مع مناهج المكتبي في المكتبات الجامعية ومراكز البحث والتوثيق.

هناك جملة من العناصر تجعل القائمين بنشاط أو عمل ما ينتمون إلى مهنة المكتبات والمعلومات وتتمثل في:

ـ تقديم خدمة إلى الجمهور بكل فئاته.

ـ وجود تقنيات عمل ومهارات تستوجب اكتسابها من طرف المهني.

ـ توفر إنتاج فكري أو مادة علمية تحتاج إلى المعالجة.

ـ وجود قواعد أخلاقية وسلوكية تنظم علاقات أصحاب المهنة.

ـ وجود نصوص قانونية تحدد الحقوق والواجبات المهنية.

والخلاصة أن كل من يزاول نشاطا في مؤسسة توثيقية وكان مؤهلا تأهيلا علميا هو أخصائي معلومات "فإذا كان للمعلومات في هذا العصر دورها الحيوي فلا شك أن الحاجة ماسة وضرورية للعناصر البشرية المؤهلة والقادرة على تصميم وتطوير وتشغيل وإدارة نظم المعلومات.

2 التطور التاريخي للمهنة المكتبية

تعد المهنة المكتبية من أقدم المهن التي عرفتها البشرية حيث ارتبط ظهورها بظهور المكتبات القديمة التي كانت تحوي مختلف الأوعية القديمة والتاريخية التي ميزت الحضارات والثقافات الشعبية المتعاقبة، لهذا فإن مصطلح المكتبي تغير وتطور عبر العصور وذلك ارتباطا وتماشيا مع تطور مفهوم المكتبة.

"لقد اختلف مفهوم المكتبة وتطور مدلولها عبر العصور، وذلك لأن المكتبات القديمة لم تكن كالتي نراها هذه الأيام من حيث تعددت أنواعها وتطورت خدماتها وطرق تنظيمها.

1.2 الحضارات القديمة

فالسومريون سموها بيت اللوحات الكبير لأنه كانت مليئة بالألواح الطينية، أما الفراعنة فقد أطلقوا عليها قاعة كتابات مصر أو مكان إنعاش الروح وإذا انتقلنا إلى اليونان لوجدنا كلمة (Bibliotheca) للدلالة على المكتبة والكلمة تعني المكان الذي توضع في الكتب، ولا تزال الكلمة شائعة في فرنسا والدول التي تتكلم اللاتينية، أما الرومان فقد استعملوا كلمة (Libri) وتعني الكتاب نفسه ومنها جاءت كلمة (Library) والتي تعني كلمة للبحث والمطالعة وتعتبر كلمة

مكتبة كلمة حديثة في العالم العربي و لم تستخدم إلا في القرن التاسع عشر فقد استخدم العرب كلمة دار وكلمة خزانة وكلمة بيت للدلالة على المكتبة".[1]

لقد كان من الضروري أن يتولى مجموع من الأشخاص القيام على المكتبات والسهر على الحفاظ عليها وعلى محتوياتها من الكنوز التاريخية التي أنجزتها يد الإنسان منذ ظهور الأشكال الأولى للكتابة "وليس من السهل تحديد المكان والزمان الذي ظهرت فيه الكتب والمكتبات ولكن من المؤكد أن نشوء المكتبات قديم قدم الكتابة، فقد كان اختراع الكتابة حدثا هاما في تاريخ الإنسانية وعاملا من عوامل نشوء الحضارات القديمة وبعد أن عرف الإنسان الكتابة أخذ يستخدمها في التعبير عن حياته وأفكاره، ثم حاول أن يجمع ذلك في أماكن معينة من المعابد والقصور الملكية وبعض الدور الخاصة".[2]

2.2 الحضارة العربية الإسلامية

ارتبط تاريخ المهنة المكتبية والمكتبيين في الحضارة العربية الإسلامية بتاريخ المكتبات والمعروف أن العرب قبل الإسلام لم يهتموا بالتدوين، فقد اعتمدوا أساسا على الذاكرة والحفظ ولهذا لم يكن لديهم سجلات مدونة أو ما يشكل مكتبة ويمكن ربط ذلك بنمط الحياة البدوية والأمية التي كانت منتشرة قبل الإسلام، إضافة إلى انعدام مواد جيدة للكتابة ماعدا الكتابة على عظام الحيوانات والرق وسعف النخل.

لقد كان لمجيء الإسلام ونزول القرآن الكريم أثر كبير في ظهور التدوين وبداية الاهتمام به وكانت البداية بتدوين القرآن ولهذا يعتبر كتاب الله هو أول نص باللغة العربية ظهر على شكل كتاب بالمفهومين العلمي والمادي الذي نعرفه عن الكتب.

كما كان لتدوين الحديث النبوي الشريف أثرا إيجابيا في تطور التدوين عند المسلمين. ولقد ظهرت أولى المكتبات الإسلامية وازدهرت في العصر العباسي نظرا لازدهار حركة التأليف وتشجيع العلماء وانتشار صناعة الورق وكذلك لتطور مهنة الوارقين.[3]

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن ظهور أولى المكتبات في الإسلام أدى إلى ظهور فئة من القائمين على المكتبات وحماية وفرز محتوياتها مثل:

[1] - عليان، ربحي مصطفى؛ النجداوي، أمين. **مقدمة في علم المكتبات والمعلومات**. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر، 1999.ص.5.

[2] - **صبيح**، إبراهيم؛ حماد، أحمد وآخرون. **المكتبة العربية والثقافة المكتبية**. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 1992. ص.102.

[3] - عليان، ربحي مصطفى؛ النجداوي، أمين. **مقدمة في علم المكتبات والمعلومات**. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.ص.19.

ـ مكتبات المساجد والقائمين على الألواح والمصاحف وتغليفها وترميمها.

ـ مكتبات الخلفاء حيث كانت تجمع أمهات الكتب من الهدايا والهبات.

وتميز المكتبيون الأوائل في الحضارة بكونهم أصحاب ثقافة واسعة وإلهام كبير بمختلف العلوم كالفلسفة والدين والطب.

ويمكن القول بأن المهنة المكتبية في البلاد العربية الإسلامية سايرت تطور ورقي الحضارة الإسلامية وانحطت وتقهقرت بانحطاطها.

ويمكن تلخيص هذه المراحل فيما يلي:

ـ بداية البروز مع ظهور التدوين مع نزول القرآن وتدوين الحديث.

ـ مرحلة النمو والتطور في العصر العباسي.

ـ مرحلة التقهقر والانحطاط ابتداء من القرن السابع الهجري.[1]

ومنذ ذلك الوقت استمرت المهنة المكتبية في التخلف بل الغياب الكلي خاصة بعض تعرض معظم البلاد العربية لمختلف أشكال الاستعمار حتى جاء القرن العشرين وظهرت حركات التحرر في الوطن العربي والإسلامي ودخلت الطباعة خاصة في المشرق العربي (لبنان ومصر) وبعد استقلال الدول العربية ظهرت المدارس والجامعات وبدأ تكوين المكتبيين وتطورت المكتبات بمختلف أنواعها وهذا أدى إلى ظهور المهنة المكتبية وبدأ التفكير في العاملين بمختلف المكتبات ومن ثمة الاهتمام بالمهنة من جديد.

3.2 أوروبا وأمريكا

بالنسبة لأوروبا، فلقد ركدت الحياة العلمية والفكرية خاصة بعد اجتياح الإمبراطورية الرومانية من قبل البرابرة فزالت المكتبات التي كانت تحتفظ خلاصة الفكر اللاتيني والروماني و لم تسلم إلا المكتبات الموجودة في الإدارة والكنائس.

وفي الوقت الذي كانت البلاد الإسلامية تنعم خلال العصور الوسطى بالرقي والمدارس والمكتبات كانت أوروبا تعيش ظلام الجهل تحت ظل المسيحية وسيطرة الكنيسة على الحياة العامة.[2]

في القرن الحادي عشر ظهرت بعض الإصلاحات في أوروبا وظهرت الجامعات في فرنسا

---

[1] - عليان، ربحي مصطفى؛ النجداوي، أمين. المرجع السابق. ص.24-25.

[2] - عليان، ربحي مصطفى؛ النجداوي، أمين. المرجع نفسه. ص.15.

وإيطاليا وبريطانيا وبدأت سيطرة الكنيسة في الزوال، وفي القرن الرابع عشر جاءت النهضة الأوروبية وبدأت الحياة العلمية تتطور فظهرت المكتبات وظهر القائمون على مكتبات الإدارة والكنائس والجامعات.

في القرن الخامس عشر ظهرت الطباعة على يد الألماني "غوتنبرغ" وشهد القرن السابع عشر ظهور العديد من المكتبات الوطنية في أوروبا (أوكسفورد 1602 م ـ برلين 1659 م ـ فرنسا 1642م).

ـ في 1789 قامت الثورة الفرنسية وظهرت مكتبات الجامعات والمكتبات العامة ووظف المكتبيون أو القائمون على هذه المكتبات.[1]

بعد الحرب العالمية الثانية أي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تطورت المهنة المكتبية بوتيرة سريعة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وشهدت هذه الفترة تطور التأهيل المهني للمكتبيين وتواصل تزايد الاهتمام بالمهنة المكتبية تواصل الاهتمام بالمهنة المكتبية في الخمسينيات وبدأ ظهور التدريس والتدريب في المكتبات والمعلومات وصدور الكتب والمجلات وعقد الندوات والمؤتمرات وعلى سبيل الذكر لا الحصر نقدم بعضا من هذه النشاطات.

ـ 1956 تنشئ جامعة كيس وسترن ريزيرف أول مركز أكاديمي للبحث في علم المعلومات.

ـ 1960 بداية صدور مجلة تعليم المكتبات وكانت مطلوبة جدا في أوساط المكتبيين وعنوانها الأصلي (Journal Of Education For Librarianship).

ـ 1964 عقد مؤتمر في جامعة شيكاغو بالمؤسسة المسماة (Graduate Library School).

ومع حلول السبعينات أصبحت العديد من المؤسسات تهتم بالمهنة المكتبية وتشارك في تنظيم أسلاك العاملين بالمكتبات ومراكز التوثيق ومن بين هذه المؤسسات نجد الجامعات والكليات والمدارس العليا وكذلك الجمعيات العلمية والإتحادان المكتبية وشركات المعلومات كما ساهمت في هذه العملية الإتحادان الإقليمية والدولية.[2]

4.2 العالم العربي

في العالم العربي كانت مصر من الدول السباقة في الاهتمام بالمهنة المكتبية وتدريس علم المكتبات وساهمت الجمعية المصرية للمكتبات سنة 1944 في الدعوة إلى الاهتمام بالمكتبيين وتأهيلهم والتحسيس بمدى أهمية فتح أقسام لتعليم المكتبات والمعلومات وتم ذلك فعلا في أرض

[1] ـ عليان، ربحي مصطفى؛ النجداوي، أمين. المرجع السابق. ص17-18.

[2] ـ حشمت، قاسم. **مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات**. القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1995. ص125.

الواقع، ففي بداية الثمانينات افتتح قسم الوثائق والمكتبات بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية 1981، ثم قسم آخر في حلوان سنة 1982، وثالث في بني سويف وأخيرا في طنطا.[1] وهو ما سمح بتكوين وتخرج العديد من الدفعات من المكتبيين والموثقين وهذا بدوره دعم للمهنة المكتبية في مصر وفي العالم العربي.

ولقد سلكت معظم الدول العربية الطريقة نفسها في القيام والنهوض بالمهنة المكتبية وذلك بفتح أقسام جامعية متخصصة وسن قوانين للمهنة المكتبية وهو ما يعتبره المختصون بداية لتاريخ المهنة المكتبية في العصر الحديث بالوطن العربي بعد غياب طويل ناتج عن الظروف التاريخية الاستعمارية والثقافية التي ميزت العالم العربي في العصر الحديث.[2]

3 الوظيفة التعليمية للمهنة المكتبية

إن المهنة المكتبية وعكسا للتصور التقليدي تدخل ضمن العملية التعليمية وأحد عناصرها، وإذا أخذنا بالمفاهيم الحديثة لدور المكتبات والمكتبيين التعليمي فإننا سنجد المكتبة والمكتبي حاضران في كل المراحل التعليمية الابتدائية، المتوسطة والجامعية على حد سواء.

ولنعرف هذا الدور البيداغوجي التربوي للمكتبي والمكتبة نتعرض إلى الوظيفة التعليمية ودورها في المدرسة والجامعة.

1.3 الدور التعليمي للمكتبي في المكتبات المدرسية

يلعب المكتبي دورا هاما في العمل التربوي والتعليمي بالمدرسة، فهو يشارك إلى جانب المعلمين والمدرسيين في كل الأنشطة من أهمها:

- مساعدة التلاميذ على استعمال المكتبة وحثهم وتشجيعهم على القراءة والمطالعة.
- توجيه التلاميذ داخل المكتبة ومساعدتهم على البحث عن المعلومات والمواد العلمية في مختلف الأوعية.
- مشاركة المعلمين في اختيار وانتقاء المقتنيات الجديدة بالمكتبة المدرسية وجعلها تتماشى وتخدم المقررات التعليمية.

---

[1] - محمد فتحي، عبد الهادي. **المكتبات والمعلومات : دراسات في الإعداد المهني والبيبلوجرافيا والمعلومات**. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 1993. ص.29.

[2] _ محمد فتحي، عبد الهادي. المرجع نفسه. ص. 29.

ـ مساعدة التلاميذ على التعامل مع المكتبة والتردد عليها في المستويات الدراسية اللاحقة، أي مساعدتهم على التعود عليها واكتساب الثقافة المكتبية ولكي يكون المكتبي ناجحا في تأدية مهامه ونقصد هنا المكتبي في المكتبة المدرسية يجب أن يتميز بصفات وخصائص معينة و"كثيرا ما يقال أن شخصية أخصائي المكتبة في المدرسة الابتدائية تؤثر تأثيرا مباشرا على التلاميذ ومن ثم ينبغي أن يكون الأخصائي قدوة صائبة للتلاميذ يؤمن بقيمة الكتاب والمكتبة وأثرها الفعال في خلق أجيال صالحة ذات شخصية سوية".[1]

ومن أهم الشروط والصفات التي يجب توفرها في المكتبي بالمكتبة المدرسية نذكر:

ـ الدراية بدور المكتبة المدرسية وأهميتها بالنسبة للتلاميذ.

ـ اكتساب ثقافة في علم النفس التربوي.

ـ الإلمام بمعرفة واسعة لكتب الأطفال ومؤلفيها ودور النشر المتخصصة في طباعتها.

بناء على كل المعطيات السابقة والمتعلقة بالمكتبي في المدرسة ودوره التربوي فيها والصفات التي يجب أن يتميز بها تبرز الحاجة إلى تطوير المكتبات المدرسية والاهتمام بها وبالعاملين فيها وتمكينهم من الوسائل والإمكانيات التي يحتاجون إليها في عملهم كما تبرز بوضوح الدور التعليمي للمكتبي ولمهنته.

2.3 الدور التعليمي للمكتبي في المكتبات الجامعية

تنطلق الجامعة في تأدية رسالتها التعليمية من مبدأ توظيف كل مصالحها لتحقيق هذا الهدف. والمكتبة الجامعية هي واحدة من هذه المصالح أو المؤسسات التي تبني خدماتها على فلسفة تعليمية أو مبدأ "التعلم" والتعلم لم يعد يقتصر على الدروس النظرية والمحاضرات وإنما اتسعت دائرته لتشمل المكتبة ودور المكتبي فيها.

يقوم المكتبي في الجامعة بمساعدة الطالب والباحث على الوصول إلى المعلومات العلمية، بينما يقوم الأستاذ الجامعي بتقديم المعلومات في حدود المقررات والمقاييس المدرسة، والفرق الذي نلاحظه للوهلة الأولى بين عمل الأستاذ والمكتبي في الجامعة هو أن الأول يتقيد في التدريس بعنصرين أساسين، أولهما التخصص أي أنه يقدم معلومات في مادة أو موضوع متخصص (علوم،

[1] ـ محمد فتحي، عبد الهادي. المرجع السابق. ص87.

تكنولوجيا، طب، علوم اجتماعية، إلخ...) حسب تخصص القسم أو الكلية، أما العنصر الثاني الذي يتقيد به فهو المقررات التي تحدد بدقة المواضيع التي تقدم للطالب.

أما المكتبي فهو يساعد الطالب على الوصول إلى المعلومات التي يطلبها مهما كان اختصاصه، كان يعمل في مكتبة جامعية مركزية يجيب على طلبات المستعملين من كل التخصصات المختلفة الموجودة بالجامعة وهنا يتحقق مبدأ تعدد التخصصات (Pluridiciplinarité) في عمل المكتبي بالجامعة.

وعادة ما يصادف الطالب صعوبات كبيرة في استخدام المكتبة الجامعية خاصة في السنة الأولى عندما يكون جديدا في انتمائه إلى الوسط الجامعي وحتى إذا اعتاد استعمال المكتبة أثناء دراسته الثانوية فإن ذهوله يكون كبيرا أمام العدد الهائل من الأوعية المكتبية المتراكمة في المكتبة الجامعية.

ولتفادي هذه الصعوبات التي قد تؤدي أحيانا إلى عزوف الطالب عن المكتبة، سارعت بعض المكتبات الجامعية إلى تكوين ما يسمى بمصلحة الخدمات والاستقبال والإعلام وهي مصالح ذات علاقة مباشرة مع رواد المكتبة، وخاصة الجدد منهم والهدف هنا هو إزالة الحواجز النفسية للمستعملين وتقديم معلومات عن المكتبة والتعريف بمرافقها وأقسامها وكذلك برصيدها وخدماتها.[1]

لم تعد المكتبات الجامعية تكتفي في دورها التعليمي بتوفير المعلومات للمستعملين وتقديم الخدمات المكتبية المعهودة، بل أصبحت تقدم تعليم استخدام المكتبة ومصادر المعلومات، وهناك دراسات متعددة أجريت في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حول تدريس استعمال المكتبة من طرف مكتبيين مؤهلين وكان ذلك في جامعة برادفورد الإنجليزية، أين تعطي للطلاب في المرحلة الجامعية الأولى دروس عن كيفية استخدام المكتبة وطلب المعلومات لطلاب الدراسات العليا وحتى لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة حيث يقوم المكتبي المدرس بتقديم محاضرات عن استخدام المكتبة والبحث، فيشرح الأساليب الفنية التي على الباحث استعمالها في الببليوجرافيات والكشافات والمستخلصات، كما تتضمن تعليم الطالب نظم التصنيف التي تسهل له الإحاطة بالمعلومات والوصول إليها، وللإشارة فإن الطالب سواء في مستوى التدرج أو ما بعد التدرج

---

[1]- Renoult, Daniel. **Les bibliothèques dans l'université**. Paris: Editions du cercle de la librairei.1994.

مطالب بتقديم بحوث حول المواضيع المكتبية التي درسها، حيث تأخذها الهيئة التدريسية بعين الاعتبار في التقييم العلمي للطالب.[1]

4 المفاهيم الحديثة للمهنة المكتبية

لقد تطورت وظائف ومهام العاملين في مختلف المؤسسات التوثيقية كالمكتبات العامة والمكتبات المدرسية والجامعية المتخصصة ومراكز التوثيق، بالإضافة إلى مؤسسات ومراكز الأرشيف وظهرت أنشطة جديدة تفرعت عن الوظائف القديمة التي يمارسها المكتبيون وموظفو المحفوظات كأعمال البيبلوغرافيا والتحليل الوثائقي والتكشيف وهي مهام نوعية تخصصية ولقد استفادت المهنة المكتبية كغيرها من المهن من التطور التكنولوجي في وسائل العمل وظهور الأوعية والوسائط الجديدة، وكان لتطور الإعلام الآلي وظهور أجيال جديدة من الحواسيب والآلات، بالإضافة إلى نمو شبكات وأنظمة المعلومات الدور الكبير في تطور مفهوم المهنة المكتبية، حيث أن المعلومات أصبحت تشكل العملة الأساسية المتداولة بين المؤسسات المتخصصة فأصبحت الكفاءة في المعاجلة والسرعة في البحث والتنفيذ هي التي تحدد مستوى المؤسسات العاملة في قطاع المعلومات وهو ما أدى إلى ظهور جيل جديد من العاملين في قطاع المكتبات والمعلومات، حيث ظهرت تسمية أخصائي المعلومات أو خبير المعلومات.

1.4 أخصائي المعلومات

تعد وظيفة أخصائي المعلومات "وظيفة اتصال ومعايشة ذلك أن العمل في ميدان المعلومات هو قبل كل شيء عمل جماعي، زد على ذلك، فإن العلاقات الشخصية مع المستفيدين ومنتجي المعلومات لها التأثير الحاسم فيما يتعلق بكفاءة الخدمات، ولابد أن يكون خبير المعلومات قادرا على فهم الآخرين وكسب ثقتهم والمشاركة في الحياة الجماعية وباختصار أن يكون قادرا على تحقيق الاتصال مع الآخرين، ويستوجب هذا الجانب الأخير مهارة لغوية وقدرة على التعبير الواضح والمتناسق كتابيا وشفهيا على حد سواء".[2]

كما أن التأهيل بالنسبة لأخصائي المعلومات لابد أن يكون مبنيا على تكوين علمي وأكاديمي تكتسب من خلاله المقدرة لدى المتكون على استعمال الوسائل الحديثة لمعالجة المعلومات سواء

---

[1] ـ بدر، أحمد؛ بدر؛ محمد فتحي، عبد الهادي. **المكتبات الجامعية : دراسات في المكتبات الأكاديمية والشاملة**. القاهرة: مكتبة غريب، [د.ت]. ص.39-40.

[2] ـ كلير، غنشا. **علوم وتقنيات المعلومات والتوثيق: مدخل عام**. تونس: مطبعة المنظمة العربية للثقافة والعلوم، 1987. ص.392.

بالنسبة للفرز والتصنيف والفهرسة أو لتسجيلها وحفظها في الأوعية الجديدة والمقدرة على التعامل معها والوصول إليها ونقلها وبثها وتبادلها.

إن أهم ما يميز حاضرنا هو تسميته بعصر المعلومات، أي العصر الذي أخذت فيه المعلومات جزءا كبيرا من حياة الإنسان واهتماماته وأصبحت المعيار الذي تقاس به مستويات ودرجات الأشخاص والمجتمعات وحتى الشركات والتجمعات الاقتصادية "وهناك أيضا صناعة وتجارة المعلومات التي تشكل جزءا لا يستهان به الآن في اقتصاديات الأمم المتقدمة، ثم هناك أيضا مؤسسات أو مرافق المعلومات التي يناط بها عمليات الجمع والتنظيم والتحليل والخدمات المرتبطة بالمعلومات بهدف إتاحة الانتفاع بها للجيل الحاضر وحفظها للأجيال القادمة ويقف وراء كل ذلك العنصر البشري بما يملك من خواص فريدة وهبها الله له".[1]

إن أهمية أخصائي المعلومات تزداد يوما بعد يوم ويجد كل من ينتمي إلى مهنة المكتبات والمعلومات نفسه أمام تحديات كبيرة تلزمه بالتأقلم مع كل ما هو جديد سواء تعلق ذلك بخطط العمل ومناهجه أو بالتحكم في الوسائل التكنولوجية الجديدة، ليتمكن من تأدية رسالته كاملة في عالم متغير... عالم اختلف كثيرا عما كان عليه من قبل، إنه عالم تكنولوجيا المعلومات المتقدمة والفائقة، عالم التكتلات المعلوماتية وشبكات الاتصال البعيدة المدى.

ويمكن أن نلخص جملة المهام الجديدة لأخصائي المعلومات في البيئة المعلوماتية السائدة حاليا في كونه:

_ **معالج المعلومات:** حيث يقوم بإنشاء قواعد للمعلومات ويصمم مواقع ويب (Sites web) وينظم المعلومات ويبثها للمستفيدين على الخط كما يقوم بالتكشيف والاستخلاص الإلكتروني.

_ **مدرب للمستعملين:** حيث يقوم بمساعدة المستفيدين وتدريبهم على تقنيات البحث عن المعلومات في مختلف المصادر الورقية واللاورقية (الإلكترونية).

_ **مسير لنظم المعلومات:** يقوم بوضع نظم للمعلومات بما يتماشى مع سياسة المكتبة وأهدافها.

_ **مهندس المعلومات:** حيث يشرف على تسيير نظام المعلومات من الجانب التقني المتصل

---

[1] - محمد فتحي، عبد الهادي. **المكتبات والمعلومات : دراسات في الإعداد المهني والبيبليوجرافيا والمعلومات.** القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 1993. ص19.

بعلم المكتبات. كما يشرف أيضا على الحواسيب ومعدات الاتصال والشبكات وهذا مجال متصل بالإعلام الآلي.

ـ **مترجم علمي**: حيث يعمل على مساعدة المستفيدين على تخطي الحواجز اللغوية، وهذا يستدعي منه أن يكون متقنا للغات الأجنبية.

ـ **وسيط المعلومات**: حيث يقوم بمساعدة المستعملين في الحصول على المعلومات والمواد المعرفية بمختلف أشكالها.

ـ **خبير المعلومات**: وهو خبير في مجال موضوعي محدد حيث يدرس طلبات الرواد من الأوعية المكتبية ثم يرشدهم إلى مصادرها وكيفية الوصول إليها.

ـ **مدير المعلومات**: أي أنه يتولى مسؤولية التخطيط والتنسيق والضبط لبرامج المعلومات والموارد البشرية والمالية اللازمة.

2.4 تكوين أخصائي المعلومات

تحاول معاهد وأقسام المكتبات التكيف مع النمط الجديد من التكوين وتبحث عن الدور الذي يجب أن تأخذه أقسام المكتبات والمعلومات لمواجهة التغيرات التي طرأت على المهنة المكتبية وذلك بمراعاة العناصر التالية:

ـ التحول التام في دور المكتبي التقليدي من إرشاد المستفيد إلى المواقع الصحيحة للكتب على الرفوف إلى الدور الجديد لأخصائي المعلومات المطلوبة.

ـ الاتجاهات الحديثة في التعليم.

ـ التطورات في خزن البيانات وقدرات الإرسال والاتصالات قد أثرت على محتويات المناهج الدراسية أيضاً. إذ تتطلب مسايرة هذه التغييرات نوعًا من التحدي في التعليم خصوصاً بالنسبة لمقررات تقليدية المحتوى.

ـ التغييرات في المناهج والخطط الدراسية، التي بررت مع التكنولوجيا المتطورة .

هذا التدفق دفع العديد من أقسام المكتبات والمعلومات إلى تعزيز مناهجها بمقررات مساندة من تلك الأقسام المنافسة لإحداث التكامل المعرفي وبناء على ذلك أصبحت نتائج التغيير واقعاً تسعى أقسام وكليات المكتبات والمعلومات تدريجياً إلى التحول معه من خلال الاشتراك بالدوريات

الإلكترونية وشبكات المعلومات والارتباط بتلك الشبكات كمواقع وليس كمستفيد فحسب، والتفكير الجاد بشأن التحول نحو المكتبات الإلكترونية.[1]

ويقف تكوين المكتبيين في مواجهة هذه التطورات والتغيرات، إذ تجد أقسام المكتبات ومعاهدها الجامعية نفسها مضطرة لإعادة النظر في منطلقاتها، وأهدافها، ومناهجها، ووسائلها، وطرق التدريس فيها، حتى تواكب ذلك كله، وحتى يتمكن الخريجون من رفع التحديات التي تواجه مهنتهم. لذلك لابد من تغيير أهداف التكوين، وأنواعه، ومستوياته، وجعلها مسايرة لمطالب العصر، مع إعطاء التدريب والتطبيق الميداني القدر الأعظم من الاهتمام. فعلم المكتبات اليوم هو علم تطبيقي أكثر من أي شيء آخر، وهو في هذا المجال بحاجة إلى تكوين في عدة مستويات واتجاهات، فضلا عن التكوين المستمر، والتخفيف من الدروس النظرية لحساب الدروس التطبيقية، مع التركيز على الموضوعات التي تتصل بتكنولوجيا المعلومات الحديثة، ووضع طرق جديدة، وبناء نظم مكتبات وظيفية ملائمة. إنه تحديث في الأهداف، والمحتوى، والتنظيم، والموارد البشرية المؤطرة، والتجهيزات المعتمدة، ووضع مخططات برامج واعية مرنة فعالة قصد دعم المستويات الكيفية للدارسين، وتمكينهم من مواكبة سوق العمل، لان التكوين العادي والثابت، لم يعد يحقق مطالب هذه السوق المتغيرة باستمرار. ولابد من إعادة النظر في نظام الشهادات الممنوحة، فضلا عن تحديث جوانب الدراسة، لتكون أكثر ارتباطا بوظائف المهنة المكتبية المعاصرة، وإدخال فروع جديدة تخص اقتصاد المعلومات، بعد التعرف على الحاجات الإصلاحية المطلوبة في هذا المجال، من حيث المضمون، والشكل، كل ذلك في ضوء وظائف المهنة المكتبية الجديدة، ومن بينها توفير الوصول إلى المعلومات الآلية، واستكشاف المعلومات، كذا تكوين المستفيدين من المكتبات، وتصميم المواقع لنشر المعلومات آليا، ثم الوساطة نيابة عن المستفيدين، وتقييم المعلومات المنشورة، وتنظيم المعلومات عبر الفهارس الآلية والتكشيف الآلي، ووضع المخططات والسياسات حول قضايا المعلومات، إلى غير ذلك من المهام العلمية والإدارية التنظيمية الحديثة، التي تدعم التكوين بصورة مباشرة أو غير مباشرة.[2]

---

[1] ــ جبر، رزوقي . **برنامج علم المكتبات والمعلوم في جامعة السلطان قابوس** .[على الخط] .متاح على :
< http://www.kfnl.gov.sa/idarat/KFNL_JOURNAL/KFNL_JOURNAL/MagPages/152.htm >(2007/01/07)

[2] ــ صوفي، عبد اللطيف. **التكوين العالي في علوم المكتبات والمعلومات:أهدافه، أنواعه، واتجاهاته الحديثة**. عين مليلة: دار الهدى.200، ص.12.

3.4 التكوين في علم المكتبات وتحديات مجتمع المعلومات

يقف التعليم العالي في ظل المجتمع المعلوماتي أمام مجموعة من التحديات عليه مجابهتها إن أراد أن يستمر ويتقدم.

وهناك تحدي الثورة التكنولوجية، التي جعلت المعلومات تنتقل بسرعة خارقة، ووضعت كوكبنا بما فيه من مراكز بحث، وجامعات، وبنوك معلومات، ومكتبات، وأخبار، ومعارف، تحت تصرف الباحثين أينما وجدوا، في وقت قريب جدا من وقت الإرسال، وهنا يجب على التكوين العالي، وفي مقدمته التكوين في علوم المكتبات والمعلومات أن يخرج الكوادر القادرة على التحكم في هذا السيل العارم من المعلومات وتقديمه للآخرين، في عصر بدأت فيه الدراسات الجامعية التقليدية برمتها تتراجع لحساب الدراسات الجامعية الافتراضية وجامعة انترنت، التي أصبحت تقدم اليوم خدماتها عن بعد لأكثر من ثلاثين جامعة وسبعمائة فصل دراسي وكلية علمية.

ولا يقل تحدي الشبكات المحلية والمكتبات الافتراضية عن التحديات السابقة الذكر، بعد أن بدأت المكتبات بعامة والمكتبات الجامعية بخاصة تقف في هذا العصر الرقمي أمام وظائف جديدة، ومطالب متغيرة، تقوم أساسا على استخدام الوسائط الإلكترونية، والمعلومات الرقمية عبر الشبكات المحلية والدولية، وسحب أرصدة المكتبات إلى طرفيات المستفيدين، وتوجيههم إلكترونيا إلى مكتبات أخرى، ومراكز وبنوك معلومات محلية ودولية. وتواجه المكتبات في هذا المجال تحدي المجموعات في عالم النشر الإلكتروني، والتحدي الاقتصادي والمعرفي، حتى تصبح أشبه بمصرف معلوماتي متجدد.

وبما أن البحث العلمي هو اليوم عماد الجامعة، وأساس تطويرها، لذلك توجب عليها توفير الظروف الملائمة للباحثين، والشروط المطلوبة، والدعم المعلوماتي اللازم، بغية ربطهم بالحداثة والمعاصرة. وهذا يتطلب وجود مكتبيين مكونين تكوينا حديثا يمكنهم من مواجهة هذه التحديات، والوقوف إلى جانب الجامعة السعي لتحقيق أهدافها.(1)

4.4 التكوين المستمر

التكوين المستمر هو ذلك التكوين الذي يستفيد منه العمال الذين يمارسون في قطاعات أو مجالات تستدعي تحديث معارفهم وتحسين مؤهلاتهم وفقا للتطورات الحاصلة في الميدان الذي

[1] ـ صوفي، عبد اللطيف. المرجع السابق.ص.ص.107-108.

ينشطون فيه فيصبح بذلك التكوين المستمر بمختلف أنواعه ومستوياته وسيلة للتنمية المهنية تساعد على تحسين مستوى الأداء وبالتالي تحقيق مردودية أفضل.

كما يعرف التكوين المستمر بأنه تكوين إضافي يستفيد منه العامل ليتمكن من التأقلم مع التطور الصناعي والعلمي[1] ويعرف كذلك بأنه دروس أو مقررات بيداغوجية (نظرية أو تطبيقية) تتناول تطور العلوم والتقنيات تهدف إلى تحقيق فعالية لدى العاملين المحترفين.[2].

توجد عدة تسميات تستعمل للدلالة على التكوين المستمر كالتكوين المتواصل، التنمية المهنية، التكوين المستديم، التأهيل المكتبي كما يستعمل البعض تسمية الرسكلة وهي مشتقة في الأصل من التسمية الفرنسية (Recyclage).

وإن اختلفت هذه التسميات في الصيغة اللغوية فهي تتفق من ناحية المعنى الذي تؤديه وبذلك يمكن القول بأن التكوين المستمر هو تكوين خاص يتلقاه العاملون في مختلف المؤسسات قصد تحديث وتجديد معارفهم ومؤهلاتهم المهنية فإذا كان التكوين الرسمي المقرر أثناء فترة التكوين المتمثل في مختلف المراحل الدراسية مبنيا على مقررات ومناهج رسمية فان التكوين المستمر يأتي في فترة الحياة المهنية أي بعد الالتحاق بالمهنة وهذا ما يجعله يتميز بعدة خصائص سواء تعلق الأمر بالصيغة أو المحتوى وكذلك المستوى المهني والتخصص.

5.4 التكوين المستمر وأهميته بالنسبة لأخصائي المعلومات

لقد تطور العمل المكتبي واتسعت دائرته وهو ما أدى إلى ظهور تسمية اختصاصي المعلومات وهي تسمية مهنية شاملة تندرج تحتها عدة فئات مهنية أخرى كالمكتبي، المكتبي المتخصص، ضابط المعلومات، باحث الإنتاج الفكري، محلل الإنتاج الفكري، والمكشف والمستخلص...[3]

إن الشخص الذي تناط به مسؤولية العمل في مكتبة أو مركز للمعلومات هو في أغلب الأحيان من أولئك الذين تلقوا تكوينا في تخصص علم المكتبات والمعلومات و تحصل بموجبه على شهادة علمية تؤهله لشغل منصب ضمن مختلف الأسلاك الممارسة في المؤسسات التوثيقية.

ولكن تطور المكتبات ومراكز المعلومات و تحديد مهامها و وظائفها في العصر الحديث

---

[1] _ **Petit Larousse illustré**. Paris : Ed. Larousse, 1991 . p. 825.

[2] _ Axis: **L'univers documentaire. Dictionnaire encyclopédique**. Paris : Hachette, 1995. p. 2612.

[3] _ حشمت، قاسم. **مدخل لدراسة المكتبات و علـــم المعلومات**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996. ص. 122.

استلزم أن يكون الشخص المعني بهذه المهمة وبالإضافة إلى تلقيه تكوينا في التخصص لابد أن يكون مؤهلا تأهيلا خاصا لتأدية عملا تخصصي لا يقدر عليه شخص لم يتأهل له.[1]

ومن هنا ازدادت أهمية التكوين المستمر بالنسبة للمكتبيين حيث أن متابعتهم ومواكبتهم للتطورات الحاصلة في مجال تخصصهم تستدعي بضرورة توفر العناصر الأساسية لعملية التكوين المستمر سواء تعلق الأمر بالعنصر البشري المؤهل الذي تناط به مسؤولية الإشراف والتوجيه والتأطير أو الوسائل المادية التي ترصد لتسديد نفقات التربصات والزيارات والدورات التكوينية التي تشكل في مجملها مختلف أنماط وصيغ التكوين المستمر المتداولة حاليا عبر العالم.

إن الحاجة إلى التكوين المستمر بالنسبة للمكتبيين ضرورة أملتها التطورات المتسارعة التي تشهدها المهنة المكتبية حاليا وعنصرا تكميليا لمرحلة ما بعد الدراسة.

6.4 أنواع التكوين المستمر

1.6.4 التكوين المستمر الذاتي

يعد المكتبي أو اختصاصي المعلومات مسؤولا وله دور كبير في تعليم نفسه ذاتيا وتحسين مستواه، ولإرادته الشخصية دور كبير في تنمية كفاءاته ومهاراته المهنية وانطلاقا من قاعدة أن التعليم عملية حياتية متواصلة، فان المكتبي معني بتطوير معارفه وتحسين أدائه الوظيفي.[2].

والقراءة من أهم وسائل التطوير المهني الذاتي لأنها أهم وسيلة تمكن من الإطلاع على كل جديد، بل هي القاعدة الأولى لكل عملية تعلم، فقبل أن نفهم أو نطبق ما ندرسه ميدانيا يجب أن نقرأه لذلك يجب على المكتبي أو اختصاصي المعلومات أن لا ينقطع عن القراءة ويلتزم بها.

العنصر الآخر الهام في التنمية المهنية يتمثل في الوقت الذي يجب على المكتبي حسن استغلاله في التعلم المستمر الذي يستدعي التفرغ للمطالعة أو للتدرب على وسائل عمل جديدة أو التنقل إلى مؤسسات توثيقية أخرى للإطلاع أو التربص أو تعلم استعمال أجهزة جديدة متوفرة بها.

كثيرا ما يكون المكتبي مرتبط ارتباطا كليا بمكان عمله ونجد أن العمل الذي يؤديه بالمكتبة يستدعي تواجده الدائم، خاصة إذا كان يتعامل مباشرة مع المستعملين، فإذا اعتمد على الأسلوب الذاتي في التكوين المستمر عليه أن يقسم وينظم وقته بطريقة دقيقة حتى يتسنى له تخصيص فترة

---

[1] _ الهلالي، محمد مجاهد؛ محمد فتحي، عبد الهادي. **بحوث ودراسات في المعلومات و المكتبات**. القاهرة: المكتبة الأكادمية، 1999. ص.126.

[2] _ حشمت، قاسم. **خدمات المعلومات: مقوماتها وأشكالها**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1984. ص.125.

للمطالعة والقراءة، أو العمل على الحاسوب أو زيارة مكتبات أخرى وما يشجع على اعتماد الصيغة الذاتية في التكوين المستمر للمكتبيين هو تطور الأوعية والوسائل وخدمات الأنترنيت وتبادل المعلومات، لذلك فان هذا النوع من التنمية المهنية يعتمد بقسط كبير على الإرادة الفردية وحب الإطلاع لدى المكتبي وهي عناصر كافية وكفيلة بأن تساعده على تحقيق التطور المهني المطلوب طيلة حياته المهنية.

2.6.4 التكوين المستمر في المؤسسات التعليمية المتخصصة

مبدئيا فان معاهد وكليات تدريس علم المكتبات والمعلومات تقوم في المقام الأول بتكوين الوافدين إليها من الطلبة والدارسين في تخصص علم المكتبات بالاعتماد على المقررات والبرامج الرسمية لتمنح لهم عند التخرج شهادات ودرجات علمية تمكنهم من الالتحاق بأسلاك المهنة المكتبية في مختلف المؤسسات التوثيقية كالمكتبات المدرسية والمكتبات الجامعية ومراكز التوثيق والأرشيف.

ولقد تطورت المؤسسات التعليمية في علم المكتبات والمعلومات و لم يعد يقتصر نشاطها على تكوين الطلبة من مختلف المستويات فقط، بل أصبحت تساهم في إجراء دورات تكوينية تدخل ضمن التكوين المستمر للعاملين في ميدان المكتبات والمعلومات.

وقد بدأ الاهتمام بقضايا تأهيل العاملين في مجال المعلومات في نهاية الأربعينيات نظرا لتطور لأساليب العمل التي أصبحت تتطلب موارد بشرية ذات خبرات ومؤهلات.[1]

"وقد قام عدد من مدارس المكتبات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينيات بنشاط ملموس في مجال التكوين المستمر أو التعليم المهني المتواصل، ثم تحول هذا النشاط منذ السبعينيات إلى مسؤولية تامة تجاه المتخرجين وقد تعهدت مدارس المكتبات بمساعدتهم طول حياتهم الوظيفية لمواجهة الاحتياجات المهنية المتغيرة".

وقد تطور هذا الدور الجديد المتمثل في مساهمة أقسام ومدارس المكتبات في التنمية المهنية للعاملين في المكتبات، وتجلى ذلك في ارتفاع عدد هذه المؤسسات، بل أصبحت تضع برامج خاصة للتعليم المستمر تتماشى مع مستويات وأسلاك المهنيين المختلفة، كما أن مدارس وكليات تأهيل

[1] ـ حشمت، قاسم. **خدمات المعلومات: مقوماتها وأشكالها**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1984. ص.125.

المكتبيين تحتاج إلى تغيير جدري في مناهجها حيث أن هذه المدارس بدلا من أن تتوقع التطورات الجديدة فإنها وبصورة أساسية تكيفت مع التغيرات التي بدأت.[1]

وبعد ما أدى الاهتمام بالتكوين المستمر إلى وضع برامج خاصة، أصبحت الحاجة إلى مدرسين ومؤطرين في هذا المجال تفرض نفسها ولأهمية التعليم المهني المستمر ولاهتمام الأقسام والكليات المتخصصة بذلك، ظهرت وظيفة جديدة في سلك التدريس بعلم المكتبات بالولايات المتحدة الأمريكية يعرف بمنسق برامج التعليم المستمر (Education Coordinator Continunig)[2] يقوم بتدريس البرامج والمقررات المخصصة للتكوين المستمر للوافدين من مختلف المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات. وبالإضافة إلى تطور نشاطات أقسام المكتبات وتنوع وظائفها، فإن المشاركة في التكوين المستمر تجلب مداخيل مالية هامة لهذه المؤسسات لأن المكتبات والمؤسسات التوثيقية التي ترسل موظفيها لإجراء دورات تدريبية وتربصات تقنية لتحسين مستواهم وتنمية مهاراتهم المهنية تدفع تكاليف مقابل ذلك وهو ما يسمح للمؤسسات المكونة بتحديث تجهيزاتها ومخابرها وفقا لمتطلبات التطور التكنولوجي ووسائل العمل، كما يساعدها على توظيف مدرسين ومؤطرين في مجال التكوين المستمر ولقد انتشر هذا النوع من المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا خاصة في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وبهذه الطريقة فان أقسام المكتبات والمعلومات أصبحت تقوم بوظيفتين، بحيث أنها تشرف على تكوين الدارسين في التخصص وتساهم في التكوين المستمر للعاملين بالمكتبات وهو ما يعود بالنفع الكبير على تطوير وتحديث المهنة.

3.6.4 التكوين المستمر في إطار التعاون بين المكتبات

يرتكز التعاون بين المكتبات في مجال التكوين المستمر على تبادل المعلومات العلمية والتقنية وتنمية الأرصدة ولقد سهل ذلك تطور وسائل البحث وتكنولوجيا المعلومات، حيث أصبحت قواعد المعلومات وشبكات المعلومات التي تربط بين مختلف المكتبات الإطار الأمثل لتطوير التبادل والتعاون فيما بينها مهما كانت المسافات التي تفصل بينها جغرافيا.

5 دور الجمعيات المكتبية في التكوين المستمر

تعد الجمعيات المكتبية أحد الأطراف الفعالة في التكوين المستمر لعمال المكتبات والمعلومات،

---

[1] ـ الهوش، أبو بكر محمود. **تقنية المعلومات و مكتبة المستقبل**. الإسكندرية: مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، 1996. ص. 222.

[2] ـ الهلالي، محمد مجاهد؛ محمد فتحي، عبد الهادي. **بحوث ودراسات في المعلومات والمكتبات**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1999.ص.131.

ولقد بدأ تجسيد هذا الدور في منتصف الستينيات في الولايات المتحدة الأمريكية، كما صدر عام 1979 بيانا عن الجمعية الأمريكية للمكتبات تتبنى فيه مسؤولية الارتقاء بالتعليم المستمر للمكتبيين.

ولقد تطورت مشاركة الجمعية الأمريكية للمكتبات بشكل كبير فيما بعد، حيث أنها أنشأت قسم خاص بمكتبات الجامعات والكليات من أجل التنسيق مع هذه المؤسسات ووضع برامج خاصة بالتنمية المهنية، وإدراج التعليم المستمر داخل المؤسسات التعليمية الجامعية أو عن طريق المراسلة أو استعمال التلفزيون والفيديو.[1]

في سنة 1985 انعقد المؤتمر العالمي الأول للتعليم المستمر في المكتبات والمعلومات برعاية الجمعية الأمريكية للمكتبات (ALA) والاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (IFLA)[2] وأصبح بذلك موضوع التنمية المهنية من أهم إسهامات الجمعيات المكتبية في مختلف البلدان، حيث أصبحت الجمعيات تساهم في إجراء وتنظيم دورات تدريبية وتقدم دراسات في تنمية الكفاءة المهنية لدى العاملين بالمكتبات وتقدم المنح لتمكين البعض من مزاولة الدراسة في الخارج وتقديم مساعدات مالية لتشجيع البحث في منهجيات التكوين المستمر ووسائله، خاصة بالنسبة للبلدان التي لا تتوفر على إمكانات لأنه لا يمكن بالطبع وضع برامج التأهيل و التدريب الموجهة لكل تخصص من تخصصات المعلومات على حدى وعادة ما تدعو الحاجة إليه من برامج في دولة معينة ومستويات هذه البرامج إنما يتوقف على إمكانيات لكل دولة وحاجتها إلى القوى العاملة.[3]

في الوقت الحاضر أصبحت الجمعيات المكتبية تنشط بدرجة كبيرة في المساهمة في التنمية المهنية كما أصبحت تساهم في النشر العلمي وتصدر العديد من الدوريات والنشريات للأعمال والنشاطات التي تنظمها الجمعيات وتشرف عليها في كل أنحاء العالم وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر المؤتمر العالمي الذي نظمه الإتحاد الدولي لجمعيات المكتبـــات (IFLA) في الأرجنتين (Buenos Aires) من 22 إلى 27 أوت 2004.

وبصفة عامة يمكن القول أن مسؤولية التكوين المستمر أو التأهيل تقع على عاتق فئات متعددة من الهيئات والمؤسسات وفي مقدمة هذه المؤسسات الجامعات والمعاهد ومراكز المعلومات والمنظمات الإقليمية والدولية والجمعيات الدولية وشركات المعلومات والمراكز الاستشارية.

[1] ــ الهلالي، محمد مجاهد؛ محمد فتحي، عبد الهادي. المرجع السابق. ص.ص.127 – 128.

[2] ــ الهلالي، محمد مجاهد؛ محمد فتحي، عبد الهادي. المرجع نفسه. ص.129.

[3] ــ بولين، أثرتون. ترجمة حشمت، قاسم. **مراكز المعلومات: تنظيمها وإدارتها وخدماتها**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996. ص.351.

6 الوضع الأكاديمي للمهنة المكتبية

إذا كانت المكتبات الجامعية هي حجر الزاوية في تطوير البحث العلمي وتشارك الجامعة في تأدية وظائفها وتحقيق أهدافها، فإن المكتبيين هم بدورهم حجر الزاوية في النهوض بالمكتبة الجامعية وتطويرها وإشراكها في تطوير الدراسة والبحث العلمي.

ومن هنا تطرح قضية الاعتراف بالمكتبيين المتخصصين وبدورهم في تطوير البحث العلمي وذلك بتوفيرهم للمادة العلمية ولمصادر المعلومات التي تعد الركائز الحيوية للبحث العلمي وهي تحافظ على عامل الوقت بالنسبة للباحثين والذي قد يضيع منه الكثير في البحث عن المعلومات.

والجدير بالذكر أن نوعية وكفاءة الخدمة المكتبية لا تتحقق إلا بكفاءة ومؤهلات القائمين بها "ولقد كان اقتناع معظم المسؤولين بالجامعات الأوروبية والأمريكية بهذه الحقيقة دافعا إلى تطبيق سلك أعضاء هيئة التدريس بالجامعة على العاملين بالمكتبة الجامعية الحاصلين على مؤهلات عليا في علوم المكتبات والمعلومات".[1]

وإذا نظرنا إلى الوضعية الأكاديمية للعاملين في المكتبات الجامعية في الوطن العربي نجدها مختلفة تماما "وما يزال المكتبيون الجامعيون يعاملون معاملة الموظفين العاديين أو أقل... أي دون أي مميزات".[2]

ولقد بدأت تظهر بوادر التغيير حسب المفاهيم الجديدة للوضع الخاص بالمكتبيين في الجامعات في المملكة العربية السعودية، حيث منح عمداء المكتبات درجة الأستاذ الجامعي.

7. أخلاقيات المهنية المكتبية

الأخلاقيات، (La déontologie) مصطلح يثير نقاشا كبيرا في معظم المهن والوظائف، وعادة ما يُطرح لدراسة توجه السلوك في العمل أو لطرح بعض القيم الاجتماعية، سواء تعلق الأمر بجماعة معينة أو بفرد واحد.

وتعد الأخلاق الركيزة الأساسية التي تبنى عليها المهنة مهما كان مجالها أو تخصصها.

"والحق يقال أنه لا قيمة لأي برامج تربوية أو تعليمية أو دورات تدريبية أو تطويرية ما لم تؤسس وتقام على القاعدة الصلبة والرصينة، قاعدة الأخلاق أو ما اصطلح على تسميته "الأخلاق

1- بدر، أحمد؛ محمد فتحي، عبد الهادي. **المكتبات الجامعية: دراسة في المكتبات الأكاديمية والشاملة**. القاهرة: مكتبة غريب، 1987. ص.106.

2 – بدر، أحمد؛ محمد فتحي، عبد الهادي. المرجع نفسه. ص.107.

المهنية والتي تعارف ويتعارف عليها جمهور العاملين بالمهنة وقادتها والتي يشتركون كذلك في صياغتها والاتفاق عليها والتعامل على هدي منها".[1]

ويطرح المؤلف الدكتور محمد مجاهد الهلالي في كتابه بحوث ودراسات في المعلومات والمكتبات الذي قدمه الدكتور محمد فتحي عبد الهادي جملة من العلاقات مع محيط العمل، يرى بأنها تشكل الأخلاقيات المهنية في مؤسسات المعلومات، حيث يركز ويبرز علاقة الأمين أو المكتبي مع الله عزّ وجلّ التي ينبغي أن تبنى على التقوى والخوف من الله في تأدية المهام والإنصاف بالأمانة والإخلاص والضمير الحي.[2]

كما يبرز علاقة الأمين بالمجتمع وذلك بمراعاة القيم الاجتماعية والسعي لجعل المكتبة في خدمة المجتمع بكل شرائحه.

وفي تعرضه إلى علاقة المكتبي بالمهنة ذاتها، ركز المؤلف على جملة من العناصر، ذكرها على النحو التالي:

- الرغبة والاعتزاز بالانتماء إلى مهنة المكتبي.
- القدرة على تحمل المسؤولية.
- الرفع من شان المهنة والالتزام بالقواعد الأخلاقية.
- الحث والتشجيع على الالتحاق بالمهنة للدارسين لعلم المكتبات.
- المشاركة في نشاطات الجمعيات والانخراط بها.
- العمل على تطوير المهنة.

ويبرز الدكتور محمد المجاهد الهلالي في الكتاب نفسه علاقة المكتبي بالإدارة ويرى أنها يجب أن تبنى على الثقة المتبادلة والعدل ويؤكد على ضرورة الدفاع عن المهنة والسعي إلى تحقيق الامتيازات المهنية للمكتبيين وسائر الحقوق التي يستفيد منها أصحاب المهن الأخرى ويتم ذلك من خلال تحسيس الإدارة المشرفة على العاملين بالمكتبة وتعريفهم بدور المكتبي وجهده في إعطاء الصورة اللائقة للمكتبة وخدمة روادها الذي يجب أن يقابل بالاعتراف، والتحفيز وتوفير الاستقرار للمكتبيين.[3]

---

[1] ـ. **بحوث ودراسات في المعلومات والمكتبات**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1999.ص.65-66.

[2] ـ الهلالي، محمد مجاهد؛ محمد فتحي، عبد الهادي. المرجع نفسه. ص.68-70.

[3] ـ الهلالي، محمد مجاهد؛ محمد فتحي، عبد الهادي. المرجع نفسه. ص.70.

1.7 دستور أخلاقيات المهنية المكتبية

دستور أخلاقيات المهنة هو مجموعة الضوابط وقواعد السلوك المهني التي تنظم علاقة المكتبي ومسؤولياته تجاه المستفيد وتجاه المجتمع وكذلك علاقته مع المهنة في حد ذاتها.

ولقد تبلورت فكرة وضع الدساتير الأخلاقية للمهنة المكتبية في العديد من البلدان الأوروبية وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تهدف إلى المحافظة على الصفة العلمية والتربوية للمهنة المكتبية وإعطائها المكانة الأخلاقية والثقافية التي تحتلها مع المهن الأخرى التي تهدف إلى تحديث وتطوير المجتمع وفق قيم أخلاقية وتربوية وحضارية تعطيه صفة المجتمع المتحضر.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية وبحكم ريادتها في وضع وإنشاء المؤسسات التي تنشط في علم المكتبات والمعلومات من البلدان الأولى التي أصدرت دساتير ونظم لأخلاقيات العمل المكتبي، حيث قامت بعض الجمعيات المكتبية بإصدار دساتير وقوانين تحدد المبادئ والالتزامات الأساسية لعمال المكتبات وهي تهدف في مجملها إلى إرساء مبادئ وأخلاقيات للمهنة المكتبية.

2.7 الدستور الأخلاقي لجمعية المكتبات الأمريكية

صدر هذا الدستور عام 1982[(1)] وهو يحدد مجموعة من المبادئ يجب على الأخصائيين في المكتبات والمعلومات، الالتزام بها وتطبيقها أثناء ممارسة مهامهم وتتلخص هذه المبادئ في ما يلي:

- على المكتبيين الالتزام بتقديم الخدمة المكتبية إلى المستعملين والإجابة على أسئلتهم بمهارة ودون تحيز.
- يجب على الأخصائيين في المكتبات حماية حق المستفيدين في الخصوصية وذلك بالتعامل معهم بأمانة والالتزام بحفظ كل المعلومات الخاصة بهم، سواء كانت تلك المعلومات متعلقة بشخصهم كالملف الإداري وبياناتهم الشخصية من بطاقات تعريف، أرقام هواتف وعناوين... أو عن المعلومات العلمية التي يطلبونها كالقوائم البيبليوغرافية أو من خدمات الإعارة وما يطلبونه من أوعية مكتبية.
- الالتزام بعدم توجيه العمل داخل المكتبة أو المؤسسة حسب الفلسفة أو الاتجاه الشخصي الذي يتبناه المكتبي في حياته.
- الابتعاد عن تحقيق مصالح شخصية أو مزايا مادية على حساب مصلحة المكتبة أو مصلحة المستفيدين.

---

[1] ـ محمد فتحي، عبد الهادي. **المعلومات وتكنولوجيا المعلومات على أعتاب القرن الجديد**. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2000. ص.44.

والمتأمل في المبادئ العامة للدستور الأخلاقي لجمعية المكتبات الأمريكية، يلاحظ للوهلة الأولى مدى التركيز على الصفات والأخلاق التي يجب على المكتبي التحلي بها وهي مبنية على الضمير المهني، حب العمل والأمانة في تأدية الواجبات وخدمة المستفيدين.

وإذا نظرنا إلى هذه المبادئ من زاوية الاحترافية نجد أنها لا تختلف عن مبادئ العمل في قطاعات الخدمات والتجارة خاصة في البلدان المتطورة، فمبادئ الالتزام والمواضبة وتقديس العمل من أهم مبادئ العمل في المجتمعات الغربية وهو السر في النجاح الاقتصادي والنمو الذي تحققه مختلف الشركات والمؤسسات العالمية.

3.7 الدستور الأخلاقي للجمعية الأمريكية للمعلومات

صدر هذا الدستور عام 1990[1] ويؤكد في بنوده المسؤولية في العمل المكتبي ويحددها حسب المسؤوليات التالية:

ـ المسؤولية تجاه الأفراد؛ وفي هذا الإطار يحث الدستور الأخلاقي للجمعية الأمريكية لعلم المعلومات على العمل من أجل توفير المعلومات لمن يطلبها مع التأكيد على الالتزام بالسرية والخصوصية في تقديم المعلومات للأفراد.

ـ المسؤولية تجاه المجتمع؛ وتتمثل في تلبية حاجات المجتمع من المعلومات دون المساس بحقوق الأفراد ومقاومة كل أشكال الرقابة على المطبوعات، بالإضافة إلى المساهمة في تعليم المجتمع والتشجيع على البحث وإبراز أهمية المعلومات والمساواة بين الجميع في الوصول إليها.

ـ المسؤولية تجاه المهنة؛ وينص الدستور الأخلاقي للجمعية في هذا الجانب على إنجاز الأعمال والقيام بالوظائف بطريقة تعزز وتنمي صورة المهنة وتجلب الاحترام لها وللقائمين بها من المكتبيين أو المتخصصين في المعلومات.

يتميز هذا الدستور بصبغة قانونية محضة، حيث أنه يبنى على مبدأ المسؤولية، كما نلاحظ فيه تطور مفهوم العمل المكتبي وارتباطه بالمعلومات وكذلك حق التحفظ والسرية في مجال المعلومات دون الوقوع في الرقابة التي لا تخدم البحث والباحثين ومن الضروري في هذا المقام الإشادة بدور الجمعيات المكتبية التي أصبحت تعلب دورا رياديا في كل ما له علاقة بالمهنة المكتبية، فهي بالإضافة إلى المساهمة في التحسيس والتعريف بالمهنة تشارك في التنمية المهنية للقطاع وللعاملين فيه، كما

[1] ـ محمد فتحي، عبد الهادي. المرجع السابق.ص.45.

تشارك في إصدار القوانين والدساتير الأخلاقية وهو ما يجلعها من عناصر المهنة المكتبية ومقوماتها ولا يمكن دراسة المهنة المكتبية بعيدا عن الدور الذي تعلبه الجمعيات المكتبية في ذلك..

8 جميعات المكتبيين ودورها في تطوير المهنة

لعبت جمعيات المكتبيين والوثائقيين دورا أساسيا في الدعوة إلى إنشاء المعاهد المتخصصة لتدريس المكتبات والمعلومات، كما عملت على التحسيس والدعوى إلى ضرورة الاعتناء بعمال هذا القطاع وإعطائهم المكانة اللائقة بهم في السلم الاجتماعي نظرا لحيوية الدور الذي يقومون به داخل مجتمعاتهم. "تعتبر الجمعيات المهنية في العديد من البلاد المتقدمة المتحدث الرسمي عن العاملين بهذه الخدمات والمعبر عن أفكارهم وطموحاتهم كما تعتبر بعض هذه الجمعيات المعبر عن اتجاهات الحكومات أيضا... وقد تكون هذه الجمعيات مجرد ساحة أو مكان يتيح الفرصة للعاملين بهذه المجالات لتبادل وجهات النظر والخبرات وعقد الاجتماعات والندوات. وعلى كل حال فينبغي أن تعمل هذه الجمعيات إلى جانب كونها جماعات ضغط على اكتساب ثقة المجتمع نحو العاملين بمجالات المكتبات والمعلومات وتدعيم احترام المهنة ووضع العاملين فيها، وتغيير الصورة المشوهة عنهم".[1]

لقد اتسع نشاط الجمعيات المكتبية وأصبحت تقوم بدور حيوي في مختلف بلدان العالم، فبعدما كانت ترتكز أعمالها على الجانب القانوني والتشريعي للمهنة وتدعو إلى تطوير المناهج الخاصة بتدريس علم المكتبات والمعلومات صارت في الوقت الحالي تساهم في التكوين والتدريب وتقوم بعدة نشاطات وتظاهرات تفيد المجتمع كله ولا تقتصر على العاملين في المؤسسات التوثيقية فقط، ولتوضيح الوظائف الجديدة لجمعيات المكتبيين نتطرق الآن إلى مختلف النشاطات التي تقوم بها ونقدم عينات من بعض الجمعيات الرائدة والمعروفة على المستوى الدولي ونتطرق كذلك إلى بعض الجمعيات الوطنية.

1.8 وظائف الجمعيات المكتبية ونشاطاتها

*** التعريف بالمهنة**

تعمل الجمعيات المكتبية على التعريف بالوظيفة المكتبية وتحاول تنوير الرأي العام بالدور الذي تلعبه المؤسسات التوثيقية في تثقيف المجتمع ومحو الأمية.

---

[1] ـ بدر، أحمد. **المدخل إلى علم المعلومات والمكتبات**. الرياض: دار المريخ، 1985. ص.405.

*** التظاهرات والأنشطة الثقافية**

تقوم الجمعيات المكتبية بأنشطة ثقافية وعلمية، كعقد الملتقيات والندوات وجمع المتخصصين في علم المكتبات لإلقاء المحاضرات وتبادل التجارب والخبرات، كما تقوم بتنظيم معارض لبيع الكتب والمجالات والتعريف بكيفيات العمل المكتبي، كما تقوم بعرض التجهيزات والوسائل الجديدة المبتكرة في التصميم والكتابة وحفظ الوثائق وتصويرها في البلدان المتقدمة أصبحت هذه الجمعيات تشترك مع مؤسسات الإعلام الآلي والصناعات الإلكترونية التي لها صلة بتقنيات المعلومات وحفظها ومعالجتها.

*** التعليم والتدريب**

أصبحت الجمعيات المكتبية في بعض البلدان تنظم دورات تدريبية للعاملين في المكتبات ومراكز الأرشيف لتمكينهما من التقنيات الجديدة وبالتالي مساعدتهم على التأقلم مع المعطيات الجديدة للمهنة ومواكبة التطورات الحاصلة في تنظيم الإعلام وشبكات المعلومات وقد تقوم في بعض البلدان بإرسال بعض العاملين في المكتبات في إطار منح للتكوين في الخارج واكتساب مهارات عالية في المهنة وهذه المنح توفرها عادة الجمعيات المتواجدة في أمريكا وأوروبا لأنها تملك موارد مالية تتحصل عليها من خلال إسهامات أعضائها والمنخرطين فهيا.

*** المطالبة والدفاع عن حقوق المهنة**

يعتبر الدفاع عن عمال المهنة والمطالبة بحقوقهم من أهم الأدوار التي تقوم بها الجمعيات المكتبية وإذا رجعنا إلى تاريخ وبدايات هذه الجمعيات في أمريكا وأوروبا نجد أنها اقتحمت المجال التنظيمي والتشريعي للمهنة وأصبحت تدافع عن حقوق العمال وتطالب بتسوية مشاكلهم وتقوم بتقديم اقتراحات (مشاريع قانونية) للحكومات وللهيآت الرسمية لتقوم بتطوير القطاع وإعطاء العاملين به المكانة اللائقة بهم لأهمية العمل المكتبي الذي يقومون بممارسته في المؤسسات العلمية المختلفة، وهذا لا يعني أن هذه الجمعيات أصبحت تقوم بعمل النقابات العمالية التي تبقى الإطار القانوني الوحيد للدفاع عن المهن والعاملين بها، لكنها تتبنى في ذلك طريقة التحسيس والتوعية العامة لدفع دوائر القرار إلى الاهتمام بالمهنة.

ونظرا لانتشار المكتبات بمختلف أنواعها في كل أنحاء العالم ومع تزايد أعداد العاملين بها أصبحت الحاجة إلى جمعيات المكتبيين ضرورة تفرض نفسها وهذا من أجل الإشراف على

المكتبات والمكتبيين وتنظيم نشاطاتهم وتوحيد جهودهم ولهذا أنشئت الجمعيات والاتحادات المكتبية وارتفع عددها.

كما تعد الجمعيات المكتبية في البلدان المتقدمة المتحدث الرسمي عن العاملين في القطاع والمعبر عن أفكارهم وطموحاتهم واتجاهاتهم ومشكلاتهم وتسعى على اكتساب المجتمع ومؤسساته الثقة في العاملين في المكتبات وتغيير النظرة القديمة عنهم وتوجد عدة جمعيات تنشط في ضمن هذه الأطروحات والأفكار وتعمل على تحقيقها ونتعرض فيما يلي إلى بعض العينات من هذه الجمعيات المتواجدة في مختلف بلدان العالم، بما في ذلك بلدان العالم العربي، لأن الجمعيات المكتبية فرضت نفسها في العديد من البلدان وأصبحت تلعب دورا رياديا في تطوير المهنة والتحسيس بمدى أهميتها وبالتالي التأكيد على الدور الذي يساهم به المكتبيون في تطوير البحث ورفع المستوى الثقافي والعلمي لمختلف شرائح المجتمع ومن ثمة المشاركة في التنمية الوطنية الشاملة وفيما يلي عينات من الجمعيات الناشطة في هذا المجال.

2.8 جمعية المكتبات الأمريكية (A.L.A.)

أنشئت سنة 1876 في مدينة فيلادالفيا[1] ويعد ميلفل ديوي صاحب التصنيف العالمي والمعروف من أنشط المشاركين في أول اجتماع لهذه الجمعية، حتى أنه عين أمين سر الجمعية وكان الهدف الأساسي للجمعية هو الارتقاء بالمهنة المكتبية والمكتبات. في البدايات الأولى كانت الجمعية تعقد اجتماعات دورية وتنظم عمل اللجان حسب مهامهم، لكن فيما بعد أخذ نشاطها يتطور شيئا فشيئا، فأصبح منتشرا على المستوى القومي ثم الدولي من خلال التعاون مع الجمعيات المكتبية في العالم وكانت تهتم بعدة مجالات كإدارة المكتبات والمكتبات العامة، المكتبات المدرسية، المكتبات الجامعية... ولقد ارتفع عدد المنخرطين في جمعية المكتبات الأمريكية فبلغ أكثر من 30 ألف منخرط سنة 1977 ويصل العدد حاليا إلى أكثر من 50 ألف منخرط.

أصبحت هذه الجمعية من أرقى وأنشط الجمعيات المكتبية في العالم سواء في مجال المؤتمرات والدراسات والنشر والإصدار، كما تشارك في إصدار المعايير والتقانين في مجال المكتبات والمعلومات وتدريس علم المكتبات.

---

[1] ــ عليان، يحيى مصطفى؛ النجداوي، أمين. **مقدمة في علم المكتبات والعلوم**. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.ص.54.

3.8 جمعية المكتبات البريطانية (.L.A)

أنشئت سنة 1877[1] وتعمل على جمع المهتمين بشؤون وقضايا المكتبات في بريطانيا ومقرها في لندن وتهدف إلى تحقيق الغايات التالية:

ـ توحيد العاملين في المكتبات البريطانية.

ـ عقد المؤتمرات والاجتماعات الدورية للعاملين في المكتبات.

ـ تطوير تسيير المكتبات.

ـ المساهمة في إصدار التشريعات في مجال المكتبات.

ـ تطوير البحث البيبليوغرافي.

ـ تنظيم المسابقات لتوظيف المكتبيين.

ـ تقديم ومنح شهادات الاستحقاق في علم المكتبات ويشترك حوالي 20 ألف منخرط في هذه الجمعية.

4.8 الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (.I.F.L.A)

هو اتحاد دولي يعمل على تنمية التعاون بين مختلف بلدان العالم في مجال المكتبات والبيبليوغرافيات وإجراء البحوث والدراسات ويدير كذلك العلاقات الدولية للمكتبات وجمعيات المكتبيين والبيبليوغرافيين.

في البداية أنشئ الإتحاد باسم اللجنة الدولية للمكتبات والبيبلوغرافيا وذلك سنة 1927[2] ثم أصبح سنة 1929 يسمى بالاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (IFLA).

في الستينيات بلغ عدد الجمعيات المكتبية في الاتحاد 80 جمعية، أما الآن فالعدد تضاعف، ويقوم الاتحاد بإنجاز عدد هام من التقانين الدولية نذكر منها:

ـ قواعد الفهرسة الموحدة.

ـ الفهرس الموحد والإعارة الدولية.

ـ تبادل المطبوعات، الإحصائيات، الوثائق النادرة والثمينة.

ـ تعليم وتدريس علم المكتبات.

ـ نشر البحوث والدراسات.

ويقوم بمعظم نشاطاته بالتعاون مع اليونسكو.

---

[1] ـ عليان، ربحي مصطفى. المرجع السابق.ص.55.

[2] ـ عليان، ربحي مصطفى. المرجع نفسه. ص.56.

5.8 الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (A.F.L.I)

تم إنشاء الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات في القيروان بتونس عام 1986[1] بحضور ممثلين عن 11 دولة عربية (السعودية، سوريا، الأردن، تونس، الجزائر، العراق، الكويت، ليبيا، مصر، اليمن والمغرب) ويعمل الاتحاد على تحقيق الأهداف التالية:

ـ تعزيز التعاون بين الجمعيات المكتبية العربية.

ـ العناية بالتراث العربي (المكتوب والسمعي البصري).

ـ العمل على الارتقاء بالمهنة المكتبية في البلدان العربية.

ـ عقد الندوات والمؤتمرات وتشجيع البحث في علم المكتبات.

ـ تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية للمكتبيين العرب.

ـ توحيد المصطلحات وإصدار الأدلة والمطبوعات المشتركة.

ـ التعاون مع المنظمات العربية والدولية التي تشارك الاتحاد أهدافه.

6.8 الجمعيات المكتبية الوطنية في العالم العربي

توجد في العالم العربي العديد من جمعيات المكتبيين الوطنية تعمل في مجملها على تحقيق الأهداف التالية:

ـ **بالنسبة للمهنيين:** تعمل هذه الجمعيات على إقامة ودعم العلاقات بين العاملين في المكتبات والمعلومات والأرشيف والدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لهم.

ـ **بالنسبة للمهنة:** تسعى الجمعيات المكتبية العربية في كل بلد على بناء وتطوير النظم الوطنية للمعلومات.

ـ **بالنسبة للمجتمع:** تعمل الجمعيات على إقامة علاقات بنائه وإيجابية بين المهنيين والسلطات وكذلك المجتمع بمختلف شرائحه.

وهذه مجموعة الجمعيات المكتبية الوطنية الناشطة في مختلف البلدان العربية.[2]

- مصر: الجمعية المصرية للتوثيق والمكتبات، أنشئت سنة 1945.
- لبنان: جمعية المكتبات اللبنانية، أنشئت سنة 1960.

---

[1] ـ عليان، ربحي مصطفى. المرجع السابق.ص.57.

[2] ـ عليان، ربحي مصطفى. المرجع نفسه.ص.57.

- تونس: الجمعية التونسية للموثقين والمكتبيين والأرشيفيين، أنشئت سنة 1965.
- العراق: الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات، أنشئت سنة 1968.
- السودان: جمعية المكتبات السودانية، أنشئت سنة 1969.
- سوريا: جمعية المكتبات والوثائق، أنشئت سنة 1972.
- المغرب: الجمعية الوطنية للإعلاميين، أنشئت سنة 1973.
- الجزائر: جمعية المكتبيين والأرشيفيين والموثقين الجزائريين، أنشئت سنة 1989.
- البحرين: جمعية المكتبات البحرينية، أنشئت سنة 1996.

9. التشريع المكتبي ودوره في تطوير المهنة

التشريع المكتبي هو أساس تنظيم العمل في المكتبات باختلاف أنواعها، فهو الذي ينظم العمل ويحدد العلاقة بين العاملين وكذلك بين العاملين ومسؤوليهم وبين العاملين والمستفيدين من المكتبة.

والتشريع المكتبي هو النص الذي يقاس عليه الأداء في المكتبات لأن القانون هو الذي يحدد مهام كل عامل داخل المكتبة وهذا من شأنه أن يفرز المهام والصلاحيات الخاصة بكل عضو من أعضاء المجموعة العاملة بالمكتبة.[1]

وإذا كانت الدول في مختلف أنحاء العالم تهتم بإنشاء المكتبات بمختلف أنواعها وتشييدها على أحدث الطرازات المعمارية وتجهزها بأحدث ما أنجزته التكنولوجيا الحديثة من أوعية مكتبية وحواسيب وربطتها بمختلف القواعد والشبكات، فإنه من الضروري الاهتمام بالعاملين والموظفين بهذه المكتبات.

فبالإضافة إلى تكوينهم ومنحهم فرصة تحديث معلوماتهم بمختلف طرق التكوين المستديم أو المتواصل، كما يسميه البعض فإنه من الضروري بل ومن الحتمي كذلك أن تسن القوانين والتشريعات التي تنظم مهنتهم وتحميهم، مثل ما هو معمول به في المهن الأخرى.

"وهناك إجراءات معينة للحكومة في هذا المجال ويتم التعبير عنها بواسطة التشريعات والقوانين واللجان الحكومية ذات المستوى العالي"[2] وهي تمثل جملة القوانين والنصوص التشريعية

---

1 ـ تمراز، أحمد علي. تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات في مصر، **دورية دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات**. ع.2، ماي 1998. ص.140.

2 ـ بدر، أحمد؛ محمد فتحي، عبد الهادي. **المكتبات الجامعية: دراسات في المكتبات الأكاديمية والشاملة**. القاهرة: دار غريب للطباعة، [د.ت]. ص.116.

التي تنظم العمل في المكتبات باختلاف أنواعها ويسميها البعض الآخر بالنظام الأساسي للمهنة.

والنظام الأساسي للمهنة هو مجموع القواعد التي تحدد كيفيات التوظيف والمؤهلات العلمية، بالإضافة إلى تحديد المهام والمسؤوليات في مختلف درجات وأسلاك المهنة وعادة ما يكون النظام الأساسي وطنيا وتكون الجهات المشرفة على وضعه ذات علاقة مباشرة بأجهزة الدولة الرسمية.

"ومع ذلك فإن وجود النظام الأساسي أمر مهم للغاية، لأنه يحدد وضع المهنة كلها ويسمح بجلب الأشخاص ذوي الكفاءات المطلوبة إليها وفي حالة عدم وجوده وخاصة بالنسبة للوظائف الجديدة، فإننا نتعرض إلى خطر اتخاذ أو الاختيار عن طريق الصدفة دون الرجوع إلى قاعدة محددة مما يؤدي إلى دفع المهنة إلى موقع في أسفل السلم الاجتماعي"[1]، ومن هنا نلاحظ الأهمية الكبيرة لنظم وقوانين المهنة المكتبية وهي تقوم عادة على الأسس التالية:

- تحديد شروط الالتحاق بالمهنة.(قوانين التوظيف).
- تحديد المؤهلات العلمية الخاصة بالأسلاك المختلفة.
- تحديد المهام حسب الأسلاك.
- تنظيم التسيير الإداري و التقني للمؤسسات التوثيقية.
- وضع الهياكل التنظيمية للمؤسسات.
- تحديد شروط الترقية والإدماج في الأسلاك المختلفة.
- تحديد الأجور والدرجات الاستدلالية للأسلاك.

وتلح العديد من الجمعيات والهيآت على استشارتها عند وضع التشريعات الخاصة بالمكتبات من طرف الحكومات أو الوزارات الوصية لجعل النصوص القانونية التي تضعها وتسنها متماشية وملائمة لطبيعة الوظائف الخاصة بكل سلك من الأسلاك المكتبية ولإعطاء المهنة المكانة التي تستحقها في السلم الاجتماعي العام للبلد.

10 واقع المهنة المكتبية في الجزائر

1.10 العمل المكتبي في الجزائر وتطوره

كانت المكتبات ومراكز الأرشيف والمتاحف في المراحل الأولى من استقلال الجزائر تفتقد إلى أخصائيين يقومون ويشرفون على تسييرها وذلك يعود إلى عدم توفر الإطارات المكونة في

[1] _ كلير، غينشا. **علوم وتقنيات المعلومات والتوثيق: مدخل عام**. تونس مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987. ص.394.

الاختصاص وعدم وجود مؤسسات لتكوين المكتبيين والأرشيفيين والوثائقيين، كما أن الحالة العامة للبلاد بعد الاستقلال، كانت تستدعي إعادة النظر في التنظيم المؤسساتي في مختلف القطاعات الحيوية للبلاد.

لقد تطور العمل المكتبي في الجزائر تزامنا وتماشيا مع تطور القوانين والنصوص التي تنظم المهنة من جهة، بالإضافة إلى تطور المنظومة التربوية من جهة أخرى وظهور مكتبات جديدة، فمن ناحية النصوص التنظيمية عرفت المهنة المكتبية ظهور أول نص تنظيمي للمهنة بعد الاستقلال وبالتحديد سنة 1964[1]، حيث أنشأ بموجبه دبلوم تقني خاص بسلك التقنيين في المكتبات والأرشيف يمنح بعد مسابقة تمنح من خلالها الشهادة من طرف وزير التوجيه الوطني.

لقد كان هذا المرسوم بمثابة الانطلاقة في وضع النصوص التي تنظم المهنة المكتبية وترسي قواعدها القانونية ولقد تواصل سن القوانين الخاصة بالمهنة، حيث صدر المرسوم التنفيذي رقم 97-185 في 14 ماي 1997[2] ويعد أحدثها وهو يعدل وينظم الأسلاك العاملة في المكتبات الجامعية، أما من ناحية تطور المنظومة التربوية وانعكاسها على تطور المهنة المكتبية، فإن ذلك يتجلى بوضوح في ظهور العديد من الجامعات والمعاهد المتخصصة في مختلف أنحاء الجزائر وكانت مدعمة في معظمها بمكتبات جامعية مركزية، بالإضافة إلى مكتبات المعاهد والكليات.

ومن أهم مؤسسات التعليم العالي التي أنشئت بعد الاستقلال نذكر جامعة قسنطينة، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا وجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، كما دشنت العديد من المراكز الجامعية عبر أنحاء الوطن وهذا ساعد على تطوير المهنة المكتبية وأدى إلى خلق مناصب عمل جديدة للمكتبيين، كما ظهرت النصوص التشريعية التي تنظم المهنة المكتبية خاصة في مرحلة الثمانينيات.

في سنة 1994 وبين الفترة الممتدة من 29 ماي إلى 3 جوان 94 نظمت دار الثقافة بالمركز الثقافي محمد العيد آل خليفة الملتقى الوطني الأول لمكتبات دور الثقافة تحت إشراف وزارة الثقافة وأَلَحَّ المشاركون في المداخلات التي قدمت على أهمية مكتبات دور الثقافة ودورها التربوي ودعوا

[1] ـ المرسوم رقم 64-135. المتضمن بتأسيس دبلوم تقني في المكتبات و الأرشيف. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،1964.ص.613.

[2] ـ المرسوم التنفيذي رقم 97-185. المعدل والمتمم والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنمين للأسلاك التابعة للتعليم بالتكوين العاليين. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1997، ع 33. ص.5.

في توصياتهم إلى ضرورة توظيف المكتبيين في دور الثقافة والاعتناء بهذا النوع من المكتبات من دورها في تشجيع القراءة ومحو الأمية والرفع من المستوى الثقافي للمجتمع.

في الآونة الأخيرة بدأ الاهتمام بالمكتبات المدرسية لدورها في العملية التربوية وأحست الهيآت المسؤولة عن قطاع التعليم بضرورة إنشاء المكتبات المدرسية والعمل على تطويرها، وفي هذا الإطار نظم معهد علم المكتبات لجامعة قسنطينة يوم دراسي حول المكتبات المدرسية يوم 19 ماي 1993 حضره بالإضافة إلى الأساتذة المتخصصين في علم المكتبات ممثلون عن مديرية التربية الوطنية وعدد لا بأس به من المعلمين والأساتذة الثانويين وانصبت المداخلات والورشات أثناء هذا اليوم الدراسي على أهمية المكتبات ودورها في تنمية قدرات المطالعة والبحث عند التلاميذ وكيفية وضع الأسس التشريعية والقانونية التي تسمح بفتح المكتبات المدرسية في مختلف المدارس والثانويات وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة لخريجي معاهد علم المكتبات.

2.10 قطاعات تشغيل المكتبيين والوثائقيين والأرشيفيين في الجزائر

إن الوعي بالدور الاجتماعي، الاقتصادي والعلمي الذي تعلبه المكتبات ومراكز التوثيق والأرشيف وغيرها من المؤسسات التوثيقية من أهم العوامل التي تؤدي بمختلف المؤسسات والهيئات الرسمية في سائر بلدان العالم إلى الاهتمام بهذه الوظائف والعمل على إدماجها في مختلف القطاعات الحيوية للبلاد.

وانطلاقا من المفاهيم الحديثة لوظيفة المعلومات ودورها في قطاعات البحث العلمي والإعلام وقطاعات الإنتاج والاستثمار، عمدت العديد من البلدان المتطورة إلى توسيع دائرة الممارسة للوظائف التابعة لقطاع المكتبات والتوثيق والأرشيف، وبذلك أصبح أخصائيو المكتبات والمعلومات يمارسون في مجالات متعددة ومتنوعة تشمل قطاع التعليم والتكوين بمختلف مستوياته والقطاعات الاقتصادية الإنتاجية، بالإضافة إلى الإدارات المحلية والوطنية والمؤسسات الإقليمية والدولية التي تعمل في إطار التعاون القائم بين دول العالم في مختلف المجالات.

بالنسبة للجزائر نجد أن توظيف المكتبيين والوثائقيين والأرشيفيين يتم في القطاعات التالية:

*** المكتبات الجامعية**

هي من أكثر أنواع المكتبات انتشارا في الجزائر وهذا بالنظر إلى عدد الجامعات والكليات والأقسام التابعة لقطاع التكوين العالي والتي تملك في معظمها مكتبات تابعة لها، والجدير بالذكر أن

الجزائر اهتمت في مختلف مخططاتها التنموية منذ الاستقلال بفتح عدة جامعات ومراكز ومؤسسات وهي من البلدان الرائدة في هذا المجال في العالم العربي، وبغض النظر عن وتيرة التوظيف ومستواه الحالي بالنسبة لخريجي معاهد علم المكتبات، فإنه يمكن القول بأن المكتبات الجامعية من أهم قطاعات تشغيل المكتبيين.

*** المكتبات المدرسية**

لم تنل المكتبات المدرسية نصيبها من الاهتمام منذ الاستقلال، فبقي القليل منها في بعض المدارس، إلا أنه لم يتم توظيف متخصصين فيها وفي الآونة الأخيرة بدأ الاهتمام بالمكتبات المدرسية يأخذ طريقة نحو فتح وبعث هذه المكتبات في المؤسسات التعليمية وبالفعل تم توظيف مكتبيين في بعض المكتبات التابعة لمؤسسات التعليم الثانوي وهو أمر يبعث على الارتياح إذا ما تمت مواصلته ووضع له الإطار القانوني والبيداغوجي الملائم.

*** المكتبات العامة**

تعد المكتبات العامة من بين المؤسسات التي تشغل المكتبيين في الجزائر مثل المكتبات التابعة للمراكز الثقافية وكذلك مكتبات البلديات وإن كان عددها جد محدود، لكنها تشغل رغم ذلك نسبة من المكتبيين.

*** مراكز الأرشيف**

تزايد الاهتمام بالأرشيف في السنوات الأخيرة، حيث نظمت المديرية الوطنية للأرشيف عدة مسابقات لتوظيف الأرشيفيين في مختلف القطاعات، ومن بين المؤسسات التي استفادت من توظيف الأرشيفيين نذكر:

- الوزارات.
- الإدارات.
- المؤسسات الاقتصادية.
- البنوك
- البلديات.
- الولايات.
- المتاحف.

*** التعليم العالي**

التعليم العالي من القطاعات التي تسمح للمتحصلين على شهادة الماجستير والدكتوراه في علم المكتبات بالتدريس في أقسام علم المكتبات بالجامعة.

3.10 جمعيات المكتبيين في الجزائر

رغم بعض المحاولات التي سجلت من خلال السنوات القليلة الماضية لإنشاء جمعيات للمكتبيين في الجزائر، يبقى النشاط الجمعوي في هذا الميدان ضعيفا إن لم نقل منعدما، ويبقى عمال هذا القطاع في أمس الحاجة إلى خلق إطار أو تنظيم يكون بمثابة فضاء ومجال ينشطون فيه ويعملون من خلاله على التعريف بأهمية مهنتهم ودورها في تطوير الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والعلمية للبلاد، كما يكون وسيلة التعبير عن انشغالاتهم المهنية والتحسيس بضرورة وضع القوانين والنصوص التشريعية الكفيلة بتحسين ظروف عملهم وتحسين وضعيتهم في السلم الاجتماعي العام للبلاد.

ومن بين المحاولات التي سجلت في الجزائر نذكر الجمعية الوطنية التي أنشأت في 27 فيفري 1990 والتي عرفت باسم "جمعية المكتبيين والأرشيفيين والتوثيقيين الجزائريين" (A.B.A.D.A)، بعد حصولها على الاعتماد الرسمي من وزارة الداخلية بدأت الجمعية نشاطها بتنظيم عدة لقاءات وطنية وجهوية، كما نصبت مكاتب جهوية في الجزائر العاصمة، قسنطينة ووهران وذلك من أجل رفع عدد المنخرطين فيها وإعطائها صبغة وطنية تمكنها من اكتساب الوسائل اللازمة لتمثيل كافة العاملين في المكتبات والتوثيق والأرشيف على المستوى الوطني، كما قدمت بعض الاقتراحات واللوائح تضمنت التعريف بأهمية الإعلام العلمي ووضعية المكتبات في الجزائر ومن بين هذه المقترحات المذكرة التي أرسلتها الجمعية سنة 1991 إلى السلطات الحكومية، رجال السياسة والصحافة الوطنية، كما تم بثها لكل العاملين في المؤسسات التوثيقية المختلفة وهذا عملا منها على التعريف بوضعية المكتبات في الجزائر ومشاكل العاملين في هذا القطاع والعودة إلى التكفل باهتماماتهم وانشغالاتهم.

كان إنشاء هذه الجمعية الوطنية يوحي بمستقبل زاهر للعمل الجمعوي وكان عمال القطاع يأملون في أن تكون منبرا لهم ومجالا لنشاطاتهم المختلفة ولكنه مع مرور الوقت لم تلق الجمعية الاهتمام اللازم وبقيت نسبة الانخراط فيها ضعيفة، كما أن غياب العمل التنسيقي بين مختلف

المكاتب الجهوية أثر سلبا على وضعية الجمعية وهذا ما أدى إلى تجميد نشاطها في السنوات الأخيرة رغم بقاء اعتمادها ساري المفعول.

تعد تجربة جمعية المكتبيين والأرشيفيين والتوثيقيين الجزائريين وما آلت إليه صورة معبرة عن نقص الوعي الكافي بأهمية الجمعيات ودورها في تطوير المهنة، كما أن حداثة المهنة في بلادنا وافتقادها لإطار تشريعي ملائم ساهم في تأخير تنظيم العاملين في هذا القطاع وما يدعو إلى التساؤل هو كون انعدام النصوص التشريعية الملائمة لتسيير المهنة من المفروض أن يكون حافزا ومنطلقا للتكثيف من النشاط الجمعوي والمطالبة والتحسيس بضرورة اهتمام الوصاية بقطاع المكتبات والأرشيف والتوثيق. في الظرف الحالي وبعد توقف جمعية المكتبيين والأرشيفيين والتوثيقيين الجزائريين عن نشاطها، توجد جمعيات جهوية تحاول بدورها سد الفراغ الموجود وذلك من خلال تنظيم بعض التظاهرات التي مـــن شأنها تحريك وتنشيط قطـــاع المكتبات والعاملين فيه.

من الجمعيات الجهوية المتواجدة في الشرق الجزائري نجد جمعية المتخصصين في الإعلام والمكتبات والأرشيف لقسنطينة (A.S.I.B.A.C) التي أنشأت سنة 1993 وهي تعمل حاليا على خلق ديناميكية جديدة تحاول من خلالها التقريب بين العاملين في القطاع على المستوى المحلي وتطوير التعاون بين مختلف المكتبات والمؤسسات المحلية والبحث عن السبل الكفيلة للارتقاء بهذه الجمعية إلى المستوى المطلوب.

من بين النشاطات التي نظمتها الجمعية، الصالون الوطني للكتاب في الفترة الممتدة بين 19 إلى 26 ماي 1997 بقصر الثقافة مالك حداد وتحاول الجمعية في الوقت الحالي مواصلة نشاطاتها من خلال الاستمرار في عقد اجتماعاتها ومواصلة المطالبة بالحصول على مقر دائم وتحسيس السلطات المحلية بمساعدتها وتحفيزها، كما أن التجارب السابقة قد تفيدها في تفادي الأسباب والأخطاء التي تعيق وتحد من فعالية نشاط الجمعيات المكتبية مستقبلا.

من الجمعيات المكتبية المحلية نذكر كذلك جمعية المكتبيين والتوثيقيين لولاية سطيف التي أنشأت سنة 1990 وهي خاصة بالعاملين في قطاع المكتبات والأرشيف والتوثيق والحاصلين على شهادات في علم المكتبات سواء كانوا من المتخرجين أو الذين لا زالوا يزاولون دراستهم.

نظمت هذه الجمعية عدة تظاهرات على مستوى ولاية سطيف وكذلك على المستوى الوطني نذكر منها:

ـ الأيام الدراسية حول المكتبات البلدية والقراءة العمومية، في سنة 1991.

ـ الملتقى الوطني الأول عن المكتبات الجامعية سنة 1993.

ـ أسبوع الكتاب في مدينة سطيف سنة 1994 وتسعى هذه الجمعية كذلك إلى الحصول على مقر لها وهو ما يسمح لها بتنظيم نشاطاتها واستقبال منخرطيها وللتذكير فهي مستقرة مؤقتا في إحدى قاعات معهد الهندسة بجامعة فرحات عباس بسطيف.

من خلال استعراضنا للجمعيات الوطنية والمحلية الخاصة بالمكتبيين والوثائقيين والأرشيفيين في الجزائر يمكننا ملاحظة الفراغ الكبير للحركة الجمعوية لعمال هذا القطاع والذي من المفروض أن يكون عكس ذلك خاصة إذا اعتمدنا في تقييمنا هذا على التطور الكبير الذي عرفته جمعيات المكتبيين في مختلف بلدان العالم ومدى مشاركتها في تطوير المنهة وتحسين مستويات العاملين بها، وكذلك مساهمتها في تطوير قوانين المكتبات والمكتبيين بما يخدم مصالح المهنة المكتبية والمنتمين إليها وهو ما تعرضنا له بإسهاب في الفصل الثاني من البحث، حيث تم التعريف بالجمعيات الخاصة بالمكتبيين ودورها في تطوير المهنة المكتبية ويبقى القول بأن إنشاء جمعيات المكتبيين في الجزائر مرتبط بمدى نمو الوعي والتحسيس بأهميتها وهذه المسؤولية تقع على المكتبيين والوثائقيين والأرشيفيين الجزائريين أنفسهم، لأن الوضعية القانونية، العلمية والاجتماعية للمهنة المكتبية في الجزائر وعدم تلاؤمها مع ما هو حاصل من تطورات في أسس ومفاهيم العمل المكتبي تستدعي التكثيف من نشاطات الجمعيات للمساهمة الفعلية في النهوض بالمهنة المكتبية في الجزائر.

4.10 التشريع الجزائري في مجال المكتبات والتوثيق والأرشيف

لمعرفة التشريع الجزائري في هذه القطاعات لا بد من القيام بعرض تسلسلي للنصوص القانونية لعمال المكتبات والتوثيق والأرشيف في الجزائر.

ويعتبر المرسوم الخاص بسلك ملحقي الأبحاث في الأثريات والأرشيف والمكتبات والمتاحف الذي صدر سنة 1968 الانطلاقة الأولى في مجال إصدار النصوص التنظيمية الخاصة بالمكتبيين والوثائقيين والأرشيفيين في الجزائر. ويعد هذا المرسوم الذي يحمل رقم 68-312 المؤرخ في 30 ماي 1968[1] الأول من نوعه في تنظيم المهام وتحديد المسؤوليات المنوطة بملحقي الأبحاث في المكتبات والأرشيف والمتاحف والأثريات.

[1] ـ المرسوم رقم 68-312. المتضمن القانون الخاص بملحقي البحث في الأثريات، الأرشيف، المكتبات والمتاحف. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1986. ص.615.

أما المرسوم 64-135 المؤرخ في 24 أفريل 1964[1] فهو ينص على تأسيس دبلوم تقني في المكتبات والأرشيف وعلى هذا الأساس فهو يدخل في إطار التكوين ولا يخص المهنة.

في سنة 1969 صدر المرسوم 69-188 المؤرخ في 6 ديسمبر 1969[2] والخاص بالقانون الأساسي للمسؤولين عن الوثائق التابعة لوزارة الداخلية وتضمن هذا المرسوم ثلاثة فصول، تضمن الأول منها الأحكام العامة المحددة لمهام المسؤولين عن الوثائق، ثم فصلا ثانيا يحدد كيفيات التوظيف، أما الفصل الثالث فهو خاص بالرواتب.

والملاحظ أن النصوص القانونية المنظمة للمهنة المكتبية في الجزائر انصبت في معظمها على المكتبات الجامعية والعاملين بها وهذا يرجع إلى تطور وانتشار هذا النوع من المكتبات أكثر من غيره، فلقد عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر تطورا ملحوظا منذ الاستقلال وارتفع عدد المسجلين في الجامعات الجزائرية بنسبة كبيرة يرجعها البعض إلى ارتفاع وتيرة النمو الديمغرافي الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال ولهذه العوامل تأثير مباشر على فتح المكتبات الجامعية الذي كان يتطور بتطور بناء الجامعات وانتشارها، فلكل جامعة مكتبة مركزية ولكل معهد مكتبة خاصة به ولكل مكتبة طاقم يسيرها وهذا ما أدى بدوره إلى ظهور فئة جديدة من الأسلاك العاملة بالجامعة الجزائرية وهو سلك المكتبيين بالمكتبات الجامعية.

لقد أصبح من الطبيعي الاهتمام بالعاملين في المكتبات الجامعية وسن القوانين التي تنظم وظيفتهم وتحدد شروط توظيفهم والمهام المسندة إليهم وفي هذا الإطار قامت وزارة التعليم العالي بإصدار القانون الأساسي الخاص بعمال المكتبات الجامعية في 5 مراسيم متسلسلة:

ـ المرسوم رقم 80-60 المؤرخ في 8 مارس 1980[3] وهذا المرسوم خاص بسلك محافظي المكتبات واشتمل على ثلاثة فصول، الأول خاص بالأحكام العامة التي تحدد مهام ووظائف المحافظين في المكتبات الجامعية، أما الفصل الثاني فهو يحدد كيفيات وشروط التوظيف الخاص بهذا السلك وما يتطلبه من شهادات علمية، وأما الفصل الثالث فيحتوي السلم الخاص برواتب المحافظين.

[1] ـ المرسوم رقم 64-135. المتضمن تأسيس دبلوم تقني في المكتبات والأرشيف. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1964. ص.613.

[2] ـ المرسوم رقم 69-188. المتضمن القانون الأساسي الخاص بالمسؤولين عن الوثائق. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1969.ص.1694.

[3] ـ المرسوم رقم 80-60. المتضمن القانون الأساسي الخاص بسلك محافظي المكتبات. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،1980.ص.380.

ـ المرسوم رقم 80–61 المؤرخ في 8 مارس 1980[1] وينص هذا المرسوم على تنظيم سلك الملحقين بالأبحاث وفي المكتبات ومراكز التوثيق التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي واشتمل بدوره على ثلاثة فصول تنظم وتحدد في مجملها مهام ووظائف الملحقين بالأبحاث وتحدد شروط التوظيف والرواتب الممنوحة والنصوص التنظيمية للأسلاك الأخرى العاملة في المكتبات الجامعية ومراكز التوثيق.

ـ المرسوم 80–62[2] الذي يوضح وظائف وشروط التوظيف بالرواتب الخاصة بسلك مساعدي الأبحاث، كما حدد المرسوم 80–63[3] القوانين الخاصة بسلك الأعوان التقنيين في المكتبات ومراكز التوثيق.

ـ وأخيرا المرسوم 80–64[4] الخاص بسلك المساعدين التقنيين في المكتبات ومراكز الوثائق.

نلاحظ من خلال التنظيم الذي وردت عليه المراسيم الصادرة في سنة 1980 أنه أعاد النظر في عدد الأسلاك القديمة وظهر سلكان جديدان يتمثلان في (عون تقني ومساعد تقني في المكتبات ومراكز التوثيق).

ـ في سنة 1981 أصبحت المراسيم الخمسة الصادرة في سنة 1980 والتابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مطبقة في كل القطاعات الأخرى، مثل وزارة الثقافة ووزارة الداخلية وحتى في سائر المؤسسات الاقتصادية وهذا بموجب المرسوم 81–212 المؤرخ في 22 أوت 1981[5] ويمكننا اعتبار هذا المرسوم خطوة إيجابية لأنه ورغم عدم تلاؤمه مع كل القطاعات، إلا أنه أعطى لمختلف المؤسسات التوثيقية تنظيما أصبحت بموجبه تتمتع بنوعت من الدعم التشريعي والقانوني الذي يخدم المهنة وينظمها.

---

1 ـ المرسوم رقم 80-61. المتضمن القانون الأساسي الخاص بسلك الملحقين بالأبحاث في المكتبات ومراكز التوثيق. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1980. ص.383.

2 ـ المرسوم رقم 80-62. المتضمن القانون الأساسي الخاص بسلك مساعدي الأبحاث في المكتبات ومراكز التوثيق. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1980. ص.385.

3 ـ المرسوم رقم 80-63. المتضمن القانون الأساسي الخاص بسلك الأعوان التقنيين في المكتبات ومراكز التوثيق. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1980. ص.385.

4 ـ المرسوم رقم 80-64. المتضمن القانون الأساسي الخاص بسلك مساعدين التقنيين في المكتبات ومراكز التوثيق. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1980. ص.389.

5 ـ المرسوم رقم 81-212. المحدد للأحكام الأساسية المطبقة على أسلاك الأبحاث في المكتبات والمحفوظات ومراكز التوثيق والآثار والمتاحف. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1981. ص.1144.

في سنة 1989 أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المرسوم 89-122[1] وهو مرسوم خاص بالمكتبات الجامعية ويدخل ضمن القانون الأساسي الخاص بعمال قطاع التعليم العالي.

أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية المرسوم 89-224[2] الخاص بأسلاك الوثائقيين أمناء المحفوظات، المساعدين الوثائقيين أمناء المحفوظات وهو مرسوم يحدد مهام وشروط التوظيف.

ـ في سنة 1991 صدر المرسوم 91-26[3] الخاص بالقانون الأساسي للعمال المنتمين لقطاع البلديات وشمل أسلاك الوثائقيين في البلديات.

ـ في نفس السنة صدر المرسوم 91-340[4] والمتضمن القانون الأساسي الخاص بعمال الثقافة وتضمن تحديد المهام وشروط التوظيف الخاصة بالمحافظين الرئيسيين والمحافظين، المكتبيين والوثائقيين، الأعوان التقنيين والمساعدين التقنيين في المكتبات والتوثيق والأرشيف وما يمكن استخلاصه من خلال عرض مختلف المراسيم التي صدرت منذ الاستقلال إلى سنة 1997 هو كونها صادرة عن ثلاثة وزارات هي:

ـ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ـ وزارة الثقافة والاتصال.

ـ وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

كما صدر مرسوم تنفيذي في الجريدة الرسمية الجزائرية يحمل رقم 97-185[5] المؤرخ في 14 مايو 1997 يعدل ويتمم القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين للأسلاك التابعة للتعليم والتكوين العاليين وفيما يخص شعبة المكتبات الجامعية، فإن التصنيف ورد على الشكل التالي:

ـ رئيس محافظ بالمكتبات الجامعية.

ـ محافظ بالمكتبات الجامعية.

---

[1] - المرسوم رقم 89-122. المتضمن القانون الأساسي الخاص للعمال المنتمين للأسلاك التابعة للتعليم والتكوين العاليين. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1989. ص.766.

[2] ـ المرسوم التنفيذي رقم 91-26. المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين إلى قطاع البلديات. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1991. ص.225.

[3] ـ المرسوم التنفيذي رقم 89-224 ؟؟؟؟؟ .

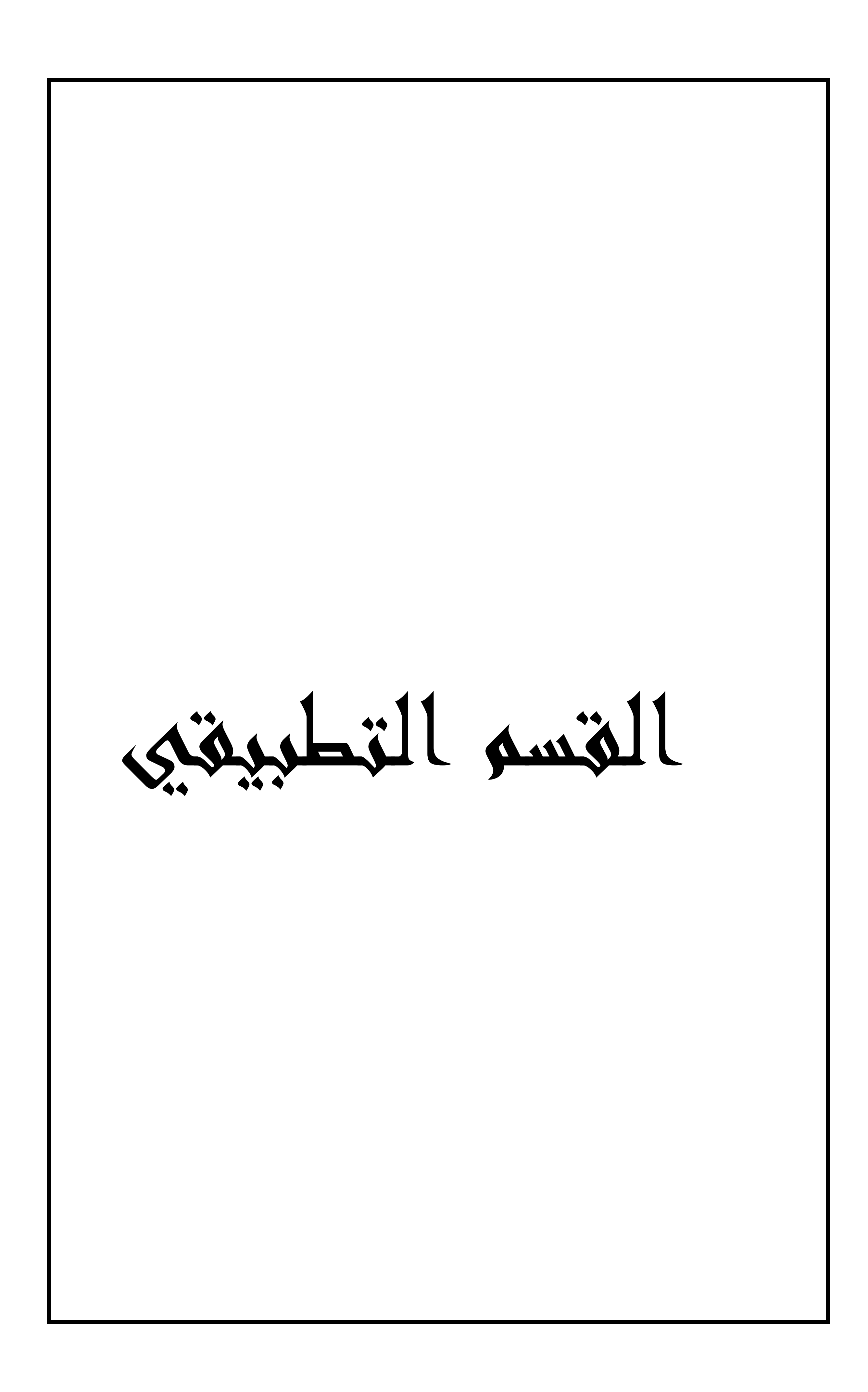
[4] ـ المرسوم التنفيذي رقم 91-340. المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال الثقافة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1991. ص.1427.

[5] ـ المرسوم التنفيذي رقم 79-185. المعدل والمتمم والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين للأسلاك التابعة للتعليم والتكوين العاليين. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1997، ع.33. ص.5.

- ملحق بالمكتبات الجامعية.
- مساعد في المكتبات الجامعية.
- عون تقني في المكتبات الجامعية.
- معاون تقني في المكتبات الجامعية.

في سنة 2004 صدر قرار وزاري تم بموجبه إنشاء منصب مدير المكتبة الجامعية المركزية ويتم التعيين في هذا المنصب بقرار وزاري ويتعين على المترشح له أن يكون يشغل منصب محافظ رئيسي مثبت أو منصب محافظ له 5 سنوات أقدمية بهذه الصفة.[1]

[1] ـ قرار وزاري مشترك يتضمن تصنيف المناصب العليا لمديرية الجامعة و الكلية و المعهد و ملحقة الجامعة و مصالحها المشتركة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2005، ع.23 .ص.28.



القسم التطبيقي

الفصل الرابـــع

المعالجة المنهجية للدراسة الميدانية

1 مناهج البحث العلمي

تزداد أهمية البحث العلمي في كل التخصصات العلمية ومجالات المعرفة المختلفة حيث أصبحت كل مبادئ الحياة الإنسانية خاضعة للمعرفة العلمية من خلال ما تسفر عنه نتائج البحوث والدراسات الأكاديمية وما تصل إليه من نتائج وما تقدمه من مقترحات لمعالجة مختلف الإشكاليات المطروحة للدراسة.

1.1 الخصائص العامة لمناهج البحث العلمي:

يتمثل القاسم المشترك بين مناهج وأساليب البحث العلمي المختلفة في مجموعة من الخصائص والمميزات أهمها:

- التفكير السليم والملاحظة الدقيقة للحقائق العلمية.
- الموضوعية والبعد عن التحيز والاتجاهات والميول الشخصية.
- الديناميكية والمرونة بمعنى أنها قابلة للتعديل والتغيير حسب تطور العلوم.
- التعميم، حيث أنه يمكن تعميم نتائج البحوث العلمية للاستفادة منها في دراسة ظواهر أخرى متشابهة.
- التنبؤ، فأساليب ومناهج البحث العلمي قادرة على وضع تصور لما يمكن أن تكون عليه الظواهر المدروسة في المستقبل.[1]

2.1 أنواع مناهج وأساليب البحث العلمي

لم يتفق الباحثون في الماضي والحاضر على وضع تصنيف موحد لمناهج وأساليب البحث العلمي وإن كان هناك شبه إجماع على كثير من هذه الأنواع بينهم وإن اختلفوا في تصنيفها ونذكر على سبيل المثال لا الحصر المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، المنهج الانثروبولوجي، المنهج الفلسفي، والمنهج التجريبي...إلخ[2]

وهناك تصانيف أخرى عديدة لأساليب ومناهج البحث العلمي تعتمد على طرق علمية مختلفة تهدف في مجملها إلى الوصول إلى نتائج علمية سليمة.

---

[1] ـ عليان، ربحي مصطفى؛ محمد غنيم، عثمان. **مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق**.عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000. ص.34.

[2] ـ عليان، ربحي مصطفى؛ محمد غنيم، عثمان. المرجع نفسه. ص.35.

3.1 مناهج البحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية

يعد المنهج التاريخي والمنهج الوصفي من أكثر المناهج استخداما في العلوم الإنسانية والاجتماعية حيث وردت بشأنها العديد من التعريفات.

ـ المنهج الوصفي

وهو المنهج الذي يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة.

ـ المنهج التاريخي

ويعتمد على تحليل الحقائق التاريخية ونقدها وتفسيرها للوصول إلى التنبؤ بحقائق الأحداث والأسباب التي أدت إلى حدوثها والنتائج المترتبة عنها.(1)

"ويقسم موريس أنجرس (Maurice Angers) في كتابه منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية. المناهج في العلوم الإنسانية إلى ثلاثة أنواع هي:

*** المنهج التجريبي**

وهو المنهج الذي يهدف إلى إقامة العلاقة التي تربط السبب بالنتيجة أي بين الظواهر والمتغيرات حيث أن إقامة العلاقة بين السبب والنتيجة تقوم على التجربة.

*** المنهج التاريخي**

يهدف المنهج التاريخي إلى إعادة بناء الماضي معتمدا في دراسة الأحداث على الوثائق والأرشيف وينبغي على الباحث في بادئ الأمر جمع الوثائق ثم يقوم بتقييمها أو نقدها.

*** منهج البحث الميداني**

يتم اللجوء إلى منهج البحث الميداني عادة لدراسة ظواهر موجودة في الوقت الراهن. يطبق غالبا على مجموعات كبيرة من السكان يستطيع الباحث أن يأخذ منها بالتقريب كل ما يريد أن يكشف عنه حيث يسمح بدراسة طرق التفكير والعمل والإحساس لدى هذه المجموعات."(2)

---

[1] ـ خالد، حامد. **منهج البحث العلمي**. الجزائر. دار ريحانة للنشر والتوزيع، 2003. ص.28-29.

[2] ـ أنجرس، موريس. ترجمة صحراوي، بوزيد؛ بوشرف، كمال وسبعون، سعيد. **منهج البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات علمية**. الجزائر: دار القصبة لنشر، 2006. ص.102-106.

2 المنهج المتبع في إعداد البحث

انطلاقا من كون موضوع البحث يتناول "**مجتمع المعلومات وأثره على المكتبات الجامعية: مدينة قسنطينة نموذجا**" فإنه تم اعتماد **المنهج الوصفي** في إعداد الإطار النظري، ومسح الإنتاج الفكري المتعلق بمجتمع المعلومات والمكتبات الجامعية. كما أن الدراسة تتناول مجتمع المعلومات بالوصف من حيث تأثيره في المكتبات الجامعية، وتوضح مواطن هذا الأثر من خلال إبراز أهمية تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال وانعكاساتها على المكتبات الجامعية، والتحديات التي تواجهها في ظل مجتمع المعلومات وما لذلك من انعكاسات على تغير مفاهيم وطرق التسيير المتطورة وأنماط الخدمات المكتبية ودور التشريع المكتبي وأخصائي المعلومات في إرساء مجتمع المعلومات. وفيما يخص الدراسة الميدانية فهي تعتمد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات مع اعتماد أسلوب إحصاء وتحليل البيانات من خلال الأجوبة التي قدمتها العناصر المشكلة لمجتمع الدراسة.

أما النتائج المتوصل إليها في هذا البحث فهي بمثابة المقياس المعتمد في تحديد مدى تحقق الفرضيات التي بُني عليها البحث ومن ثمة تقديم الاقتراحات المناسبة للوضع القائم فيما يخص وضعية المكتبات الجامعية الجزائرية والتحديات التي تواجهها في ظل مجتمع المعلومات من خلال مدينة قسنطينة نموذجا أو كدراسة حالة.

"ويشير عامر قنديجلي في كتابه البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات أن المنهج الوصفي يعتمد على طريقتين أساسيتين تتمثل الأولى في المنهج الوصفي المسحي أما الثانية فهي المنهج الوصفي بدراسة الحالة.

حيث يقوم منهج دراسة الحالة على أساس اختيار وحدة إدارية أو اجتماعية كأن تكون مؤسسة أو مدرسة أو مكتبة أو قسما أو فردا واحدا أو جماعة من الأشخاص أو عائلة واحدة أو صفا طلابيا واحدا... حتى تكون دراسة الحالة مفيدة وناجحة لدراسة مشكلة أو موضوع معين، وقد تكون البيانات والمعلومات المجمّعة كأساس للوصول إلى النتائج المراد الوصول إليها".[1]

3 الدراسة الميدانية وأهميتها في البحث

تعد الدراسة الميدانية مرحلة أساسية في البحث الاجتماعي وهي تتطلب إجراء خطوات منهجية وأساسية ويختلف حجم ومحيط إجراء الدراسات الميدانية حسب الجهة أو الشخص أو

---

[1] _ قنديجلي، عامر إبراهيم. **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**. عمان: دار اليازوري العلمية. 1999. ص.111.

المؤسسة التي تقوم بذلك بناء على الوسائل البشرية والمادية المسخرة للقيام بالبحث الميداني.

فإذا كان محيط الدراسة شاسعا وممتدا إلى حدود لا يستطيع باحث بمفرده التحكم فيه، فإن مثل هذه الأبحاث تحتاج إلى مجموعات موسعة من الباحثين وبعض الدول المتطورة توكل مهمة إجراء هذا النوع من الدراسات الميدانية التي تمس مجتمعا كبيرا لدراسة ظاهرة ما إلى مؤسسات أو شركات متخصصة في الإحصاء أو سبر الآراء لما تتوفر عليه من وسائل تقنية وأخصائيين حتى تتم الدراسة في الآجال المحددة وفي مستوى الدقة المطلوبة في مثل هذه الحالات.

وليتمكن الباحث من القيام بدراسة ميدانية تتماشى مع موضوع بحثه عادة ما يقوم بتحديد مجال بشري ومكاني يتماشى مع الوسائل المتوفرة لديه للقيام بدراسة الظاهرة وهو ما يعرف بدراسة الحالة التي تمثل جزء من الظاهرة بأكملها ويهتم منهج دراسة الحالة بالوحدة التي قد تكون مجتمعا أو جماعة أو مؤسسة...

"ومعنى ذلك أن الوحدة التي يقوم الباحث بدراساتها في منهج دراسة الحالة يمكن أن تكون فردا أو أسرة أو جماعة أو مؤسسة أو مجتمعا كاملا، حيث يقوم الباحث بالتحليل العميق للتفاعل الذي يحدث بين العوامل التي تؤدي إلى التغيير والنمو على مدى فترة معينة من الزمن ومعنى ذلك أيضا أن الوحدة موضع الدراسة قد تكون جزءا من حالة في إحدى الدراسات ويمكن أن تكون هي نفسها حالة قائمة بذاتها في دراسة أخرى".[1]

فدراسة الحالة مع تحديد مختلف مجالاتها بما يتماشى مع الإمكانات المتاحة للإحاطة بمحيط البحث وحدوده هي من أهم عناصر المنهج في البحث الميداني.

هناك أبحاث تعتمد على مصادر مكتوبة أو مصورة وهو ما نجده عادة في الأبحاث التاريخية، أما الدراسات الميدانية فهي تحتاج إلى معلومات آنية غير موجودة في مصادر سابقة ومن هنا يكون الميدان هو المصدر الأساسي لمعلوماتها وللحصول على هذه المعلومات يجب استعمال أداة أو أدوات تختلف عما هو معهود في منهج البحث التاريخي.[2]

4 مجتمع الدراسة

يعد تحديد مجتمع البحث في الدراسات الميدانية من أهم العناصر التي تؤثر على صحة النتائج النهائية للدراسة المراد إنجازها، لذلك وجب التركيز على الطريقة العلمية التي يتبعها الباحث في

---

[1] ـ بدر، أحمد. **أصول البحث العلمي ومناهجه**. القاهرة : دار المعارف، 1989.ص.237-238..

[2] ـ عبد العزيز شعبان، خليفة. **المحاورات في مناهج البحث في علم المكتبات والمعلومات**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1996.ص.119.

اختيار وتحديد مجتمع الدراسة عند إعداد البحث.

في الكثير من الحالات يكون عدد الأفراد أو المؤسسات التي يمسها البحث ضخما جدا ولا يمكن لباحث في ضوء هذه المعطيات أن يسيطر على معطيات دراسته ويلم بها فيلجأ إلى اختيار جزء من المجتمع الكلي ليكون عينة تقام عليها الدراسة.

أما إذا كانت وحدات المجتمع الكلي أو مجموعة المؤسسات التي يمسها البحث محددة في المجالين البشري والمكاني وباستطاعة الباحث حصرها كاملة فينصح المختصون في أصول البحث العلمي ومناهجه باعتماد المجتمع الكلي (La population totale) لإجراء الدراسة أو التحقيق وفي هذا الإطار يرى الدكتور شعبان عبد العزيز خليفة في كتابه المحاورات في مناهج البحث في علم المكتبات والمعلومات أن البحث الميداني قد يقوم على جميع الأفراد والمؤسسات موضوع الظاهرة حيث تصبح الدراسة في مثل هذه الحالة "دراسة مسحية" أي أنها تشمل كل المفردات أو الوحدات المكونة للظاهرة دون استثناء وعلى سبيل المثال دراسة عن المكتبات في مدينة من المدن أو مكتبة من مكتبات الأقسام والمعاهد في جامعة من الجامعات.[1]

يتناول الفصل الرابع من البحث المعالجة المنهجية للدراسة الميدانية وذلك من خلال تحديد مجال الدراسة الميدانية وحدودها وذلك من خلال تحديد المجال البشري للدراسة، والذي يتكون من المسؤولين القائمين على المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة. كما يحدد المجال المكاني للدراسة وذلك بتحديد الموقع الجغرافي للمؤسسات التي شملتها الدراسة الميدانية وتتمثل في مجموع المكتبات الجامعية بمختلف أنواعها والمتواجدة بمدينة قسنطينة.

أما المجال الزمني فهو يحدد مراحل الدراسة الميدانية وكيفية إجرائها والمدة الزمنية التي استغرقتها كل مرحلة منها.

خصص العنصر الرابع من هذا الفصل للتعريف بمجتمع الدراسة ومواصفاته، أما العنصر السادس، فتناول الأسلوب المعتمد في إجراء الدراسة الميدانية، وذلك نظرا للأهمية التي توليها مختلف الدراسات للمنهج، إذ يعتبر المنهج "وسيلة العلم ووسيلة للبحث العلمي في الكشف عن المعارف والحقائق والقوانين التي يسعيان إلى إبرازها وتحقيقها وكثيرا ما يتوقف حكمنا على أي بحث بالصحة وسلامة النتائج على مدى صحة وسلامة المنهج الذي اتبع في هذا البحث".[2]

---

[1] ــ شعبان عبد العزيز، خليفة. المرجع السابق . ص.147.

[2] ــ مروان عبد المجيد إبراهيم. **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**. عمان: مؤسسة الوراق، 2000.ص.68.

5 مجالات الدراسة الميدانية وحدودها

1.5 المجال البشري

يتشكل مجتمع الدراسة لهذا البحث من المحافظين و المدراء و المسؤولين العاملين في المكتبات الجامعية لمدينة قسنطينة والمنتمين إلى الأسلاك المكتبية التالية:

1 ـ رئيس محافظ بالمكتبات الجامعية.

2 ـ محافظ بالمكتبات الجامعية.

3 ـ مدير مكتبة جامعية.

4 ـ مسؤول مكلف بتسيير المكتبة الجامعية. (منصب نوعي/Poste spécifique).

بناء على هذه المعطيات، فإن مجتمع الدراسة يتكون من فئتي المحافظين الرئيسيين والمحافظين بالمكتبات الجامعية وكذلك المسؤولين في المكتبات الجامعية نظرا للمهام التسييرية التي يقومون بها وما لذلك من انعكاسات إيجابية على تجربتهم المهنية ودرايتهم بالواقع الذي تعيشه مكتباتنا الجامعية ومن هذا المنطلق تم اختيار مجتمع الدراسة الخاص بهذا البحث حتى تكون الأجوبة المتحصل عليها من خلال الاستبيان الموزع على أفراده فرصة لتقصي الواقع و الاقتراب أكثر من المعطيات الحقيقية التي تبنى عليها الدراسة الميدانية لهذا البحث ومن ثمة الوصول إلى نتائج ومقترحات تتماشى والوضع الراهن للمكتبات الجامعية في الجزائر.

ولتحديد مجتمع الدراسة، تم مسح شامل للمكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة وللقائمين عليها، فتم إحصاء 24 مكتبة جامعية. إلا أن العدد الفعلي للمكتبيين المستبينين فيقدر بـــ20 بعد امتناع أربعة منهم عن الإجابة على الاستبيان وبالتالي فإن عدد أفراد مجتمع الدراسة بلغ بدوره 20 فردا.

2.5 المجال المكاني

ولتحديد المجال المكاني للدراسة الميدانية، فإن الجدول التالي يحدد موقع المكتبات من خلال الجامعات والكليات وللأقسام التي تنتمي إليها مع تحديد عنوان وموقع كل هذه المكتبات في محيط مدينة قسنطينة الذي يشكل حدود الدراسة الميدانية لهذا البحث.

الرقم	المكتبة	الجامعة	العنوان
1	المكتبة المركزية الدكتور أحمد عروة	جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية قسنطينة	حي قدور بومدوس 25000 قسنطينة
2	المكتبة المركزية لجامعة منتوري	جامعة منتوري قسنطينة	ص.ب.325 طريق عين الباي 25000 قسنطينة
3	مكتبة كلية الطب	جامعة منتوري قسنطينة	ص.ب.125 حي الصنوبر 25000 قسنطينة
4	مكتبة كلية الهندسة	جامعة منتوري قسنطينة	مجمع أحمد حماني زرزارة طريق عين الباي قسنيطنة
5	مكتبة كلية الآداب واللغات	جامعة منتوري قسنطينة	عمارة الآداب جامعة منتوري طريق عين الباي قسنطينة
6	مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية	جامعة منتوري	ص.ب.325 مجمع تيجاني هدام طريق عين الباي قسنطينة
7	مكتبة كلية الهندسة بوخضرة يوسف باي	جامعة منتوري	مجمع أحمد حماني زرزارة طريق عين الباي قسنطينة
8	مكتبة كلية العلوم الإقتصادية	جامعة منتوري	المدينة الجديدة على منجلي
9	مكتبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية	جامعة منتوري	المدينة الجديدة على منجلي
10	مكتبة قسم علوم الطبيعة والحياة	جامعة منتوري قسنطينة	عمارة العلوم جامعة منتوري طريق عين الباي
11	مكتبة قسم الكيمياء	جامعة منتوري	عمارة العلوم جامعة منتوري طريق عين الباي قسنطينة
12	مكتبة قسم الفيزياء	جامعة منتوري	عمارة العلوم جامعة منتوري طريق عين الباي قسنطينة
13	مكتبة قسم الإعلام الآلي	جامعة منتوري	عمارة العلوم جامعة منتوري طريق عين الباي قسنطينة
14	مكتبة قسم العلوم البيطرية	جامعة منتوري	الخروب – قسنطينة
15	مكتبة قسم التغذية والتغذي	جامعة منتوري	الكيلومتر السابع ($7^{ème}$)
16	مكتبة قسم علم النفس والعلوم التربوية	جامعة منتوري	حي كوحيل لخضر قسنطينة

17	مكتبة قسم علم المكتبات	جامعة منتوري	سيدي مبروك مقر المدرسة العليا للإطارات سابقا
18	مكتبة قسمي جراحة الأسنان والصيدلة	جامعة منتوري	حي الأمير عبد القادر (الفوبور)
19	مكتبة قسم الرياضة والتربية البدنية	جامعة منتوري	مجمع محمد حماني زرزارة طريق عين الباي قسنطينة
20	مكتبة المدرسة العليا للأساتذة	المدرسة العليا لأساتذة المعهد	سطح المنصورة قسنطينة

جدول رقم 1 يبين المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة ويحدد عناوينها

وبناء على العدد الإجمالي للمكتبات الجامعية التي شملتها الدراسة الميدانية والموزع حسب أنواع المكتبات الجامعية يمكن تحديد النسبة المئوية لكل نوع من هذه المكتبات وذلك حسب الجدول التالي:

نوع المكتبة	العدد	النسبة المئوية (%)
المكتبات المركزية الجامعية	2	%10,00
مكتبات الكليات	7	%35,00
مكتبات الأقسام	10	%50,00
مكتبات المدارس العليا	1	%5,00
المجمـــــوع	**20**	**%100,00**

جدول رقم 2 يبين النسبة المئوية لأنواع المكتبات الجامعية التي شملتها الدراسة الميدانية

3.5 المجال الزمني

تم البدء في إجراءات الدراسة الميدانية في شهر فيفري 2006 حيث تم إنجاز استبيان تجريبي وزع على مجموعة من محافظي المكتبات و بعض الأساتذة بمختلف المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة (جامعة الدكتور أحمد عروة لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية وبعض مكتبات الكليات بجامعة منتوري).

بعد تسجيل الملاحظات المقدمة في الاستمارة التجريبية إضافة إلى توجيهات وملاحظات الأستاذ المشرف، تم وضع الصيغة النهائية للاستبيان وكان ذلك في شهر ماي 2006 بعدها تم الشروع في عملية توزيع الاستبيان على أفراد مجتمع الدراسة في شهر أكتوبر 2006 مع الملاحظة أنه

تم تسجل بعض التأخر في جمع الاستبيانات الموزعة نظرا لحالات الغياب أحيانا ولعدم التزام البعض بمواعيد إرجاع الاستبيان مما استدعى تحديد مواعيد جديدة ورغم ذلك تم تسجيل أربعة حالات امتناع عن الإجابة على الاستبيان.

المرحلة الأخيرة المتصلة بالمجال الزمني للدراسة الميدانية تمثلت في تفريغ الاستبيان الذي انطلق في شهر جانفي 2007.

6 الأسلوب المتبع في الدراسة الميدانية

يتميز البحث الذي يقوم على دراسة ميدانية بكونه يدرس ظاهرة قائمة في الظرف الحالي تنزع إلى التكرار بنفس الصورة في كل مرة وليست ظاهرة أو حدثا من الماضي لأن ظواهر الماضي تحتاج إلى البحث التاريخي الذي يعتمد على المصادر المكتوبة والمدونة.

"إن الهدف الأساسي من البحث الميداني هو الفائدة البراغماتية العملية النفعية فإن كانت الظاهرة المدروسة إيجابية سعينا إلى دعم العوامل التي تؤدي إلى الجوانب الإيجابية وعملنا على استمرارها كي تبقى الظاهرة على هذا الوجه المشرف الفعال.

وإن كانت الظاهرة المدروسة سلبية سعينا إلى تصحيح مسارها وذلك بالعمل على تجنب العوامل السيئة واستبدالها بعوامل ومؤثرات طيبة تعدل المسار في الاتجاه السليم أو قضينا على الظاهرة برمتها إذا لم تكن مرغوبة ومطلوبة أصلا".[1]

ويمر البحث الميداني بعدة مراحل متسلسلة منطقيا حتى تؤدي إلى النتيجة وهي:[2]

- ملاحظة الظاهرة والتأكد من تواصلها وتكرارها ليتمكن الباحث من وضعها محل الدراسة.
- وضع الفروض التي يرى الباحث أنها تشكل المسببات الأساسية لحدوث الظاهرة.
- وضع الاستبيان الذي تجمع فيه الأسئلة قصد الحصول على المعلومات التي تحقق الفروض الخاصة بالبحث.
- اختيار مجتمع البحث أو العينة وتجريب الاستبيان كخطوة أولى.
- توزيع الاستبيان ثم جمعه.
- تفريغ الاستبيان.

---

[1] ـ عبد العزيز شعبان، خليفلة. **المحاورات في مناهج البحث في علم المكتبات والمعلومات**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1996. ص.119.

[2] ـ عبيدات، ذوقان؛ عدس، عبد الرحمان؛ كايد، عبد الحق. **البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. (د.ت). ص.183.

ـ تقديم نتائج البحث الميداني.

"حين يريد الباحث أن يدرس ظاهرة ما فإن أول خطوة يقوم بها هي وصف الظاهرة التي يريد دراستها وجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها، والأسلوب الوصفي يعتمد على دراسة الوقائع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا".[1]

وإذا كان البحث الذي نقوم به يعتمد على المنهج الوصفي ، فأن الدراسة الميدانية تقوم على الأسلوب التحليلي ، لأن البيانات التي يتم جمعها من خلال الأجوبة المقدمة على الاستبيان تحتاج إلى التحليل لمحتوياتها ولنسبها المئوية لقياس التوجهات العامة لآراء المستبينين الذين يشكلون مجتمع الدراسة.

7 الاستبيان وكيفية تصميمه

يتكون البحث الذي نقوم بإعداده في شقه الثاني من دراسة ميدانية باستعمال الاستبيان كأداة للبحث، ويعد الاستبيان من أهم أدوات البحث وتجميع البيانات في الدراسات الميدانية "فهو أداة للحصول على الحقائق والظروف القائمة بالفعل... ويعتمد الاستبيان على إعداد مجموعة من الأسئلة ترسل لعدد كبير نسبيا من أفراد المجتمع".[2]

وعادة ما يبنى الاستبيان على مجموعة أسئلة، الهدف منها إيجاد الأجوبة اللازمة لفهم الظاهرة المدروسة، فهو إذن أداة للاستطلاع والاستقصاء تتضمن مجموعة من الأسئلة تشكل الإجابة عليها مجموعة البيانات التي يسعى الباحث إلى الحصول عليها ويعد الاستبيان الأداة الأكثر فعالية، لأنها توفر معلومات وبيانات بكلفة أقل وهي منتشرة كثيرا في البحوث التي تمس العلوم الاجتماعية، فبالإضافة إلى أنها اقتصادية من ناحية كلفة إعدادها وتوزيعها فهي تعطي الحرية للفرد المجيب في التعبير عن رأيه والإجابة دون قيد، كما أنها تطرح نفس الأسئلة على كل أفراد مجتمع البحث أو على عينة منه[3] وهو ما يساعد على الحفاظ على وحدة البحث والمحاور الأساسية التي يبنى عليها. ولكي يكون الاستبيان مبنيا على أسس علمية ويتماشى مع طبيعة البحث المنجز ومشكلته وأهدافه يجب إتباع الخطوات اللازمة لتصميمه.

---

[1] ـ عبيدات، ذوقان؛ عدس، عبد الرحمان؛ كايد، عبد الحق. المرجع السابق. ص.183.

[2] ـ بدر، أحمد. **أصول البحث العلمي ومناهجه**. القاهرة: دار المعارف بمصر،1989.ص.ص.271-272.

[3] ـ أبوسل، محمد عبد الكريم. **أساسيات البحث العلمي والثقافة المكتبية**. عمان: دار الفكر، 1998. ص.ص. 163-164.

1.7 خطوات تصميم الاستبيان

يحتاج تصميم الاستبيان إتباع الخطوات التالية: [1]

ـ تحديد هدف الاستبيان في ضوء أهداف الدراسة وفي ضوء صياغة مشكلة البحث الرئيسية.

ـ وضع أسئلة الاستبيان وفقراته تماشيا مع مشكلة البحث وفروضه.

ـ تجريب الصورة الأولية للاستبيان ليتم إجراء التعديلات والتصحيحات اللازمة قبل وضعه في الصيغة النهائية.

ـ الاستبيان النهائي ويمثل الصورة أو الشكل الرسمي للاستبيان الذي يتم توزيعه على مجتمع الدراسة أو عينة منه.

قواعد تصميم الاستبيان: يستحسن عادة مراعاة الباحث في إعداده للاستبيان للقواعد التالية:[2]

ـ تجنب الاستبيان الطويل الذي تتطلب الإجابة عليه جهدا شاقا ووقتا كبيرا، فالاستبيانات المطولة تؤدي إلى عدم استكمال الإجابة أحيانا أو إلى افتقاد الجدية تماما في الرد على الاستبيان.

ـ تجنب طرح أسئلة غير هامة ولا صلة لها بمشكلة البحث.

ـ تجنب الأسئلة المعقدة التي تستوجب تفكيرا دقيقا وجهدا كبيرا لدى المستبينين.

ـ إذا كان للحصول على أجوبة الأسئلة المطروحة في الاستبيان لا بد من الرجوع إلى سجلات أو مصادر ووثائق، فلا داعي طرح مثل هذه الأسئلة في الاستبيان، لأن الهدف من الأسئلة المطروحة عادة ما يكون للتعرف على الانطباعات والمشاعر والآراء حول ظاهرة أو معطيات واضحة.

ـ التأكد من ارتباط كل الأسئلة المطروحة بمشكلة البحث وموضوعه وأن تكون مرتبة ومتسلسلة وموزعة على المحاول الأساسية التي تمسها الدراسة.

2.7 الاستبيان التجريبي

تعد مرحلة تجريب الاستبيان من أهم مراحل البحث الميداني، ويتم ذلك باختيار عددا محدودا من الأفراد من مجتمع البحث ويوزع عليهم الباحث نسخا من الاستبيان ويطلب منهم الإجابة عليه مع تقديم كل الملاحظات التي تمس التغطية العامة لموضوع البحث وصياغة الأسئلة لهذا، فإن مرحلة

---

[1] ـ عبيدات، ذوقان؛ عدس، عبد الرحمان؛ كايد، عبد الحق. **البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، [د.ت].ص.117.

[2] ـ عبيدات، ذوقان؛ عدس، عبد الرحمان؛ كايد، عبد الحق. المرجع نفسه. ص.121.

الاستبيان التجريبي لا يمكن الاستغناء عنها ويرى الدكتور شعبان عبد العزيز خليفة في كتابه "المحاورات في مناهج البحث في علم المكتبات والمعلومات أن تجريب الاستبيان يساعد على تحقيق تطور وتحسين نوعي على الصيغة الأولى التي أعد عليها الاستبيان وتكون نتيجة ذلك.

ـ إضافة أسئلة جديدة نسي الباحث إدراجها أثناء إعداد الاستبيان.

ـ حذف الأسئلة السطحية أو المكررة كليا أو جزئيا أو التي لا تضيف جديدا إلى البحث.

ـ إعادة صياغة الأسئلة المعقدة أو المبهمة التي قد لا يفهمها المستبين.

ـ إعادة النظر في ترتيب الأسئلة وإحداث التغيير الملائم في تسلسلها وفق محاور الدراسة.[1]

3.7 الاستبيان النهائي

الاستبيان النهائي يمثل الصورة الجديدة، المنقحة والمعدلة للاستبيان التجريبي ويحتوي على الصياغة النهائية لجملة الأسئلة التي تطرح على أفراد مجتمع الدراسة. وبالنسبة لهذا البحث فإن الاستبيان يتشكل من ثمانية وعشرين (28) سؤالا تم توزيعها على ستة (06) محاور أساسية تتماشى مع طبيعة الدراسة والإشكالية التي تدرسها وذلك على النحو التالي:

ـ البيانات الشخصية.

ـ المحور الأول:

مفهوم مجتمع المعلومات. (5 أسئلة)

ـ المحور الثاني:

تأثيرات مجتمع المعلومات. (3 أسئلة)

ـ المحور الثالث:

تطبيقات التكنولوجيا الحديثة في المكتبات الجامعية. (5 أسئلة)

ـ المحور الرابع:

خدمات المعلومات الحديثة بالمكتبات الجامعية. (6 أسئلة)

ـ المحور الخامس:

واقع المهنة والتكوين المكتبيين في ظل مجتمع المعلومات. (6 أسئلة)

ـ المحور السادس:

السياسة الوطنية للمعلومات ودورها في إرساء مجتمع المعلومات. (3 أسئلة)

---

[1] ـ عبد العزيز شعبان، خليفة. **المحاورات في مناهج البحث في علم المكتبات والمعلومات**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.ص.146.

الفصل الخامس

مجتمع المعلومات من وجهة نظر القائمين على المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة

1 المحور الأول: مفهوم مجتمع المعلومات

1.1 تحليل البيانات

1/ كيف تقيمون المعلومات في حياة المجتمع المعاصر ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
مهمة جدا	17	% 85.00
مهمة نوعا ما	3	% 15.00
ثانوية	0	% 00.00
المجموع	**20**	**% 100**

الجدول رقم 3 يبين تقييم مجتمع الدراسة للمعلومات في حياة المجتمع المعاصر

أ ـ تقييم مجتمع الدراسة للمعلومات في حياة المجتمع المعاصر

أصبحت أهمية المعلومات تتجلى في كل نشاطات الإنسان وعلى مدار الساعة فنحن الآن نحتاج إلى المعلومات في مجال التعلم والبحث وكذلك لأغراض التثقيف والترفيه ولأجل حل المشكلات أو اتخاذ القرارات في كل المجالات والمستويات. "وربما تزداد أهمية هذا المجال الأخير وضوحا إذا علمنا أن حياة الفرد الخاصة والعامة هي سلسلة متصلة من القرارات".[1]

أما بالنسبة للمجتمع ككل فإن أهمية المعلومات اليوم تتزايد بوتيرة سريعة جدا نظرا للتطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وما لذلك من تأثيرات على حياة المجتمع وعلى هذا الأساس فإن أغلبية أجوبة المستبينين فيما يخص أهمية المعلومات في حياة المجتمع المعاصر قدرت أن هذه الأخيرة مهمة جدا وذلك بنسبة 85,00% ويمكننا اعتبار هذا الجواب يندرج ضمن الوعي العام بأهمية المعلومات عند المكتبيين الذين مستهم الدراسة الميدانية.

إن أهم ما يدعم ارتفاع نسبة الأجوبة التي رسمت أهمية المعلومات في المجتمع بنسبة عالية إن لم نقل ساحقة 85,00% هو التزايد الكبير في أهمية المعلومات في المجتمع الحديث الذي أصبح بفعل هذه الأهمية يعرف ب:"مجتمع المعلومات" أو بتسميات أخرى تحمل سمات مظاهر التطورات

[1] ـ حشمت، قاسم. **خدمات المعلومات: مقوماتها وأشكالها**. القاهرة. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1984. ص.17.

الحاصلة في مختلف مجالات الحياة وهكذا فإلى جانب مصطلح مجتمع المعلومات نجد مجتمع المعرفة ومجتمع الاتصالات ومجتمع ما بعد الصناعي..

2/ مفهوم مجتمع المعلومات، هل يتجلى برأيكم في:

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
المجتمع الذي يتوفر على التكنولوجيا الحديثـــة	17	% 54,84
المجتمع الذي يعتمد على اقتصاد المعلومات	4	% 12,90
المجتمع الذي له حرية الوصول إلى المعلومات	8	% 25,81
المجتمع الذي يستهلك المعلومات	2	% 6,45
المجمـــوع	**31**	**% 100,00**

الجدول رقم 4 يبين مفهوم مجتمع المعلومات من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة

ب ـ مفهوم مجتمع المعلومات من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة

يرى أغلبية المستبينين وذلك بنسبة 54,84% أن مفهوم مجتمع المعلومات يتجلى في المجتمع الذي يتوفر على التكنولوجيا الحديثة ويمكن أن نفسر ذلك بمدى التأثر أو الانبهار أحيانا أمام ما توفره التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال من مزايا في شتى المجالات وخصوصا في المكتبات الجامعية وما لذلك من تأثير على تطوير الخدمات المكتبية .

والملاحظ كذلك هو توجه آراء مجتمع الدراسة نحو اعتبار حرية الوصول إلى المعلومات من سمات مجتمع المعلومات بنسبة 25,81% وهذا يدل على ربطهم بين المعلومات كقيمة في المجتمع المعاصر والديمقراطية المعلوماتية التي تتمثل في حرية الوصول إلى المعلومات دون قيود، إلا أن اقتصاد المعلومات (التسويق) لم يلق نسبة كبيرة ضمن اختيارات المستبينين وذلك مرتبط برأينا بالتأخر المسجل في مجال تسويق المعلومات في الجزائر وخاصة في المكتبات الجامعية التي لا زالت في معظمها لا تقدم خدمات مكتبية نوعية أو لفئات خاصة مقابل رسوم ومن هنا ورد اختيار تسويق المعلومات نسبة ضعيفة قدرت بـــ 12,90%.

والحقيقة أن مفهوم مجتمع المعلومات يشمل كل السمات والمميزات التي اقترحت في الاستبيان إضافة إلى العديد من السمات والمعاني التي نجدها في التعريفات المختلفة لمجتمع المعلومات ونذكر هنا المفهوم الذي اعتمدته القمة العالمية الأولى لمجتمع المعلومات بالعاصمة السويسرية جنيف

التي اعتبرت "مجتمع معلومات مجتمع جامع هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، ويتمكن فيه الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم للنهوض بتنميتهم المستدامة ولتحسين نوعية حياتهم، وذلك انطلاقاً من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بالاحترام الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بأهداف التنمية.

كما أنه مجتمع للجميع يسعى إلى ضمان استفادة الجميع من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتعزيز التنوع الثقافي واحترامه والاعتراف بدور التعاون الدولي والإقليمي لبناء مجتمع معلومات جامع لأن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية جمعاء، وينبغي أن يقوم مجتمع المعلومات على أساس احترام الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يعزز احترام هذه المفاهيم، وأن يشجع الحوار بين الثقافات والحضارات.

كما أن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها يمثل تحقيق فوائد في كل جوانب الحياة اليومية. وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنطوي على أهمية في العمليات والخدمات الحكومية والرعاية الصحية والمعلومات الصحية والتعليم والتدريب والعمل وتوفير فرص العمل والأعمال التجارية والزراعة والنقل وحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية والوقاية من الكوارث، والثقافة، واستئصال الفقر وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها.[1]

3/ ما هي معايير مجتمع المعلومات حسب رأيكم ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصال للجميع	18	% 36.00
ارتفاع مستوى الأفراد الاقتصادي/ الدخل الفردي	3	% 06.00
مدى تطور الحياة السياسية وترسيخ الديمقراطيـــة	2	% 04.00
الوعي الاجتماعي بأهميـــة المعلومـــات	11	% 22.00
تطور المستوى العلمي لأفراد المجتمع	16	% 32.00
المجمـــوع	**50**	**% 100.00**

الجدول رقم 5 يبين معايير مجتمع المعلومات من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة

[1] ــ القمة الثانية لمجتمع المعلومات. تونس. [على الخط] . متاح على :
(2006 /01/05) < http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=fr&id=1161|0 >

جـــ ـ معايير مجتمع المعلومات

جاء الاختيار الأول المتمثل في إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصال للجميع كأكبر نسبة فيما يخص معايير مجتمع المعلومات من وجهة نظر المستبينين بـــ36.00 % يليها الوعي الاجتماعي بأهمية المعلومات بنسبة 22.00 % وتعد هذه الأجوبة منطقية نظرا لأهمية إتاحة التكنولوجيا لجميع فآت المجتمع وكذلك الوعي بأهمية المعلومات لدى كل أفراد المجتمع ولكن دون أن ننسى بعض المقومات الأخرى والتي لخصها الدكتور عبد اللطيف صوفي في كتابه المكتبات في مجتمع المعلومات حيث يقول "وهناك جملة من المعايير لابد أن تتوفر في أي مجتمع حتى يصبح مجتمعا للمعلومات:

- المعيار التكنولوجي: ويعكس مدى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كل مكان داخل المدن والقرى والمؤسسات والمنازل والمدارس وما إليها ومدى استخدامها والتحكم فيها.
- المعيار الاقتصادي: ويعكس مستوى الأفراد الاقتصادي، ودخلهم المادي، ومواردهم الاقتصادية، والموارد الاقتصادية للمعلومات التي ينتجها ومدى تطور الريف من الناحية الاقتصادية.
- المعيار السياسي: ويعكس مدى ترسيخ الديمقراطية وتعزيزها وحرية التداول والتعبير واختيار المسؤولين والنضج السياسي للأفراد والمجتمع.
- المعيار الثقافي: ويعبر عن المستوى العلمي المعرفي للأفراد وإدراكه لأهمية المعلومات كقيمة ثقافية.
- المعيار الاجتماعي: وجود وعي داخل المجتمع بأهمية المعلومات ودورها في حياة المجتمع وسعي كل أفراده إلى استعمال الوسائط والمعلومات في حياتهم اليومية.[(1)]

والملاحظ أنه عندما نستعرض المصطلحات والمفاهيم التي تعبر عن مجتمع المعلومات فإننا سنجد جملة من النماذج أو الخصوصيات الدالة على هذا المجتمع فمنها المجتمع ما بعد الصناعي والمجتمع المعرفي وكذلك المجتمع المستقبلي والظاهر أن العامل المشترك بين هذه التسميات إنما يتمثل في المزاوجة بين المعايير المشار إليها آنفا والدالة على المؤشرات والخصوصيات الحقيقية التي تصنع مجتمع المعلومات والتي كانت نتيجة للثورة الصناعية ثم التطور التكنولوجي ووليدة التمدن الحضاري والاستقرار السياسي الذي أنتج مجتمعا يقوم على العلم والتكنولوجيا المتطورة في كل

---

[1] ــ صوفي، عبد اللطيف. **المكتبات في مجتمع المعلومات**: عين مليلة. دار الهدى، 2003. ص. 81.

مجالات الحياة ومن هنا يمكن القول أن الآراء الواردة في تحديد مفهوم مجتمع المعلومات وإن اختلفت نسبيا في تحديد الأولويات التي يبنى عليها إلا أنها تتفق على أن مجتمع المعلومات هو ذلك المجتمع الذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كل مجالات النشاط السياسي الاجتماعي والثقافي والاقتصادي خلافا للأنماط الاجتماعية التقليدية ونقصد بها المجتمع الزراعي والمجتمع الصناعي.

4/ ما هي أسباب ظهور مجتمع المعلومات حسب رأيكم ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال	19	% 34,55
الانفجار المعلوماتي	14	% 25,45
قيمة المعلومات في المجتمع	6	% 10,91
تشتت الإنتاج الفكري	4	% 7,27
تنوع مصادر المعلومات	12	% 21,82
المجموع	**55**	**% 100,00**

الجدول رقم 6 يبين أسباب ظهور مجتمع المعلومات من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة

د ـ أسباب ظهور مجتمع المعلومات

تصدرت تكنولوجيا المعلومات أسباب ظهور مجتمع المعلومات من وجهة نظر مجتمع الدراسة وذلك بنسبة 34,55% وهذا يأتي في سياق الأهمية التي تكتسيها تطبيقات التكنولوجيا الحديثة في أغلبية المجتمعات المتطورة يليها الانفجار المعلوماتي بنسبة 25,45% ثم تنوع مصادر المعلومات بنسبة 21,82% وقيمة المعلومات في المجتمع بنسبة 10,91%. والملاحظ في الأجوبة الواردة على السؤال الرابع من أسئلة الاستبيان ورغم تفاوت نسبها المئوية إلا أنها شملت أغلبية أسباب ظهور مجتمع المعلومات التي وردت في مختلف المراجع والدراسات التي تناولت هذا الموضوع والتي ركزت على العناصر التالية:

ـ الانفجار المعلوماتي

يشير مصطلح "تفجر المعلومات" (Information Explosion) إلى اتساع المجال الذي تعمل فيه المعلومات ليشمل كافة مجالات النشاط الإنساني، بحيث تحول إنتاج المعلومات إلى "صناعة" أصبح لها سوق لا يختلف عن أسواق البترول أو الذهب، وقد يزيد ما ينفق على إنتاج المعلومات على المستوى الدولي عما ينفق على كثير من السلع الإستراتيجية المعروفة في العالم.

ـ مظاهر الانفجار المعلوماتي

يمكننا أن نقدم صورة سريعة لخليفة هذا الانفجار المعلوماتي من خلال دورية واحدة في فروع الكيمياء وهي (Chemical Abstracts) التي تصدر في الولايات المتحدة الأمريكية، وتغطي هذه الدورية معظم ما ينشر من الدوريات العلمية الهامة في مجال الكيمياء فقط، فقد صدرت هذه الدورية عام 1907، واستكملت المليون بحث الأولى بعد واحد وثلاثين سنة. ثم رصدت المليون بحث الثانية في ثماني عشرة سنة، ورصدت المليون بحث الثالثة في سبع سنوات، أما المليون بحث الرابعة فقد رصدها خلال أربع سنوات فقط. وبصورة عامة فإن كمية المعلومات تتضاعف كل اثنتي عشرة سنة، وقد تطور حجم الإنتاج الفكري المنشور في الدوريات ـ وهي واحدة فقط من أشكال عديدة للنشر ـ من حوالي مائة دورية في عام 1800 إلى أكثر من 70 ألف دورية في عقد الثمانينيات.[1]

ـ تشتت الإنتاج الفكري

كان للتخصص الزائد في الموضوعات العلمية أثره الواضح في بزوغ فروع جديدة أخذت أصولها من أفرع مختلفة، ومن الأمثلة على ذلك الهندسة الطبية، والكيمياء الحيوية. وهناك ملاحظة أخرى مؤداها أن الباحثين يميلون إلى دراسة موضوعات ضيقة، والنتيجة هي أنه كلما ازداد الباحثون تخصصا، وكبر حجم الإنتاج الفكري المنشور، قلت فاعلية الدوريات التي تعمل على تغطية قطاعات عريضة أو مجالات واسعة، وبالتالي يكون من الصعب على الباحث متابعة كل هذا الإنتاج الفكري والإلمام به من مصادره الأولية.

وتشير الإحصاءات إلى أن الإنتاج السنوي من المعلومات مقدر بعدد الوثائق المنشورة يصل ما بين 12–14 مليون وثيقة، وأن عدد الأشخاص الذين يساهمون في هذا الإنتاج بشكل أو بآخر

[1] ـ مكاوي، حسن عماد. **تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. 1997. ص.29.

يتراوح ما بين 30–35 مليون شخص، وقد بلغ رصيد الدوريات على المستوى الدولي ما يقرب من مليون دورية، يضاف إليها كل عام ما يقرب من 15 ألف دورية جديدة، أما الكتب فقد بلغ الإنتاج الدولي منها حوالي 600 ألف عنوان، أي بمعدل 1650 كتابا في اليوم، أو 70 كتابا في الساعة.[1]

ـ تنوع مصادر المعلومات وتعدد أشكالها

هناك مصادر عديدة للمعلومات منها الدوريات، والكتب، وتقارير البحوث، والبيانات، والأوراق المقدمة إلى الندوات والمؤتمرات، والرسائل الجامعية، وبراءات الاختراع، والمعايير الموحدة، والمواصفات القياسية، وكذلك النشر المصغر وهو ما يعني إما إعادة تسجيل النصوص المكتوبة على هيئة كتب ودوريات في شكل مصغر، أو تسجيل معلومات جديدة في شكل مصغر مباشر مثل الميكروفيلم، والميكروفيش، والأفلام، والشرائح، والأشرطة، والأقراص، وغيرها.

ومن ناحية أخرى يوجد بدول العالم المختلفة 116 مكتبة قومية يبلغ رصيدها من المجلدات حوالي 160 مليون مجلد، كما يوجد ما يقرب من 120 وكالة أنباء دولية ووطنية تعمل في مجال المعلومات والأخبار، وتبث يوميا أكثر من نصف مليون خبر ومعلومة، ربعها على الأقل مسجل بالصوت والصورة.[2]

والحقيقة أن ما تم ذكره من العناصر المتصلة بأسباب ظهور مجتمع المعلومات لا يمكن أن يشكل مجالا للاختلاف أو التناقض إذا ما أخدنا بالتكامل بين هذه الأسباب وإن اتصل بعضها بالجانب المعلوماتي والتطور التكنولوجي والبعض الآخر بالانفجار المعلوماتي وتنوع مصادر المعلومات بالإضافة إلى قيمة المعلومات في المجتمع الحديث انطلاقا من الأهمية التي أصبحت تحتلها المعلومات بالنسبة للفرد في حياته اليومية أو بالنسبة للمجتمع والدولة بكل مؤسساتها لهذا يمكن القول أن اختيارات وتوجهات المستبينين المتعلقة بتحديد أسباب ظهور مجتمع المعلومات واختلاف نسبها الذي نعتبره اختلافا شكليا يخضع في حقيقة الأمر إلى توجهات شخصية تخضع لبعض التأثيرات والقناعات التي تجعل من بعض الأسباب المتعلقة بظهور مجتمع المعلومات تختلف من شخص لآخر.

---

[1] ـ مكاوي، حسن عماد. المصدر نفسه. ص.30.

[2] ـ مكاوي، حسن عماد. المصدر السابق. ص.31.

5/ اختر مما يلي أهم مظاهر مجتمع المعلومات؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
تطور أهمية المعلومات بالنسبة للفرد والمجتمع والدولة	2	% 4,17
تسويق المعلومات	4	% 8,33
إتاحة المعلومات للجميع	0	% 0,00
صناعة الحواسيـــب	2	% 4,17
صناعة البرمجيـــات	3	% 6,25
المكتبات الإلكترونية	8	% 16,67
الأرشيف الإلكتروني	1	% 2,08
النشر الإلكتروني	5	% 10,42
الحكومة الإلكترونية	0	% 0,00
تطور وسائل الاتصال	3	% 6,25
قواعد المعلومات	2	% 4,17
شبكات المعلومات	4	% 8,33
شبـــــكة الانترنت	14	% 29,17
المجموع	**48**	**% 100,00**

الجدول رقم 7 يبين أهم مظاهر مجتمع المعلومات من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة

هـــ ـ مظاهر مجتمع المعلومات

جاءت الانترنت في صدارة مظاهر مجتمع المعلومات مثل ما يراه القائمون على المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة أي أفراد مجتمع الدراسة وذلك بنسبة 29,17% وليس من الغريب أو المفاجئ أن تحضى الانترنت بهذه النسبة من الأهمية لأنها تشكل قفزة نوعية في سلسلة الاختراعات العلمية وتعد بحق ثورة تكنولوجية هائلة توازي في أهميتها اختراع الطباعة والهاتف وغيرها من الاختراعات التي ساعدت على وصل الأفراد والمجتمعات في كل أنحاء العالم الذي أصبح بفضل هذه الوسائل أشبه ما يكون بقرية صغيرة.

والانترنت عبارة عن مجموعة من الشبكات متصلة ببعضها أو هي شبكة الشبكات وتتكون من أجهزة حاسوب منتشرة في دول العالم المختلفة ومرتبطة ببعضها كما أصبحت اليوم من أهم وسائل الاتصال عن طريق البريد الالكتروني بين المستخدمين في كل أرجاء العالم وهناك فائدة

كبرى للانترنت تتمثل في قدرة المؤسسات والشركات على عرض معلوماتها ومنتجاتها بحيث يستطيع أي مستخدم للانترنت في العالم الوصول لهذه المعلومات بل ونقل المعلومات التي تهمه إلى جهازه، وهذه المعلومات المعروضة يمكن أن يتم تجديدها كل يوم وفي كل ساعة، وللانترنت فوائد عديدة نذكر منها مثلا:

- استخدام البريد الالكتروني لإرسال رسائل وملفات لكل أنحاء العالم
- عرض معلومات عن السلع أو المؤسسات من أجل أهداف تجارية.
- إنشاء مواقع إعلامية تحتوي على مواضيع للنقاش ويستطيع أي شخص المشاركة.
- تكوين موقع للمحادثة الآنية (Chat) بحيث يتناقش عدة أفراد حول العالم آنيا.
- تزويد الدارسين والباحثين بالمعلومات العلمية والتقنية المطلوبة.
- التعليم عن بعد (La téléconférence) للحصول على شهادة علمية عبر الانترنت.
- الإطلاع على الصحف والمجلات الكترونية المتاحة على مختلف المواقع.

أما المكتبات الإلكترونية فلقد وردت في المرتبة الثانية بعد الانترنت وبنسبة تقدر بـــ 16,67% ويرتبط ذلك برأينا بمدى تأثير المهنة المكتبية على أفراد مجتمع الدراسة وسعة إطلاعهم على تطور المكتبات والتكنولوجيات المطبقة فيها سعيا إلى تطوير نظم المعالجة والتخزين والبث الخاصة بالمعلومات ومن هنا تأتي الحاجة إلى التعريف بالمكتبات الإلكترونية وبأهميتها.

فالمكتبات الإلكترونية هي المكتبات التي يتكون رصيدها من المصادر الإلكترونية الرقمية أي تلك المكتبات التي تتوفر على معلومات رقمية مختزنة وتتوفر على مداخل أو نقاط وصول إلى تلك المعلومات من خلال شبكات المعلومات المختلفة أو عبر شبكة الانترنت العالمية.

لقد ظهرت المكتبة الإلكترونية في ضل التطورات التكنولوجية الحديثة والنمو السريع في إنتاج مصادر المعلومات الإلكترونية أو ما يمكن تسميته بالنشر الإلكتروني فأصبحت هذه المكتبات بمثابة واجهات للتخاطب متعددة الأشكال للوصول إلى مصادر المعلومات وذلك باستعمال الحواسيب وبالاستفادة من الطرق السريعة للمعلومات التي توفرها شبكات المعلومات المختلفة وشبكة الانترنت العالمية.

وتمكن المكتبات الإلكترونية المستفيدين من الحصول على كم هائل من المعلومات عبر أوعية إلكترونية متنوعة وذات قدرة فائقة في حمل بيانات ومعلومات مختلفة تجمع بين النص والصورة والصوت وهذا ما لم يكن متوفرا في شتى أنواع المكتبات التي سبقت المكتبة الإلكترونية.

إن ما يعرف اليوم بعصر المعلومات هو عصر يتميز بتحقق تطور كبير في تقنيات المعلومات، فبعد ما كانت الجهود مركزة على تطوير صناعة ونشر الكتاب المطبوع عبر العالم لكونه المصدر الأساسي لتزويد مختلف المؤسسات التوثيقية جاء عصر انفجار المعلومات فبدأ التفكير في كيفيات وسبل السيطرة على هذا الكم الهائل من الإنتاج الفكري وإمكانية تنظيمه وتخزينه وتوظيفه بالكيفية الملائمة، فتطورت تقنية المعلومات وظهرت المصغرات الفيلمية والمواد السمعية البصرية كما ظهرت حديثا المختزنات الإلكترونية (الأقراص المرنة، الأقراص الضوئية بمختلف إشكالها) كما أن تطور تقنيات الاتصالات ساهم في إنشاء شبكات المعلومات المحلية والإقليمية والعالمية وأدى التفاعل فيما بينها إلى إحداث أكبر ثورة معلوماتية في تاريخ البشرية متمثلة في شبكة الانترنت الأمر الذي سهل مواجهة ظاهرة، انفجار المعلومات حيث وفرت هذه الشروط والعوامل مجتمعة إمكانية متابعة المعلومات والتحكم في الإنتاج الفكري العالمي الذي أصبح مستحيلا بالأنظمة التقليدية السابقة.

ورد النشر الإلكتروني كثالث اختيار بالنسبة لمظاهر مجتمع المعلومات وذلك بنسبة تقدرب 10.42% وهو ما يدل على الأهمية التي أصبح يحتلها النشر الإلكتروني في مجتمع المعلومات من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة وبحق فإن النشر الإلكتروني من أهم مظاهر التطور النوعي الذي تشهده الساحة المعلوماتية في الظرف الراهن حيث أن ارتفاع وتيرة النشر العالمي للكتب والدوريات وتزايد مستوى النشر الصحفي هي في مجملها عوامل تساعد على اتساع رقعة النشر الإلكتروني بالمقارنة مع حجم النشر الورقي خاصة في الدول المتقدمة التي تتوفر على قاعدة معلوماتية صلبة بالنظر إلى تطور صناعة الوسائط الإلكترونية الحاملة للمعلومات وتكنولوجيا الاتصال وثورة الحاسب الإلكتروني. ومن الطبيعي أن يؤثر ظهور النشر الإلكتروني على المكتبات ومراكز المعلومات حيث أن توفر ورواج مصادر المعلومات الإلكترونية الحديثة سيؤثر بشكل كبير على توجيه سياسات الاقتناء ويجعل النشر الإلكتروني مصدر تزويد للمكتبات الجامعية.

أما بالنسبة لتسويق المعلومات في المكتبات كمظهر من مظاهر مجتمع المعلومات فقد جاء في المرتبة الرابعة ضمن الأجوبة الواردة على السؤال الخامس وبنسبة قدرت بـــ 8,33% وهو ما يدل على مدى إطلاع المستبينين على أهمية تسويق المعلومات في مجتمع المعلومات وإذا أردنا توضيح مفهوم تسويق المعلومات فهو مجموعة من الأنشطة والأعمال المتكاملة التي تقوم بها إدارة متخصصة في المكتبة أو مركز المعلومات، وتسعى من خلالها إلى توفير السلع، أو الخدمات، أو الأفكار

للمستفيدين الحاليين المتوقعين بالكمية والمواصفات والجودة المناسبة والمطلوبة، وفي الوقت والمكان المناسبين، وبأقل تكلفة ممكنة، وبأسهل الطرق ، وذلك بالتعاون مع الدوائر الأخرى في المكتبة أو مركز المعلومات.

أما أضعف اختيار ورد ضمن أجوبة المستبينين فيما يخص تحديد مظاهر مجتمع المعلومات فيتمثل في الأرشيف الإلكتروني بنسبة 2.08% ورغم قلة هذه النسبة المئوية فإنه لا يمكن برأينا اعتبار هذا الاختيار تجاهلا من طرف مجتمع الدراسة لأهمية الأرشيف الإلكتروني كمظهر لمجتمع المعلومات إنما هو نتيجة التركيز على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المكتبات وبالتالي التوجه أكثر نحو اختيار المكتبات الإلكترونية بنسبة أكبر من الأرشيف الإلكتروني.

واليوم ومع تطور العالم وتكاثر إنتاج الوثائق (التراكم المعرفي) ازدادت أهمية الأرشيف الإلكتروني الذي أصبح مطبقا بنسبة كبيرة في مختلف الدول حيث شهدت عملية الأرشفة تطوراً ملحوظاً في العقود الأخيرة من خلال تطبيق التقنيات الحديثة التي وصلت إلى حد الأرشفة الالكترونية. ولأن الدول العربية ذات تاريخ عريق وتضم بين حدودها عددا هائلا من المخطوطات والوثائق التاريخية، فالاهتمام بالأرشيف الإلكتروني يعتبر إستراتيجية ضرورية لا بد من انتهاجها حفاظاً على هذا الإرث، وكذلك لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات.

2.1 النتائج الجزئية للمحور الأول

1. تأكيد أفراد مجتمع الدراسة وبنسبة عالية على أهمية المعلومات في حياة المجتمع المعاصر وهذا يدل على الوعي الكبير بأهمية المعلومات في كل مجالات الحياة سواء تعلق الأمر بالفرد أو المجتمع ككل.

2. التركيز على ربط مفهوم مجتمع المعلومات بمدى توفير وإتاحة التكنولوجيا في شتى الاستخدامات وممارسة المهن المختلفة.

3. التركيز على اعتبار تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأهم عنصر ضمن المقومات الأساسية لمجتمع المعلومات.

4. اعتبار تكنولوجيا المعلومات أهم أسباب ظهور مجتمع المعلومات وهذا يأتي في سياق الأهمية التي تكتسيها تطبيقات التكنولوجيا الحديثة في أغلبية المجتمعات المتطورة.

2 المحور الثاني: تأثيرات مجتمع المعلومات

1.2 تحليل البيانات

6/ فيما تتجلى إيجابيات مجتمع المعلومات ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
إتاحة المعلومات للجميع	19	% 42,22
بناء اقتصاد قوي	8	% 17,78
تطوير ثقافات العـــالم	2	% 4,44
تطوير البحث العلمـــي	14	% 31,11
إرساء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية	2	% 4,44
المجمـــوع	**45**	**% 100,00**

الجدول رقم 8 يبين إيجابيات مجتمع المعلومات من وجهة نظر مجتمع الدراسة

أ ـ إيجابيات مجتمع المعلومات

تعد إتاحة المعلومات للجميع أعلى نسبة تمثل إيجابيات مجتمع المعلومات حسب ما ورد في أجوبة المستبينين بنسبة قدرت بـــ 42.22% يليها تطوير البحث العلمي بنسبة 31.11% فبناء اقتصاد قوي بنسبة 17.78% وأخيرا تطوير ثقافات العالم وإرساء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بنسبة مئوية متساوية قدرت 4.44% وهي اختيارات جد منطقية روعيت فيها أولويات أساسية في سلسلة إيجابيات مجتمع المعلومات خاصة فيما يتعلق بإتاحة المعلومات للجميع وتطوير البحث العلمي الذي يعد بحق من أهم الانعكاسات الإيجابية الناتجة عن تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبصفة عامة فإن لمجتمع المعلومات إيجابيات عديدة نوردها على النحو التالي:

ـ لابد من التأكيد أولا على ظاهرة ثورة المعلومات أو انفجار المعلومات، سواء ما كان منه على مستوى الكم الهائل من مصادر المعلومات المنتجة، التي قدرت كميته الورقية بما يكفي أن يغطي مساحة الكرة الأرضية سبع مرات. إضافة إلى تعدد أنواع مصادر المعلومات، الورقية منها وغير الورقية، وتشعب موضوعاتها وتداخلها، إضافة إلى ظهور موضوعات جديدة باستمرار. فجاءت تكنولوجيا المعلومات، والتي تفاعلت مع تكنولوجيا الاتصالات، لربط العالم في مجتمع معلوماتي واحد.

ـ لقد أصبح الإنسان المعاصر بحاجة ماسة إلى المعلومات المطلوبة بسرعة كبيرة، ودقة مناسبة، وشمولية وافية، وبأقل جهد ممكن، مهما كان موقعه الجغرافي من هذا العالم. وهذا ما يمكن أن تؤمنه مراكز المعلومات بمختلف أنواعها ومسمياتها.

ـ التطور الهائل والسريع في مجال تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، من حيث كميات المعلومات المخزونة، وسرعة معالجتها، واسترجاعها فبالإضافة إلى الحواسيب والأقراص الليزرية المكتنزة بكل أنواعها جاءت الأقمار الصناعية والاتصالات بعيدة المدى، والألياف البصرية، وتفاعلت مع تكنولوجيا تخزين واسترجاع المعلومات، لتوفر للإنسان المعاصر مختلف أنواع شبكات المعومات (المحلية، الإقليمية، وشبكة الانترنت).

ـ أصبحت المعلومات بمثابة سلعة تسوق، وأصبحت موردا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والعلمية والسياسية.

ـ حدوث نمو كبير في المجتمعات المعتمدة على المعلومات، وتحولها من المجتمعات الصناعية إلى مجتمعات المعلوماتية، وأصبحت المعلومات هي المواد الأولية، كما كان الفحم والحديد والصلب المواد الأولية لنفس المجتمعات في بداية القرن العشرين، وبداية الثورة الصناعية.(1)

ـ ساعدت تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في ظهور نظم متكاملة للمعلومات، على مستوى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، في الدول الصناعية وفي عدد من الدول النامية. كذلك على مستوى النظم والشبكات الوطنية والقطاعية للمعلومات، بل وأكثر من ذلك فقد امتدت مثل تلك النظم والشبكات على المستويين الإقليمي والدولي أيضا.

7/ فيما تتجلى حسب رأيكم الآثار السلبية لمجتمع المعلومات ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
ضعف ضمانات حماية المعلومات	16	% 35,56
الفيروسات	10	% 22,22
القرصنة	6	% 13,33
مشاكل حقوق الملكية الفكرية	1	% 2,22
عدم ملائمة التشريعات والقوانين	12	% 26,67
المجموع	**45**	**% 100,00**

الجدول رقم 9 يبين سلبيات مجتمع المعلومات من وجهة نظر مجتمع الدراسة

1 ـ قنديجلي، عامر إبراهيم ؛ السامرائي، إيمان فاضل. **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**. عمان: الوراق للنشر والتوزيع. 2002. ص.50-51.

ب ـ سلبيات مجتمع المعلومات

أما فيما يخص الآثار السلبية لمجتمع المعلومات فقد وقعت الاختيارات في أغلبيتها على ضعف ضمانات حماية المعلومات بنسبة 35.56% تلاها عدم ملائمة التشريعات والقوانين بنسبة 26.67% ثم الفيروسات كمظهر سلبي لمجتمع المعلومات نظرا للخطورة التي تشكلها هذه الأخيرة على أمن المعلومات كالقرصنة والاعتداءات على المواقع والتصنت وغيرها من العيوب التي طفت إلى السطح في ظل انتشار تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

والواقع أن لمجتمع المعلومات جملة من السلبيات المتصلة بالتطورات التكنولوجيا الحديثة حيث انه ورغم ما تتيحه تطبيقات التكنولوجيا من إيجابيات في شتى مجالات النشاط الإنساني إلا أنها لا تخلو من بعض المشاكل والعوائق أصبحت تحتل صدارة الاهتمامات بالنسبة للدول المتطورة وكذلك بالنسبة للعالم العربي ومن أهم مظاهر ذلك التوجه المكثف نحو تصميم البرمجيات المضادة للفيروسات وتطوير التشريعات المتصلة بحماية الملكية الفكرية الرقمية.

ومن جانب آخر فقد جلبت ثورة المعلومات الجديدة هذه معها عددا من العيوب والسلبيات على مجتمع المعلومات الجديد، وخاصة بما يتعلق بالدول النامية، من أهمها:

ـ التوزيع الجغرافي غير المتناسب للمعلومات؛ ففي الوقت الذي تتوفر فيه كل أنواع المعلومات في منطقة محددة من العالم، يوجد فقر شديد للمعلومات في مناطق أخرى. فالدول المقتدرة الصناعية تتوفر لها جميع أنواع المعلومات، وجميع أنواع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بينما زادت الدول النامية فقرا، وأحيانا عزلة، في هذا المجال، بل وأصبح يحجب عن بعضها المعلومات المهمة، في بعض الأحيان.

ـ السيطرة على المعلومات، وأمن المعلومات (Information Security) وقرصنة المعلومات (Information Piracy) وفيروسات الحواسيب (Computer Viruses)، أصبحت من الأمور التي تقلق الدول النامية والدول الصناعية على حد سواء.

ـ حقوق التأليف والنشر، والتشريعات الحكومية الخاصة بالمعلومات أصبحت تحد من تدفق المعلومات وإتاحتها للجميع.

ـ الحواجز اللغوية، خاصة وأن معظم المعلومات هي ليست بلغات الدول النامية، ومنها الدول المتحدثة باللغة العربية.

ـ دور الجهات الرسمية، وخاصة في الدول النامية، في حجب أنواع مختلفة من المعلومات تحت

ذرائع وحجج اجتماعية وسياسية ودينية مختلفة، مما يؤثر سلبا في وصول الباحثين الحقيقيين إلى المعلومات البحثية المطلوبة.

ـ استخدام تكنولوجيا المعلومات كمظهر حضاري فحسب، في العديد من مجتمعات الدول النامية، وأصبح الدافع هو المباهاة الإعلامية أو الاجتماعية، أكثر منه الاستفادة من المعلومات للوصول إلى المعرفة.

ـ الأمية التكنولوجية، وعدم المعرفة الدقيقة في استثمار إمكانات تكنولوجيا الحواسيب خصوصا والتكنولوجيات الأخرى المصاحبة لها. لا زالت عقبة تقف في وجه العديد من أفراد المجتمع، في عموم المجتمعات المستخدمة لمثل هذه التكنولوجيات، إلا أنه في المجتمعات النامية أكثر منه في المجتمعات الصناعية.[1]

ـ البيئة التكنولوجية الضعيفة، وغياب التنسيق بين المتخصصين في علوم الحواسيب والبرمجة من جهة، وبين المتخصصين في التعامل الموضوعي مع مصادر المعلومات وتوثيقها، في المكتبات ومراكز البحوث والمعلومات. إضافة إلى احتمالات وجود بعض من الاتجاهات التقليدية القديمة التي تقاوم التغيير.

ـ يعتقد بعض المفكرين إلى أن الاعتماد الكبير على تكنولوجيا المعلومات، وخاصة بعد ظهور مسألة الذكاء الاصطناعي، سيؤدي إلى ما يسمى بتسطيح العقل البشري، والاعتماد على الآلة لتؤدي التفكير، بدلا من الإنسان، والقيام بالخطوات الإبداعية المطلوبة.

ـ قلة أو ضعف القوى العاملة الفنية، وقلة كفاءة التدريب والتأهيل، خاصة وأن التغيرات سريعة في مجال ظهور الحواسيب والتكنولوجيات الأخرى.[2]

8/ هل تقرون بوجود فجوة رقمية بين بلدان الشمال والجنوب ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	20	% 100.00
لا	0	% 0.00
المجموع	**20**	**% 100.00**

الجدول رقم 10 يبين رأي المستبينين حول الفجوة الرقمية

1 ـ قنديجلي، عامر إبراهيم ؛ السامرائي، إيمان فاضل. المصدر السابق. ص.52-53.
2 ـ قنديجلي، عامر إبراهيم ؛ السامرائي، إيمان فاضل. المصدر السابق. ص.53.

جـــ ـ الفجوة الرقمية

أقرت الأجوبة الواردة عن السؤال الثامن من الاستبيان وبنسبة 100.00% بوجود فجوة رقمية بين بلدان الشمال والجنوب وهذا اختيار لا يتنافى مع الدراسات التي تناولت موضوع الفجوة الرقمية أسبابها، مظاهرها وأنجع الوسائل لتقليص منها.

ـ إذا أجبتم بنعم فإلى أي الأسباب ترجعون ذلك ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
التخلف التكنو لوجي	14	% 16,67
ضعف البنية التحتية للاتصال	15	% 17,86
ضعف الموارد المالية	10	% 11,90
نقص الإطارات المؤهلة	16	% 19,05
ضعف الاستثمار في قطاع المعلومات	6	% 7,14
غياب نظام وطني للمعلومات	10	% 11,90
الأميـــة	3	% 3,57
الأمية المعلوماتية	8	% 9,52
عدم الوعي بأهمية المعلومات في المجتمع	2	% 2,38
المجموع	**84**	**% 100,00**

الجدول رقم 11 يبين رأي المستبينين حول أسباب الفجوة الرقمية

د ـ أسباب الفجوة الرقمية

ركزت أجوبة المستبينين على نقص العنصر البشري المؤهل واعتبرته أحد أهم أسباب الفجوة المعلوماتية أو الرقمية التي تفصل بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة تكنولوجيا أو معلوماتيا وهذا بنسبة 19,05% كم ورد ضعف البنية التحتية للاتصال في المرتبة الثانية بنسبة 17,86% يليه التخلف التكنولوجي في المرتبة الثالثة بنسبة 16,67% ليأتي فيما بعد ضعف الموارد المالية وغياب نظام وطني للمعلومات بنسبة مئوية متساوية قدرت بـــ11.90%.

بقراءة متأنية ومنطقية للنسب المئوية المشكلة لأجوبة المستبينين فيما يخص أسباب الفجوة المعلوماتية يمكن أن نقول أن هناك تأثير كبير على الواقع الجزائري عند تحديد أو اختيار أسباب الفجوة وذلك على حساب الأسباب الموضوعية أو المشتركة بين كل دول الجنوب بالمقارنة مع دول الشمال.

وتعتبر فجوة المعلومات (Information Gap) من المصطلحات المرنة التي تحتمل أكثر من تفسير واحد. وفجوة المعلومات ببساطة هي مقدار الجهل بما نحتاج إليه أو ما يمكن الانتفاع به من المعلومات. ومن هنا كانت صعوبة تحديدها. والأمر الذي لا يمكن تجنبه مطلقا في توزيع المعلومات هو أن هذه المعلومات لا يمكن أن تكون كاملة بحال من الأحوال. فلا يمكن لأحد أن تتاح له فرصة الإطلاع على المعلومات كاملة غير منقوصة. فكلنا يفكر ويتصرف بناء على معلومات غير مكتملة وتحت تأثير جهل جزئي وتحديد ما نجهل هو الخطوة الأولى والأساسية نحو المعرفة. وتاريخ البشرية سلسلة متصلة من جهود البحث عن المعرفة، ولولا الإحساس بفجوة المعلومات لما سعى الإنسان في هذا السبيل. إلا أننا يمكن أن نختلف فيما بيننا من حيث قدراتنا وإمكاناتنا الشخصية، واحتياجاتنا إلى المعلومات واستعدادنا لتلبية هذه الاحتياجات. كما أننا يمكن أن نختلف فيما بيننا اختلافا شاسعا من حيث طبيعة ما نود الإفادة منه من معلومات ومن حيث سبل الإفادة من هذه المعلومات.

كما يمكن أن نختلف أيضا من حيث مدى ما يتوافر لنا من مصادر المعلومات وإمكانات البحث عن المعلومات ومقومات إنتاج المعلومات، وتتوقف قدرتنا على تحديد ما نجهل على مقدار ما نعلم. ومن هنا كان التوزيع غير المتوازن للمعلومات والطابع النسبي لفجوة المعلومات.[1]

وكما يختلف الأفراد من حيث قدراتهم ومكانتهم واحتياجاتهم واستعداداتهم بالنسبة للحاجة إلى المعلومات والبحث عن المعلومات وتحصيل المعلومات والإفادة من المعلومات وإنتاج المعلومات تختلف المجتمعات أيضا. وعلى ذلك فإنه يمكن أن نضيف إلى المعني النفسي لفجوة المعلومات معنى اجتماعيا أيضا. وفي ظل ما رأينا من مظاهر تفجر المعلومات، وبروز دور المعلومات كعنصر أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونتيجة لعدم التوازن في توزيع الموارد والثروات بين دول العالم، وما طرأ على النظام الاقتصاد العالمي من تغيير في العقد الماضي، بدأت المعلومات كسلعة تحتل مكانها على مائدة المفاوضات.

وانطلاقا من هذه المعطيات انقسمت دول العالم إلى فئتين، دول تفتقر إلى المعلومات ودول تتمتع بوفرة في المعلومات، ومن هنا اكتسب المصطلح، فجوة المعلومات، معناه السياسي، وإذا نظرنا إلى خريطة التقسيم الثنائي لدول العالم من وجهة نظر المعلومات نجد أنها لا تختلف كثيرا عن خريطة التقسيم الاقتصادي الاجتماعي التقليدي، فالدول المفتقرة إلى المعلومات هي الدول النامية

---

[1] ــــ حشمت، قاسم. **خدمات المعلومات: مقوماتها وأشكالها**. القاهرة: دار غريب لطباعة والنشر والتوزيع. 1984. ص.62-63.

أما الدول التي تتمتع بوفرة المعلومات فهي الدول المتقدمة أو الصناعية. وفجوة المعلومات هنا هي الفرق بين ما تملكه الدول الفقيرة وما تملكه الدول الغنية من ثروة المعلومات. وقد برزت المعلومات كسلعة استراتجية بالطبع كإحدى القضايا الأساسية في مؤتمرات ما سمى بالحوار بين الشمال والجنوب. الشمال الصناعي المتقدم المغنى بالمعلومات، والجنوب الآخذ بأسباب النمو والمفتقر إلى المعلومات.[1]

2.2 النتائج الجزئية للمحور الثاني

1. الإقرار بأن لمجتمع المعلومات إيجابيات عديدة تتمثل أساسا في إتاحة المعلومات للجميع وهذا يعطي الانطباع أن المستبينين واعون بمفهوم الديمقراطية المعلوماتية ويعتبرونها أحد ركائز مجتمع المعلومات .

2. التأكيد على الأثر الإيجابي لمجتمع المعلومات في تطوير البحث العلمي وبناء اقتصاد قوي وعلاقة ذلك بمدى تسخير الوسائل التكنولوجية في العملية التعليمية في كل المستويات وبخاصة في التعليم العالي.

3. اعتبار ضعف ضمانات حماية المعلومات كأحد أهم الآثار السلبية لمجتمع المعلومات وهذا يدل على مدى التحفظ الملحوظ عند المجيبين على الاستبيان فيما يخص أمن المعلومات والمخاطر التي تهدد ها في ظل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.

4. اعتبار الفراغ القانوني كمظهر سلبي لمجتمع المعلومات ويتجلى ذلك في التشريعات والقوانين الخاصة بحماية الملكية الفكرية على الوسائط الإلكترونية كالقرصنة والاعتداءات على المواقع والتصنت وغيرها من العيوب التي طفت إلى السطح في ظل انتشار تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

5. الإقرار وبنسبة جد عالية بوجود فجوة رقمية بين بلدان الشمال والجنوب وهذا ما يؤكد معرفة أفراد مجتمع الدراسة بموضوع الفجوة الرقمية أسبابها، مظاهرها وأنجع الوسائل لتقليص منها.

6. التركيز على نقص العنصر البشري المؤهل واعتباره أحد أهم أسباب الفجوة المعلوماتية أو الرقمية التي تفصل بين البلدان المتطورة والبلدان النامية.

---

[1] _ حشمت، قاسم. المصدر السابق. ص.63.

7. نستنتج كذلك أن هناك تأثير كبير للواقع الجزائري عند المستبينين في تحديد أو اختيار أسباب الفجوة الرقمية وذلك على حساب الأسباب الموضوعية أو المشتركة بين كل دول الجنوب بالمقارنة مع دول الشمال.

الفصل السادس

واقع المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة
في ظل مجتمع المعلومات

(تطبيقات تكنولوجيا المعلومات)

3 المحور الثالث: تطبيقات التكنولوجيا الحديثة في المكتبات الجامعية

1.3 تحليل البيانات

9/ ما هي الوسائل التكنولوجية المتاحة في مكتبتكم ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
حواسيب	15	% 24,19
طابعات	10	% 16,13
أجهزة سكانير	3	% 4,84
مواد سمعية بصرية	4	% 6,45
أقراص مليزرة	13	% 20,97
وسائط متعددة	12	% 19,35
ميكروف-ورم	4	% 6,45
مكتبة إلكترونية	1	% 1,61
المجموع	**62**	**% 100,00**

الجدول رقم 12 يبين الوسائل التكنولوجية المتوفرة بالمكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة

أ ـ الوسائل التكنولوجية الحديثة المتاحة بالمكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة

تأتي تجهيزات الإعلام الآلي في صدارة الوسائل التكنولوجية المتاحة في المكتبات الجامعية التي شملتها الدراسة الميدانية لهذا البحث بنسبة 24,19% بالنسبة للحواسيب و16,13% بالنسبة للطابعات و19,35% بالنسبة للأقراص المليزرة ويمكن تفسير ذلك بسياسة الدولة في هذا المجال حيث عمدت إلى اقتناء أعداد كبيرة من الحواسيب والتجهيزات المتصلة بالإعلام الآلي في مختلف القطاعات كقطاع التعليم العالي وقطاع التربية والتعليم والإدارات العمومية...الخ ونستطيع أن نستشهد في هذا المقام بمدى توفر تجهيزات الإعلام الآلي (حواسيب، طابعات، أجهزة سكانير،...) في المكتبات الجامعية الجزائرية رغم أن توفر هذه الوسائل لم ينعكس بالدرجة المرجوة على تحسين الخدمات المكتبية التي توفرها مكتباتنا الجامعية لأن العبرة برأينا ليست في مدى توفر الوسائل بقدر ما هي مرتبطة بكيفية استثمارها والاستفادة منها في تأدية مختلف الوظائف والمهام الإدارية والفنية في المكتبات.

10/ ما نوع مصادر المعلومات الإلكترونية المتوفرة في مكتبتكم ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
الانترنت	11	% 78,57
مكـتبة رقمـيـة	1	% 7,14
كتب إلكترونيـة	0	% 0,00
دوريات إلكترونية	0	% 0,00
مواقع ويب	2	% 14,29
المجموع	**14**	**% 100,00**

الجدول رقم 13 يبين مصادر المعلومات الإلكترونية المتاحة في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة

ب ـ مصادر المعلومات الإلكترونية

جاءت الانترنت في صدارة مصادر المعلومات المتاحة في المكتبات الجامعية التي مستها الدراسة الميدانية وذلك بنسبة 78,57% وهي نسبة منطقية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الانتشار الواسع لهذه الوسيلة في شتى المؤسسات التوثيقية وبخاصة في المكتبات الجامعية سواء في الجزائر أو في الخارج حيث أن عدد مستخدمي الانترنت في المكتبات تضاعف كثيرا في السنوات الأخيرة لأنها توفر العديد من الخدمات نذكر منها على الخصوص:

ـ إتاحة فرصة البحث المباشر في فهارس المكتبات.

ـ إتاحة فرصة الوصول إلى الأعداد المتزايدة بسرعة من الدوريات المتخصصة قي شكلها الإلكتروني، ومواقع المجموعات الأرشيفية من هذه المطبوعات الإلكترونية.

ـ إتاحة إمكانيات التعاون بين المكتبات، بكفاءة وفاعلية، وتجاوز البعد المكاني في مختلف المجالات مثل إمكانية تراسل البيانات، والإعارة المتبادلة، وخدمات إيصال الوثائق.

ـ البريد الإلكتروني حيث يتيح الفرصة للمخاطبة والاستفسار والحصول على المعلومات وطلب مصادر المعلومات بين المكتبات والمؤسسات ودور النشر وبسرعة فائقة.

ـ تقدم شبكة الانترنت خدمات أخرى مختلفة مثل خدمة البث الانتقائي للمعلومات، وخدمة الإحاطة الجارية، وخدمة البحث عن الراجع، والخدمات البيبليوغرافية المختلفة.

11/ هل اعتمدتم الأتمتة في مكتبتكم الجامعية؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية
نعم	12	%60,00
لا	8	%40,00
المجموع	**20**	**%100,00**

الجدول رقم 14 يبين نسبة الأتمتة في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة

ج ـ نسبة الأتمتة في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة

تطور تطبيق الأتمتة (Automatisation) بشكل كبير في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة وتعد نسبة 60,00% مؤشر إيجابي لما لذلك من آثار إيجابية على تطوير المكتبات الجامعية التي مستها الدراسة الميدانية.

وتشمل عملية أتمتة المكتبات الجامعية عادة جملة من المصالح، بدءا من مصلحة التزويد والاقتناء فمصلحة الفهرسة (والبحث البيبليوغرافي ومسائلة أو استفسار قواعد البيانات) ثم مصلحة الإعارة حيث ييسر الحاسوب عملية الوصول للطلبات والسجلات المرتبطة بها، مع إمكانية الاستفسار عن طلبات معينة أو عن الناشرين، كما أنه قادر على إيجاد المعلومات المطلوبة والإجابة على الاستفسارات الخاصة بالتسديد والمخصصات المالية التي يتم من خلالها اقتناء المجموعات المكتبية[1]، كما ييسر عملية المعالجة الفنية لمختلف الأوعية المكتبية وتقديمها للمستفيدين في أسرع وقت وبأقل جهد ممكنين في إطار خدمات الإعارة الآلية.

ومن هذا المنطلق توجهت المكتبات الجامعية أكثر فأكثر إلى تطبيق النظم الآلية في تسيير عملياتها الرئيسية، بدءا بنظام التزويد وعمليتي التصنيف والفهرسة قصد بناء قاعدة بيانات بيبليوغرافية للحصول على خدمات معلومات راقية تستجيب لاحتياجات روادها، وأخيرا نظام إعارة يتميز بدقة وسرعة عاليتين.

[1] - Du chemin, Pierre Yves .- **l'Art d'Informatiser Une Bibliothèque**: Guide Pratique. Paris: Edition du Cercle de la Librairie, 1996. p.49.

ـ إذا أجبتم بنعم فعلى أي مستوى تم ذلك ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجرد	4	%10,00
الفهرسة	9	%22,50
التصنيف	7	%17,50
التكشيف والاستخلاص	2	%5,00
البحث الببيليوغرافي	8	%20,00
الإعارة	10	%25,00
المجموع	**40**	**%100,00**

الجدول رقم 15 يبين مجالات تطبيق الأتمتة في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة

د ـ مجالات تطبيق الأتمتة

تأتي الإعارة في صدارة الخدمات التي طبقت فيها الأتمتة بنسبة قدرت بـ25,00% تليها الفهرسة والبحث الببيليوغرافي بنسبة تعادل أو تتعدى 20,00% ثم التصنيف والتكشيف الاستخلاص وأهم ما يمكن تأكيده في هذا المجال هو سعي المكتبات التي شملتها الدراسة الميدانية إلى اعتماد أنظمة لأتمتة مصالحها وخدماتها فبالنسبة للمكتبة المركزية لجامعة منتوري ومكتبات الكليات والأقسام التابعة لها، بدأ اعتماد الأتمتة بتطبيق برنامج "سنجاب" (SYNGEB) المعد من طرف مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) الذي يعمل وبالتعاون من مختلف المكتبات الجامعية الوطنية على إثراء وتعديل البرنامج دوريا من خلال الملاحظات المقدمة بشأنه. وهذا النظام يستعمل في تسيير أرصدة المكتبات من خلال إنشاء قواعد معطيات بيبليوغرافية لمختلف الأوعية المكتبية كالكتب والمجلات والرسائل الجامعية والشيء الإيجابي الذي يحسب لهذا البرنامج كونه يمكن من إنشاء شبكة وطنية للمكتبات الجامعية كمرحلة أولى تمكن كل المكتبات التي تعتمد نظام "سنجاب" من تبادل المعلومات فيما بينها وإنشاء فهارس موحدة وتطوير التعاون بينها.

أما بالنسبة لمكتبة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، فقد وضعت برنامجا خاصا

لتسيير المكتبة يشتمل على معالجة الرصيد (فهرسة وتصنيف)، الفهرس الإلكتروني، الإعارة، الجرد. ولقي هذا البرنامج نجاحا كبيرا، حيث أنه صمم من طرف الطاقم العامل بالمكتبة المتكون من متخصصين في علم المكتبات ومهندسين وتقنيين في الإعلام الآلي مما ساعد على مراعاة الجانب التقني في معالجة الأوعية المكتبية ونقصد بذلك تطبيق المعايير العلمية في التصنيف والفهرسة.

12/ هل لمكتبتكم موقع ويب ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	3	% 15,00
لا	17	% 85,00
المجموع	**20**	**% 100,00**

الجدول رقم 16 يبين نسبة إنشاء مواقع الويب الخاصة بالمكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة

هـــ ـ مواقع الويب الخاصة بالمكتبات الجامعية

توجد نسبة ضئيلة من المكتبات التي لها موقع ويب (Web) من بين المكتبات التي شملتها الدراسة الميدانية والمقدرة بـ15% ويمكننا بالتأكيد اعتبار هذه النسبة جد ضئيلة انطلاقا من أهمية هذه المواقع بالنسبة للمكتبات الجامعية والدور الإعلامي والخدماتي الذي تقدمه للمستخدمين سواء فيما يتعلق بالتعريف بالمكتبة ووظائفها وخدماتها أو التعريف برصيدها وفهارسها إضافة إلى إعطائها الصورة اللائقة في البيئة المعلوماتية الحديثة.

ـ إذا كانت الإجابة بنعم فلأي غرض تم وضعه؟

الجواب	لتكرار	النسبة المئوية (%)
التعريف بالمكتبة	3	% 100,00
التعريف برصيدها	0	% 0,00
التعريف بخدماتها	0	% 0,00
لغرض الإشهار	0	% 0,00
المجموع	**3**	**% 100,00**

الجدول رقم 17 يبين أغراض استعمال مواقع الويب الخاصة بالمكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة

و ـ **أغراض استعمال مواقع الويب** الخاصة بالمكتبات الجامعية

ارتكزت الاختيارات الواردة فيما يخص أغراض استعمال مواقع الويب (Web) في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة بنسبة 100% في التعريف بالمكتبة وهو اختيار يعكس التوجه الحالي للمكتبات الجامعية فيما يخص المعلومات المتاحة على مواقع الويب حيث لا تتعدى هذه المعلومات التعريف بالمكتبة وتقديم إحصائيات عن أرصدها الوثائقية ومواقيت العمل (الفتح والغلق) والعنوان البريدي وأرقام الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني وهي معلومات قليلة ولا تتماشى مع مقتضيات وأغراض تصميم مواقع الويب التي تعد واجهة للتعريف بالمكتبة بكل تفاصيلها إضافة إلى تقديم خدمات عن بعد كالبحث في الفهارس والقوائم البيبليوغرافية وخدمات الإحاطة الجارية والبث الانتقائي للمعلومات.

13/ هل شرعتم في عملية رقمنة الأرصدة الوثائقية بمكتبتكم ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	1	% 5,00
لا	19	% 95,00
المجموع	**20**	**% 100,00**

الجدول رقم 18 يبين نسبة الرقمنة في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة

ز ـ الرقمنة في المكتبات الجامعية

بعد تفريغ أجوبة الاستبيان والإطلاع على الأجوبة الواردة فيما يتعلق بعملية الرقمنة في المكتبات الجامعية التي شملتها الدراسة الميدانية تبين وأن مكتبة د. أحمد عروة المركزية لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية هي المكتبة الوحيدة التي شرعت في عملية الرقمنة، وورد في يومية النصر الصادرة يوم الأحد 05 مارس 2006 ص.7 أنه تم التدشين الرسمي للمكتبة الرقمية لجامعة الأمير عبد القادر يوم السبت 04 مارس 2006 وتهدف هذه المكتبة الرقمية حسب القائمين عليها

إلى المحافظة على النوعية النادرة للمخطوطات وأمهات الكتب من المصادر والمراجع التي تشكل رصيد المكتبة. ويشغل هذا النظام الرقمي عن طريق الشبكة الداخلية (Intranet) وتضم هذه المكتبة الرقمية حاليا أكثر من 2000 عنوان من أمهات الكتب وبخاصة ذات النسخة الواحدة وستستمر مستقبلا عملية الرقمنة لتضم أكبر عدد من الأوعية المكتبية وتخرج من النطاق الداخلي إلى النطاق الخارجي (الانترنت) مع مراعاة الجوانب القانونية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية لمصادر المعلومات الإلكترونية.[1]

ـ إذا كانت نعم فما نوع الوثائق التي تمت رقمنتها؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
كتـب	1	% 50,00
رسائل جامعية	0	% 0,00
مخطوطات	1	% 50,00
أرشيف	0	% 0,00
المجموع	**2**	**% 100,00**

الجدول رقم 19 يبين نوعية الوثائق المرقمنة في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة

ك ـ نوعية الوثائق المرقمنة في المكتبات الجامعية

جاءت النسب المئوية متساوية 50,00% حول نوعية الأوعية المكتبة التي شملتها الرقمنة والمتمثلة في الكتب والمخطوطات وتعد المكتبات الجامعية من المؤسسات التوثيقية التي تولي اهتماما خاصا للمخطوط نظرا للخصوصيات التي يتميز بها عن سائر الأوعية المكتبية الأخرى، فإذا كانت الكتب والدوريات والرسائل الجامعية سواء في شكلها المطبوع أو الإلكتروني متاحة بالنسبة للمكتبات الجامعية فإن الحصول على المخطوطات أمر صعب للغاية نظرا لندرتها إضافة إلى القيمة العلمية والتاريخية والجمالية التي تتميز بها وسعي معظم المؤسسات التوثيقية إلى تدعيم أرصدتها بهذا الوعاء المكتبي الذي يشكل بحق كنزا لا ينفد.

ضمن هذه التوجهات تسعى مكتبة د. أحمد عروة لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1] ــ جريدة النصر اليومية الصادرة يوم الأحد 5 مارس 2006. ص.7.

بقسنطينة إلى احتلال مرتبة مشرفة ضمن المؤسسات التوثيقية الوطنية التي تولي اهتماما خاصا للمخطوط العربي الإسلامي خاصة وأنها تزخر الآن برصيد مهم يقدر بأزيد من "719 مخطوطا"[1] تعتبر جزءا من ذاكرة الأمة ومرآة تعكس قيمة التراث الوطني الجزائري.

ومشروع المكتبة الرقمية لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية يندرج ضمن هذا الإطار العام، ومحاولة جادة تسعى إلى استثمار كافة الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لديها وتسخيرها في خدمة المجتمع ومتطلبات العصر في وقت أصبحت تمثل البيئة الإلكترونية للمعلومات والتي ازدادت كما وكيفا بوجود شبكة الانترنت؛ محور اهتمام العاملين في مجال المكتبات والمعلومات من أجل السيطرة عليها وتنظيمها للاستفادة منها بأعلى كفاءة ممكنة.

وتعد المكتبات الجامعية من المؤسسات التوثيقية التي تولي اهتماما خاصا للمخطوط نظرا للخصوصيات التي يتميز بها عن سائر الأوعية المكتبية الأخرى، فإذا كانت الكتب والدوريات والرسائل الجامعية سواء في شكلها المطبوع أو الإلكتروني متاحة بالنسبة للمكتبات الجامعية فإن الحصول على المخطوطات أمر صعب للغاية نظرا لندرتها إضافة إلى القيمة العلمية والتاريخية والجمالية التي تتميز بها وسعي معظم المؤسسات التوثيقية إلى تدعيم أرصدتها بهذا الوعاء المكتبي الذي يشكل بحق كنزا لا ينفد.

وانطلاقا من الأهمية التي تكتسيها المخطوطات بالنسبة للدارسين والباحثين من مختلف الفئات والتخصصات تقوم مكتبة د. أحمد عروة لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة بمجهودات جبارة لجمع ما أمكن من هذا الوعاء المكتبي قصد تدعيم رصيدها وتنويعه سعيا إلى احتلال مرتبة مشرفة ضمن المؤسسات التوثيقية الوطنية التي تولي اهتماما خاصا للمخطوط العربي الإسلامي.

2.3 النتائج الجزئية للمحور الثالث

1. اعتبار توفر تجهيزات الإعلام الآلي (حواسيب، طابعات، أجهزة سكانير،...) في المكتبات الجامعية الجزائرية كأحد أهم مظاهر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات يعبر عن وجود نظرة غير صحيحة لدى المستبينين.

[1] ـ دليل مكتبة د. أحمد عروة للسنة الجامعية 2006/2005.

2. التأكيد على اعتبار الانترنت كأهم مصدر إلكتروني للحصول على المعلومات في المكتبات الجامعية التي مستها الدراسة الميدانية.

3. تطور تطبيق الأتمتة (Automatisation) في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة وإمكانية اعتبار ذلك مؤشرا إيجابيا.

4. تطور الأتمتة في مجال خدمات الإعارة حيث جاءت في صدارة الخدمات التي توفرها المكتبات الجامعية التي شملتها الدراسة الميدانية وتسجيل تأخر كبير في تطبيق الأتمتة في الوظائف المكتبية الأخرى خاصة فيما يتعلق بمعالجة المحتوى مثل التكشيف م الاستخلاص.

5. وجود نسبة قليلة من المكتبات الجامعية التي تملك موقعا على شبكة الانترنت رغم أهمية المواقع في توفير المعلومات والخدمات بالنسبة للمستعملين.

6. قلة تطبيقات الرقمنة واقتصار ذلك على مكتبة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية دون غيرها من المكتبات الجامعية التي تناولتها الدارسة الميدانية.

4. المحور الرابع: خدمات المعلومات الحديثة بالمكتبات الجامعية

1.4 تحليل البيانات

14/ ما هي الخدمات التي توفرها مكتبتكم بطريقة آلية ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
خدمات الإعارة	12	% 50,00
خدمات البحث في الفهارس الإلكترونية	8	% 33,33
خدمات الإحاطة الجارية	2	% 8,33
خدمات البث الانتقائي للمعلومات	0	% 0,00
خدمات التكشيف والاستخلاص	2	% 8,33
المجموع	**24**	**% 100,00**

الجدول رقم 20 يبين نوعية الخدمات الآلية في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة

أ _ نوعية الخدمات الآلية في المكتبات الجامعية

يشكل استخدام الحاسوب في خدمات الإعارة أكبر نسبة مئوية مسجلة في الأجوبة التي

وردت وذلك بنسبة 50,00% والحقيقة أن إعطاء الأولوية للإعارة في مجال تطبيق الأتمتة أمر معمول به في أغلبية المكتبات حتى في البلدان المتطورة لأن الإعارة تشكل خدمة مباشرة موجهة إلى الجمهور أو المستعملين والتحكم فيها برأينا يعطي انطباعا حسنا عن المكتبة.

ولقد استفادت أقسام الإعارة من الحاسوب الآلي منذ عقد الستينات، وكانت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا رائدتين في هذا المجال، وقد بنيت النظم الأمريكية في معظمها على أن يتم تسجيل البيانات اللازمة عن الكتب على بطاقات ذات ثمانين عمودا، هي النوع المستخدم للتثقيب لإعداد الإدخالات للحاسب، أما بيانات المستعير فتضمنها شارة تشبه بطاقة الأثمان، أما في بريطانيا فقد تم تطوير عدة أنواع من المعدات لحل هذه المسالة. ومن المعلوم أن الحاسوب يستفاد منه في مجالين هما خدمة القراء من جهة، وخدمة موظفي المكتبة.[1]

ويستعمل الحاسوب كذلك في التعرف على ما إذا كانت الكتب تحت الطلب، أو تحت الإعداد، أو تحت الترقيم. وبالنسبة لموظفي الإعارة فقد ساعد الحاسوب على تتبع تحرك مادة المكتبة من مستعير إلى مستعير، أو من قسم إلى آخر ورصد كل ما يترتب على ذلك من تأخير، أو إتلاف بالإضافة إلى إمكانية استخدامه في حساب المتأخرات والعقوبات، وطباعة الإنذارات، والإحصاءات، والتقارير حول نوعية وكمية المواد المستعارة، ونوعية ومستويات المستعملين أو رواد المكتبة. وتتلخص مزايا نظم الإعارة الآلية فيما يلي:

- توفير البيانات الخاصة بالمستعمل بصفة آلية.
- تسجيل الأوعية المكتبية المعارة بدقة ووضوح (رقم الجرد، رقم التصنيف...).
- إعداد إشعارات للمتأخرين عن تاريخ إرجاع الأوعية المعارة.
- التقليل من الضغط الذي يحصل على مستوى أقسام أو بنوك الإعارة.
- المراقبة الصارمة لحركة الكتب والأوعية المعارة.
- التقليل من نسبة الكتب المعرضة للتضييع أو التشويه.
- سهولة جمع الإحصاءات عند الخدمة وتتضمن معرفة أكثر المواد العلمية طلبا.[2]

أما خدمات البحث في الفهارس الإلكترونية فقد جاءت في المرتبة الثانية بنسبة قدرت

---

[1] ـ العناوسة، محمد علي. الإعارة في المكتبات: منهج وتطبيق نظام. عمان: 1998. ص.179.

[2] ـ العناوسة، محمد علي. المرجع السابق. ص.180.

بـ33,33% وهي خدمات متاحة في المكتبات التي تطبق البرمجيات الوثائقية ونقصد (سنجاب) بالنسبة لمكتبات جامعة منتوري والبرمجية الحرة المطبقة في مكتبة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

أما النسبة الثالثة المسجلة فقد جاءت متساوية بين خدمات الإحاطة الجارية وخدمات التكشيف والاستخلاص وذلك بنسبة 8,33% وهي نسبة ضئيلة وبخاصة فيما يخص التحليل الوثائقي أو تحليل المحتوى الذي يوفر أدوات بحث في غاية الأهمية مثل الكشافات الآلية (الكشافات الموضوعية وكشافات المؤلفين والعناوين) إضافة إلى المستخلصات وحسب النسب المشار إليها يمكن القول بأن المكتبات الجامعية التي شملتها الدراسة الميدانية لا زالت بعيدة عن المستوى المطلوب في هذا المجال ولعل أفضل دليل يدعم هذا الطرح هو الغياب الكلي لخدمة البث الانتقائي للمعلومات 0,00%.

15/ هل تقدم مكتبتكم خدمات عن بعد ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	0	%0,00
لا	20	%100,00
المجموع	**20**	**%100,00**

الجدول رقم 21 يبين نسبة تقديم الخدمات عن بعد في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة

ب ـ الخدمات عن بعد في المكتبات الجامعية

من خلال الأجوبة المتحصل عليها تأكد أنه لا توجد مكتبات جامعية بمدينة قسنطينة تقدم خدمات عن بعد.

ـ إذا كانت الإجابة بنعم فحددها ؟

لم يتم تحديد أنواع الخدمات المتاحة عن بعد في المكتبات الجامعية من طرف المستبينين لأنها غير موجود أصلا.

16/ ما هي وسائل البحث الإلكترونية المتاحة في مكتبتكم ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
مسائلة قاعدة بيانات محلية/ أنترانت (Intranet)	8	% 29,63
الفهارس الإلكترونية	6	% 22,22
الانترنت	13	% 48,15
المجموع	**27**	**% 100,00**

الجدول رقم 22 يبين وسائل البحث الإلكترونية المتاحة في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة

ج ـ وسائل البحث الإلكترونية المتاحة في المكتبات الجامعية

تأتي الانترنت في صدارة وسائل البحث المتاحة في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة وذلك بنسبة 48,15% تليها قواعد البيانات المحلية ب 29,63% ثم الفهارس الإلكترونية بنسبة 22,22% والملاحظ أن وسائل البحث الخاصة برصيد المكتبة نفسه لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب لأن أغلبية المكتبات الجامعية التي شملتها الدراسة الميدانية لم تطبق بعد عملية الأتمتة ما عدا المكتبات الجامعية المركزية ومكتبات الكليات أما على مستوى مكتبات الأقسام فالعملية لا زالت في خطواتها الأولى. وفي ظل هذا النقص الملحوظ في وسائل البحث المتاحة في مكتباتنا الجامعية تبقى الانترنت هي الوجهة المفضلة للرواد.

إن عدد مستخدمي الانترنت في المكتبات الجامعية تضاعف بشكل كبير في الوقت الراهن لأن الانترنت توفر عدة مزايا في مجال الخدمات المكتبية مثل:

ـ إتاحة فرصة البحث المباشر في فهارس مكتبات جامعية وطنية ودولية.

ـ إتاحة فرصة الوصول إلى الدوريات المتخصصة قي شكلها الإلكتروني.

ـ إتاحة إمكانيات التعاون بين المكتبات، بكفاءة وفاعلية، وتجاوز البعد المكاني في مختلف المجالات مثل إمكانية تراسل البيانات والإعارة المتبادلة.

ـ البريد الإلكتروني حيث يتيح الفرصة للمخاطبة والاستفسار والحصول على المعلومات وطلب مصادر المعلومات بين المكتبات.

ـ توفر الانترنت خدمات البث الانتقائي للمعلومات وخدمة الإحاطة الجارية.

17/ هل تقدم مكتبتكم خدمات مقابل رسوم (تسويق المعلومات) ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	0	% 0.00
لا	20	% 100.00
المجموع	**20**	**% 100.00**

الجدول رقم 23 يبين نسبة تطبيق تسويق المعلومات في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة

من خلال الأجوبة المتحصل عليها فإنه لا توجد مكتبات جامعية بمدينة قسنطينة تقدم خدمات مقابل رسوم.

د ـ تسويق المعلومات في المكتبات الجامعية

ـ إذا أجبت بنعم، فما طبيعة هذه الخدمات؟

لم يحدد المستبينون طبيعة الخدمات المقدمة بمقابل (تسويق المعلومات) لأنها غير موجودة أصلا.

هــ ـ نوعية الخدمات المسوقة في المكتبات الجامعية

إن عدم وجود خدمات مكتبية بثمن أو مقابل في المكتبات الجامعية التي شملتها الدراســـة

الميدانية للبحث يعد بمثابة الدليل على غياب سياسة أو ثقافة التسويق في مكتباتنا الجامعية وكما ذكرنا في الجانب النظري للبحث فإن التسويق في المكتبات ومؤسسات المعلومات هو إرضاء حاجات المستفيدين وهذا معناه أن المستفيدين بحاجة دائمة ومستمرة إلى سلع جديدة ومتطورة تلبي حاجاتهم ورغباتهم المتجددة دوما والمتغيرة.

تؤمن بعض المكتبات ومراكز المعلومات بالفكرة القديمة التقليدية القائمة على أنها مخزن ومستودع، هدفها اختيار وتخزين وتجميع المعلومات وترتيبها ـ غالبا ـ على الرفوف ثم إعادتها للمستفيدين عند الطلب دون أية إجراءات تقوم بها لتشجيع وحث وجدب واستقطاب الجمهور من المستهلكين المحتملين وتعريفهم بما لديها وإتباع أساليب الإعلان والإعلام لجدب هؤلاء وتقديم خدمات متطورة والتعرف على حاجاتهم الفعلية والحقيقية والتقرب إليهم. بمعنى آخر استخدام كافة وسائل التسويق للسلع والخدمات وتطبقها في المكتبة.(1)

ولا تزال العديد من المكتبات ومراكز المعلومات تؤمن بأنها وجدت لتقديم وإتاحة المعلومات مجانا وللجميع. هذا المبدأ أصبح صعب التطبيق مع تطور تكنولوجيا المعلومات وظهور خدمات محسوبة عبر الشبكات واستخدام قواعد البيانات وعبر الانترنت والتي يحتاجها المستهلك كثيرا ولكنها ـ أي المكتبات ـ ترفض استخدامها بحجة أنها بحاجة إلى أموال وبالتالي تكليف المستفيدين بدفع أموال. مما جعلها تقتصر على المعلومات التقليدية وبالتالي ابتعد المستفيدون عنها لأنهم يغربون وبحاجة إلى التعامل مع السلع الإلكترونية.

وأخيرا فإن التسويق في المؤسسات المعلوماتية كالمكتبات ومراكز المعلومات لا يستهدف البيع وجني الأرباح والأموال أساسا، وإنما:

- التسويق يبدأ بالمستهلك والمستفيد.
- التسويق يبدأ بالسلعة والمنتج والخدمة.
- التسويق يستهدف تحديد احتياجات المستفيدين.
- التسويق يستهدف إعداد الخطط لإشباع تلك الحاجات.
- التسويق يستهدف تأمين السلع وفق حاجات المستفيدين والمستهلكين.
- التسويق يستخدم الدعاية والإعلان للترويج عن السلع وجذب المستهلكين.

---

(1) ـ عليان، ربحي مصطفى؛ السامرائي، إيمان فاضل. **تسويق المعلومات**. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2004. ص.57.

ـــ التسويق لا يهدف جني الأموال وتحصيلها إلا لبقائه وتطوير سلعه وتأمين حاجات ورغبات المستهلكين بشكل دائم ومستمر ومتطور.

إن الفرق بين التسويق (Marketing) والبيع (Selling) هو أن البيع يركز على احتياجات البائع نفسه، أما التسويق فإنه يركز على احتياجات المشتري أو المستهلك. ويهتم البيع بإرضاء حاجات البائع لغرض تحويل سلعه إلى سيولة نقدية (Cash) أما التسويق فهو يسعى إلى إرضاء حاجات المستهلك من خلال المنتج.

إن تطبيق هذا المفهوم في المؤسسات النفع العام (Non-profit organization) ومن ضمنها مراكز المعلومات والمكتبات سوف تزيد من الفرص المتاحة أمامها لتقديم أفضل الخدمات إلى السوق المستهدفة كما يجعلها تعمل على تحسين وتطوير كفاءة فعالياتها وأنشطتها وبالتالي سمعتها.[1]

18/ برأيكم، هل أثرت تكنولوجيا المعلومات على الخدمات المكتبية ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	18	% 90,00
لا	2	% 10,00
المجموع	**20**	**% 100,00**

الجدول رقم 24 يبين مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات

في الخدمات المكتبية

و ـ مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات في الخدمات المكتبية

تتفق آراء المستبينين بأغلبية ساحقة 90,00% على كون تكنولوجيا المعلومات أثرت بنسبة كبيرة على الخدمات المكتبية وستتضح معالم هذا التأثير عند تحليل مجالات التأثير المقدمة في أجوبة المستبينين في الجدول الآتي:

[1] ـــ عليان، ربحي مصطفى؛ السامرائي، إيمان فاضل. المرجع السابق. ص.58.

ـ إذا أجبتم بنعم فكيف يبرز هذا التأثير؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
تألية الخدمات	12	% 23,53
استعمال الحاسوب	3	% 5,88
استعمال وسائل الاتصال الحديثة	14	% 27,45
تقليص الجهد والوقت	16	% 31,37
تقديم خدمات على أساس المستوى العلمي	6	% 11,76
المجموع	**51**	**% 100,00**

الجدول رقم 25 يبين كيفية تأثير تكنولوجيا المعلومات في الخدمات المكتبية

ز ـ كيفية تأثير تكنولوجيا المعلومات في الخدمات المكتبية

من خلال الأجوبة الواردة يتبين أن تقليص الجهد والوقت يشكلان أهم تأثير لتكنولوجيا المعلومات فيما يخص الخدمات المكتبية وذلك بنسبة 31,37 % يأتي بعد ذلك استعمال وسائل الاتصال الحديثة بنسبة 27,45 % كما وردت تألية المعلومات ب23,53 % وهي توجهات صحيحة بالنظر إلى إيجابيات التكنولوجيا في المكتبات عامة والمكتبات الجامعية خاصة.

وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المكتبات يقصد بها تطبيق مختلف أنواع والمستجدات التقنيات التي تعاملت وتتعامل مع شتى أنواع المعلومات، من حيث جمعها وتحليلها وتنظيمها وخزنها واسترجاعها في الوقت المناسب والطريقة المناسبة والمتاحة.

وهي الاستخدام والاستثمار المفيد والأمثل لمختلف أنواع المعارف، والبحث عن أفضل الوسائل والسبل التي تسهل الحصول على المعلومات التي تقودنا إلى المعرفة، وكذلك جعل هذه المعلومات متاحة للمستفيدين منها، وتبادلها وإيصالها بالسرعة المطلوبة والفاعلية والدقة اللتان تتطلبها أعمال وواجبات الإنسان المعاصر.[1]

لقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطورا جذريا في جميع المستويات منها:

[1] ــ بن السبتي، عبد المالك. **محاضرات في تكنولوجيا المعلومات**. قسنطينة: مطبعة جامعة منتوري، 2004. ص.8.

ـ تكنولوجيا المعلومات عملت على تزويد المؤسسات المعلوماتية بالتجهيزات الإلكترونية من حواسيب وملحقاتها وكذلك بالبرمجيات المتطورة، مما أدى إلى تحكم أكثر في المعلومات من حيث التجميع والمعالجة والتخزين.

ـ تكنولوجيا الاتصال مكنت من استغلال منتجات تكنولوجيا المعلومات من خلال تحويلها إلى المستفيدين أينما وجدوا وقد وظفت لهذا الغرض أدوات اتصالية جد متطورة منها ما هو خاص بالإرسال، ومنها ما يتعلق بالاستقبال.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصال يشير إلى مدى واسع من المواد والقدرات التي تستخدم لخلق وخزن وبث المعلومات. ومكوناتها الأساسية هي: الحواسيب، الانترنت، شبكات المعلومات، الأقراص الضوئية، المصغرات الفلمية، الرقمنة وتكنولوجيا الاتصالات. والطرق التي تلتقي بها هذه المكونات تخلق الفرص للأفراد ليصبحوا منتجين ومؤثرين وناجحين بوجه عام.[(1)]

19/ ما هي برأيكم العوائق التي تحول دون ارتقاء مستوى الخدمات في مكتباتنا الجامعية ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
نقص الموارد المالية	5	% 7,25
نقص الإطارات المؤهلة	13	% 18,84
نقص وعي المسئولين بمقتضيات مجتمع المعلومات	7	% 10,14
نقص التجهيزات والعتاد	10	% 14,49
عائق حقوق التأليف الرقمية والترخيص	2	% 2,90
نقص التحفيز والترقية والتشجيع	14	% 20,29
عدم ملاءمة التشريعات الحالية	18	% 26,09
المجموع	**69**	**% 100,00**

الجدول رقم 26 يبين العوائق التي تحول دون ارتقاء مستوى الخدمات في المكتبات الجامعية

ك ـ عوائق تطوير الخدمات المكتبية

[1] ـ الصباغ، عماد عبد الوهاب. **علم المعلومات**. عمان: مكتبة دار الثقافة، 1998. ص.175.

تتفاوت النسب المئوية التي تحدد طبيعة العوائق التي تحول دون ارتقاء مستوى الخدمات في مكتباتنا الجامعية، فأعلى نسبة تمثلت في عدم ملاءمة التشريعات المطبقة في المكتبات الجامعية بـــ26,09% يليها نقص التحفيز المادي والمعنوي ب 20,29 % ونقص المتخصصين في علم المكتبات بنسبة 18,84% .

إن أهم ما يمكن الوقوف عنده فيما يخص الأجوبة الواردة حول تحديد طبيعة العوائق التي تحول دون ارتقاء مستوى الخدمات في مكتباتنا الجامعية هو تركيز المستبينين على المشاكل المهنية المتصلة بالقوانين والتشريعات ونقص التحفيز بالإضافة إلى نقص الإطار المؤهل لكنهم تناسوا أو تغاضوا الأسباب المتصلة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال ويمكن تفسير ذلك بمدى التأثير السلبي لغياب قانون خاص (Statut Particulier) بالمكتبات الجامعية في الجزائر.

ويمكن القول بأنه يوجد إجماع كلي لدى المكتبيين المستبينين بأهمية التشريع في تنظيم العمل وتطوير المهنة وذلك يتماشى مع الرأي القائل "بأن التشريع هو قلب العمل ولُبِّهِ في المكتبة أو مركز المعلومات، فهو الذي ينظم العمل ويحدد العلاقة بين المكتبة والهيئة التي تتبعها، والعلاقة بين المكتبة والعاملين فيها وبين العاملين بعضهم بعضا، بل وبين المكتبة والمجتمع الذي تقوم فيه".[1]

ومن هنا نلاحظ مدى تأثير التشريع في تنظيم وتحديد العلاقة بين العناصر المشكلة للمهنة المكتبية سواء تعلق الأمر بالأشخاص أو بالمؤسسات.

أما فيما يخص نقص الإطارات المؤهلة كعائق أمام تحسين وتطوير الخدمات المكتبية تعد النسبة المسجلة 18,84% انعكاس منطقي للنقص الملحوظ في المتخصصين في علم المكتبات ضمن مختلف الأسلاك العاملة في المكتبات الجامعية ومن هنا تبرز أهمية التخصص لدى المكتبيين وأثرها على الأعمال المكتبية "إن وجود مكتبي متخصص يسمح للمكتبة بالقيام بدورها على أحسن وجه خاصة في مجال الإعلام العلمي والمكتبة لم تعد مستودع لحفظ الكتب، فقد أصبح بث الإعلام العلمي جد معقد ويستدعي توفر الإطار المتخصص".[2]

2.4 النتائج الجزئية للمحور الرابع

1. ورود الانترنت في صدارة وسائل البحث المتاحة في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة قياسا مع الوسائل الأخرى مثل قواعد المعلومات المحلية والفهارس الإلكترونية والفهارس المشتركة

[1] ـ تمراز، أحمد علي. **تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات في مصر** . عالم الكتب.مج.19، ع.1998، 2. ص.155.

[2] - Drolet, Gaétan**. Le bibliothécaire spécialiste à l'université**. Documentaliste, Vol. 20 N° 2. p.50.

وهذا يدل على الافتقار الكبير لمثل هذه الوسائل التي أصبحت ضرورية في المكتبات وغيرها من المؤسسات التوثيقية.

2. الغياب الكلي لتطبيق تسويق المعلومات وظهور ذلك بوضوح من خلال عدم وجود مكتبات جامعية بمدينة قسنطينة تقدم خدمات عن بعد.

3. التأكيد على التأثير الإيجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على الخدمات المكتبية من حيث تيسير التحكم والسيطرة على الكم الهائل من المعلومات وذلك بتسخير الوسائل اللازمة من حيث جمع وتحليل وتنظيم وخزن واسترجاع المعلومات في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة.

4. وجود نقص كبير في القوانين والتشريعات في قطاع المكتبات بصفة عامة وبالخصوص في المكتبات الجامعية التي لم تستفد بعد من قانون خاص (Statut Particulier).

5. التأكيد على نقص الإطارات المكتبية المؤهلة القادرة على التأقلم مع مستلزمات المهنة المكتبية في ظل تكنولوجيا المعلومات.

الفصل السابع

المهنة المكتبية و تحديات مجتمع المعلومات في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة

5 المحور الخامس: واقع المهنة والتكوين المكتبيين في ظل مجتمع المعلومات

1.5 تحليل البيانات

20 / هل توظف مكتبتكم متخصصين في علم المكتبات ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	16	% 80,00
لا	4	% 20,00
المجمــوع	**20**	**% 100,00**

الجدول رقم 27 يبين نسبة توظيف المكتبيين المتخصصين في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة

أ ـ نسبة توظيف المكتبيين المتخصصين في المكتبات الجامعية

تشغل المكتبات الجامعية التي مستها الدراسة الميدانية مكتبيين متخصصين أي من حاملي شهادات في علم المكتبات بنسبة 80,00% وقد تبدو هذه النسبة مرتفعة للوهلة الأولى لكنها تصبح ضئيلة و غير كافية إذا ما تم تناولها كنسبة مئوية في كل مكتبة جامعية بمفردها وهو ما سيتضح في الجدول القادم.

ـ إذا كان جوابكم بنعم، فكيف تعتبرون نسبتهم ضمن العدد الإجمالي لعمال المكتبة؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
عدد كافي	3	% 13,64
عدد متوسط	5	% 22,73
عدد غير كافي	14	% 63,64
المجموع	**22**	**% 100,00**

الجدول رقم 28 يبين نسبة المكتبيين المتخصصين ضمن العدد الكلي للموظفين في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة

ب ـ نسبة المكتبيين المتخصصين في المكتبات الجامعية

تبين من خلال الأجوبة المتحصل عليها حول نسبة المكتبيين المتخصصين في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة بالنسبة لكل مكتبة بمفردها أن العدد غير كافي وذلك بنسبة 63,64% فيما وردت نسبة 22,73% كاختيار يرى أصحابه أن العدد يعتبر متوسطا في حين ترى النسبة الثالثة والقدرة

بـــ13,64% أن عددالمكتبيين المتخصصين في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة غير كافي بالمقارنة مع العدد الإجمالي لعمال كل مكتبة.

وتعد النسب المسجلة انعكاس منطقي لنقص المتخصصين في علم المكتبات ضمن مختلف الأسلاك العاملة في مكتباتنا الجامعية، حيث تم تسجيل نسبة قليلة من المكتبات التي تتوفر على عدد كافي من المتخصصين وذلك بنسبة المتخصصين لا تتعدى 13,64%، ومن هنا تبرز أهمية التخصص لدى المكتبيين وأثر ذلك على الأعمال المكتبية والأكيد "أن وجود مكتبي متخصص يسمح للمكتبة بالقيام بدورها على أحسن وجه خاصة في مجال الإعلام العلمي والمكتبة لم تعد مستودع لحفظ الكتب، فقد أصبح بث الإعلام العلمي جد معقد ويستدعي توفر الإطار المتخصص".[1]

21/ هل يوجد برأيكم فرق بين المكتبي وأخصائي المعلومات؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	15	% 75,00
لا	5	% 25,00
المجموع	**20**	**% 100,00**

الجدول رقم 29 يبين نظرة المستبينين لمفهومي المكتبي وأخصائي المعلومات

جـــ ـ نظرة المستبينين لمفهومي المكتبي وأخصائي المعلومات

أكدت الأجوبة الواردة على السؤال 21 من الاستبيان وبنسبة عالية قدرت بـــ75,00% وجود فرق بين المكتبي وأخصائي المعلومات وهذا يدل على مدى اطلاع أفراد مجتمع الدراسة على التغيرات الحاصلة بالنسبة لمهنتهم وفي هذا الإطار يمكن أن نقول أن المهنة المكتبية شهدت بالفعل تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة وذلك بالنظر إلى الاستخدام المكثف للتكنولوجيا الحديثة في العمل المكتبي وتزايد الطلب على المعلومات في مختلف المجالات الدراسية والعلمية إضافة إلى المجالات الاقتصادية التنموية حيث أصبح الوصول إلى المعلومات بطريقة سهلة وفعالة يكتسي أهمية متزايدة لدى كل فئات المجتمع.

---

[1] - Drolet, Gaétan. **Le bibliothécaire spécialiste à l'université**. Documentaliste, Vol. 20 N° 2. p.50.

لقد تطورت مهنة المكتبي بصفة واضحة وأصبحت مهام المكتبي تقوم على أسس علمية وتقنية وهو أخصائي في المعلومات على درجة عالية من التأهيل العلمي والتدريب العملي يمكنه من إرشاد المستعملين على اختلاف مستوياتهم وتعدد تخصصاتهم.

لقد تغيرت مهام المكتبي وتطورت وظائفه تزامنا مع تطور وتنوع وسائل عمله إذ أصبح يعرف بأخصائي المعلومات أو خبير المعلومات كل من يعمل في المكتبات ومراكز التوثيق والأرشيف؛ وهي أحدث تسمية للعاملين في هذه المؤسسات التوثيقية، كانعكاس لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات وتطور الأوعية المكتبية وظهور شبكات وأنظمة الإعلام الحديثة والانترنت والوسائط المتعددة والمكتبات الإلكترونية. كما أصبحت مهنة المكتبات والمعلومات تلعب دورا هاما في خدمة التطور العلمي والصناعي في مختلف بلدان العالم ولهذا أصبح اختصاصي المعلومات يحظى بمكانة مرموقة في ما يعرف بمجتمع المعلومات.

ـ إذا أجبتم بنعم فهل ذلك يرجع إلى:

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
نمط التكوين (تقليدي/حديث)	13	% 30,23
التخصص	14	% 32,56
طبيعة المهام	6	% 13,95
نوع المؤسسة التوثيقية	3	% 6,98
وسائل العمل (التجهيزات)	7	% 16,28
المجموع	**43**	**% 100,00**

الجدول رقم 30 يبين عناصر الاختلاف بين المكتبي وأخصائي المعلومات من وجهة نظر المستبينين

د ـ عناصر الاختلاف بين المكتبي وأخصائي المعلومات

ارتكزت الأجوبة المتحصل عليها فيما يتعلق بتحديد معالم الاختلاف بين المكتبي وأخصائي المعلومات بالتخصص وذلك بنسبة 32,56% يليها نمط التكوين بنسبة 30,23% لتأتي فيما بعد وسائل العمل وطبيعة المهام المسندة للمكتبي وإذا تأملنا جيدا في الأجوبة الواردة على نظرة المستبينين إلى العناصر أو الخصوصيات التي تميز المكتبي عن أخصائي المعلومات نجدها تركز على

عنصرين هما في غاية الأهمية من حيث كونهما متصلان بطبيعة بالتكوين أي أن يكون المنتسب إلى المهنة حاملا لشهادة في علم المكتبات و المعلومات بالإضافة إلى مستوى ونوعية المناهج والمقررات التي درسها و الواقع أن نمط التكوين في علم المكتبات عندنا و إن قطع أشواطا كبيرة بحكم التجربة التي اكتسبتها أقسام علم المكتبات في الجزائر إلا أنها لم ترق بعد إلى تكوين أخصائيين في المعلومات وفق الشروط والمعايير الدولية في هذا المجال (Profil) وقد يكون تطبيق نظام (ل.م.د/L.M.D) في الجامعة الجزائرية بوابة يمكن من خلالها الارتقاء بالتكوين في علم المكتبات والمعلومات إلى المستوى الذي تقتضيه المواصفات الحديثة لأخصائي المعلومات.

واختصاصي المعلومات تسمية عريضة تغطي عدداً من فئات العاملين في مراكز المعلومات كالمسؤولين عن إدارة خدمات المعلومات والقائمين على تحليل مصادر المعلومات والمسؤولين عن البحث عن الإنتاج الفكري وكل أنماط استرجاع المعلومات والإفادة من مراصد المعلومات. اختصاصي المعلومات هو المهني الذي أتيحت له فرص الإلمام بأعلى مستويات الممارسة العملية في مجال المعلومات والتمرس بأساليب هذه الممارسة.

تشمل فئة المهنيين العديد من التسميات، فمن أمين المكتبة إلى أمين المكتبة المتخصص إلى الموثق إلى الموثق العلمي إلى ضابط المعلومات إلى المكشف إلى المستخلص إلى باحث الإنتاج الفكري إلى اختصاصي المعلومات وهذه التسمية الأخيرة تغطي عدداً من فئات العاملين في الكتبات ومراكز المعلومات ويجب أن يتقن اختصاصي المعلومات المجالات التالية:

- اقتناء مصادر المعلومات الملائمة لأهداف المكتبة أو مركز المعلومات واحتياجات المستفيدين.
- تنظيم مصادر المعلومات وتحليلها.
- تقديم خدمات المعلومات للباحثين والمستفيدين.
- الإدارة العلمية للمعلومات وأنظمتها.
- الإحاطة بتكنولوجيا المعلومات.

لقد تطورت مهنة المكتبي بصفة واضحة وأصبحت مهام المكتبي اليوم تقوم على أسس علمية وتقنية وهو أخصائي في المعلومات و لقد شهدت المهنة المكتبية تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة وذلك بالنظر إلى الاستخدام المكثف للتكنولوجيا الحديثة في العمل المكتبي وتزايد الطلب على المعلومات في مختلف المجالات الدراسية والعلمية إضافة إلى المجالات الاقتصادية التنموية حيث أصبح الوصول إلى المعلومات بطريقة سهلة وفعالة يكتسي أهمية متزايدة لدى كل فئات المجتمع.

وفي ظل هذه المفاهيم الجديدة تغيرت مهام المكتبي وتطورت وظائفه تزامنا مع تطور وتنوع وسائل عمله وهذا الترابط بين الوسيلة والعمل في حد ذاته جعل مهنة المكتبي تأخذ أبعادا جديدة حتى في التسمية ذاتها، إذ أصبح يعرف بأخصائي المعلومات أو خبير المعلومات كل من يعمل في المكتبات ومراكز التوثيق والأرشيف؛ وهي أحدث تسمية للعاملين في هذه المؤسسات التوثيقية، كانعكاس لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات وتطور الأوعية المكتبية وظهور شبكات وأنظمة الإعلام الحديثة والانترنت والوسائط المتعددة و المكتبات الإلكترونية.

22/ هل ترون أن اعتماد نظام (ل.م.د/L.M.D) في الجامعة الجزائرية من شأنه أن يحسن من نوعية التكوين في علم المكتبات والمعلومات؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	9	%45,00
لا	11	%55.00
المجمـــوع	**20**	**% 100,00**

الجدول رقم 31 يبين نظرة المستبينين إلى نظام (ل.م.د/L.M.D)

هـــ ـ نظرة المستبينين إلى نظام (ل.م.د/L.M.D)

ترى نسبة 55,00% من أفراد مجتمع الدراسة أن تطبيق نظام (ل.م.د/L.M.D) في الجامعة الجزائرية غير كفيل بتحسين نوعية التكوين في علم المكتبات والمعلومات وحتى إن كانت هذه النظرة متشائمة برأينا فإن لها ما يبررها من الأسباب التي سيتم التعرض إليها عند تحليل الشطر الثاني من هذا السؤال.

نظام (ل.م.د/L.M.D) يمثل هيكلا تعليميا عاليا مستوحى مما هو مطبق في الدول الأنجلو سكسونية وبدء تطبيقه في الجزائر في إطار عملية إصلاح وتحديث التعليم العالي الذي شرع في تطبيقه انطلاقا من السنة الجامعية 2005/2004. هذا النظام الجديد يقسم الدراسية بالجامعة إلى ثلاثة مراحل هي:

ل = (ليسانس) ، م = (ماستر) ، د = (دكتوراه)

والأكيد أن تبني هذا النظام جاء ضمن سياسة الدولة الجزائرية لخلق نوع من التوازن بين سياسة التكوين العالي واحتياجات سوق العمل تلبية لضرورة التكيف مع ما يجري من تطورات على المستوى العالمي وكذلك لحاجيات الطالب في تيسير وتوسيع فرص العمل. ولهذا الغرض جاء تطبيق هذا النظام حتى يمكن الطالب من الاندماج في تخصصات أخرى و الالتحاق بمهن جديدة.

يعتمد نظام ل.م.د على ثلاثة مراحل تتوج كل واحدة منها بشهادة جامعية وهي:

المرحلة الأولى (الباكالوريا + 3 سنوات) تتوج بشهادة ليسانس.

المرحلة الثانية (الباكلوريا + 5 سنوات) تتوج بشهادة الماستر.

المرحلة الثالثة (الباكالوريا + 8 سنوات) تتوج بشهادة الدكتوراه.

ـ إذا أجبتم بلا فهل يعود ذلك إلى:

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
حداثة تطبيق نظام (LMD)	12	% 41,38
نقص التأطير	4	% 13,79
نقص الوسائل البيداغوجية	13	% 44,83
المجمـــوع	**29**	**% 100,00**

الجدول رقم 32 يبين نقائص وعوائق تطبيق نظام (ل.م.**د/L.M.D**) **من وجهة نظر المستبينين**

و ـ عوائق تطبيق نظام (ل.م.**د/L.M.D**)

إن أعلى نسبة مئوية سجلت في الأجوبة الخاصة بتحديد النقائص التي تعرقل تطبيق النظام التعليمي الجديد (ل.م.د/L.M.D) في الجامعة الجزائرية بلغت 44,83% وتتعلق بنقص الوسائل البيداغوجية، تليها نسبة 41,38 % وهي متصلة بحداثة تطبيق نظام ل.م.د ثم نقص التأطير بنسبة 13,79% وهي تمثل العناصر التي تحول دون تحسين نوعية التكوين في علم المكتبات والمعلومات حسب رأي مجتمع الدراسة.

وقد يفسر هذا الاتجاه فيما يخص نظرة المستبينين إلى نظام (ل.م.د/L.M.D) بحداثة هذا النظام من جهة وبقلة الإطلاع عليه من جهة أخرى ثم إنه برأينا من السابق لأوانه إصدار حكم

مسبق بعدم نجاعة تطبيق هذا النظام لأنه جد حديث في بلادنا ولا يمكن تقييمه إلا بعد مرور الوقت الكافي حتى يتسنى لكل الجهات المعنية تقديم حوصلة عن النتائج المحققة.

لكن ومع هذا يجب الاعتراف بوجود نقائص عديدة تواجه تطبيق نظام (ل.م.د/L.M.D) في الجامعة الجزائرية مثل:

- نقص التأطير والحاجة إلى عدد كبير من الأساتذة في مختلف التخصصات.
- نقص الوسائل البيداغوجية كالمخابر والتجهيزات والأدوات.
- نقص الأوعية المكتبية ووسائل البحث والخدمات في المكتبات الجامعية.

23/ هل استفدتم من التكوين المستمر منذ توظيفكم؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	9	% 45,00
لا	11	% 55,00
المجمـــوع	**20**	**% 100,00**

الجدول رقم 33 يبين مدى استفادة المكتبيين المستبينين من التكوين المستمر

ز ـ مدى استفادة المكتبيين المستبينين من التكوين المستمر

تعد نسبة الاستفادة من التكوين المستمر منخفضة بالنسبة للمكتبيين الذين أجابوا على الاستبيان حيث أن هذه النسبة لا تتعدى 45,00% أما نسبة المكتبيين الذين استفادوا فبلغت 55.00% وهو ما يدل على النقص المسجل في مجال التكوين المتواصل لدى القائمين على المكتبات الجامعية التي مستها الدراسة الميدانية.

لهذا وبناء على النتائج المتحصل عليها على السؤال المخصص لنسبة الاستفادة من التكوين المتواصل عند المكتبيين المستجوبين، فإنه من الضروري الالتفات إلى التكوين المتواصل بمختلف صيغه، لأنه الوسيلة المثلى لمعالجة النقائص المسجلة عند المكتبيين خاصة مع التطورات التي شهدتها المهنة المكتبية في ظل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومن هذا المنطلق تتأكد أهمية التكوين المستمر في تمكين المكتبيين من تدارك نقائصهم و تجديد معلوماتهم.

ـ إذا أجبتم بنعم ففي أي صيغة تم ذلك ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
تحضير شهادة في علم المكتبات	9	% 42,86
تربص في مؤسسة توثيقية وطنيـــة	5	% 23,81
تربص في مؤسسة توثيقية أجنبية	7	% 33,33
المجمـــوع	**21**	**% 100,00**

الجدول رقم 34 يبين الصيغ المتبعة في إجراء التكوين المستمر

ك ـ الصيغ المتبعة في إجراء التكوين المستمر

يأتي تحضير شهادة في علم المكتبات في الصدارة بنسبة 42,86% كأول صيغة للتكوين المتواصل، تليه التربصات القصيرة المدى بالخارج بنسبة 33,33% ثم تأتي التربصات في الداخل أي على المستوى الوطني بنسبة 23,81% والملاحظ أن القائمين على المكتبات الجامعية يتجهون أكثر نحو مواصلة دراساتهم الجامعية ودلك من خلال تحضير الدبلوم العالي للمكتبيين (D.S.B) أو الماجستير في علم المكتبات كما أن البعض منهم يحضر شهادة الدكتوراه في علم المكتبات ويرجع السبب في ذلك برأينا إلى التأخر الملحوظ في وضع قوانين وتشريعات خاصة بالمكتبات والمكتبيين ونقص التحفيزات المادية والمعنوية بالنسبة للأسلاك العاملة في المكتبات الجامعية.

أصبحت مهنة المكتبات و المعلومات تلعب دورا هاما في خدمة التطور العلمي والصناعي في مختلف بلدان العالم كما أن اختصاصي المعلومات أصبحت له مكانة مرموقة في ما يعرف بمجتمع المعلومات لهذا بات من الضروري تطوير البرامج التعليمية في المكتبات والمعلومات على أسس أكثر حداثة وعالمية وكذالك بالنسبة للتكوين المستمر الذي يمكن العاملين في مختلف المؤسسات التوثيقية من تجديد معلوماتهم وتطوير كفاءتهم وتدارك ما فاتهم أثناء مرحلة التكوين في ظل التطور المتواصل لتكنولوجيا المعلومات.

وفي خضم هذه المعطيات ازدادت أهمية التكوين المستمر بالنسبة للعاملين بالمكتبات الجامعية ومراكز المعلومات خاصة وأنه تبين ميدانيا أن الخريج تفوته الكثير من المعلومات وتقنيات العمل المتصلة بمهنته بعد التحاقه بمنصب عمله في ظل تسارع وتيرة التطورات التكنولوجية التي شهدها حقل المكتبات والمعلومات ومن هنا أصبح التكوين المستمر يتزايد في أهميته بل أصبح امتداد منطقيا للتكوين القاعدي أو المنظم الذي يتلقاه المكتبي في مختلف مراحل حياته الدراسية. إن مسألة

التكوين المستمر لعمال المكتبات ومراكز المعلومات أصبحت تتصدر اهتمامات الأخصائيين خاصة أولئك الذين تنبأوا بعلاقة التأثير والتأثر بين مكتبة المستقبل والمكتبي الملائم له.

24/ فيما تكمن تأثيرات تكنولوجيا المعلومات على العمل المكتبي حسب رأيكم ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
في تحقيق فعالية أكثر	11	% 22,45
في ظهور وظائف جديدة	12	% 24,49
في تقليص الجهد والوقت	16	% 32,65
في تحسين المردودية	10	% 20,41
المجمـــوع	**49**	**% 100,00**

الجدول رقم 35 يبين تأثيرات تكنولوجيا المعلومات في العمل المكتبي من وجهة نظر المستبينين

ل ـ تأثيرات تكنولوجيا المعلومات في العمل المكتبي

تكمن تأثيرات تكنولوجيا المعلومات على العمل المكتبي حسب الأجوبة الواردة بالدرجة الأولى في تقليص الجهد والوقت وذلك بنسبة 32,65% يليها ظهور وظائف جديدة بنسبة 24,49% ثم تحقيق فعالية أكثر وذلك بنسبة 22,45%. وحتى إن تفاوتت هذه النسب فيما بينها فإن الأجوبة الواردة تصب كلها في الاتجاه الذي يؤكد التأثير الإيجابي لتكنولوجيا المعلومات على العمل المكتبي.

وتعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها استعمال المكثف للأجهزة والوسائل الإلكترونية ووسائل الاتصال المختلفة، مثل الألياف الضوئية والأقمار الصناعية، وكذلك تقنيات المصغرات الفيلمية والبطاقية (المايكروفلم والمايكرو فيش) والمجموعات الأخرى من الاختراعات والوسائل التي يستخدمها الإنسان في السيطرة على المعلومات واستثمارها، في المجالات الحياتية المختلفة.

ونستطيع كذلك أ ن نحدد تأثير تكنولوجيا المعلومات على العمل المكتبي من خلال مختلف الوسائل الجديدة المستعملة في التعامل مع شتى أنواع المعلومات، من حيث جمعها وتحليلها وتنظيمها (توثيقها) وخزنها واسترجاعها، في الوقت المناسب، والطريقة المناسبة والمتاحة. وقد تأثرت تكنولوجيا المعلومات كثيرا بظهور تكنولوجيات الحواسيب والاتصالات الحديثة.

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نحدد مواطن التأثير الأساسية لتكنولوجيا المعلومات على العمل المكتبي في:

- تجميع المعلومات من مصادرها المختلفة.
- تحليل وفرز وتصنيف وفهرسة المعلومات بالطرق الآلية.

ـ إعداد الكشافات والمستخلصات الإلكترونية.

ـ حفظ وتخزين المعلومات بالوسائل المناسبة وتهيئتها للاستخدام.

ـ بث واسترجاع المعلومات المعلومات المناسبة للمستفيد المناسب في الوقت المناسب.

ـ تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على التعامل مع مختلف أنواع المعلومات، المكتوبة والمطبوعة والمسموعة والمرئية والإلكترونية والليزرية.

ـ تبلور مصطلح تكنولوجيا المعلومات بظهور الحواسيب الإلكترونية بمختلف أنواعها وأجيالها وتسهيلاتها في خزن واسترجاع المعلومات.

وعلى أساس ما تقدم فإن تكنولوجيا المعلومات هي الاستخدام والاستثمار المفيد والأمثل لمختلف أنواع المعارف، والبحث عن أفضل الوسائل والسبل التي تسهل الحصول على المعلومات، التي تقودنا إلى المعرفة، وكذلك جعل مثل هذه المعلومات متاحة للمستفيدين منها، وتبادلها وإيصالها بالسرعة المطلوبة والفاعلية والدقة اللتان تتطلبها أعمال وواجبات الإنسان المعاصر.

25/ ما هو تقييمكم للتشريع المكتبي الجزائري الحالي ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
ملائـــم	0	% 0,00
ملائم نوعا ما	4	% 20,00
غير ملائم تماما	16	% 80,00
المجمـــوع	**20**	**% 100,00**

الجدول رقم 36 يبين نظرة المستبينين إلى التشريع المكتبي الجزائري

م ـ نظرة المستبينين إلى التشريع المكتبي الجزائري

يتفق المستبينون في أجوبتهم وبنسبة عالية تقدر بـــ80,00% على أن النصوص القانونية المطبقة في المكتبات التي يعملون بها غير ملائمة تماما بالنظر إلى تطور مفاهيم العمل المكتبي وكذلك تطور التشريعات المكتبية في مختلف بلدان العالم وحتى في بعض البلدان العربية ويعد القانون الخاص بالمكتبات والمكتبيين من أهم اهتمامات أفراد مجتمع الدراسة، ومن هنا تبرز أهمية الجانب القانوني كأولوية بالنسبة للمكتبيين وممارستهم للمهنة وعلاقة ذلك بتحديد مهامهم وتنظيمها وحماية حقوقهم بما يضمن لهم مرتبة محترمة ضمن السلم الاجتماعي العام للبلاد وكذلك تغيير النظرة العامة للمهنة المكتبية تماشيا مع ما تعرفه من تطورات في مفاهيمها وتقنياتها وتشريعاتها.

2.5 النتائج الجزئية للمحور الخامس

1. وجود نقص في المكتبيين المتخصصين في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة على اعتبار أن الأجوبة الواردة اعتبرت العدد غير كافي بالمقارنة مع العدد الإجمالي لعمال كل مكتبة.
2. تأكيد النسب المسجلة لنقص المتخصصين في علم المكتبات ضمن مختلف الأسلاك العاملة في مكتباتنا الجامعية، حيث تم تسجيل نسبة قليلة من المكتبات المتوفرة على عدد كافي من المتخصصين أي حملي شهادات في علم المكتبات.
3. وعي المستبينين وإطلاعهم على التطورات التي تشهدها المهنة المكتبية جراء الاستخدام المكثف للتكنولوجيا الحديثة في الأعمال المكتبية الإدارية منها أو التقنية.
4. وجود نظرة متشائمة بالنسبة لتطبيق النظام التعليمي الجامعي الجديد (ل.م.د/L.M.D) في الجامعة الجزائرية ومدى تأثيره على تحسين نوعية التكوين في علم المكتبات.
5. التأكيد على وجود نقص في مجال التأطير والحاجة إلى عدد كبير من الأساتذة في مختلف التخصصات لإنجاح تطبيق نظام (ل.م.د/L.M.D).
6. نقص الوسائل البيداغوجية كالمخابر والتجهيزات و الأدوات كعناصر أساسية في العمليات التعليمية (المناهج) الحديثة.
7. نقص وسائل البحث والوصول إلى المعلومات في المكتبات الجامعية.
8. ضعف نسبة التكوين المتواصل لدى القائمين على المكتبات الجامعية التي مستها الدراسة الميدانية رغم الأهمية التي يكتسيها فيما يخص مساعدة المكتبيين على تحديث معلوماتهم وتطوير مهاراتهم المهنية.
9. الإقرار بوجود تأثيرات إيجابية لتكنولوجيا المعلومات على العمل المكتبي أدى إلى ظهور وظائف جديدة في المكتبات.
10. الاتفاق على كون النصوص القانونية المعتمدة في الجزائر حاليا لا تساير تطور المفاهيم الحديثة للعمل المكتبي وكذلك تطور التشريعات المكتبية في مختلف بلدان العالم وحتى في بعض البلدان العربية.
11. بروز القانون الخاص بالمكتبات والمكتبيين كأحد الاهتمامات الرئيسية لأفراد مجتمع الدراسة وهذا في ظل عدم ملاءمة التشريع السائر المفعول حاليا.

12. التأكيد على أهمية ودور الجانب التشريعي في تطوير المهنة المكتبية وتنظيمها وحماية حقـــوق المنتسبين إليها.

6 المحور السادس: السياسة الوطنية للمعلومات ودورها في إرساء مجتمع المعلومات

1.6 تحليل البيانات

26/ ما هي برأيكم العناصر الأساسية لبناء نظام وطني للمعلومات ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
وعي الحكام ورجال السياسة بأهمية المعلومات	14	% 16,67
إنشاء وزارة أو مؤسسة حكومية لقطاع المعلومات	11	% 13,10
تطوير البنية التحتية للاتصالات	10	% 11,90
تصميم هيكل تنظيمي للنظام الوطني للمعلومات	4	% 4,76
توفير العناصر البشرية المؤهلة لتسيير النظام الوطني للمعلومات	16	% 19,05
تحديد الاحتياجات التكنولوجية للنظام الوطني للمعلومات	2	% 2,38
إقرار الإطار التشريعي للنظام الوطني للمعلومات	12	% 14,29
تمويل النظام الوطني للمعلومات	15	% 17,86
المجمـــــوع	**84**	**% 100,00**

الجدول رقم 37 يبين العناصر الأساسية لبناء نظام وطني للمعلومات من وجهة نظر المستبينين

أ ـ العناصر الأساسية لبناء نظام وطني للمعلومات

جاءت النسب المئوية المتعلقة بالعناصر الأساسية لبناء نظام وطني للمعلومات متقاربة فيما بينها وجاءت أعلى نسبة بـــ19,05% متمثلة في توفير العناصر البشرية المؤهلة لتسيير النظام الوطني للمعلومات تليها نسبة 17,86% فيما يخص الجانب المادي المتعلق بتمويل النظام الوطني للمعلومات وتجدر الإشارة هنا إلى تأكيد الأجوبة على دور الدولة في مشروع معلوماتي من هذا الحجم وذلك من خلال وعي الحكام و رجال السياسة بأهمية المعلومات وذلك بنسبة مئوية قدرت بـــ16,67%.

والحقيقة أن كل العناصر التي تم اختيارها تعد مكملة لبعضها البعض لأنها تدخل ضمنيا في معادلة بناء أي نظام وطني للمعلومات وذلك من خلال إقامة بنية أساسية وأنظمة متكاملة لإنتاج

وتبادل واستخدام وحماية المعلومات، تهدف إلى تمكين الأجهزة والهيئات والمؤسسات من المشاركة في بناء النظام الوطني للمعلومات و الذي يتشكل من مجموعة من العناصر الأساسية نوردها على النحو التالي:

- تحديد الاحتياجات في مختلف القطاعات المتصلة بالمعلومات على المستوى الوطني.
- تحديد الإطار العام للسياسة الوطنية للمعلومات.
- وضع الأهداف العامة للنظام حسب القطاعات والأولويات التي تشكلها.
- توفير الوسائل المادية والبشرية.
- وضع تخطيط يتلاءم مع احتياجات كل قطاع ضمن الهيكل التنظيمي العام للنظام الوطني للمعلومات.

ويسعى النظام الوطني للمعلومات إلى تحقيق لأهداف التالية:

- مساعدة الأجهزة والمؤسسات في القطاعات المختلفة لتتمكن من الارتكاز على أنظمة معلوماتية توفر كافة المعلومات اللازمة لرسم السياسات واتخاذ القرارات.
- توفير إطار وآليات لتبادل المعلومات بين مختلف القطاعات بما يحقق تسهيل عمليات الحصول على البيانات والمعلومات المتكاملة في الوقت المناسب والمكان المناسب.
- تنمية الرصيد المعلوماتي الوطني في مختلف المجالات وتطوير نظم المعالجة والتخزين وكذلك البحث والاسترجاع الخاصة بالمعلومات.
- دعم مشاريع الأتمتة والرقمنة لدى الأجهزة والمؤسسات في القطاعات المختلفة وذلك بدلاً من الاعتماد على الطرق التقليدية في حفظ وتبادل المعلومات.
- حفظ المعلومات والبيانات بشكل رقمي يسهل الاستخدام والتبادل بين المؤسسات.
- تسخير المعلومات بشكل أوسع يخدم قضايا التنمية في كل القطاعات.
- تهيئة المتطلبات اللازمة للانتقال إلى توفير الإدارة والخدمات الإلكترونية للمواطنين.
- بناء شبكات وطنية للمعلومات تكون كأدوات للربط بالشبكات الإقليمية والدولية وتحقيق الاستفادة من الرصيد المعلوماتي العالمي.

27/ هل تظنون أن انتهاج سياسة وطنية للمعلومات في الجزائر من شأنه أن يساعد على إرساء مجتمع المعلومات ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	14	% 70,00
لا	6	% 30,00
المجمـــوع	**20**	**% 100,00**

الجدول رقم 38 يبين دور السياسة الوطنية للمعلومات في إرساء مجتمع المعلومات

ب ـ يبين دور السياسة الوطنية للمعلومات في إرساء مجتمع المعلومات

أكدت النسبة المئوية العالية للأجوبة الواردة بخصوص دور وضع سياسة وطنية للمعلومات في الجزائر في إرساء مجتمع المعلومات بـــ70,00% وعي المستبينين بأهمية السياسة الوطنية للمعلومـــات كعنصر محوري وقاعدي لبناء مجتمع المعلومات وفق المعايير المعمول بها عالميا كما أن ذلك يـــدل على الإحساس بالفراغ الكبير الملاحظ على المستوى الوطني في مجال السياسة التي يجب انتـــهاجها في قطاع المعلومات ضمن البرامج الحكومية المتتالية في القطاعين العام والخاص وتسخير الإمكانات الوطنية البشرية والمادية المتاحة لتحديد معالم سياسة وطنية للمعلومات من شأنها أن تساعد علـــى إرساء مجتمع المعلومات في الجزائر. وهنا لا بد أن نتساءل عن الجدوى مـــن السياســـة الوطنيـــة للمعلومات من خلال التساؤل التالي:

ـ ما الحاجة إلى وضع سياسة وطنية للمعلومات؟

"غدت المعلومات وتقنياتها شعار المرحلة الحالية من مسيرة البشرية, وأصبح معيار نجاح أيـــة مؤسسة أو دولة هو ما تمتلكه من معلومات. و الذين يملكون المعلومات هم الذين يحوزون مفاتيح القوة في العالم ووسائل الإحاطة به والسيطرة عليه، فالمعلومات هي الأساس في أي نشاط بشري، وهي المورد الذي بدونه لا يمكن استثمار أي مورد آخر.

وكأي نشاط؛ فإن تنظيم تدفق المعلومات يمثل أهم ضمانات استثماره لصالح المجتمع. ويحتاج تنظيم تدفق المعلومات على النحو المناسب وعلى المستوى الوطني؛ إلى اتخاذ التدابير اللازمـــة, وفي مقدمة هذه التدابير السياسة الوطنية للمعلومات وما يتفرع عنها من استراتيجيات.

لقد أدى التطور المذهل في جميع الميادين العلمية والتقنية، وما صاحبها من تطورات تقنية حديثة، إلى زيادة هائلة في حجم المعلومات المنشورة, وكان لذلك التضخم انعكاساته المباشرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة مما أدى إلى إنشاء مؤسسات متخصصة في جمع المعلومات وتوثيقها تخزينها واسترجاعها ومن ثم توصيلها إلى طالبيها من باحثين ودارسين وصانعي قرارات وعلماء وغيرهم بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب أيضا.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وضع برنامج وخطة وطنية لوضع سياسة معلومات وطنية تخدم مختلف المؤسسات الوطنية وتنسق أعمالها، ذلك أن النقص في المعلومات أو عدم توافرها أو صعوبة الوصول إليها يضعف الفاعلية والإنتاجية، كما أن له سلبيات خطيرة على الخطط التنموية في المجتمع". [1]

"وبالنظر إلى مجتمع المعلومات فإننا نواجه اليوم عدد من التحديات، ومن أهمها كثافة الإنتاج الفكري العالمي والتوسع في النشر الإلكتروني وتزايد الطلب عليه، التطورات المتلاحقة في تقنيات المعلومات وغياب المواصفات الوطنية الخاصة بتداول المعلومات. ونحن نقف على عتبات قرن جديد فمستقبلنا مرهون بإرساء منظومة وطنية فاعلة للعلوم والتقنية والابتكار قادرة على توطين وتطوير التقنية بما يخدم القطاعات التنموية المختلفة وتعزز من قدراتها التنافسية، وقادرة أيضًا على تحقيق الاستفادة المثلى من الفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي المعاصر سريع التغير، وبالطبع فإن لكل بلد واقعه الاجتماعي والسياسي والثقافي الذي يختلف عن البلد الآخر وإن كان هنالك سمات توافق في بعض النواحي لذا فأن منطق أن بلداً ما قد وضع سياسة وطنية للمعلومات يمكن الاستفادة منها من خلال تطبيقها التطبيق المباشر فهذا المبدأ مرفوض، إلا أنه يمكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في أيجاد الحلول لبعض القضايا والمشاكل المتشابهة". [2]

---

[1] - خالد، بن عبد الرحمن الجبري . **السياسة الوطنية للمعلومات بين الطموحات والتحديات.** [على الخط] متاح على :
http://www.informatics.gov.sa/magazine/modules.php?name=Sections&op=viewarticle&artid=69 (07/03/12)

[2] _ خالد، بن عبد الرحمن الجبري. المرجع السابق.

ـ إذا أجبتم بنعم فما هي العناصر التي يجب الاهتمام بها ضمن هذه السياسة ؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
الاهتمام بالتكوين في الإعلام الآلي	13	% 15,48
إنشاء هيآت ومؤسسات للدولة لتسيير قطاع المعلومات	10	% 11,90
تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال المعلومات	12	% 14,29
وضع نظام وطني للمعلومات	14	% 16,67
تطوير صناعة الحواسيب وتصميم البرمجيات الخ...	10	% 11,90
تطوير وتثمين الأبحاث العلمية في مجال المعلومات	11	% 13,10
الاهتمام بالتكوين في علم المكتبات والمعلومات.	14	% 16,67
المجمــوع	**84**	**% 100,00**

الجدول رقم 39 يبين العناصر الأساسية للسياسة الوطنية للمعلومات

جـــ ـ العناصر الأساسية للسياسة الوطنية للمعلومات

إنه وبالنظر إلى النسب المئوية الواردة بالنسبة للعناصر التي يجب الاهتمام بها ضمن السياسة الوطنية للمعلومات من وجهة نظر المستبينين يمكن ملاحظة تقارب النسب فيما بينها ويمكن إدراجها كما وردت مع مراعاة تدرج النسب كما جاءت و ذلك على النحو التالي:

ـ وضع نظام وطني للمعلومات 16,67%.

ـ الاهتمام بالتكوين في علم المكتبات والمعلومات 16,67%.

ـ الاهتمام بالتكوين في الإعلام الآلي 15,48%.

ـ تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال المعلومات 14,29%.

ـ تطوير وتثمين الأبحاث العلمية في مجال المعلومات 13,10%.

ـ إنشاء هيآت ومؤسسات للدولة لتسيير قطاع المعلومات وتطوير صناعة الحواسيب وتصميم البرمجيات 11,90%.

جاء النظام الوطني للمعلومات والاهتمام بالتكوين في علم المكتبات والمعلومات متساويان بنسبة تقدر بـــ16,67% كعناصر يجب أن تعطى لها الأولوية في أي تصور أو خطة لانتهاج سياسة وطنية للمعلومات في الجزائر وهذا اختيار كان منتظرا انطلاقا من النسبة المسجلة في الشق الأول

من السؤال 26 حيث أن نسبة 70,00% أكدت وعي المستبينين بأهمية السياسة الوطنية للمعلومات كعنصر محوري وقاعدي لبناء مجتمع المعلومات، أما بالنسبة للاهتمام بالتكوين في علم المكتبات والمعلومات فهذا اختيار يمكن تفسيره بانتماء المستبينين إلى المهنة المكتبية ووعيهم الكبير بأهمية العنصر البشري المؤهل في أي نظام للمعلومات مهما كان حجمه.

وللتأكيد على أهمية ما سبق وجب التذكير بأن "السياسة الوطنية للمعلومات إنما يقصد بها مجموعة القواعد والمبادئ العامة التي تنظم وتوجه تدفق المعلومات بما يخدم الأهداف العامة للتنمية وقد يرى الكثير من مخططي السياسات المعلوماتية تعدد وتشعب وشمولية العناصر يمكن الأساسية للسياسة الوطنية للمعلومات وذلك من خلال التركيز على الأطر الآتية:

- هيكلية التخطيط والتنسيق والتعاون بين كل الجهات المعنية بالسياسة الوطنية للمعلومات.
- المتابعة والأشراف على عملية التنفيذ والإنجاز للمشاريع على المستوى الوطني.
- تحديد الأسس التنظيمية والقانونية التي تعمل فيها مرافق المعلومات المختلفة.
- تحديد المسؤوليات لضمان تكامل الخدمات المعلوماتية المقدمة لقطاع المستفيدين.
- العمل على توفير البيئة الملائمة لإدارة مرافق المعلومات وبشكل فعال وتعتمد هذه البيئة في نجاحها على مدى توفر العناصر الآتية على سبيل المثال لا الحصر: التشريعات، التمويل، استقطاب الخبرات استخدام التقنيات... الخ.
- مرافق المعلومات والتي تشمل جميع المؤسسات التي تعمل على إتاحة وتيسير سبل الاستفادة المثلى من المعلومات، كالمكتبات، مراكز المعلومات، دور التوثيق، المراكز التخصصية... ويجب التعامل مع هذه المرافق على أنها تشكل فيما بينها منظومة معلوماتية متكاملة.

أما فيما يخص أهداف السياسة الوطنية للمعلومات فيمكن القول أنها تعمل على تحقيق:

- التأكيد على أهمية المعلومات واعتبارها مورداً وطنياً، لذلك من أهم الأوليات لهذه الأهداف التأكيد على اعتراف السلطات الوطنية على جميع مستوياتها بأن المعلومات مورد اقتصادي وطني.
- الاستغلال الأمثل والفعال للموارد المعلوماتية للمساهمة في التنمية الوطنية.
- توظيف وتنظيم الجهود الوطنية لرفع مستوى الفعالية للمرافق المعلوماتية.
- إتاحة الوصول إلى مصادر المعلومات سواء الداخلية منها أو الخارجية.

ـ توحيد الجهود وتنسيق التعاون بين جميع مرافق المعلومات وذلك من أجل تحقيق أعلى قدر ممكن من الفعالية الاقتصادية في جمع مصادر المعلومات وحفظها.

ـ تقنيين وتنظيم تدفق المعلومات من البلد وإليه.

ـ إصدار التشريعات واللوائح الخاصة بتنظيم الخدمات المعلوماتية واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الالتزام بها وتطبيقها.

ـ توحيد المعايير والتقنيات المطبقة في مجال المعلومات.

ـ أهمية التأكيد على ضمان دعم الدولة المستمر لمكونات نظام المعلومات الوطني.

ـ إعداد وتنفيذ برامج متوسطة المدى الهدف منها تطوير النظام الوطني للمعلومات.

ـ توفير الشروط التقنية الكفيلة بضمان تحقيق نسبة عالية من الفعالية بين النظم الفرعية المختلفة والعمل على تشخيص الخلل وتصحيحه". [1]

28/ ما هي برأيكم الآليات التي يجب توظيفها لتمكين المكتبات الجامعية الجزائرية من المساهمة في إرساء مجتمع المعلومات بالجزائر؟

الجواب	التكرار	النسبة المئوية (%)
تطوير تطبيق التكنولوجيا الحديثة في المكتبات الجامعية	15	% 12,30
التكوين المستمر للعاملين بالمكتبات الجامعية	17	% 13,93
تخصيص الموارد المالية الكافـــية لتسيير المكتبات الجامعية	14	% 11,48
تكثيف التعاون بين المكتبات الجامعية على المستوى الوطني	10	% 8,20
تطوير التعاون والتبادل مع المكتبات الجامعية الأجنبية	14	% 11,48
سن قوانين جديدة و ملائمة خاصة بالمكتبات الجامعية	17	% 13,93
توظيف أخصائيين في علم المكتبات والمعلومات	18	% 14,75
توظيف أخصائيين في الإعلام الآلي	17	% 13,93
المجمـــوع	**122**	**%100.00**

الجدول رقم 40 دور المكتبات الجامعية في إرساء مجتمع المعلومات

[1] ـ خالد، بن عبد الرحمن الجبري .**السياسة الوطنية للمعلومات بين الطموحات والتحديات**. [على الخط] متاح على: http://www.informatics.gov.sa/magazine/modules.php?name=Sections&op=viewarticle&artid=69 (07 /03/12)

د ـ دور المكتبات الجامعية في إرساء مجتمع المعلومات

ترى أغلبية عناصر مجتمع الدراسة وبنسبة تقدر بـــ14,75% أن توظيف أخصائيين في علم المكتبات والمعلومات يأتي في صدارة الآليات التي يجب توظيفها لتمكين المكتبات الجامعية من المساهمة في إرساء مجتمع المعلومات بالجزائر يليها سن قوانين جديدة وملائمة خاصة بالمكتبات الجامعية والاهتمام بالتكوين المستمر للعاملين بالمكتبات الجامعية وتوظيف أخصائيين في الإعلام الآلي بنسبة متساوية تقدر بـــ13,93% وهي في مجملها عناصر تعطي الأولوية للجانب البشري بالإضافة إلى الجانب التشريعي الذي يمكن اعتباره ضمن العناصر البشرية لأنه موجه إلى الفئات العاملة في المكتبات الجامعية .

في ظل البيئة المعلوماتية الجديدة أو ما يعرف بمجتمع المعلومات أصبح دور أخصائي المعلومات مهما للغاية وأصبحت بذلك مهنة المكتبات تتطلب تكوينا أكاديميا عاليا ومتخصصا لأن مثل هذه الوظيفة تستوجب معرفة جيدة بأساسيات العمل المكتبي والمهارة في تطبيق تقنياته كما تتطلب خبرة كافية بمبادئ التنظيم والإدارة والقدرة على تطوير طرق العمل فضلاً على المقدرة على اختيار وتشغيل النظم التكنولوجية الحديثة وكذلك الاتصال الجيد بالمستعملين من مختلف المستويات والتخصصات.

أما بالنسبة لدور المكتبات الجامعية في إرساء مجتمع المعلومات فيمكن التأكيد على ذلك من كون تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد غيرت كثيرا في صورة المكتبات الجامعية "ووضعتها على طريق مجتمع المعلومات بحيث لم تترك أمامها أي بديل آخر سوى دخول هذا المجتمع بما فيه من سلبيات وإيجابيات، وهكذا أصبح مطلوب من المكتبات الجامعية دخول مجتمع المعلومات بوعي وإدراك مع فهم لطبيعته ووسائل العيش فيه وأصبحت مشاركتها في اقتصاد السوق (تسويق المعلومات) مطلوبة وضرورية مع تأمين الدخول الحر للمعلومات بدون عوائق لجميع الناس وولوج عالم الأوعية الرقمية و النشر الإلكتروني والحواسيب وهذه كلها بحاجة إلى إمكانات مادية وبشرية كبيرة". [1]

[1] ـ عبد اللطيف، صوفي. **المكتبات في مجتمع المعلومات**. عين مليلة. دار الهدى، 2003. ص .149.

وبما أن المكتبات الجامعية هي مؤسسات تساهم وتشارك الجامعات كمؤسسات تختص في خدمة التعليم الجامعي والبحث العلمي خدمة للمجتمع والدولة ككل، والارتقاء بالأمة حضاريا والمساهمة في التنمية الشاملة وتطوير الاقتصاد من خلال الاستثمار السليم المبني على أسس علمية. ومن خلال الدور الحيوي الذي أصبحت تلعبه الجامعة في كل ميادين الحياة تزايد دور المكتبات الجامعية وتطورت مساهمتها في توفير المادة العلمية والمعلومات العلمية التي هي القاعدة الأساسية لكل الدراسات والبحوث التي تقام في الجامعات وتعد المكتبات الجامعية من المؤسسات التوثيقية السباقة إلى استخدام التكنولوجيات الحديثة في كل وظائفها وخدماتها وتطبيق النظم الآلية ومن هنا تبرز أهمية المكتبات الجامعية في المساهمة في إرساء مجتمع المعلومات شأنها شأن المؤسسات لأخرى المشكلة للمنظومة الوطنية للمعلومات.

2.6 النتائج الجزئية للمحور السادس

1. الإقرار بأهمية النظام الوطني للمعلومات كأحد أهم العناصر المساعدة على بناء مجتمع المعلومات.
2. التأكيد على أهمية العنصر البشري المؤهل في بناء النظام الوطني للمعلومات.
3. الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بالجانب المادي للنظام الوطني للمعلومات وتوفير مصادر لتموينه من القطاعين العام و الخاص.
4. أهمية دور الأبحاث العلمية في مجال المعلومات وضرورة تدعيمها لرسم معالم سياسة وطنية للمعلومات.
5. الإشارة إلى ضرورة إشراك مختلف الأجهزة والهيئات والمؤسسات في بناء النظام الوطني للمعلومات.
6. وعي المستبينين بأهمية السياسة الوطنية للمعلومات كعنصر محوري وقاعدي لبناء مجتمع المعلومات وفق المعايير المعمول بها عالميا.
7. الإحساس بعدم الاهتمام بموضوع السياسة الوطنية للمعلومات على المستوى الوطني سواء ضمن البرامج الحكومية أو من خلال إنشاء المؤسسات التي تندرج ضمن هذا الإطار.
8. إعطاء أهمية كبيرة للأخصائيين في علم المكتبات و المعلومات وإدراجهم في صدارة العناصر التي يجب توظيفها لتمكين المكتبات الجامعية من المساهمة في إرساء مجتمع المعلومات بالجزائر.

9. ضرورة سن قوانين جديدة خاصة بالمكتبات الجامعية في الجزائر حتى تتمكن من المساهمة في إرساء مجتمع المعلومات.

النتائج العامة على ضوء الفرضيات

النتائج العامة للبحث

بناء على ما تم التطرق إليه من المفاهيم والعناصر التي احتوتها الفصول الثلاثة التي وردت في الجانب النظري لهذا البحث، ومن خلال ما تم التوصل إليه من نتائج جزئية في الجانب التطبيقي الذي جاء في أربعة فصول يمكن أن نقدم النتائج العامة للبحث والتي سترد في ظل الفرضيات وذلك على النحو التالي:

مجتمع المعلومات

1. بروز أهمية المعلومات في حياة الفرد والمجتمع والتأكيد على هذه الأهمية من خلال بروز استخدام التكنولوجيا في شتى مجالات النشاط البشري.
2. وجود اتفاق كلي في اعتبار تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأهم عنصر ضمن المقومات الأساسية لمجتمع المعلومات.
3. تأكيد نتائج الدراسة الميدانية على إيجابيات مجتمع المعلومات وبخاصة فيما يتعلق بإتاحة المعلومات لكل أفراد المجتمع ضمن مفهوم الديمقراطية المعلوماتية واعتبارها أحد ركائز مجتمع المعلومات.
4. الأثر الإيجابي لمجتمع المعلومات في تطوير البحث العلمي وبناء اقتصاد قوي من خلال تسخير الوسائل التكنولوجية في مؤسسات المعلومات وبخاصة في المكتبات الجامعية.
5. وجود انبهار كبير بالتكنولوجيا الحديثة لدى أفراد مجتمع الدراسة.
6. تنوع أشكال مصادر المعلومات الإلكترونية مثل استخدام شبكة الانترنت والأقراص المدمجة والوسائط المتعددة كمظاهر بارزة في مجتمع المعلومات.
7. التفاوت الملحوظ في تحديد مقومات ومظاهر مجتمع المعلومات لدى المستبينين.
8. اعتبار الفراغ القانوني كمظهر سلبي لمجتمع المعلومات ويتجلى ذلك في التشريعات والقوانين الخاصة بحماية الملكية الفكرية على الوسائط الإلكترونية كالقرصنة والاعتداءات على المواقع والتصنت وغيرها من العيوب التي طفت إلى السطح في ظل انتشار تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
9. الإقرار وبنسبة جد عالية بوجود فجوة رقمية بين بلدان الشمال والجنوب وهذا ما يؤكد دراية أفراد مجتمع الدراسة بمظاهر الفجوة الرقمية وأسبابها.

10. التركيز على نقص العنصر البشري المؤهل واعتباره أحد أهم أسباب الفجوة المعلوماتية أو الرقمية التي تفصل بين البلدان المتطورة والبلدان النامية.

11. نستنتج كذلك أن هناك تأثير كبير للواقع الجزائري عند المستبينين في تحديد أو اختيار أسباب الفجوة الرقمية وذلك على حساب الأسباب الموضوعية أو المشتركة بين كل دول الجنوب بالمقارنة مع دول الشمال.

12. التفاوت الملحوظ في تحديد مقومات ومظاهر مجتمع المعلومات لدى المستبينين ومدى ارتباطه بقناعات شخصية بعيدا عن الموضوعية المطلوبة في تحديد مثل هذه المفاهيم.

إنه ومن خلال ما تم التوصل إليه من النتائج المتعلقة بمدى الفهم والوعي بمجتمع المعلومات لدى القائمين على المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة يمكن القول وأن الفرضية الأولى والتي بنيت على أساس أن "مفهوم مجتمع المعلومات لم يتبلور بعد بصورة واضحة لدى القائمين على مكتباتنا الجامعية." لم تتحقق لأن المستبينين أبدوا اطلاعهم ومعرفتهم لمجتمع المعلومات ولأهم مظاهره ومقوماته وذلك عكس التوقعات التي سبقت الوصول إلى هذه النتيجة ويمكن النظر إلى عدم تحقق الفرضية الأولى من زاوية إيجابية لأن حدوث العكس أي تحقق الفرضية كان سيؤثر سلبا على إمكانية مواصلة الدراسة الميدانية وطرح أسئلة الإستبيان لكون أفراد مجتمع الدراسة لا يمكنهم الإجابة عن المحاور المتبقية والخاصة بتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في المكتبات الجامعية إضافة إلى المهنة المكتبية في ظل مجتمع المعلومات ودور السياسة الوطنية في إرسائه ماداموا لا يعرفون مجتمع المعلومات وما يتصل به من مفاهيم.

تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة

13. وجود نظرة خاطئة عن تطبيق التكنولوجيا في المكتبات الجامعية من خلال ربط هذا المفهوم بمدى توفر تجهيزات الإعلام الآلي كالحواسيب والطابعات وأجهزة التصوير (السكانير) لأن العبرة لا تكمن في توفر التجهيزات بقدر ما ترتبط بمدى استعمالها في مختلف المهام والوظائف والخدمات التي تقدمها المكتبات الجامعية.

14. بروز الانترنت كأهم مصدر إلكتروني للحصول على المعلومات في المكتبات الجامعية ودورها الكبير في سد النقص الكبير والملحوظ في بنوك وقواعد المعلومات والمكتبات الإلكترونية في المكتبات التي مستها الدراسة الميدانية.

15. تطور تطبيق البرمجيات الوثائقية من خلال استعمال برنامج (سنجاب) في مكتبات جامعة منتوري والبرنامج الحر لمكتبة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

16. تطور تطبيقات الأتمتة في مجال خدمات الإعارة حيث جاءت في صدارة الخدمات التي توفرها المكتبات الجامعية التي شملتها الدراسة الميدانية.

17. على عكس الإعارة يوجد تأخر كبير في تعميم تطبيق الأتمتة في الوظائف المكتبية الأخرى خاصة فيما يتعلق بمعالجة المحتوى مثل التكشيف والاستخلاص.

18. الغياب الكبير أو الشبه كلي لمشروعات الرقمنة في المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة رغم الأهمية البالغة لهذه العملية ودورها في إنشاء المكتبات الإلكترونية وتطوير الخدمات المكتبية وفق مقتضيات مجتمع المعلومات.

19. استخدام تكنولوجيا المعلومات كمظهر حضاري فحسب، في المكتبات الجامعية لأن الجزء الأكبر من الحواسيب والمعدات المرافقة لها تعد خاملة في القوت الحالي ولا يتم استغلالها ولا تلعب دورها المطلوب في تطوير الخدمات في المكتبات الجامعية المعنية باقتنائها ما عدا خدمات الإعارة.

20. انعدام الخدمات المكتبية في إطار مفهوم أو مبدأ "التسويق" خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن تسويق المعلومات (Marketing de l’information) يعد مصدرا مهما لتمويل المكتبات مقابل الخدمات النوعية التي تقدمها لمستعمليها أو زبائنها.

21. ربط العوائق التي تحول دون ارتقاء مستوى الخدمات في مكتباتنا الجامعية إلى المستوى المطلوب بسبب عدم ملاءمة القوانين والتشريعات المعمول بها حاليا في المكتبات الجامعية إضافة إلى نقص المتخصصين.

إن النتائج المتحصل عليها في المحور المخصص لدراسة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في المكتبات الجامعية تؤكد بوضوح تحقق الفرضية الثانية للبحث التي اعتبرت الوضعية السائدة حاليا في مجال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المكتبات الجامعية الجزائرية لا تؤهلها للتكيف مع متطلبات مجتمع المعلومات.

وبالنظر للتطور الهائل في خدمات المكتبات الجامعية في ظل ثورة المعلومات التي نشهدها اليوم، فقد تطورت مثل هذه الخدمات في ضوء استثمار التكنولوجيات المعاصرة في تخزين

واسترجاع المعلومات. فهنالك توجه متزايد من الوثائق والمصادر التقليدية إلى اعتماد الشكل الإلكتروني، وتمكين المستفيدين من الوصول إلى المعلومات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كالوسائل السمعية البصرية والحواسيب المتطورة والشبكات والانترنت. حتى يتمكن المستفيد من الوصول إلى المعلومات من أي موقع يكون فيه، عبر الحواسيب المنقولة، ومن دون الحاجة إلى التوجه نحو بناية المكتبة. وعلى هذا الأساس فقد أوجدت هذه التكنولوجيات مناخاً جديداً يساعد على تحسين الخدمات المكتبية والوصول إلى كميات وافية وشاملة من المعلومات، والنصوص، المدعومة بالمعلومات المصورة والمسموعة والمرئية الأخرى (الوسائط المتعددة) لكل فئات المستعملين من أساتذة وطلبة وباحثين ومن كل التخصصات العلمية المدرسة بالجامعات.

والواقع أن النتائج التي أسفرت عليها الدراسة الميدانية للبحث جاءت وفق الفرضية التي تم الإنطلاق منها حيث تأكد جليا أن الوضعية الحالية لمستوى ونوعية الخدمات المتاحة في مكتباتنا الجامعية لم ترتق بعد إلى المستوى الذي بلغته المكتبات الجامعية في مجتمع المعلومات.

المهنة المكتبة في ظل مجتمع المعلومات

22. تسجيل نقص في الأخصائيين من حاملي شهادات في علم المكتبات على مستوى المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة.

23. التأكيد على تطور المهنة المكتبية حيث أصبحت مهام المكتبي اليوم تقوم على أسس علمية وتقنية وهو يعد بمثابة أخصائي في المعلومات.

24. وجود نظرة سلبية إلى نظام (ل.م.د/L.M.D) يمكن ربطها بحداثة هذا النظام وبقلة الإطلاع على مناهجه الجديدة.

25. تسجيل نقص في مجال التكوين المتواصل لدى القائمين على المكتبات الجامعية التي مستها الدراسة الميدانية.

26. وجود نقص كبير في القوانين والتشريعات في قطاع المكتبات بصفة عامة وبالخصوص في المكتبات الجامعية التي لم تستفد بعد من قانون خاص (Statut Particulier) .

يمكن القول أن الفرضية الثالثة للبحث قد تحققت وذلك بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها حيث أن "وضعية المهنة المكتبية في الجزائر حاليا (تكوينا وممارسة وتشريعا) لا تستجيب لمواصفات "أخصائي المعلومات" وبالتالي فهي لا تتماشى مع متطلبات مجتمع المعلومات".

وبناء على النتائج التي تم عرضها يمكن القول أن المهنة المكتبية في الجزائر تحتاج إلى إصلاحات وتعديلات هي أكثر من ضرورية حتى تتكيف مع متطلبات مجتمع المعلومات وهي تقف الآن في مفترق الطرق ولا بد من اختيار مسار لها.

السياسة الوطنية للمعلومات ودورها في إرساء مجتمع المعلومات

27. التأكيد على أهمية السياسة الوطنية للمعلومات كأحد أهم العناصر في بناء مجتمع المعلومات.

28. أهمية العناصر البشرية المتخصصة والمؤهلة في بناء النظام الوطني للمعلومات وبخاصة في علم المكتبات والإعلام الآلي.

29. التأكيد على الاهتمام بالجانب المادي المتعلق بتمويل النظام الوطني للمعلومات مع الإشارة إلى دور الدولة ومؤسساتها ووعي رجالها بأهمية المعلومات.

30. قلة الاهتمام بموضوع السياسة الوطنية للمعلومات في الجزائر على المستوى الرسمي (البرامج الحكومية).

جاءت نتائج المحور الرابع للدراسة الميدانية في سياق يؤكد تحقق الفرضية التي بنيت على أساس أنه في ظل غياب سياسة وطنية للمعلومات وتضافر جهود كل القطاعات الحيوية للبلاد في إطار نظام وطني للمعلومات، لا يمكن للمكتبات الجامعية في الجزائر التكيف مع متطلبات مجتمع المعلومات أو الإسهام في إرسائه. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن انتهاج سياسة وطنية للمعلومات واضحة المعالم يستدعي مشاركة كل الأطراف بطريقة يتم فيها تقاسم الجهد والعمل بشكل كامل. والهدف من هذه السياسة هو تنظيم النشاطات المعلوماتية وإدارتها لخدمة الأهداف والمصالح الوطنية وتنسيق الجهود الرامية لتحقيق ذلك بإنشاء مؤسسات ومراكز معلومات تعتمد على دراسة وتقييم مختلف الاحتياجات وتأخذ بالاعتبار مختلف الجوانب السياسية والإقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى النواحي التقنية أو الفنية والتنظيمية وذلك بتوحيد المعايير والنظم المطبقة في مؤسسات المعلومات ضمن نظام وطني للمعلومات.

المقتـــرحـــــات

المقترحات

انطلاقا من النتائج العامة التي تم التوصل إليها في نهاية البحث نقدم جملة من الاقتراحات تتوافق مع المحاور الأساسية للدراسة في قسميها النظري والتطبيقي نوردها حسب المجالات التالية:

مجال المكتبات الجامعية

1. تحديث الخدمات في المكتبات الجامعية وذلك باعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
2. تطوير مشاريع الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية وكذا خدمات المعلومات عن بعد.
3. تطوير الخدمات المتصلة بتحليل المحتوى (التكشيف والاستخلاص) الآلي.
4. الاهتمام بمشاريع المكتبات الرقمية وربطها بمخابر ووحدات البحث للجامعة وإتاحة خدمة الانترنت بالمكتبات الجامعية لكل رواد المكتبة دون استثناء والزيادة في عدد الحواسيب.
5. تطوير وإتاحة الفهارس الإلكترونية نظرا لأهميتها في الوصول إلى مصادر المعلومات وأوعيتها بأقل جهد وفي أقل وقت، بالإضافة إلى تطوير وإتاحة الدوريات والأطروحات الإلكترونية.
6. زيادة ميزانيات المكتبات الجامعية خاصة تلك المرصودة لتنمية المقتنيات واقتناء الحواسيب والأجهزة المتصلة بها وكذلك الاشتراك والربط بقواعد المعلومات المختلفة.
7. ضرورة توظيف مكتبيين متخصصين ذوي كفاءات مهنية تؤهلهم للقيام بمهام أخصائيي المعلومات وفق المفاهيم الحديثة للمهنة المكتبية.

مجال التكوين والتكوين المتواصل والتشريع

8. تحديث برامج التكوين في علم المكتبات وسائر التخصصات الجامعية الأخرى ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال ومراجعة مقرراتها وجعلها أكثر تلاؤما مع المناهج الحديثة خاصة بعد الشروع في تطبيق نظام (ل.م.د/L.M.D).
9. اعتماد التكوين المتواصل بمختلف صيغه لمساعدة المكتبيين العاملين على تحديث معلوماتهم وتطوير مهاراتهم وقدراتهم المهنية.
10. إصدار قانون خاص بالمكتبيين والمكتبات التابعة لمؤسسات التعليم العالي.
11. تنشيط الحركة الجمعوية وذلك بإعادة تنشيط الجمعيات المكتبية المعتمدة والتشجيع على إنشاء جمعيات جديدة للمكتبيين.

مجال النظام الوطني للمعلومات

12. العمل على مساعدة الأجهزة والمؤسسات في القطاعات المختلفة على امتلاك أنظمة معلوماتية تمكنها من حفظ المعلومات والبيانات بشكل رقمي لتحقيق الضمانات الكافية لأمن المعلومات.
13. تهيئة الشروط والمتطلبات اللازمة للانتقال إلى الإدارة الإلكترونية وإدخال الخدمات الإلكترونية للمواطنين في شتى المجالات كالإدارة والمستشفيات والبريد والتعليم... الخ.

مجال السياسة الوطنية للمعلومات

14. وضع تصور إستراتيجي وشامل للسياسة الوطنية للمعلومات على مستوى المؤسسات الحكومية وفي أعلى المستويات.

مجال مساهمة المكتبات الجامعية في إرساء مجتمع المعلومات في الجزائر

15. إشراك المكتبات الجامعية مع مؤسسات المعلومات الأخرى ضمن نظام وطني للمعلومات وتثمين دورها في إتاحة الوصول إلى المعلومات.
16. تطوير مشاريع رقمنة أوعية المعلومات في المكتبات الجامعية ودورها في بناء رصيد وثائقي وطني إلكتروني.
17. تطوير تكنولوجيات الشبكات الخاصة بالمكتبات الجامعية واستعمال البرمجيات الوثائقية وتصميم مواقع الويب وتطوير بروتوكولات الاتصالات والإرسال لتبادل المعلومات العلمية.

الخاتمة

الخاتمـــة

إن تطوير المكتبات الجامعية يعتبر من أهم روافد ومقومات مجتمع المعلومات. فقد كانت هذه المكتبات ولا تزال من أهم المؤسسات التوثيقية التي تشارك الجامعات وتساعدها على تحقيق أهدافها التعليمية التي أنشأت من أجلها. كما تعد المكتبات الجامعية من المؤسسات الحضارية والفكرية والرهانات المعرفية التي يستوجب الاستثمار فيها لتصبح دعامة أساسية لمجتمع المعلومات.

لقد انصب اهتمام هذا البحث على محاولة معرفة و تقييم وضعية المكتبات الجامعية الجزائرية في ظل التغيرات التي تفرضها البيئة المعلوماتية العالمية الجديدة وذلك من خلال عرض التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات وانعكاساتها على المكتبات الجامعية في وظائفها وخدماتها مع إبراز التحديات التي تواجهها المكتبات الجامعية الجزائية في مجال تطبيق تكنولوجيا المعلومات وذلك بإدخال الوسائل والأدوات والأوعية الحديثة وتوفير العنصر البشري المؤهل وسن قوانين وتشريعات مكتبية ملائمة للتطورات التي تشهدها المهنة المكتبية لتصبح المكتبات الجامعية في الجزائر دعامة أساسية لبناء لمجتمع المعلومات.

لقد أكدت النتائج التي تم التوصل إليها في نهاية البحث أن الوضعية السائدة حاليا في مجال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المكتبات الجامعية الجزائرية لم ترق بعد إلى المستوى الذي يؤهلها للتكيف مع مقتضيات مجتمع المعلومات. كما تبين أيضا أن هناك نقائص كثيرة في مجالات التكوين في علم المكتبات والتكوين المتواصل بالنسبة للممارسين في المكتبات الجامعية إضافة إلى عدم ملاءمة النصوص القانونية المطبقة حاليا في المكتبات الجامعية الجزائرية للمفاهيم الحديثة للمهنة المكتبية والمنتمين إليها في سائر بلدان العالم.

وخلص البحث أيضاً إلى أنه لا بد من انتهاج سياسة وطنية للمعلومات وتضافر جهود كل القطاعات الحيوية للبلاد في إطار نظام وطني للمعلومات، حتى تتمكن المكتبات الجامعية في الجزائر من التكيف مع متطلبات مجتمع المعلومات و الإسهام في إرسائه.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن تطبيق نظام (ل.م.د/ LMD)، ليسانس ـ ماستر ـ دكتوراه في إطار الإصلاح الذي باشرته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من شأنه أن يجعل المكتبة الجامعية محل اهتمام متزايد على كل المستويات لأنها أصبحت بالتأكيد أحد المقومات الأساسية للإصلاحات التي يشهدها قطاع التعليم العالي في الجزائر.

قائمـــــة المراجـــــع

إن الأسلوب المعتمد في صياغة المراجع في أسفل الصفحة وفي إعداد البيبليوغرافيا تم حسب التقانين الدولية التالية:

Norme Internationale ISO 690-1 et la norme française AFNOR Z 44 005
Norme Internationale ISO 690-2 et la norme française AFNOR Z 44 005-2

هذه التقانين متاحة على الخط:

(http://www.collectionscanada.ca/iso/tc46sc9/standard/690-1f.htm)
(http://www.collectionscanada.ca/iso/tc46sc9/standard/690-2f.htm)

* **الكتب / Livres**

1. صبيح، إبراهيم؛ أحمد، حماد. **المكتبة العربية والثقافة المكتبية**. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 1992.
2. الهوش، أبو بكر محمود. **التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات: نحو استراتيجية عربية لمستقبل مجتمع المعلومات. القاهرة:** دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002.
3. الهوش، أبو بكر محمود. **تقنية المعلومات ومكتبة المستقبل**. الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1996.
4. العلي، أحمد عبد الله. **مدخل إلى علم المكتبات والمعلومات**. القاهرة. دار الكتاب الحديث، 2001.
5. بدر، أحمد. **أصول البحث العلمي ومناهجه**. القاهرة: دار المعارف، 1989.
6. بدر، أحمد. **المدخل إلى علم المعلومات والمكتبات**. الرياض: دار المريخ، 1985.
7. بدر، أحمد ، محمد فتحي، عبد الهادي. **الكتبات الجامعية : دراسات في المكتبات الأكاديمية والشاملة**. القاهرة : دار غريب للطباعة، [د.ت].
8. بدر، أحمد ، محمد فتحي، عبد الهادي. **المكتبات الجامعية: دراسات في المكتبات الأكاديمية والشاملة**. القاهرة: مكتبة غريب، 1987.
9. بدر، أحمد ، محمد فتحي، عبد الهادي. **المكتبات الجامعية: تنظيمها، إدارتها وخدماتها ودورها في تطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي**. القاهرة: دار غريب، 2001.
10. أثرثون، بولين. ترجمة حشمت، قاسم. **مراكز المعلومات: تنظيمها وإدارتها وخدماتها**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996.
11. ذياب، حامد الشافعي. **إدارة المكتبات الجامعية: أسسها النظرية وتطبيقاتها العلمية**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1994.
12. خالد، حامد. **منهج البحث العلمي**. الجزائر: دار ريحانة للنشر والتوزيع، 2003.
13. إسماعيل، حسن صالح عبد الله؛ الورغي، إبراهيم أمين. **الإجراءات الفنية في المكتبات ومراكز المعلومات: التزويد، الفهرسة، التصنيف**. عمان: مؤسسة الوراق، 1999.
14. سعيد أحمد، حسن. **المكتبات وأثرها الثقافي، الاجتماعي، التعليمي**. القاهرة: دار الفكر العربي، 1991.

15. عليان، ربحي مصطفى؛ النجداوي، أمين. **مقدمة في علم المكتبات والمعلومات**. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

16. عليان، ربحي مصطفى؛ النجداوي، أمين. **مقدمة في علم المكتبات والمعلومات**. عمان. دار الفكر، 2001.

17. عليان، ربحي مصطفى؛ السامرائي، إيمان فاضل. **تسويق المعلومات**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2004.

18. عليان، ربحي مصطفى؛ محمد غنيم، عثمان. **مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق**. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000.

19. الشرمان، زياد محمد، عبد الغفور، عبد السلام. **مبادئ التسويق**. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2001.

20. أبو شريخ، شاهر ذيب. **دراسات في علوم المكتبات**. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000.

21. كامل شاهين، شريف. **مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات ومراكز التوثيق**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. [د. ت].

22. طباع، عبد الله أنيس. **علم الإعلام: الوثائق والمحفوظات**. بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 1986.

23. قنديلجي، عامر إبراهيم؛ السامرائي، إيمان فاضل. **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002.

24. قنديلجي، عامر إبراهيم. **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**.عمان: دار اليازوري العلمية، 1999.

25. خليفة، عبد العزيز شعبان. **المحاورات في مناهج البحث في علم المكتبات والمعلومات**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1996.

26. صوفي، عبد اللطيف. **التكوين العالي في علوم المكتبات والمعلومات:أهدافه،أنواعه، واتجاهاته الحديثة**. عين مليلة: دار الهدى، 2002.

27. صوفي، عبد اللطيف. **المراجع الرقمية والخدمات المرجعية في المكتبات الجامعية**.عين مليلة: دار الهدى، 2004.

28. صوفي، عبد اللطيف. **المكتبات في مجتمع المعلومات**. عين مليلة: دار الهدى، 2003.

29. بن السبتي، عبد المالك. **محاضرات في تكنولوجيا المعلومات**. قسنطينة: مطبعة جامعة منتوري، 2004.

30. مروان، عبد المجيد إبراهيم. **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**. عمان: مؤسسة الوراق، 2000.

31. محمد فتحي، عبد الهادي. **إدارة الأعمال المكتبية المعاصرة: الأصول العلمية وتطبيقات المعلومات وتكنولوجياتها**. الرياض: دار المريخ، 1982.

32. محمد فتحي، عبد الهادي. **المعلومات وتكنولوجيا المعلومات على أعتاب القرن الجديد**. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2000.

33. محمد فتحي، عبد الهادي. **المكتبات والمعلومات : دراسات في الإعداد المهني والببلوجرافيا والمعلومات**. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 1993.

34. ذوقان، عبيدات؛ عدس، عبد الرحمان؛ كايد، عبد الحق. **البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

35. محمود محمود، عفيفي. **التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات**. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1994.

36. مكاوي، عماد حسن. **تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1997.

37. الصباغ، عماد عبد الوهاب. **علم المعلومات**. عمان: مكتبة دار الثقافة، 1998

38. الصباغ، عماد عبد الوهاب. **علم المعلومات**.عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1986.

39. عيسى العسافين، عيسى،. **المعلومات وصناعة النشر: مع إشارة إلى الواقع السوري**. دمشق: دار الفكر، 2001.

40. كلير، غينشا،. **علوم وتقنيات المعلومات والتوثيق: مدخل عام**. تونس مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987.

41. النوايسة، غالب عوض. **مصادر المعلومات ومراكز المعلومات**. عمان: دار صفاء للنشر، 2002.

42. النوايسة، غالب عوض. **خدمات المستفيدين من المكتبات ومراكز المعلومات**. عمان. دار صفاء،2000.

43. حشمت، قاسم، **المكتبة والبحث**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1993.

44. حشمت، قاسم. **خدمات المعلومات: مقوماتها وأشكالها**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1984.

45. حشمت، قاسم. **مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات**. القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1995.

46. نارمان إسماعيل، متولي. **الاتجاهات الحديثة في إدارة وتنمية مقتنيات المكتبات ومراكز المعلومات**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2002.

47. أبوسل، محمد عبد الكريم. **أساسيات البحث العلمي والثقافة المكتبية**. عمان: دار الفكر، 1998.

48. العناوسة، محمد علي. **الإعارة في المكتبات: منهج وتطبيق نظام**. ط.1. عمان: دار الضياء للنشر، 1998.

49. الهلالي، محمد مجاهد؛ محمد فتحي، عبد الهادي. **بحوث ودراسات في المعلومات والمكتبات**. القاهرة: المكتبة الأكادمية، 1999.

50. أبو زيدأ أحمد البدوي. **فن تصنيف الكتاب**. القاهرة، دار الفكر العربي، 1993.

51. محمود عفيفي، محمود. **دراسات في علم المعلومات**. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1994.

52. أنجرس، موريس. ترجمة صحراوي، بوزيد، بوشرف، كمال، سبعون، سعيد. **منهج البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات علمية**. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006.

53. سويدان، نظام موسى؛ حداد، شفيق إبراهيم. **التسويق: مفاهيم معاصرة**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003.

54. Du chemin, Pierre Yves .L'**Art d'Informatiser Une Bibliothèque**: **Guide Pratique**. Paris : Edition duCercle de la Librairie, 1996.

55. Renoult, Daniel**. Les bibliotheques dans l'université**. Paris: Editions du cercle de la librairie. 1994.

* القواميس والمعاجم/ Encyclopédies et Dictionnaires

56. ابن منظور. **لسان العرب**. مادة: أثر. ج. 1. بيروت: دار لسان العرب. [د.ت].

57. الشامي، أحمد محمد؛ السيد، حسب الله. **المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات**، الرياض. دار المريخ للنشر، 1988.

58**. AXIS: L'univers documentaire, dictionnaire encyclopédique**. Paris: Hachette, 1995.

59**. Petit Larousse illustré**. Paris : Ed. Larousse, 1991.

* مقالات الدوريات / Articles de périodiques

60. تمراز، أحمد بن علي. **تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات في مصر**. عالم الكتب. مج. 19، ع. 1998.

61. تمراز، أحمد علي. **تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات في مصر**، دورية دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات. ع.2، ماي 1998.

62. فراج، عبد الرحمان. **مفاهيم أساسية في المكتبات الرقمية**. مجلة المعلوماتية. ع.1. السعودية: التربوية بوزارة التربية والتعليم، أفريل 2005..

63. عرفة، مازن. **مجتمع المعلومات**. مجلة المعرفة. ع. 418. يوليو 1998.

64. حشمت، قاسم. **الإنترنت ومستقبل خدمات المعلومات**. دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات. ع.2. 1996.

65. السالم، محمد سالم. **نظرة على إشكالية المصطلحات في المعلوماتية**. المعلوماتية، ع.11. الرياض. مركز المصادر التربوية بوزارة التربية والتعليم، 2005.

66. مقال. تدشين مكتبة رقمية بجامعة الأمير عبد القادر. جريدة النصر اليومية الصادرة يوم الأحد 5 مارس 2006.

67. مقال. تقرير المنتدى العالمي بدافوس. جريدة الخبر اليومية. ع.4976. يوم 2007/04/01. ص.11.

68. بنت ابراهيم الدبيان، موضي. **قياسات أداء خدمات المكتبات ومعايير تقييمها**. المعلوماتية، ع.12. الرياض: مركز المصادر التربوية بوزارة التربية والتعليم، 2005.

69. Drolet, Gaétan**. Le bibliothécaire spécialiste à l'université**. Documentaliste, Vol.20 N° 2. 1983.

*** الأدلـــة والوثائق / Guides et Documents**

70. دليل مكتبة د. أحمد عروة للسنة الجامعية 2005/2006.

71. ملف. إصلاح التعليم العالي. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. جانفي 2004.

*** المؤتمرات والندوات / Congrés**

72. بديري، ظافر أبو القاسم. **دور المكتبات في مواجهة الانترنت.تكنولوجيا المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل**. المؤتمر العربي الثامن للمعلومات. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1999

73. عيون السود، نزار. **واقع وآفاق استخدام المعلومات في جامعة دمشق ومكتباها** "الندوة العربية الثانية للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات• القاهرة: 1−4 نوفمبر/تشرين الثاني 1997.

74. عبد الرزاق، يونس. "**تكنولوجيا المعلومات وأثرها في التعاون العربي والدولي في مجال المعلومات**" اجتماع مسؤولي وخبراء المعلومات في الدول العربية• المنظمة العربية للعلوم الإدارية• عمان: 2−12/5/ 1986.

75. بديري، ظافر أبو القاسم. **دور المكتبات في مواجهة الانترنت. تكنولوجيا المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل**. المؤتمر العربي الثامن للمعلومات. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1999

76. الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب للاتصال والمعلومات ـ إدارة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.**حول مؤشرات الفجوة الرقمية**. القاهرة: جامعة الدول العربية. ماي 2005.

*** النصوص القانونية / Textes juridiques**

77. **المرسوم رقم 68−312**. المتضمن القانون الخاص بملحقي الأبحاث في الأثريات، الأرشيف، المكتبات والمتاحف. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1986.

78. **المرسوم 64−135** المتضمن تأسيس دبلوم تقني في المكتبات والأرشيف. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1964.

79. **المرسوم رقم 69–188.** المتضمن القانون الأساسي الخاص بالمسؤولين عن الوثائق. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1969.

80. **المرسوم رقم 80**–60. المتضمن القانون الأساسي الخاص بسلك محافظي المكتبات. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1980.

81. **المرسوم رقم 80–61.** المتضمن القانون الأساسي الخاص بسلك الملحقين بالأبحاث في المكتبات ومراكز التوثيق. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1980.

82. **المرسوم رقم 80–62.** المتضمن القانون الأساسي الخاص بسلك مساعدي الأبحاث في المكتبات ومراكز التوثيق. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1980.

83. **المرسوم رقم 80–63.** المتضمن القانون الأساسي الخاص بسلك الأعوان التقنيين في المكتبات ومراكز التوثيق. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،1980 .

84. **المرسوم رقم 80–64.** المتضمن القانون الأساسي الخاص بسلك مساعدين تقنيين في المكتبات ومراكز التوثيق. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1980.

85. **المرسوم رقم 81–212.** المحدد للأحكام الأساسية المطبقة على أسلاك الأبحاث في المكتبات والمحفوظات ومراكز التوثيق والآثار والمتاحف.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1981.

86. **المرسوم رقم 89–122.** المتضمن القانون الأساسي الخاص للعمال المنتمين للأسلاك التابعة للتعليم والتكوين العاليين.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1989.

87. **المرسوم التنفيذي رقم 91–26.** المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين إلى قطاع البلديات.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1991.

88. **المرسوم التنفيذي رقم 91–340.** المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال الثقافة.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1991.

89.**المرسوم التنفيذي رقم 79–185.** المعدل والمتمم والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين للأسلاك التابعة للتعليم والتكوين العاليين.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،1997.

90. قرار وزاري مشترك يتضمن تصنيف المناصب العليا لمديرية الجامعة والكلية والمعهد وملحقة الجامعة ومصالحها المشتركة.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، 2005.

* **ويبوغرافيا / Webographie**

91. **القمة الثانية لمجتمع المعلومات. تونس**. [على الخط]. متاح على:
< http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=fr&id=1161|0 > (2006 /01/05)

92. حسام الدين، مصطفى. **قمة تونس لمجتمع المعلومات وماذا بعد ؟**[على الخط]. متاح على:
< http://www.cybrarians.info/journal/no7/open.htm > (2006/12/23).

93. **وثيقة القمة العالمية لمجتمع المعلومات**. جنييف. 2003. النسخة العربية. [على الخط]. متاح على:
<http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=fr&id=1161|0 > (2005/02/23).

94. **القمة العالمية لمجتمع المعلومات**. تونس. [على الخط]. متاح على:
<http://www.smsitunis2005.tn/plateforme/detail.php?id=574> (2006/05/15).

95. عرب، يونس. **الحكومة الالكترونية - مفهومها ونطاقها وعناصرها**. [على الخط]. متاح على: <http://www.arablaw.org/E-Government1.htm> (2007/01/22).

96. حماد عثمان، عادل. **التعليم الإلكتروني: ماهيته، أهدافه ومميزاته**. [على الخط]. متاح على:
< http://www.al-jazirah.com.sa/digimag/05032006/netc4.htm > (2007/01/15).

97. **برنامج الصحة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية**. [على الخط]. متاح على:
< http://www.kfshlivecme.org/index.php?id=55&childof=18&lang=ar > (2007/02/03).

98. الجبري، خالد بن عبد الرحمن. **السياسة الوطنية للمعلومات بين الطموحات والتحديات مجلة المعلوماتية**. [على الخط]. متاح على:
< http://www.informatics.gov.sa/magazine/modules.php?name=Sections&op=viewarticle&artid=69 > (2007/02/03).

99. **الهواري**، يسرى. **فجوة التقنية مستمرة عربيا**. [على الخط]. متاح على:
< http://www.al-majalla.com/ListNew.asp?NewsID=889&MenuID=11&&Ordering=4 > (2007/03/01).

100. **قضايا وتحديات تواجه الإمارات العربية المتحدة في ظل العولمة**. [على الخط]. متاح على:
< http://www.uae.gov.ae/mop > research/res22.html (2006/12/ 22).

101. كليب، جميل فيصل. **مدى إفادة الباحثين من الأنترنت في مجال البحث العلمي**. [على الخط]. متاح على:
<http:// www.arabcin.net>/arabic/5nadwah/ pivot-1/internet-usefulness2.html (2006/11/15).

102. اليحياوي، يحيى. **عشر حقائق عن الواقع الإعلامي السائد**. [على الخط]. متاح على:
< http:// www.doc @yahoo.net.ma/IMG/doc/yah/doc.html> (2006/06/26).

103. **عباس**، محمد. **الإعلام والاتصال في عصر العولمة**. [على الخط]. متاح على:
(2006/05/22) < http://aswat-elchamal.com/ar/?p=98&c=4&a=1299>.

104. جبر، رزوقي، **برنامج علم المكتبات والمعلوم في جامعة السلطان قابوس**. [على الخط].
متاح على:
< http://www.kfnl.gov.sa/idarat/KFNL_JOURNAL/KFNL_JOURNAL/MagPages/152.htm >
(2007/01/07).

105. الجبري، خالد بن عبد الرحمن. **السياسة الوطنية للمعلومات بين الطموحات والتحديات**
مجلة المعلوماتية. [على الخط]. متاح على:
http://www.informatics.gov.sa/magazine/modules.php?name=Sections&op=viewarticle&artid=69>
(2007/02/03)

106. المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا. الأردن. **السياسات والاستراتيجيات الوطنية للمعلومات**. [على الخط]. متاح على: <http://www.nis.gov.jo/st/brief.html> (2007/01/12)

107. الهواري، يسرى. **فجوة التقنية مستمرة عربيا**. [على الخط]. متاح على:
<http://www.al-majalla.com/ListNew.asp?NewsID=889&MenuID=11&&Ordering=4>
(2007/03/01)

108. الجبري، خالد بن عبد الرحمن. **السياسة الوطنية للمعلومات بين الطموحات والتحديات**.
[على الخط]. متاح على:
>http://www.informatics.gov.sa/magazine/modules.php?name=Sections&op=viewarticle&artid=69<
(07/03/12)

109. **القمة الثانية لمجتمع المعلومات**. تونس. [على الخط]. متاح على:
(2006/01/05) < http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=fr&id=1161|0>

110- **Les bibliothèques à l'ère du numérique : nouveaux lieux ? Nouveaux usages**. Jeudi 12 Mai 2005 - Université Paris 8 [en ligne].disponible sur :
<www. http://semioweb.msh-paris.fr/AAR/451/accueil.asp?id=451> (13/12/2005).

111- Ross Shimmon . Secretary General. I.F.L.A. P.O. Box 953122509 CH The Hague – Netherlands. Trad. Françoise Félicité [en ligne] Disponible sur :
> (11/03/05).http://www.ifla.org/III/wsis_af.html <

112**. Norme Internationale ISO 690-1 et la norme française AFNOR Z 44 005.**
[en ligne] Disponible sur : <http://www.collectionscanada.ca/iso/tc46sc9/standard/690-1f.htm> (20/04/2007)

113**. Norme Internationale ISO 690-2 et la norme française AFNOR Z 44 005-2.**
[en ligne] Disponible sur : (http://www.collectionscanada.ca/iso/tc46sc9/standard/690-2f.htm) (20/04/2007)

الملاحــــق

الملحق 1 : الاستبيـــــان

الملحق 2 : فهرس الجداول

الملحق 3 : النصوص القانونية الخاصة بالمهنة المكتبية في الجزائر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

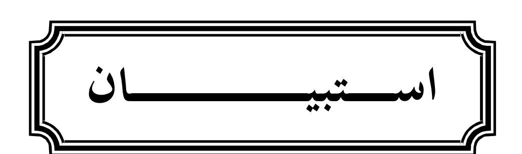
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري ـ قسنطينة ـ

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم المكتبات

الملحق 1 :



من إعداد الطالب : **مــراد كــريـــم**

تحت إشراف : **د. عبد المالك بن السبتي**

تحية طيبة وبعـــد،

في إطار تحضير رسالة دكتوراه علوم في علم المكتبات حول موضوع :

مجتمع المعلومات وأثره في المكتبات الجامعية: مدينة قسنطينة نموذجا

نرجو من سيادتكم التفضل بالإجابة على هذا الاستبيان وكلنا أمل في الاستفادة من تجربتكم وتوظيف المعلومات المقدمة من طرفكم في الدراسة الميدانية للبحث شكرا جزيـــلا وتقبلوا فائق معاني التقدير والاحترام.

مـــراد كريـــم

ـ الرجاء وضع علامة (X) أمام الجواب الذي ترونه مناسبا.

ـ تقديم مقترحات في المكان المخصص لذلك.

بيانات خاصة بالمكتبـــة

اسم المكتبـــة: ....

اسم الجامعـــة: ....

الكـــليـــــة: ....

القســــــــم: ....

العنــــــوان: ....

بيانات شخصيـــة

المنصب الحالي: ....

الشهادة المتحصل عليها: ....

التخصص: ....

شهادة في طور التحضير: ....

الأقدمية في المهنـــة: ....

المحور الأول : مفهوم مجتمع المعلومات

1/ كيف تقيمون المعلومات في حياة المجتمع المعاصر ؟

- مهمة جدا ☐
- نوعا ما ☐
- ثانــوية ☐

2/ مفهوم مجتمع المعلومات، هل يتجلى برأيكم في:

- المجتمع الذي يتوفر على التكنولوجيا الحديثة ☐
- المجتمع الذي يعتمد على اقتصاد المعلومات ☐
- المجتمع الذي له حرية الوصول إلى المعلومات ☐
- المجتمع الذي يستهلك المعلومــات ☐

3/ ما هي معايير مجتمع المعلومات حسب رأيكم ؟

- إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصال للجميع ☐
- ارتفاع مستوى الأفراد الاقتصادي (الدخل الفردي) ☐
- مدى تطور الحياة السياسية وترسيخ الديمقراطية ☐
- الوعي الاجتماعي بأهمية المعلومات ☐
- تطور المستوى العلمي لأفراد المجتمع ☐

4/ ما هي أسباب ظهور مجتمع المعلومات حسب رأيكم ؟

- تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال ☐
- الانفجار المعلوماتـــي ☐
- قيمة المعلومات في المجتمع ☐
- تشتت الإنتاج الفكري ☐
- تنوع مصادر المعلومات ☐

5/ اختر مما يلي أهم مظاهر مجتمع المعلومات ؟

- تطور أهمية المعلومات باانسبة للفرد والمجتمع والدولة ☐
- تسويق المعلومات ☐
- إتاحة المعلومات للجميع ☐
- صناعة الحواسيـــب ☐

ـ صناعة البرمجيـــات

ـ المكتبات الإلكترونية

ـ الأرشيف الإلكتروني

ـ النشر الإلكتروني

ـ الحكومة الإلكترونية

ـ تطور وسائل الاتصال

ـ قواعد المعلومات

ـ شبكات المعلومات

ـ شبـــكة الإنترنت

المحور الثاني : تأثيرات مجتمع المعلومات

6/ فيما تتجلى إيجابيات مجتمع المعلومات ؟

ـ إتاحة المعلومات للجميع

ـ بناء اقتصاد قوي

ـ تطوير ثقافات العالم

ـ تطوير البحث العلمي

ـ إرساء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

7/ فيما تتجلى حسب رأيكم الآثار السلبية لمجتمع المعلومات ؟

ـ ضعف ضمانات حماية المعلومات

ـ الفيروسات

ـ القرصـــنة

ـ مشاكل حقوق الملكية الفكرية

ـ عدم ملاءمة التشريعات والقوانين

8/ هل تقرون بوجود فجوة رقمية بين بلدان الشمال والجنوب؟

نعم ☐ لا ☐

إذا أجبتم بنعم فإلى أي الأسباب ترجعون ذلك؟

- التخلف التكنولوجي ☐
- ضعف البنية التحتية للاتصال ☐
- ضعف الموارد المالية ☐
- نقص الإطارات المؤهلة ☐
- ضعف الاستثمار في قطاع المعلومات ☐
- غياب نظام وطني للمعلومات ☐
- الأمية ☐
- الأمية المعلوماتية ☐
- عدم الوعي بأهمية المعلومات في المجتمع ☐

المحور الثالث : تطبيقات التكنولوجيا الحديثة في المكتبات الجامعية

9/ ما طبيعة الوسائل التكنولوجية المتاحة في مكتبتكم ؟

- حـــواسيب ☐
- طابـــعات ☐
- أجهزة سكـــانير ☐
- مواد سمـــعية بصرية ☐
- شبكـــة الإنترنت ☐
- أقـــراص مليزرة ☐
- ميكروفـــورم ☐
- المكـــتبة الإلكترونية ☐

10/ ما نوع مصادر المعلومات الإلكترونية المتوفرة في مكتبتكم ؟

- أقراص مليزرة ☐
- مكتبة رقمية ☐
- كتب إلكترونية ☐
- دوريات إلكترونية ☐
- مواقع ويب ☐

11/ هل اعتمدتم الأتمتة في مكتبتكم الجامعية؟

نعم ☐ لا ☐

إذا أجبتم بنعم فعلى أي مستوى تم ذلك ؟

- الجـــرد ☐
- الفهرســـة ☐
- التصنيف ☐
- التكشيف والاستخلاص ☐
- البحث الببيبليوغرافي ☐
- الإعارة ☐

12/ هل لمكتبتكم موقع ويـــب ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم فلأي غرض تم وضعه؟

- التعريف بالمكتبـــة ☐
- التعريف برصيدها ☐
- التعريف بخدماتها ☐
- لغرض الإشهـــار ☐

13/ هل شرعتم في عملية رقمنة الأرصدة الوثائقية بمكتبتكم ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت نعم فما نوع الوثائق التي تمت رقمنتها ؟

- كتـــب ☐
- رسائل جامعية ☐
- مخطوطـــات ☐
- أرشيـــف ☐

المحور الرابع : خدمات المعلومات الحديثة بالمكتبات الجامعية

14/ ماهي الخدمات التي توفرها مكتبتكم بطريقة آلية ؟

- خدمات الإعارة ☐
- خدمات البحث البيبليوغرافي ☐
- خدمات الإحاطة الجارية ☐
- خدمات البث الانتقائي للمعلومات ☐
- خدمات التكشيف والاستخلاص ☐

15/ هل تقدم مكتبتكم خدمات عن بعد؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم فحددها ؟

- خدمات الإعارة (الحجز) ☐
- خدمات البحث البيبليوغرافي ☐
- خدمات الإحاطة الجارية ☐
- خدمات البث الانتقائي للمعلومات ☐
- خدمات التكشيف والاستخلاص ☐
- خدمات الترجمة ☐
- البحث في قواعد معلومات المكتبة ☐
- الخدمة المرجعية ☐

16/ ما هي وسائل البحث الإلكترونية المتاحة في مكتبتكم ؟

- مسائلة قاعدة بيانات محلية/أنترانت ☐
- الفهارس الإلكترونية ☐
- الإنترنت ☐

17/ هل تقدم مكتبتكم خدمات مقابل رسوم (تسويق المعلومات) ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا أجبت بنعم فما طبيعة هذه الخدمات ؟

- إعارة أقراص ☐
- إعارة أشرطة سمعية بصرية ☐
- إعداد قوائم بيبليوغرافية ☐
- تصوير الوثائق (كتب، مجلات، إلخ..) ☐
- الاشتراك في الدوريات الإلكترونية ☐
- الاشتراك في قواعد المعلومات ☐
- كشافات ☐
- مستخلصات ☐

18/ برأيكم، هل أثرت تكنولوجيا المعلومات على الخدمات المكتبية ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا أجبتم بنعم فكيف تم ذلك ؟

- التقليص من وسائل البحث التقليدية (البطاقات/ الفهارس الورقية) ☐
- تألية الخدمات ☐
- التركيز على تعميم استعمال الحاسوب ☐
- استعمال وسائل الاتصال الحديثة ☐
- تقليص الجهد والوقت ☐
- تقديم خدمات لفئات خاصة (على أساس المستوى العلمي) ☐

19/ ماهي العوائق التي تحول دون أرتقاء مستوى الخدمات في مكتبتكم حسب مقتضيات مجتمع المعلومات؟

- نقص الموارد المالية ☐
- نقص الإطارات المؤهلة ☐
- نقص وعي المسؤولين بمقتضيات مجتمع المعلومات ☐
- نقص التجهيزات والعتاد ☐
- عائق حقوق التأليف الرقمية والترخيص ☐
- نقص التحفيز والترقية والتشجيع ☐
- عدم ملاءمة التشريعات الحالية ☐

المحور الخامس : واقع المهنة والتكوين المكتبيين في ظل مجتمع المعلومات

20/ هل توظف مكتبتكم حاليا متخصصين في علم المكتبات ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان جوابكم بنعم، فكيف تعتبرون عددهم ضمن العدد الإجمالي لعمال المكتبة ؟

- عدد كافي ☐
- عدد متوسط ☐
- عدد غير كافي ☐

21/ هل يوجد برأيكم فرق بين المكتبي- وأخصائي المعلومات؟

نعم ☐ لا ☐

إذا أجبتم بنعم فهل ذلك يرجع إلى:

- نمط التكوين ☐
- التخصص ☐
- طبيعة المهام ☐
- نوع المؤسسة التوثيقية ☐
- وسائل العمل (التجهيزات) ☐

22/ هل ترون أن اعتماد نظام (ل.م.د/L.M.D) في الجامعة الجزائرية من شأنه أن يحسن من نوعية التكوين في علم المكتبات والمعلومات؟

نعم ☐ لا ☐

إذا أجبتم بلا فهل يعود ذلك إلى:

- حداثة تطبيق نظام (L.M.D) ☐
- نقص التأطير ☐
- نقص الوسائل البيداغوجية ☐

23/ هل استفدتم من التكوين المستمر منذ توظيفكم؟

نعم ☐ لا ☐

إذا أجبتم بنعم ففي أي صيغة تم ذلك ؟

- تحضير شهادة في علم المكتبات ☐
- تربص في مؤسسة توثيقية وطنية ☐
- تربص في مؤسسة توثيقية أجنبية ☐

24/ فيما تكمن تأثيرات تكنولوجيا المعلومات على العمل المكتبي حسب رأيكم ؟

إذا أجبتم بنعم فأين يكمن هذا التأثير ؟

- في تحقيق فعالية أكثر ☐
- في ظهور وظائف جديدة ☐
- في تقليص الجهد والوقت ☐
- في تحسين المردودية ☐

25/ ما هو تقييمكم للتشريع المكتبي الجزائري الحالي ؟

- ملائم ☐
- ملائم نوعا ما ☐
- غير ملائم تماما ☐

المحور السادس : السياسة الوطنية للمعلومات ودورها في إرساء مجتمع المعلومات

26/ ما هي برأيكم العناصر الأساسية لبناء نظام وطني للمعلومات ؟

- وعي الحكام ورجال السياسة بأهمية المعلومات ☐
- إنشاء وزارة أو مؤسسة حكومية لقطاع المعلومات ☐
- تطوير البنية التحتية للاتصالات ☐
- تصميم هيكل تنظيمي للنظام الوطني للمعلومات ☐
- توفير العناصر البشرية المؤهلة لتسيير النظام الوطني للمعلومات ☐

- تحديد الاحتياجات التكنولوجية للنظام الوطني للمعلومات ☐
- إقرار الإطار التشريعي للنظام الوطني للمعلومات ☐
- تمويل النظام الوطني للمعلومات ☐

27/ هل تظنون أن انتهاج سياسة وطنية للمعلومات في الجزائر من شأنه أن يساعد على إرساء مجتمع المعلومات ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا أجبتم بنعم فما هي المجالات التي يجب الاهتمام بها في هذه السياسة ؟

- وضع نظام وطني للمعلومات ☐
- إنشاء مؤسسات رسمية تابعة للدولة لتسيير قطاع المعلومات ☐
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال المعلومات ☐
- الاهتمام بالتكوين و التكوين المتواصل لأخصائي المعلومات ☐
- تطوير صناعة الحواسيب و تصميم البرمجيات الخ... ☐
- تطوير وتثمين الأبحاث العلمية في مجال تكنولوجيا الاتصال ☐
- الاهتمام بالتكوين في علم المكتبات والمعلومات ☐

28/ ماهي برأيكم الآليات التي يجب توظيفها لتمكين المكتبات الجامعية الجزائرية من المساهمة في إرساء مجتمع المعلومات في الجزائر.؟

- تطوير تطبيق التكنولوجيا الحديثة في المكتبات الجامعية ☐
- التكوين المستمر للعاملين بالمكتبات الجامعية ☐
- تخصيص الموارد المالية الكافية لتسيير المكتبات الجامعية ☐
- تكثيف التعاون بين المكتبات الجامعية على المستوى الوطني ☐
- تطوير التعاون والتبادل مع المكتبات الجامعية الأجنبية ☐
- سن قوانين جديدة و ملائمة خاصة بالمكتبات الجامعية ☐
- توظيف أخصائيين في علم المكتبات والمعلومات ☐
- توظيف أخصائيين في الإعلام الآلي ☐

الملحق 2 : فهرس الجداول

الملحق 3 : النصوص القانونية الخاصة بالمهنة المكتبية في الجزائر

1. المرسوم رقم 64–135. المتضمن تأسيس دبلوم تقني للمكتبات والأرشيف. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1964. ص.613.
2. المرسوم رقم 68–312. المتضمن القانون الخاص بملحقي الأبحاث في الأثريات. الأرشيف المكتبات والمتاحف. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1968.ص.615.
3. المرسوم رقم 69–188. المتضمن القانون الأساسي الخاص بالمسؤولين عن الوثائق. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1969. ص.1694.
4. المرسوم رقم 80–60. المتضمن القانون الأساسي الخاص بسلك محافظي المكتبات. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1980. ص.380.
5. المرسوم رقم 80–61. المتضمن القانون الأساسي بسلك الملحقين بالأبحاث في المكتبات ومراكز التوثيق. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1980. ص.383.
6. المرسوم رقم 80–62. المتضمن القانون الأساسي الخاص بسلك مساعدي الأبحاث في المكتبات ومراكز التوثيق. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1980. ص.385.
7. المرسوم رقم 80–63. المتضمن القانون الأساسي الخاص بسلك الأعوان التقنيين في المكتبات ومراكز التوثيق. الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية، 1980. ص.387.
8. المرسوم رقم 80–64. المتضمن القانون الأساسي الخاص بسلك المساعدين التقنيين في المكتبات ومراكز التوثيق. الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية، 1980. ص.389.
9. المرسوم رقم 81–212. المحدد للأحكام الأساسية المطبقة على أسلاك ملحقي الأبحاث في المكتبات والمخطوطات ومراكز التوثيق والآثار والمتاحف. الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية، 1981. ص.144.
10. المرسوم رقم 89–122. المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين للأسلاك التابعة للتعليم والتكوين العاليين. الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية، 1989. ص.766.
11. المرسوم رقم 89–214. المتضمن القانون الأساسي الخاص المطبق على العمال المنتمين إلى الأسلاك المشتركة للمؤسسات والإدارات العمومية. الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية، 1989. ص.1366.

12. المرسوم رقم 91-26. المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين إلى قطاع البلديات. الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية، 1991. ص.225.
13. المرسوم رقم 91-340. المتضمن القانون الأساسي الخاص بعمال الثقافة. الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية، 1991. ص.1427.
14. المرسوم رقم 97-185. المعدل والمتمم والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين للأسلاك التابعة للتعليم والتكوين العاليين. الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية، 1997، ع.33. ص.5.
15. قرار وزاري مشترك يتضمن تصنيف المناصب العليا لمديرية الجامعة والكلية والمعهد وملحقة الجامعة ومصالحها المشتركة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2005، ع.23 .ص.28.

الملخصـــــات

الملخص

مع بداية الألفية الثالثة إتجهت المكتبات الجامعية أكثر نحو اعتماد النمط الإلكتروني في بناء أرصدتها و تطوير استخدام الإنترنت والوسائط المتعددة وتطبيق الأتمتة في معالجة وتخزين المعلومات واسترجاعها وبثها تلبية لحاجات مستعمليها بمختلف فآتهم ومستوياتهم.

وفي ظل البيئة المعلوماتية الجديدة التي يعيشها عالم اليوم وما تفرضه من تحديات على المكتبات الجامعية يأتي هذا البحث ليلقي الضوء على الوضع الراهن للمكتبات الجامعية الجزائرية ويطرح جملة من المقترحات للإرتقاء بها إلى مصاف المؤسسات التوثيقية الراقية في مهامها ووظائفها وفي مستوى ونوعية الخدمات التي تقدمها لروادها.

" **مجتمع المعلومات وأثره في المكتبات الجامعية: مدينة قسنطينة نموذجا**" هو عنوان الأطروحة التي بين أيدينا والتي تدخل في إطار تحضير شهادة دكتوراه العلوم في علم المكتبات / جامعة منتوري ـ قسنطينة.

تناولت الدراسة في شقها النظري مجتمع المعلومات وما يتصل به من مفاهيم والمكتتبات الجامعية في ظل البيئة المعلوماتية الجديدة كما تطرقت إلى المهنة المكتبية انطلاقا من كون المكتبي أخصائي المعلومات يحظى بمكانة مرموقة في ما يعرف بمجتمع المعلومات.

أما فيما يخص الدراسة الميدانية فقد أجريت على مستوى المكتبات الجامعية بمدينة قسنطينة وتم توظيف الاستبيان كأداة لجمع البيانات مع اعتماد أسلوب إحصاء وتحليل هذه البيانات من خلال الأجوبة التي قدمتها العناصر المشكلة لمجتمع الدراسة.

أما النتائج المتوصل إليها فقد جاءت في أغلبيتها وفق الفرضيات التي بني عليها البحث حيث تأكد وأنه في ظل غياب سياسة وطنية للمعلومات و تضافر جهود كل القطاعات الحيوية للبلاد في إطار نظام وطني للمعلومات، لا يمكن للمكتبات الجامعية في الجزائر التكيف مع متطلبات مجتمع المعلومات أو الإسهام في إرسائه.

الكلمات المفتاحية

مجتمع المعلومات ـــ الأثـــر ـــ المكتبات الجامعية ـــ دراسة ميدانية ـــ قسنطينة ـــ الجزائر.

Résumé

Aujourd'hui l'information fait partie de notre environnement, elle est devenue une matière première dans la société actuelle ; elle est même omniprésente dans toute activité humaine.

L'émergence des nouvelles technologies de l'information et de la communication (NTIC) a imposé un changement radical dans le fonctionnement des institutions documentaires et précisément celui des bibliothèques universitaires. L'explosion documentaire et l'émergence de l'informatique ont généré un accès au savoir orienté beaucoup plus sur des supports électroniques.

Pour être en mesure de jouer pleinement leur rôle, les bibliothèques universitaires doivent élaborer des plans stratégiques visant à l'établissement de nouvelles méthodes de travail et la mise en place de services nouveaux, performants et bien gérés au profit des utilisateurs. Et pour répondre aux exigences de la société de l'information, un soutien considérable doit être accordé aux nouvelles technologies, à la formation, et à la mise sur pied de nouveaux services.

Ce travail de recherche qui porte sur « **La société de l'information et son impact sur les bibliothèques universitaires : cas de la ville de Constantine** » a pour objectif de mettre en lumière l'état actuel de nos bibliothèques universitaires en matière d'application des technologies nouvelles et les défis que doivent relever ces institutions documentaires afin de pouvoir s'adapter aux exigences de la société de l'information.

A cet effet, la présente thèse englobe dans sa totalité sept chapitres dont trois d'entre eux abordent la société de l'information, les bibliothèques universitaires ainsi que le métier de bibliothécaire sous un aspect purement théorique. Les quatre restants sont consacrés exclusivement à l'enquête. Dans le respect de notre choix méthodologique, nous avons opté pour le questionnaire comme outil efficient de collecte de l'information.

L'étude est clôturée par des recommandations dans les domaines suivants:

- Actions concertées pour l'adoption d'une politique nationale de l'information.
- Une augmentation du financement permettant aux bibliothèques universitaires de s'engager vers la mise en place de nouveaux services.
- Renforcement et soutien de l'application des technologies de l'information et de la communication dans les bibliothèques universitaires algériennes.
- Le lancement des projets de numérisation.
- La nécessité d'élaborer un statut particulier pouvant revaloriser le métier de bibliothécaire.
- Développement de la collaboration entre les B.U. sur la base d'un travail partagé en réseau au niveau national et international.

Mots clés

- Société de l'information – Impact - Bibliothèque universitaire- Spécialiste de l'information - Enquête- Constantine – Algérie

Abstract

Today information belongs to our environment; it has, in fact, become a raw material in our present society. It is omnipresent in any human activity. The emergence of new information and communication technologies has generated a radical change in the work of the documentary institutions and precisely that of the university libraries. The information explosion and the emergence of computer science have led to an access to knowledge more and more orientated toward electronic supports. To be able to play their part fully, the university libraries must work out strategic plans aiming at establishing new working methods and placing new efficient services at the disposal of the user. In order to fulfill the requirements of the information society, a considerable support must be granted to new technologies, training, and to the implementation of new services.

This research task which relates to "**the information society and its impact on the university libraries: the case of the city of Constantine**" attempts to clarify the present state of our university libraries as regards the application of new technologies and the challenges which they must raise so that they can adapt themselves to the requirements of the information society. For this purpose, this thesis includes in its totality seven chapters. Three of them deal with the information society, the university libraries, as well as the library profession under a purely theoretical aspect. The four other chapters, are devoted exclusively to the survey. On the methodological basis, we called upon a questionnaire to collect the necessary data. The study is enclosed by recommendations in the following fields:

- Joint actions for the adoption of a national information policy.
- An increase in financing allowing the university libraries to engage towards the implementation of new services.
- Reinforcement and support of the application of information and communication technologies in the Algerian university libraries.
- The launching of digitalization projects.
- Need for working out a specific statute being able to revalorize the library profession.
- Development of collaboration between the university libraries on the basis of work shared in networks on the national and international levels.

Key-words :
Information society – Impact – University library – Information specialist- survey- Constantine – Algeria.